

# إِذَا مَا مِنْ بِنِ الرَّحْمَنِ

من  
وجوه الأعراب والقراءات  
في معنى القرآن

تأليف

أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العمري

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

تصحيح وتحقيق

إبراهيم عطوة عوض

المدرس في تخصص القراءات . كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية

المنشأة الأولى

شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

محمد محمود الحاي وشركاه - خلفاء

الطبعة الثانية

١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م

# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري رحمه الله تعالى ، ورحم أسلافه بمحمد وآله وأصحابه وأنصاره :

الحمد لله الذي وفقنا لحفظ كتابه ، وأوقفنا على الجليل من حكمه وأحكامه وآدابه ، وأثمننا تدبر معانيه ووجوه إعرابه ، وعرفنا تفنن أساليبه من حقيقته ومجازه وإيجازه وإسهابه . أحمده على الاعتصام بأمتن أسبابه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة مؤمن بيوم حسابه ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبرز في لسنه وفصل خطابه ، ناظم حبل الحق بعد انقضائه ، وجامع شمل الدين بعد انشعابه ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ، ما استطار برق في أرجاء سحابه ، واضطرب بحر بأذيه وعيابه .

أما بعد : فإن أولى ما عنى باغى العلم بمراعاته ، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته ، ما كان من العلوم أصلا لغيره منها ، وحاكما عليها ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها ، وذلك هو القرآن المجيد ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، وهو المعجز الباقي على الأبد ، والمودع أسرار المعاني التي لا تنفذ ، وحبل الله المتين ، ووجهته على الخلق أجمعين .

فأول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه ، ثم تلقى معانيه ممن يعاينه ، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه ، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه ، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات .

والكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جدا ، مختلفة ترتيبا وحدا ؛ فمنها المختصر حجما وعلما ، ومنها المطول بكثرة إعراب الظواهر ، وخلط الإعراب بالمعاني ، وقلما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم ، فلما وجدتها على ما وصفت ، أحببت أن أملى كتابا يصغر حجمه ويكثر علمه ، أقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات ، فأثبت به على ذلك ، والله أسأل أن يوفقني فيه لإصابة الصواب ، وحسن القصد به بمنه وكرمه .

## إعراب الاستعاذة

(أعوذ) أصله أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقتل، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة، ومصدره عوذ وعياذ ومعاذ، وهذا تعليم، والتقدير فيه: قل أعوذ. (والشيطان) فيعال من شطن يشطن إذا بعد، ويقال فيه شاطن وتشطين؛ وسمي بذلك كل متمرّد لبعده غوره في الشر؛ وقيل هو فعلان من شاط يشيط إذا هلك فالتمرد هالك بتمرده، ويجوز أن يكون سمي بفعالان لمباغته في إهلاك غيره. (والرجم) فعيّل بمعنى مفعول: أي مرجوم بالطرد واللعن؛ وقيل هو فعيّل بمعنى فاعل: أي رجم غيره بالإغواء.

## إعراب التسمية

الباء في (بِسْمِ) متعلقة بمحذوف؛ فعند البصريين المحذوف مبتدأ والجار والمجرور خبره، والتقدير ابتدأني بسم الله، أي كائن باسم الله فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره ابتدأت أو أبدأ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف وحذفت الألف من الخط لكثرة الاستعمال، فلو قلت لاسم الله بركة أو باسم ربك أثبت الألف في الخط، وقيل حذفوا الألف لأنهم حملوه على سم وهي لغة في اسم، ولغاته خمس: سم بكسر السين وضمها، واسم بكسر الهجزة وضمها، وسمي مثل ضحى؛ والأصل في اسم سمو، فالمحذوف منه لامه، يدل على ذلك قولهم في جمعه أسماء وأسامي، وفي تصغيره سمي، وبنوا منه فعلا فقالوا: فلان سميك أي اسمه كاسمك، والفعل منه سميت وأسيت، فقد رأيت كيف رجع المحذوف إلى آخره. وقال الكوفيون: أصله وسم لأنه من الوسم وهو العلامة، وهذا صحيح في المعنى فاسد اشتقاقا.

فإن قيل: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟

قيل: في ذلك ثلاثة أوجه: أحدها أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم، لأن الاسم هو اللازم للمسمى، والتسمية هو التلفظ بالاسم. والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله. والثالث أن اسم زيادة، ومن ذلك قوله:

\* إلى الحولِ تُسمِّمُ اسْمِ السَّلَامِ عَلَيْنَا كَمَا \*

وقول الآخر: \* داعٍ يُناديه بِاسْمِ الْمَاءِ \* أي السلام عليكما وناديه بالماء

والأصل في الله الإلاه ، فألقيت حركة الهمزة على لام المعرفة ، ثم سكنت وأدغمت في اللام الثانية . ثم فحمت إذا لم يكن قبلها كسرة ، ورققت إذا كانت قبلها كسرة ؛ ومنهم من يرققها في كل حال ، والتفخيم في هذا الاسم من خواصه . وقال أبو علي : همزة إلاه حذف من غير إلقاء ، وهمزة إلاه أصل وهو من أله يأله إذا عبد ، فالإلاه مصدر في موضع المفعول أى المألوه وهو المعبود ؛ وقيل أصل الهمزة واو لأنه من الوله فالإلاه تتوله إليه القلوب : أى تتحير ، وقيل أصله لاه على فعل ، وأصل الألف ياء لأنهم قالوا في مقلوبه لهى أبوك ، ثم أدخلت عليه الألف واللام ( الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ) صفتان مشتقتان من الرحمة والرحمن من أبنية المبالغة ، وفي الرحيم مبالغة أيضاً إلا أن فعلانا أبلغ من فعيل ، وجرهما على الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف . وقال الأخفش : العامل فيها معنوى وهو كونها تبعاً ، ويجوز نصبهما على إضمار أعنى ورفعهما على تقدير هو .

### سورة الفاتحة

الجمهور على رفع ( الحمدُ ) بالابتداء و ( لله ) الخبر واللام متعلقة بمحذوف أى واجب أو ثابت ، ويقرأ الحمد بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف : أى أحمد الحمد ، والرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى ، ويقرأ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام كما قالوا المعبرة ورغيف وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب ، ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال ، وهو ضعيف أيضاً لأن لام الجر متصل بما بعده منفصل عن الدال ، ولا نظير له في حروف الجر المفردة إلا أن من قرأ به فرّ من الخروج من الضم إلى الكسر وأجراه مجرى المتصل ، لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عما بعده . والرب مصدر رب يرب ، ثم جعل صفة كعدل وخصم ، وأصله راب وجره على الصفة أو البديل ؛ وقرئ بالنصب على إضمار أعنى ، وقيل على النداء ؛ وقرئ بالرفع على إضمار هو ( العالمين ) جمع تصحيح واحده عالم ، والعالم اسم موضوع للجمع ولا واحد له في اللفظ ، واشتقاقه من العلم عند من خص العالم بمن يعقل ، أو من العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات ، وفي ( الرحمن الرحيم ) الجر والنصب والرفع ، وبكل قرئ على ما ذكرناه في رب .

قوله تعالى ( مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ) يقرأ بكسر اللام من غير ألف ، وهو من عمر ملكه ، يقال ملك بين الملك بالضم ؛ وقرئ بإسكان اللام وهو من تخفيف

المكسور مثل فخذ وكتف ، وإضافته على هذا محضة وهو معرفة ، فيكون جره على الصفة أو البدل من الله ، ولا حذف فيه على هذا ؛ ويقرأ بالألف والجر ، وهو على هذا نكرة ، لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة ، فعلى هذا يكون جره على البدل لاعلى الصفة ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين ، أو مالك يوم الدين الأمر ، وبالإضافة إلى يوم خرج عن الظرفية ، لأنه لا يصح فيه تقدير في ، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ويقرأ مالك بالنصب على أن يكون بإضمار أعنى أو حالا ، وأجاز قوم أن يكون نداء ، ويقرأ بالرفع على إضمار هو أو يسكون خبرا للرحمن الرحيم على قراءة من رفع الرحمن ؛ ويقرأ مليك يوم الدين رفعا ونصبا وجرأ ؛ ويقرأ ملك يوم الدين على أنه فعل ويوم مفعول أو ظرف ، والدين مصدر دان يدين .

قوله تعالى (إِيَّاكَ) الجمهور على كسرة الهمزة وتشديد الياء ، وقرئ شاذا بفتح الهمزة ، والأشبه أن يكون لغة مسموعة ، وقرئ بكسر الهمزة وتخفيف الياء ؛ والوجه فيه أنه حذف إحدى الياءين لاستئصال التكرير في حرف العلة ، وقد جاء ذلك في الشعر ، قال الفرزدق :

تَسْتَظَّرْتُ نَصْرًا وَسَمَّا كَيْنِ أَيُّهُمَا      عَلَى مَعَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

وقالوا في أما : أما ، فقلبوا الميم ياء كراهية التضعيف ، وإيا عند الخليل وسيبويه اسم مضممر ، فأما الكاف فحرف خطاب عند سيبويه لاموضع لها ، ولا تكون اسما لأنها لو كانت اسما لسكانت إيا مضافة إليها والمضمرات لانضمام . وعند الخليل هي اسم مضممر أضيفت إيا إليه ، لأن إيا تشبه المظهر لتقدمها على الفعل والفاعل ولطولها بكثرة حروفها . وحكى عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب . وقال الكوفيون : إياك بكاملها اسم وهذا بعيد ، لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال : إياي وإياك وإياه . وقال قوم : الكاف اسم وإيا عماد له وهو حرف ، وموضع إياك نصب بنعبد .

فإن قيل : إياك خطاب والحمد لله على لفظ الغيبة ، فسكان الأشبه أن يكون إياه .

قيل : عادة العرب الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة . وسيمر بك من ذلك مقدار صالح في القرآن .

قوله تعالى (نَسْتَعِينُ) الجمهور على فتح النون ، وقرئ بكسرها وهي لغة ،

وأصله نستعون نستفعل من العون فاستنقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثم قلبت ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها .

قوله تعالى (أهدنا) لفظه أمر والأمر مبنى على السكون عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين ، فحذف الياء عند البصريين علامة السكون الذي هو بناء ، وعند الكوفيين هو علامة الجزم ، وهدي يتعدى إلى مفعول بنفسه فأما تعديده إلى مفعول آخر فقد جاء متعديا إليه بنفسه ومنه هذه الآية ؛ وقد جاء متعديا بإلى كتوله تعالى : « هداى ربى إلى صراط مستقيم » ، وجاء متعديا باللام ، ومنه قوله تعالى : « الذى هدانا لهذا » .

و ( السَّرَاطَ ) بالسین هو الأصل لأنه من سرط الشىء إذا بلعه ، وسمى الطريق سراطا لجریان الناس فيه كجریان الشىء المبتلع ؛ فمن قرأه بالسین جاء به على الأصل ، ومن قرأه بالصاد قلب السین صاداً لتجانس الطاء فى الإطباق ، والسین تشارك الصاد فى الصفیر والهمس ، فلما شاركت الصاد فى ذلك قربت منها ، فكانت مقاربتها لها مجوزة قلبها إليها لتجانس الطاء فى الإطباق ؛ ومن قرأ بالزای قلب السین زایا ، لأن الزای والسین من حروف الصفیر ، والزای أشبه بالطاء لأنهما مجهورتان ، ومن أشم الصاد زایا قصد أن يجعلها بین الجهر والإطباق ، وأصل ( المستقیم ) مستقوم ثم عمل فيه ما ذكرنا فى نستعین ، ومستفعل هنا بمعنى فعيل : أى السراط القويم ، ويجوز أن يكون بمعنى القائم : أى الثابت ، وسراط الثانى بدل من الأول ، وهو بدل الشىء وهما بمعنى واحد وكلاهما معرفة ، والذین اسم موصول وصلته أنعمت ، والعائد عليه الماء والمیم ، والغرض من وضع الذى وصف المعارف بالجمل ، لأن الجمل تفسر بالنكرات والنكرة لاتوصف بها المعرفة ، والألف واللام فى الذى زائدتان وتعريفها بالصلة ، ألا ترى أن «من» و«ما» معرفتان ولا لام فيهما فدل أن تعرفهما بالصلة . والأصل فى الذین اللذیون ، لأن واحده الذى ، إلا أن ياء الجمع حذف ياء الأصل لثلاثا يجتمع ساكنان ، والذین بالياء فى كل حال لأنه اسم مبنى ، ومن العرب من يجعله فى الرفع بالواو ، وفى الجر والنصب بالياء كما جعلوا تثنيته بالألف فى الرفع والياء فى الجر والنصب . وفى الذى خمس لغات : إحداها الذى بلام مفتوحة من غير لام التعريف ، وقد قرئ به شاذاً ؛ والثانية الذى بسكون الياء ؛ والثالثة بحذفها وإبقاء كسرة الذال ؛ والرابعة حذف الياء وإسكان الذال ؛ والخامسة بياء مشددة .

قوله تعالى ( غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ) يقرأ بالجر ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من الذين . والثاني أنه بدل من الهاء والميم في عليهم . والثالث أنه صفة للذين .

فإن قلت : الذين معرفة وغير لا يتعرف بالإضافة فلا يصح أن يكون صفة له . ففيه جوابان : أحدهما أن غير إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة كقولك : عجبت من الحركة غير السكون ، وكذلك الأمر هنا لأن المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان . والجواب الثاني أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم وغير المغضوب قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه . ويقرأ غير بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه حال من الهاء والميم والعامل فيها أنعمت ، ويضعف أن يكون حالا من الذين لأنه مضاف إليه ، والصرط لا يصح أن يعمل بنفسه في الحال ؛ وقد قيل إنه ينتصب على الحال من الذين ويعمل فيها معنى الإضافة . والوجه الثاني أنه ينتصب على الاستثناء من الذين أو من الهاء والميم . والثالث أنه ينتصب بإضمار أعنى والمغضوب مفعول من غضب عليه ، وهو لازم والقائم مقام الفاعل عليهم ، والتقدير غير الفريق المغضوب ، ولا ضمير في المغضوب لقيام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولذلك لم يجمع فيقال الفريق المغضوبين عليهم ، لأن اسم الفاعل والمفعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع السلامة ( ولا الضماليين ) « لا » زائدة عند البصريين للتوكيد ، وعند الكوفيين هي بمعنى غير ، كما قالوا : جئت بلا شيء ، فأدخلوا عليها حرف الجر فيكون لها حكم غير . وأجاب البصريون عن هذا بأن « لا » دخلت للمعنى فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام والجمهور على ترك الهمز في الضالين : وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو : ضال ودابة وجان ، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لنصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين .

### فصل

وأما آمين فاسم للفعل ومعناها اللهم استجب ، وهو مبنى لوقوعه موقع المبنى ، وحرك بالفتح لأجل الياء قبل آخره كما فتحت أين ، والفتح فيها أقوى لأن قبل الياء كسرة ، فلو كسرت النون على الأصل لوقعت الياء بين كسرتين . وقيل ( آمين ) : اسم من أسماء الله تعالى ، وتشديره : يا آمين ، وهذا خطأ لوجهين : أحدهما أن أسماء الله لا تعرف إلا تلقيا ولم يرد بذلك سمع . والثاني أنه لو كان كذلك لبني على الضم لأنه منادى معرفة أو مقصود ، وفيه لغتان : القصر وهو الأصل ، والمد وليس من الأينية

العربية ، بل هو من الأبنية الأعجمية كهبايل وقايل والوجه فيه أن يكون أشع فتحة  
الهمزة فنشأت الألف ، فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية .

فصل : فى هاء الضمير نحو : عليهم وعليه وفيه وفيهم

وإنما أفردناه لتكرره فى القرآن . الأصل فى هذه الهاء الضم لأنها تضم بعد الفتحة .  
والضمة والسكون نحو : إنه وله ولامه ويسمعه ومنه ؛ وإنما يجوز كسرها بعد الياء  
نحو : عليهم وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : به وبداره ، وضمها فى الموضوعين جائز  
لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة ، وبكل قد قرئ .  
فأما عليهم ففيها عشر لغات ، وكلها قد قرئ به : خمس مع ضم الهاء ، وخمس  
مع كسرها ؛ فالتى مع الضم : إسكان الميم وضمها من غير إشباع ، وضمها مع واو ،  
وكسر الميم من غير ياء ، وكسرها مع الياء . وأما التى مع كسر الهاء : فإسكان الميم  
وكسرها من غير ياء وكسرها مع الياء ، وضمها من غير واو ، وضمها مع الواو ؛  
والأصل فى ميم الجمع أن يكون بعدها واو كما قرأ ابن كثير ، فالميم لمجازة الواحد ،  
والألف دليل التثنية نحو : عليهما ، والواو للجمع نظير الألف ، ويدل على ذلك أن  
علامة الجماعة فى المؤنث نون مشددة نحو : عليهن ، فكذلك يجب أن يكون علامة  
الجمع للمذكر حرفين ، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفا ، ولا لبس فى ذلك لأن الواحد  
لاميم فيه ، والتثنية بعد ميمها ألف ، وإذا حذف الواو سكنت الميم لثلاث تتوالى  
الحركات فى أكثر المواضع نحو : ضربهم ويضربهم ؛ فمن أثبت الواو أو حذفها وسكنت  
الميم فلما ذكرنا ؛ ومن ضم الميم دل بذلك على أن أصلها الضم وجعل الضمة دليل الواو  
المحذوفة ؛ ومن كسر الميم وأتبعها ياء فإنه حرك الميم بحركة الهاء المكسورة قبلها ثم قلب  
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ومن حذف الياء جعل الكسرة دليلا عليها ؛ ومن  
كسر الميم بعد ضمة الهاء فإنه أراد أن يجانس بها الياء التى قبل الهاء ؛ ومن ضم الهاء قال :  
إن الياء فى عليه حقه أن تكون ألفا كما ثبتت الألف مع المظهر وليست الياء أصل  
الألف ، فكما أن الهاء تضم بعد الألف فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها ؛ ومن كسر  
الهاء اعتبر اللفظ ، فأما كسر الهاء وإتباعها يياء ساكنة فجائز على ضعف ، أما جواز  
فلخفاء الهاء بينت بالإشباع ، وأما ضعفه فلأن الهاء خفية والخفى قريب من الساكن  
والساكن غير حصين ، فكأن الياء وليت الياء ، وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز  
ضمها نحو : عليهم الذلة ، لأن أصلها الضم ، وإنما أسكنت تخفيفا ، فإذا احتجج إلى  
حركتها كان الضم الذى هو حقه فى الأصل أولى ويجوز كسرها إتباعا لما قبلها .

وأما : فيه وبليه ، ففيه الكسر من غير إشباع ، وبالإشباع ، وفيه الضم من غير إشباع وبالإشباع ؛ وأما إذا سكن ما قبل الهاء نحو : منه وعنه وتجدوه ، فمن ضم من غير إشباع فعلى الأصل ، ومن أشبع أراد تبين الهاء خلفائها .

### سورة البقرة

قوله تعالى ( الم ) هذه الحروف المقطعة كل واحد منها اسم ، فألف اسم يعبر به عن مثل الحرف الذى فى قال ، ولام يعبر بها عن الحرف الأخير من قال ، وكذلك ما أشبهها ، والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى فى نفسه ، وهى مبنية لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشىء ، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التى جعلت أسماء لها فهى كالأصوات نحو : غاق ، فى حكاية صوت الغراب .

وفى موضع الم ثلاثة أوجه : أحدها الجر على القسم ، وحرف القسم محذوف وبقي عمله بعد الحذف لأنه مراد ، فهو كالمفوض به كما قالوا الله ليفعلن فى لغة من جر ؛ والثانى : موضعها نصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو على تقدير حذف القسم كما تقول الله لأفعلن والناصب فعل محذوف تقديره : التزمت الله ، أى المين به ، والثانى هى مفعول بها تقديره اتل الم . والوجه الثالث : موضعها رفع بأنها مبتدأ وما بعدها الخبر .

قوله عز وجل ( ذلِكَ ) ذا اسم إشارة والألف من جملة الاسم . وقال الكوفيون الذال وحدها هى الاسم ، والألف زيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك بقولهم ذه أمة الله ، وليس ذلك بشىء لأن هذا الاسم اسم ظاهر ، وليس فى الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل هذا عليه ، ويدل على ذلك قولهم فى التصغير : ذيا فردوه إلى الثلاثى والهاء فى ذه بدل من الياء فى ذى . وأما اللام فحرف زيد ليدل على بعد المشار إليه ؛ وقيل هى بدل من ها ، ألا تراك تقول : هذا وهذا ولا يجوز ذلك ، وحركت اللام لئلا يجتمع ساكنان وكسرت على أصل التقاء الساكنين ؛ وقيل كسرت للفرق بين هذه اللام ولام الجر ، إذ لو فتحتها فقامت ذلك لالتبس بمعنى الملك ؛ وقيل ذلك ها هنا بمعنى هذا ، وموضعه رفع إما على أنه خبر الم والكتاب عطف بيان ولاريب فى موضع نصب على الحال أى هذا الكتاب حقا أو غير ذى شك . وإما أن يكون ذلك مبتدأ والكتاب خبره ولاريب حال ، ويجوز أن يكون الكتاب عطف بيان ولاريب فيه الخبر ، وريب مبنى عند الأكثرين لأنه ركب مع لا وصير

بمنزلة خمسة عشر ، وعلّة بنائه تضمينه معنى من ، إذ التقدير لا من ريب ، واحتيج إلى تقدير من لتدل لا على نفي الجنس . ألا ترى أنك تقول : لا رجل في الدار ، فتنتفي الواحد وما زاد عليه ، فإذا قلت لا رجل في الدار فرفعت ونونت نفيت الواحد ولم تنف ما زاد عليه ، إذ يجوز أن يكون فيها اثنان أو أكثر .

وقوله ( فيه ) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع خبر لا ويتعلق بمحذوف تقديره : لا ريب كأن فيه ، فيقف حينئذ على فيه . والوجه الثاني : أن يكون لا ريب آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به ، ثم تستأنف فتقول فيه هدى فيكون هدى مبتدأ وفيه الخبر ، وإن شئت كان هدى فاعلا مرفوعا بفيه ويتعلق « في » على الوجهين بفعل محذوف ، وأما هدى فألفه منقلبة عن ياء أقولك هديت والهدى ، وفي موضعه وجهان : أحدهما رفع إما مبتدأ أو فاعل على ما ذكرنا ، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هو هدى ، وإما أن يكون خبرا لذلك بعد خبر . والوجه الثاني : أن يكون في موضع نصب على الحال من الهاء في فيه : أي لا ريب فيه هاديا فالمصدر في معنى اسم الفاعل ، والعامل في الحال معنى الجملة تقديره : أحققه هاديا ، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبية والإشارة الخاصل من قوله ذلك .

قوله تعالى ( لا مُتَمَتِّعِينَ ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره كائن أو كائنا على ما ذكرناه من الوجهين في الهدى ، ويجوز أن يتعلق اللام بنفس الهدى لأنه مصدر والمصدر يعمل عمل الفعل ، وواحد المتقين متقى ، وأصل الكلمة من وقى فعل ، فقاؤها واو ولامها ياء ، فإذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وأدغمتها في التاء الأخرى فقلت اتقى ، وكذلك في اسم الفاعل وما تصرف منه نحو متقى ومتقى ومتقى اسم ناقص ، وياؤه التي هي لام محذوفة في الجمع لسكونها وسكون حرف الجمع بعدها كقولك : متقون ومتقين ، ووزنه في الأصل مفتعلون ، لأن أصله مومتقون فحذفت اللام لما ذكرنا فوزنه الآن مفتعون ومفتعين ، وإنما حذفت اللام دون علامة الجمع لأن علامة الجمع دالة على معنى إذا حذفت لا يبقى على ذلك المعنى دليل ، فكان إبقاؤها أولى .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ) هو في موضع جر صفة للمتقين ، ويجوز أن يكون في موضع نصب إما على موضع للمتقين أو بإضمار أعني ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمارهم أو مبتدأ وخبره أولئك على هدى وأصل يؤمنون يؤمنون ، لأنه من الأمن والماضى منه آمن فالألف بدل من همزة ساكنة قلبت ألفا كراهية اجتماع همزتين ، ولم يحققوا الثانية في موضع ما لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره في الأسماء

آدم آخر ، فأما في المستقبل فلا تجمع بين الهمزتين اللتين هما الأصل ، لأن ذلك يفضى بك في المتكلم إلى ثلاث همزات : الأولى همزة المضارعة ، والثانية همزة أفعل التي في آمن ، والثالثة الهمزة التي هي فاء الكلمة ، فحذفوا الوسطى كما حذفوها في أكرم لثلاث تجتمع الهمزات ، وكان حذف الوسطى أولى من حذف الأولى لأنها حرف معنى ، ومن حذف الثالثة لأن الثالثة فاء الكلمة والوسطى زائدة ، وإذا أردت تبيين ذلك فقل : إن آمن أربعة أحرف فهو مثل دحرج ، فلوقلت أدحرج لأنتيت بجميع ما كان في الماضي وزدت عليه همزة المتكلم ، فثله يجب أن يكون قى أو من ، فالباقى من الهمزات الأولى والواو التي بعدها مبدلة من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة والهمزة الوسطى هي المحذوفة ، وإنما قلبت الهمزة الساكنة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، فإذا قلت تؤمن وتؤمن ويؤمن جاز لك فيه وجهان : أحدهما الهمز على الأصل ، والثاني قلب الهمزة واوا تخفيفا ، وحذفت الهمزة الوسطى حملا على أو من والأصل يؤمن ، فأما أو من فلا يجوز همز الثانية بحال لما ذكرنا ، والغيب هنا مصدر بمعنى الفاعل : أى يؤمنون بالغائب عنهم ، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول : أى المغيب كقوله : هذا خلق الله : أى مخلوقه ، ودرهم ضرب الأمير : أى مضروبه .

قوله عزّ وجلّ " ( وَيُؤَقِّمُونَ ) أصله يؤقومون : وماضيه أقام ، وعينه واو لقولك فيه يقوم ، فحذفت الهمزة كما حذفت في أقيم لاجتماع الهمزتين ، وكذلك جميع ما فيه حرف مضارعة لثلاث يختلف باب أفعال المضارعة ؛ وأما الواو فعمل فيها ما عمل في نستعين ، وقد ذكرناه ، وألف الصلاة منقلبة عن واو لقولك : صلوات ، والصلاة مصدر صلي ويراد بها هاهنا الأفعال والأقوال المخصوصة فلذلك جرت مجرى الأسماء غير المصادر .

قوله تعالى ( وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ) من متعلقة بينفقون ، والتقدير : وينفقون مما رزقناهم ، فيكون الفعل قبل المفعول كما كان قوله يؤمنون ويقيمون كذلك ، وإنما أخرج الفعل عن المفعول لتوافق رعوس الآى ، وما بمعنى الذى ، ورزقنا يتعدى إلى مفعولين ؛ وقد حذف الثانى منهما هنا وهو العائد على « ما » تقديره : رزقناهموه أو رزقناهم إياه ، ويجوز أن تكون ما نكرة موصولة بمعنى شىء ؛ أى ومن مال رزقناهم فيكون رزقناهم في موضع جر صفة لما . وعلى القول الأول لا يكون له موضع ، لأن الصلة لا موضع لها ، ولا يجوز أن تكون ما مصدرية لأن الفعل لا ينفق ، ومن

للتبعيض ، ويجوز أن تكون لابتداء غاية الإنفاق ، وأصل ينفقون : يؤنفقون لأن ماضيه أنفق ، وقد تقدم نظيره .

قوله تعالى ( بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ) «ما» هاهنا بمعنى الذى ، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة أى بشىء أنزل إليك ، لأنه لا عموم فيه على هذا ، ولا يكمل الإيمان إلا أن يكون بجميع ما أنزل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وما للعموم ، وبذلك يتحقق الإيمان . والقراءة الجيدة بأنزل إليك ، بتحقيق الهمزة ، وقد قرئ فى الشاذ أنزل إليك بتشديد اللام والوجه فيه أنه سكن لام أنزل وألقى عليها حركة الهمزة فانكسرت اللام وحذفت الهمزة فلقيتها لام إلى فصار اللفظ بما أنزل إليك فسكنت اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية ، والكاف هنا ضمير المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ويجوز أن يكون ضمير الجنس المخاطب ويكون فى معنى الجمع ، وقد صرح به فى آى آخر كقوله « لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم » .

قوله تعالى ( وبالآخِرَةِ ) الباء متعلقة بيوقنون ، ولا يمتنع أن يعمل الخبر فيما قبل المبتدأ ، وهذا يدل على أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز إذ المعمول لا يقع فى موضع لا يقع فيه العامل ، والآخرة صفة والموصوف محذوف تقديره : وبالساعة الآخرة أو بالدار الآخرة كما قال « وللدار الآخرة خير » وقال « واليوم الآخر » .

قوله تعالى ( هُمْ يُوقِنُونَ ) هم مبتدأ ذكر على جهة التوكيد ، ولو قال : وبالآخرة يوقنون لصح المعنى والإعراب ، ووجه التوكيد فى هم تحقيق عود الضمير إلى المذكورين لا إلى غيرهم ، ويوقنون الخبر ، وأصله يؤيقنون ، لأن ماضيه أيقن ، والأصل أن يؤتى فى المضارع بحروف الماضى ، إلا أن الهمزة حذفت لما ذكرنا فى يؤمنون وأبدلت الياء واوا السكونها وانضمام ما قبلها .

قوله تعالى ( أُولَئِكَ ) هذه صيغة جمع على غير لفظ واحده ، وواحدته ذا ، ويكون أولئك للمؤنث والمذكر ، والكاف فيه حرف للخطاب وليست اسما إذ لو كانت اسما لكانت إما مرفوعة أو منصوبة ، ولا يصح شىء منهما إذ لا رافع هنا ولا ناصب ، وإما أن تكون مجرورة بالإضافة ، وأولاء لا تصح إضافته لأنه مبهم ، والمبهمات لا تضاف ، فبقى أن تكون حرفا مجردا للخطاب ، ويجوز مد أولاء وقصره فى غير القرآن ، وموضعه هنا رافع بالابتداء ، و ( على هدى ) الخبر ، وحرف الجر متعلق بمحذوف : أى أولئك ثابتون على هدى ، ويجوز أن يكون أولئك خبر الذين يؤمنون بالقياس ، وقد ذكر .

فإن قيل : أصل « على » الاستعلاء ، والهدى لا يستعلى عليه فكيف يصح معناها ها هنا ؟ .

قيل : معنى الاستعلاء حاصل ، لأن منزلتهم علت باتباع الهدى ، ويجوز أن يكون لما كانت أفعالهم كلها على مقتضى الهدى كان تصرفهم بالهدى كتصرف الراكب بما يركبه .

قوله تعالى ( مِّن رَّبِّهِمْ ) في موضع جبر صفة طدى ، ويتعلق الجار بمحذوف تقديره هدى كائن وفي الجار والمجرور ضمير يعود على الهدى ، ويجوز كسرطاء وضمها على ما ذكرنا في عليهم في الفاتحة .

قوله تعالى ( وَأُولَئِكَ ) مبتدأ و ( هُمْ ) مبتدأ ثان و ( الْمُفْلِحُونَ ) خبر المبتدأ الثاني ؛ والثاني وخبره خبر الأول ، ويجوز أن يكون هم فصلا لا وضع له من الإعراب ، والمفلاحون خبر أولئك ، والأصل في مفاح مؤفاح ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في يؤمنون .

قوله تعالى ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ) رفع بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر ، والتقدير يستوى عندهم الإنذار وتركه ، وهو كلام محمول على المعنى ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ وسواء خبر مقدم ، والجملة على القولين خبر أن ، ولا يؤمنون لا موضع له على هذا ويجوز أن يكون سواء خبر أن وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبر أن ، وسواء عليهم وما بعده معترض بينهما ؛ ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر وسواء مصدر واقع موقع اسم الفاعل وهو مستو ، ومستوى يعمل عمل يستوى ، ومن أجل أنه مصدر لا يثنى ولا يجمع ، والهمزة في سواء مبدلة من ياء لأن باب طويت وشويت أكثر من باب قوة وحورة فحمل على الأكثر .

قوله تعالى ( أأنذرتهم ) قرأ ابن محيصن بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، وهمزة الاستفهام مرادة ولكن حذفوها تخفيفا ، وفي الكلام ما يدل عاها وهو قوله : أم لم ؛ لأن أم تعادل الهمزة ؛ وقرأ الأكثرون على لفظ الاستفهام ثم اختلفوا في كيفية النطق به ، فحقيق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما وهذا هو الأصل ، إلا أن الجمع بين الهمزتين مستقل لأن الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكافة فالنطق بها يشبه التهوع ، فإذا اجتمعت همزتان كان أثقل على المتكلم ، فن هنا لا يحقتهما أكثر العرب ؛ ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية بين بين : أى بين الهمزة والألف ، وهذه في الحقيقة همزة

ملينة وليست ألفا ؛ ومنهم من يجعل الثانية ألفا صحيحا كما فعل ذلك في آدم وآمن ؛  
ومنهم من يلين الثانية ويفصل بينها وبين الأولى بالألف ؛ ومنهم من يحقق الهمزتين  
 ويفصل بينهما بألف ؛ ومن العرب من يبدل الأولى هاء ويحقق الثانية ؛ ومنهم من يلين  
 الثانية مع ذلك ، ولا يجوز أن يحقق الأولى ويجعل الثانية ألفا صحيحا ويفصل بينهما بألف ،  
 لأن ذلك جمع بين ألفين ، ودخلت همزة الاستفهام هنا للتسوية ، وذلك شبيه بالاستفهام  
 لأن المستفهم يستوى عنده الوجود والعدم ، فكذلك يفعل من يريد التسوية ، ويقع  
 ذلك بعد سواء كهذه الآية ، وبعد ليت شعري كقولك : ليت شعري أقام أم قعد ،  
 وبعد : لا أبالي ، ولا أدري ، وأم هذه هي المعادلة لهمزة الاستفهام ، ولم ترد المستقبل  
 إلى معنى المضى حتى يحسن معه أمس ، فإن دخلت عليها إن الشرطية عاد الفعل إلى  
 أصله من الاستقبال .

قوله تعالى ( وَعَلَى سَمْعِهِمْ ) السمع في الأصل مصدر سمع ، وفي تقديره هنا  
 وجهان : أحدهما أنه استعمل مصدرا على أصله ، وفي الكلام حذف تقديره على مواضع  
 سمعهم لأن نفس السمع لا يختم عليه . والثاني أن السمع هنا استعمل بمعنى السامعة وهي  
 الأذن ، كما قالوا الغيب بمعنى الغائب ، والنجم بمعنى الناجم ، واكتفى بالواحد هنا عن  
 الجمع كما قال الشاعر :

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِانِدُهَا فَصَلِيبٌ  
 يريد جلودها .

قوله تعالى ( وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ) يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ ، وعلى  
 أبصارهم خبره ، وفي الجار على هذا ضمير ، وعلى قول الأخفش غشاوة مرفوع  
 بالجار كارتفاع الفاعل بالفعل ، ولا ضمير في الجار على هذا لارتفاع الظاهرية ،  
 والوقف على هذه القراءة على « وعلى سمعهم » ، ويقرأ بالنصب بفعل مضمرة تقديره  
 وجعل على أبصارهم غشاوة ، ولا يجوز أن ينتصب بختم لأنه لا يتعدى بنفسه ، ويجوز  
 كسر الغين وفتحها وفيها ثلاث لغات آخر ، غشوة بغير ألف بفتح الغين وضمها  
 وكسرها .

قوله تعالى ( وَلَهُمْ عَذَابٌ ) مبتدأ وخبر أو فاعل عمل فيه الجار على ما ذكرنا  
 قبل ، وفي ( عَذَابٌ ) ضمير يرجع على العذاب لأنه صفته .

قوله تعالى ( وَمِنَ النَّاسِ ) الواو دخلت هنا للعطف على قوله « الذين يؤمنون .

بالغيب» وذلك أن هذه الآيات استوعبت أقسام الناس؛ فالآيات الأولى تضمنت ذكر المتخلصين في الإيمان، وقوله (إن الذين كفروا) تضمن ذكر من أظهر الكفر وأبطنه، وهذه الآية تضمنت ذكر من أظهر الإيمان وأبطن الكفر، فن هنا دخلت الواو لتبين أن المذكورين من تنمة الكلام الأولى، ومن هنا للتبويض، وفتحت نونها ولم تكسر لثلاثا تتوالى الكسرتان، وأصل الناس عند سيدييه أناس حذفته همزته وهي فاء الكلمة، وجعلت الألف واللام كالعوض منها، فلا يكاد يستعمل الناس إلا بالألف واللام، ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام، فالألف في الناس على هذا زائدة واشتقاقه من الإنس. وقال غيره ليس في الكلمة حذف، والألف منقلبة عن واو وهي عين الكلمة، واشتقاقه من ناس ينوس نوسا إذا تحرك، وقالوا في تصغيره: نويس.

قوله (مَنْ يَقُولُ) من: في موضع رفع بالابتداء وما قبله الخبر، أو هو مرتفع بالجار قبله على ما تقدم، ومن هنا نكرة موصوفة، ويقول: صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي، لأن الذي يتناول قوما بأعيانهم، والمعنى ها هنا على الإبهام والتقدير: ومن الناس فريق يقول، ومن موحدة للفظ، وتستعمل في التثنية والجمع والتأنيث بلفظ واحد؛ والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملا على لفظها، وأن يثنى ويجمع ويؤنث حملا على معناها، وقد جاء في هذه الآية على الوجهين، فالضمير في يقول مفرد وفي آمننا وما هم جمع، والأصل في يقول: يقول بسكون القاف وضم الواو لأنه نظير يقعد ويقتل، ولم يأت إلا على ذلك، فنقلت ضمة الواو إلى القاف ليخف اللفظ بالواو، ومن هاهنا إذا أمرت لم تحتاج إلى الهمزة بل تقول قل، لأن فاء الكلمة قد تحركت فلم تحتاج إلى همزة الوصل.

قوله تعالى (آمَنَّا) أصل الألف همزة ساكنة، فقلبت ألفا لثلاثا تجمع همزتان، وكان قلبها ألفا من أجل الفتحة قبلها، ووزن آمن أفعل من الأمن، و (الآخِرِ) فاعل فالألف فيه غير مبدلة من شيء.

قوله (وَمَا هُمْ) «هم» ضمير منفصل مرفوع بما عند أهل الحجاز، ومبتدأ عند تميم والباء في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء، وهكذا كل حرف جر زيد في المبتدأ أو الخبر أو الفاعل، وما تنفي «ما» في الحال، وقد تستعمل لنفي المستقبل.

قوله تعالى (يُنَادِ عُونََ اللَّهِ) في الجملة وجهان: أحدهما لا موضع لها. والثاني موضعها نصب على الحال، وفي صاحب الحال والعامل فيها وجهان: أحدهما هي من

الضمير في يقول ، فيكون العامل فيها يقول ، والتقدير : يقول آمنا مخادعين : والثاني هي حال من الضمير في قوله بمؤمنين ، والعامل فيها اسم الفاعل ، والتقدير : وما هم بمؤمنين في حال خداعهم ، ولا يجوز أن يكون في موضع جر على الصفة لمؤمنين ، لأن ذلك يوجب نبي خداعهم ، والمعنى على إثبات الخداع : ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضمير في آمنا ، لأن آمنا محكي عنهم بيقول ، فلو كان يخادعون حالا من الضمير في آمنا لكانت محكية أيضا ، وهذا محال لوجهين : أحدهما أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا . والثاني أنه أخبر عنهم بقوله يخادعون ، ولو كان منهم لكان نخادع بالنون ، وفي الكلام حذف تقديره : يخادعون نبي الله ؛ وقيل هو على ظاهره من غير حذف .

قوله عز وجلّ ( وَمَا يُخَادِعُونَ ) وأكثر القراءة بالألف ، وأصل المفاعلة أن تكون من اثنين ، وهي على ذلك هنا لأنهم في خداعهم ينزلون أنفسهم منزلة أجنبي يدور الخداع بينهما ، فهم يخدعون أنفسهم وأنفسهم تخدعهم ؛ وقيل المفاعلة هنا من واحد كقولك : سافر الرجل ، وعاقبت اللص ، ويقرأ ، يخدعون بغير ألف مع فتح الياء ، ويقرأ بضمها على أن يكون الفاعل للخداع الشيطان فكأنه قال : وما يخدعهم الشيطان ( إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ) أي عن أنفسهم ، وأنفسهم نصب بأنه مفعول وليس نصبه على الاستثناء ، لأن الفعل لم يستوف مفعوله قيل إلا .

قوله تعالى ( فَزَادَهُمُ اللَّهُ ) زاد يستعمل لازما كقولك : زاد الماء ، ويستعمل متعديا إلى مفعولين كقولك زدته درهما ، وعلى هذا جاء في الآية ، ويجوز إمالة الزاي لأنها تكسر في قولك زدته ، وهذا يجوز فيما عينه واو مثل خاف ، إلا أنه أحسن فيما عينه ياء .

قوله تعالى ( أَلِيمٌ ) هو فاعيل بمعنى مفعول لأنه من قولك ألم فهو مؤلم وجمعه ألماء وآلام مثل شريف وشرفاء وشراف .

قوله تعالى ( يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ ) هو في موضع رفع صفة لأليم ، وتعلق الباء بمحذوف تقديره أليم كائن بتكذيبهم أو مستحق وما هنا مصدرية ، وصلتها يكذبون ، وليست كان صلتها لأنها الناقصة ، ولا تستعمل منها مصدر ، ويكذبون في موضع نصب خبر كان ، وما المصدرية حرف عند سيديويه واسم عند الأخفش : وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء .

قوله عز وجل (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) إذا في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيها جوابها وهو قوله قالوا ؛ وإوقال قوم : العامل فيها قيل ، وهو خطأ لأنه في موضع جر بإضافة إذا إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وأصل قيل قول ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وكسرت القاف لتتقلب الواو ياء كما فعلوا في أدل وأحق ، ومنهم من يقول : نقلوا كسرة الواو إلى القاف وهذا ضعيف ، لأنك لا تنتقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها فيحتاج في هذا إلى حذف ضمة القاف وهذا عمل كثير ، ويجوز إشمام القاف بالضممة مع بقاء الياء ساكنة تنبيهاً على الأصل ، ومن العرب من يقول في مثل قيل وبيع : قول وبيع ، ويسرى بين ذوات الواو والياء ، قالوا : وتخرج على أصلها وما هو من الياء تقلب الياء فيه واوا السكونها وانضمام ما قبلها ، ولا يقرأ بذلك ما لم تثبت به رواية والمفعول التأمم مقام الفاعل مصدر وهو القول وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، والتقدير : وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا ونظيره - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه - أى بدا لهم بداء ورأى ؛ وقيل لهم هو التأمم مقام الفاعل وهو بعيد ، لأن الكلام لا يتم به ، وما هو مما تفسره الجملة بعده ، ولا يجوز أن يكون قوله : لا تفسدوا قائماً مقام الفاعل . لأن الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل ، ولهم في موضع نصب مفعول قيل ؟

قوله (فِي الْأَرْضِ) الهمزة في الأرض أصل ، وأصل الكلمة من الاتساع ومنه قولهم : أرضت القرحة إذا اتسعت ؛ وقول من قال : سميت أرضاً لأن الأقدام ترضها ليس بشيء ، لأن الهمزة فيها أصل والرض ليس من هذا ، ولا يجوز أن يكون في الأرض حالاً من الضمير في تفسدوا ، لأن ذلك لا يفيد شيئاً وإنما هو ظرف متعلق بتفسدوا .

قوله (إِنَّمَا تَحْنُونَ) « ما » ههنا كافة لأنّ عن العمل لأنها هيأتها للدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، وهي إنما عملت لا اختصاصها بالاسم ، وتفيد « إنما » حصر الخبر فيما أسند إليه الخبر كقوله : إنما الله إله واحد ، وتفيد في بعض المواضع اختصاص المذكور بالوصف المذكور دون غيره ، كقوله : إنما زيد كريم ؛ أى ليس فيه من الأوصاف التي تنسب إليه سوى الكرم ، ومنه قوله تعالى « إنما أنا بشر مثلكم » لأنهم طلبوا منه ما لا يقدر عليه البشر ، فأثبت لنفسه صفة البشر ونفى عنه ما عداها . قوله : نحن : هو اسم مضممر منفصل مبني على الضم ، وإنما بنيت الضمائر لافتقارها إلى الظواهر التي ترجع إليها ، فهي كالحروف في افتقارها إلى الأسماء ، وحرك آخرها لئلا يجتمع ساكنان ، وضمت النون لأن الكلمة ضمير مرفوع للمتكلم فأشبهت البناء

في قمت ؛ وقيل ضمت لأن موضعها رفع ؛ وقيل النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو ، ونحن ضمير المتكلم ومن معه ، وتكون للثنتين والجماعة ، ويستعمله المتكلم الواحد العظيم ، وهو في موضع رفع بالابتداء و (مُصَلِّحُونَ) خبره .

قوله تعالى (أَلَا) هي حرف يفتتح به الكلام لتثنيه المخاطب ؛ وقيل معناها حتماً ،

وجوز هذا التائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهذا في غاية البعد .

قوله (هُمُ الْمُفْسِدُونَ) هم مبتدأ والمفسدون خبره والجملة خبر إن ؛ ويجوز

أن تكون هم في موضع نصب توكيدا للاسم إن ؛ ويجوز أن يكون فصلا لاموضع لها ، لأن الخبر هنا معرفة ، ومثل هذا الضمير يفصل بين الخبر والصفة ، فيعين ما بعده للخبر .

قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا) القائم مقام المفعول هو القول ، ويفسره آمنوا لأن الأمر والنهي قول .

قوله (كَمَا آمَنَ النَّاسُ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى إيماننا مثل إيمان الناس ؛ ومثله - كما آمن السفهاء - .

قوله (السَّفَهَاءُ أَلَا لَهُمْ) في هاتين الهمزتين أربعة أوجه : أحدها تحقيقهما وهو الأصل ، والثاني تحقيق الأولى وقلب الثانية واوا خالصة فرارا من توالي الهمزتين وجعلت الثانية واوا لانضمام الأولى ، والثالث تليين الأولى ، وهو جعلها بين الهمزة وبين الواو وتحقيق الثانية ؛ والرابع كذلك إلا أن الثانية واو ، ولا يجوز جعل الثانية بين الهمزة والواو لأن ذلك تقريب لها من الألف ، والألف لا يقع بعد الضمة والكسرة ، وأجازه قوم .

قوله تعالى (لَتَمُوتُوا الَّذِينَ آمَنُوا) أصله لقيوا فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لسكونها وسكون الواو بعدها ، وحركت القاف بالضم تبعا للواو ؛ وقيل نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد تسكينها ثم حذفت . وقرأ ابن السميعة : لا قَبْوُ بألف وفتح القاف وضم الواو ، وإنما فتمحت القاف وضمت الواو لما ذكره في قوله « اشتروا الضلالة » .

قوله (خَلَدُوا إِلَى) يقرأ بتحقيق الهمزة وهو الأصل ، ويقرأ بإلقاء حركة الهمزة على الواو وحذف الهمزة فتصير الواو مكسورة بكسرة الهمزة ، وأصل خلوا خلوا فقلبت الواو الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لئلا يلتقي

سا كنان ، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة .

قوله ( إِنَّمَا مَعَكُمْ ) الأصل : إننا ، فحذفت النون الوسطى على القول الصحيح ، كما حذفت في إن إذا خففت ، كقوله تعالى « وإن كل لما جميع » ومعكم ظرف قائم مقام الخبر ؛ أى كائنون معكم .

قوله تعالى ( مُسْتَهْزِئُونَ ) يقرأ بتحقيق همزة وهو الأصل ، وقبلها ياء مضمومة لانكسار ما قبلها ؛ ومنهم من يحذف الياء لشبهها بالياء الأصلية في مثل قولك : يرمون ، ويضم الزاى ، وكذلك الخلاف في تليين همزة « يستهزئ بهم » .

قوله تعالى ( يَبْعَمَهُونَ ) هو حال من الماء والميم في يمدهم وفي طغيانهم متعلق بيمدهم أيضا ، وإن شئت ببعمهمون ؛ ولا يجوز أن تجعلهما حالين من يمدهم لأن العامل الواحد لا يعمل في حالين .

قوله تعالى ( اشْتَرُوا الضَّالَّةَ ) الأصل اشتريوا فقلبت الياء ألفا ثم حذفت الألف لثلاثا يلتقى سا كنان الألف والواو .

فإن قلت : فالواو هنا متحركة . قيل : حركتها عارضة فلم يعتد بها وفتحة الراء دليل على الألف المحذوفة ، وقيل سكنت الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفت لثلاثا يلتقى سا كنان ، وإنما حركت الواو بالضم دون غيره ليفرق بين واو الجمع والواو الأصلية في نحو قوله : لو استطعنا ، وقيل ضمت لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو ؛ وقيل حركت بحركة الياء المحذوفة ؛ وقيل ضمت لأنها ضمير فاعل ، فهي مثل التاء في قمت ؛ وقيل هي للجمع فهي مثل نحن ؛ وقد همزها قوم شبهوها بالواو المضمومة ضما لازما نحو : أثوب ؛ ومنهم من يفتحها إشارا للتخفيف ؛ ومنهم من يكسرها على الأصل في التقاء الساكنين ؛ ومنهم من يخلطها فيحذفها لا لتقاء الساكنين ؛ وهو ضعيف لأن قبلها فتحة ؛ والفتحة لا تدل عليها .

قوله تعالى ( مَشْكُهُمْ كَمَثَلٍ ) ابتداء وخبر ، والكاف يجوز أن يكون حرف جر فيتعلق بمحذوف ، ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل فلا يتعلق بشيء .

قوله ( الَّذِي اسْتَوْقَدَ ) الذى هاهنا مفرد فى اللفظ والمعنى على الجمع بدليل قوله « ذهب الله بنورهم » وما بعده ، وفى وقوع المفرد هنا موقع الجمع وجهان : أحدهما هو جنس مثل : من وما ، فيعود الضمير إليه تارة بلفظ المفرد ، وتارة بلفظ الجمع . والثانى أنه أراد الذين ، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة ؛ ومثله :

«والذى جاء بالصدق وصدق به» ثم قال: أولئك هم المتقون، واستوقد بمعنى أوقد، مثل استقر بمعنى قر؛ وقيل استوقد استدعى الإيقاد.

قوله تعالى (فَلَمَّا أَضَاءَتْ) لما هنا اسم، وهى ظرف زمان، وكذا فى كل موضع وقع بعدها الماضى، وكان لها جواب والعامل فيها جوابها مثل: إذا، وأضاءت متعد فيكون «ما» على هذا مفعولا به؛ وقيل أضاء لازم، يقال: ضاءت النار وأضاءت بمعنى، فعلى هذا يكون «ما» ظرفا، وفى «ما» ثلاثة أوجه: أحدها هى بمعنى الذى، والثانى هى نكرة موصوفة، أى مكانا حوله، والثالث هى زائدة.

قوله (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) الباء هنا معدية للفعل كتعدية الهمزة له، والتقدير أذهب الله نورهم، ومثله فى القرآن كثير، وقد تأتى الباء فى مثل هذا للحال كقولك ذهبت يزيد؛ أى ذهبت ومعى زيد.

قوله تعالى (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ) تركهم هاهنا يتعدى إلى مفعولين لأن المعنى صيرهم، وليس المراد به الترك الذى هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثانى فى الظلمات، فلا يتعلق الجار بمحذوف ويكون لا يبصرون حالا، ويجوز أن يكون لا يبصرون هو المفعول الثانى، وفى ظلمات ظرف يتعلق بتركهم أو يبصرون؛ ويجوز أن يكون لا يبصرون حالا من الضمير فى يبصرون، أو من المفعول الأول.

قوله تعالى (صُمُّ بِكُمْ) الجمهور على الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف: أى هم صم؛ وقرئ شادا بالنصب على الحال من الضمير فى يبصرون.

قوله تعالى (فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) جملة مستأنفة، وقيل موضعها حال وهو خطأ؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون حالا، لأن الفاء ترتب، والأحوال لا ترتب فيها؛ ويرجعون فعل لازم: أى لا ينتهون عن باطلهم، أو لا يرجعون إلى الحق؛ وقيل هو متعد ومفعواه محذوف تقديره: فهم لا يردون جوابا، مثل قوله: «إنه على رجعه لقادر».

قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ) فى «أو» أربعة أوجه: أحدها أنها للشك، وهوراجع إلى الناظر فى حال المنافقين، فلا يدري أيشبههم بالمستوقد أو بأصحاب الصيب، كقوله: «إلى مائة ألف أو يزيدون»: أى يشك الرأى لهم فى مقدار عددهم، والثانى أنها للتخيير: أى شبهوهم بأى القبيلتين شتم، والثالث أنها للإباحة، والرابع أنها للإيهام: أى بعض الناس يشبههم بالمستوقد، وبعضهم بأصحاب الصيب، ومثله قوله تعالى «كونوا هودا»

أونصارى» أى قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ؛ ولا يجوز عند أكثر البصريين أن تحمل «أو» على الواو ، ولا على بل ما وجدنا ذلك مندوحة والكاف فى موضع رفع عطفا على الكاف فى قوله «كمثل الذى» ويجوز أن يكون خبر ابتداء محذوف تقديره : أو مثلهم كمثل صيب ، وفى الكلام حذف تقديره : أو كأصحاب صيب ، وإلى هذا المحذوف يرجع الضمير من قوله يجعلون ، والمعنى على ذلك ، لأن تشبيه المنافقين بقوم أصابهم مطر فيه ظلمة ورعد وبرق لا بنفس المطر ، وأصل صيب : صيوب على فيعل ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت الأولى فيها ، ومثله : مين وهين : وقال الكوفيون : أصله صويب على فعيل ، وهو خطأ ، لأنه لو كان كذلك لصحت الواو كما صحت فى طويل وعويل (مِنَ السَّمَاءِ) فى موضع نصب «ومن» متعلقة بصيب ، لأن التقدير : كمثل صيب من السماء ، وهذا الوصف يعمل عمل الفعل ، ومن لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن يكون فى موضع جر على الصفة لصيب فيتعلق من بمحذوف : أى كصيب كائن من السماء ، والهمزة فى السماء بدل من واو قلبت همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ونظائره تقاس عليه (فِيهِ ظُلُمَاتٌ) الهاء تعود على صيب ، وظلمات رفع بالجار والجرور لأنه قد قوى بكونه صفة لصيب ؛ ويجوز أن يكون ظلمات مبتدأ وفيه خبر مقدم ، وفيه على هذا ضمير ، والجملة فى موضع جر صفة لصيب ، والجمهور على ضم اللام ، وقد قرئ بإسكانها تخفيفا ، وفيه لغة أخرى بفتح اللام ؛ والرعد مصدر رعد يرعد ؛ والبرق مصدر أيضا ، وهما على ذلك موحدتان هنا ؛ ويجوز أن يكون الرعد والبرق بمعنى الراعد والبارق كقولهم : رجل عدل وصوم (يَجْمَعُونَ) يجوز أن يكون فى موضع جر صفة لأصحاب صيب ، وأن يكون مستأنفا ؛ وقيل يجوز أن يكون حالا من الهاء فى فيه ، والراجع على الهاء محذوف تقديره من صواعقه وهو بعيد ، لأن حذف الراجع على ذى الحال كحذفها من خبر المبتدأ ، وسيبويه يعده من الشذوذ (مِنَ الصَّوْاعِقِ) أى من صوت الصواعق (حَدَّرَ الْمَوْتَ) مفعول له ، وقيل مصدر : أى يحذرون حذرا مثل حذر الموت ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول به (مُحِيطٌ) أصله محوط لأنه من حاط يحوط فنقات كسرة الواو إلى الخاء فانقلبت ياء :

قوله تعالى (يَسْكَادُ) فعل يدل على مقاربة وقوع الفعل بعدها ، ولذلك لم تدخل عليه أن لأن أن تلخص الفعل للاستقبال وعينها واو ، والأصل : يكرود ، مثل يخاف يخاف ، وقد سمع فيه ، كدت بضم الكاف ، وإذا دخل عليها حرف نفي دل على أن الفعل الذى بعدها وقع ، وإذا لم يكن حرف نفي لم يكن الفعل بعدها واقعا ، ولمكنه

قارب الوقوع ، وموضع ( يَحْطَفُ ) نصب لأنه خبر كاد ، والمعنى : قارب البرق خطف الأبصار ؛ والجمهور على فتح الياء والطاء وسكون الخاء وماضيه خطف كقوله تعالى « إلا من خطف الخطفة » وفيه قراءات شاذة : إحداها كسر الطاء على أن ماضيه خطف بفتح الطاء ؛ والثانية بفتح الياء والحاء والطاء وتشديد الطاء ، والأصل : يخطف ، فأبدل من التاء طاء وحركت بحركة التاء ؛ والثالثة كذلك ، إلا أنها بكسر الطاء على ما يستحقه في الأصل ، والرابعة كذلك ، إلا أنها بكسر الخاء أيضا على الإتيان ، والخامسة بكسر الياء أيضا إتباعا أيضا ، والسادسة بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء ، وهو ضعيف لما فيه من الجمع بين الساكنين (كئِثْمًا) هي هنا ظرف ، وكذلك كل موضع كان لها جواب ، و « ما » مصدرية ؛ والزمان محذوف أى كل وقت إضاءة ؛ وقيل « ما » هنا نكرة موصوفة ومعناها الوقت ، والعائد محذوف : أى كل وقت أضاء لهم فيه ، والعامل في كل جوابها ، و ( فيه ) أى في ضوءه والمعنى بضوئه ؛ ويجوز أن يكون ظرفا على أصلها ، والمعنى : إنهم يحيط بهم الضوء ( شاء ) ألفا متقلبة عن ياء لقولهم في مصدره : شئت شيئا ، وقالوا : أشأته أى حملته على أن يشاء ( لَنَذْهَبَ بِسَمْعِهِمْ ) أى أعدم المعنى الذى يسمعون به ، وعلى كل متعلق به ( قَدِيرٌ ) في موضع نصب .

قوله تعالى ( يا أيها الناس ) أى اسم مبهم لوقوعه على كل شئ أتى به في النداء توصلا إلى نداء ما فيه الألف واللام إذا كانت « يا » لا تباشر الألف واللام ، وبنيت لأنها اسم مفرد مقصود وها مقحمة للتنبية ، لأن الأصل أن تباشر « يا » الناس ، فلما حيل بينهما بأى عوض من ذلك « ها » والناس وصف لأى لا يد منه ، لأنه المنادى في المعنى ، ومن هاهنا رفع ، ورفع أن يجعل بدلًا من ضمة البناء ، وأجاز المازنى نصبه كما يجز : يا زيد الظريف ، وهو ضعيف لما قدمنا من لزوم ذكره ، والصفة لا يلزم ذكرها ( مِّنْ قَبْلِكُمْ ) من هنا لا ابتداء الغاية في الزمان ، والتقدير : والذين خلقهم من قبل خلقكم ، فحذف الخلق وأقام الضمير مقامه ( لَعَلَّكُمْ ) متعلق في المعنى باعبدوا : أى اعبدوه ليصبح منكم رجاء التقوى ، والأصل توتقون ، فأبدل من الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى وسكنت الياء ثم حذف ، وقد تقدمت نظائره ، فوزنه الآن تفتعون .

قوله تعالى ( الَّذِي جَعَلَ ) هو في موضع نصب بتقون أو بدل من ربكم ، أو صفة مكررة ، أو بإضمار أعني ؛ ويجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار هو

الذى ، وجعل هنا متعد إلى مفعول واحد وهو الأرض ، وفراشا حال ، ومثله :  
والسما بناء ، ويجوز أن يكون جعل بمعنى صير فيتعدى إلى مفعولين وهما الأرض وفراشا  
ومثله : والسما بناء ؛ ولكم متعلق بجعل : أى لأجلكم (مِنَ السَّمَاءِ) متعلق بأنزل ، وهى  
لابتداء غاية المكان ؛ ويجوز أن يكون حالا ، والتقدير : ماء كائنا من السماء ، فلما  
قدم الجار صار حالا وتعلق بمحذوف ، والأصل فى ماء موه لقولهم : ماهت الركبة  
تموه ، وفى الجمع أمواه ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم أبدلوا من  
الهاء همزة وليس بقياس (مِنَ الثَّمَرَاتِ) متعلق بأخرج فيكون من لابتداء الغاية  
ويجوز أن يكون فى موضع الحال تقديره رزقا كائنا من الثمرات و (لِسَكْمٍ) أى من  
أجلكم والرزق هنا بمعنى المرزوق وليس بمصدر (فَلَا تَجْعَلُوا) أى لاتصيروا أو  
لاسمعوا فيكون متعديا إلى مفعولين ، والأنداد جمع ند ونديد (وَأَنْتُمْ تَعَلَّمُونَ)  
مبتدأ وخبر فى موضع الحال ، ومفعول تعلمون محذوف : أى تعلمون بطلان ذلك  
والاسم من أنتم أن ، والتاء للخطاب ، والميم للجمع ، وهما حرفا معنى .

قوله تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ) جواب الشرط «فأتوا بسورة» و «إن كنتم صادقين»  
شرط أيضا جوابه محذوف أغنى عنه جواب الشرط الأول : أى إن كنتم صادقين  
فافعلوا ذلك ، ولا تدخل إن الشرطية على فعل ماض فى المعنى ، إلا على كان لسكثرة  
استعمالها ، وأنها لا تدل على حدث (مِمَّا نَزَّلْنَا) فى موضع جر صفة لريب : أى  
ريب كائن مما نزلنا ، والعائد على «ما» محذوف : أى نزلناه و «ما» بمعنى الذى أو  
نكرة موصوفة ؛ ويجوز أن يتعلق «من» بريب : أى إن ارتبتم من أجل ما نزلنا  
(فَاتُوا) أصله : أتوا ، وماضيه أتى ، ففاء الكلمة همزة ؛ فإذا أمرت زدت عليها  
همزة الوصل مكسورة فاجتمعت همزتان والثانية ساكنة ، فأبدلت الثانية ياء لثلا يجمع  
بين همزتين ، وكانت الياء الأولى للكسرة قبلها ، فإذا اتصل بها شئ حذفت همزة  
الوصل استغناء عنها ثم همزة الياء لأنك أعدتها إلى أصلها لزوال الموجب لقلبها !  
ويجوز قلب هذه الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها مثل هذه الآية ؛ وياء إذا انكسر ما قبلها  
كقوله : الذى ايتمن ، فتصيرها ياء فى اللفظ ، وواو إذا انضم ما قبلها كقوله :  
يا صالح أوتنا ؛ ومنهم من يقول : ذن لى (مِنَ مِثْلِهِ) الهاء تعود على النبي صلى الله  
عليه وسلم ، فيكون من للابتداء ؛ ويجوز أن تعود على القرآن فتكون من زائدة ،  
ويجوز أن تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله تعالى «وإن لكم فى الأنعام لعبرة  
تسقيكم مما فى بطونه» (وَأَدْعُوا) لام الكلمة محذوف ، لأنه حذف فى الواحد دليلا

على السكون الذى هو جزم في المعرب ، وهذه الواو ضمير الجماعة ( مِنْ دُونَ اللَّهِ )  
في موضع الحال من الشهداء والعمل فيه محذوف تقديره شهداءكم منفردين عن الله  
أو عن أنصار الله .

قوله تعالى ( فَإِنْ لَمْ تَنْفَعُوا ) الجزم بلم لا بيان لأن لم عامل شديد الاتصال بمعموله .  
ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ ، وإن قد دخلت على الماضى في اللفظ وقد وليها  
الاسم كقوله تعالى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » ( وَقَوْلُهَا النَّاسُ ) الجمهور على فتح  
الواو وهو الحطب ، وقرئ بالضم وهو لغة في الحطب ، والجيد أن يكون مصدرا بمعنى  
التوقد ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره توقدها واحتراق للناس ، أو تلهب  
الناس أو ذو وقودها الناس ( أَعِدَّتْ ) جملة في موضع الحال من النار ، والعمل فيها فاتقوا  
ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في وقودها لثلاثة أشياء : أحدها أنها مضاف إليها  
والثاني أن الحطب لا يعمل في الحال ، والثالث أنك تفصل بين المصدر أو ما عمل عمله  
وبين ما يعمل فيه بالخبر وهو الناس .

قوله تعالى ( أَنْ لَكُمْ جَنَّاتٍ ) فتحت أن ها هنا لأن التقدير لهم ، وموضع أن  
وما عملت فيه نصب يبشر ، لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه هذا مذهب  
سيبويه ، وأجاز الخليل أن يكون في موضع جربالباء المحذوفة لأنه موضع ترادفيه ، فكأنها  
ملفوظ بها ، ولا يجوز ذلك مع غير أن لو قلت بشره بأنه مخلد في الجنة جاز حذف الباء  
لطول الكلام ، ولو قلت بشره الخلود لم يجز وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرًا فتأمله  
واطلبه ها هنا ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) الجملة في موضع نصب صفة للجنات ،  
والأنهار مرفوعة بتجرى لا بالابتداء وأن ، من تحتها الخبر ولا بتحتها لأن تجرى لا ضمير  
فيه إذا كانت الجنات لا تجرى وإنما تجرى أنهارها ، والتقدير من تحت شجرها لا من  
تحت أرضها فحذف المضاف ، ولو قيل إن الجنة هي الشجر فلا يكون في الكلام حذف  
لكان وجها ( كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا ) إلى قوله من قبل في موضع نصب على الحال من  
الذين آمنوا تقديره مرزوقين على الدوام ، ويجوز أن يكون حالا من الجنات لأنها قد وصفت  
وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله منها ( رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ) أى رزقناه فحذف  
العائد ، وبنيت قبل لقطعها عن الإضافة لأن التقدير من قبل هذا ( وَأَتُوا بِهِ ) يجوز  
أن يكون حالا وقد معه مرادة تقديره قالوا ذلك وقد أتوا به ويجوز أن يكون مستأنفا  
و ( مُتَشَابِهًا ) حال من الهاء في به ( وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ ) أزواج مبتدأ ولهم الخبر ، وفيها  
ظرف للاستقرار ، ولا يكون فيها الخبر لأن الفائدة تنقل إذ الفائدة في جعل الأزواج لهم

و ( فيها ) الثانية تتعلق بـ ( خَالِدُونَ ) وهاتان الجملتان مستأنفتان ويجوز أن تكون الثانية حالا من الماء والميم في لطم والعامل فيها معنى الاستقرار .

قوله تعالى ( لَا يَسْتَحْيِي ) وزنه يستعمل ولم يستعمل منه فعل بغير السين ، وليس معناه الاستدعاء وعينه ولامه ياءان ، وأصله الحياء وهمزة الحياء بدل من الياء ، وقرئ في الشاذ يستحي بياء واحدة والمخدوفة هي اللام كما تحذف في الجزم ، ووزنه على هذا يستفع ، إلا أن الياء نقلت حركتها إلى العين وسكنت ؛ وقيل المخدوف هي العين وهو بعيد ( أَنْ يَضْرِبَ ) أى من أن يضرب ، فوضعه نصب عند سيوبه وجر عند الخليل ( مَا ) حرف زائد للتوكيد و ( بَعْوِضَةً ) بدل من مثلا ؛ وقيل ما نكرة موصوفة ، وبعوضة بدل من « ما » ويقرأ شاذا بعوضة بالرفع على أن تجعل ما بمعنى الذى ، ويحذف المبتدأ : أى الذى هو بعوضة ؛ ويجوز أن يكون ما حرفا ويضم المبتدأ تقديره : مثلا هو بعوضة ( آفًا فوقها ) الفاء للعطف ، وما نكرة موصوفة ، أو بمنزلة الذى ، والعامل في فوق على الوجهين الاستقرار ، والمعطوف عليه بعوضة ( أَمَّا ) حرف ناب عن حرف الشرط وفعل الشرط ، ويذكر لتفصيل ما أجمل ؛ ويقع الاسم بعده مبتدأ وتلزم الفاء خبره ، والأصل مهما يكن من شئ فالذين آمنوا يعلمون ، لكن لما نابت أما عن حرف الشرط كرهوا أن يولوها الفاء فأخروها إلى الخبر ، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضا من اللفظ بفعل الشرط ( مِّنْ رَبِّهِمْ ) في موضع نصب على الحال : والتقدير : أنه ثابت أو مستقر من ربهم ، والعامل معنى الحق ، وصاحب الحال الضمير المستتر فيه ( ماذا ) فيه قولان : أحدهما أن « ما » اسم للاستفهام موضعها رفع بالابتداء وذا بمعنى الذى و ( أَرَادَ ) صلة له ، والعائد مخدوف ، والذى وصلته خبر المبتدأ ؛ والثانى أن « ما وذا » اسم واحد للاستفهام ، وموضعه نصب بأراد ، ولا ضمير في الفعل ، والتقدير أى شئ أراد الله ( مَثَلًا ) تمييز : أى من مثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من هذا : أى متمثلا أو متمثلا به ، فيكون حالا من اسم الله ( يُضِلُّ ) يجوز أن يكون في موضع نصب صفة للمثل ؛ ويجوز أن يكون حالا من اسم الله ، ويجوز أن يكون مستأنفا ( إِلَّا الْفَاسِقِينَ ) مفعول يضل وليس بمنصوب على الاستثناء لأن يضل لم يستوف مفعوله قبل إلا .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ) في موضع نصب صفة للفاسقين ؛ ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على الخبر . أى هم الذين ؛ ويجوز أن

يكون مبتدأ والخبر قوله « أولئك هم الخاسرون » ( مِنْ بَعْدِ ) من لابتداء غاية الزمان على رأى من أجاز ذلك ، وزائدة على رأى من لم يجزه ، وهو مشكل على أصله ، لأنه لا يجيز زيادة من فى الواجب ( مِيثَاقِهِ ) مصدر بمعنى الإيثاق ، والهاء تعود على اسم الله أو على العهد ، فإن أعدتها إلى اسم الله كان المصدر مضافا إلى الفاعل ، وإن أعدتها إلى العهد كان مضافا إلى المفعول ( ما أَمَرَ ) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة ، و ( أَنْ يُوصَلَ ) فى موضع جر بدلا من الهاء ؛ أى يوصله ، ويجوز أن يكون بدلا من ما بدل الاشتمال تقديره : ويقطعون وصل ما أمر الله به ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع : أى هو أن يوصل ( أولئك ) مبتدأ و ( هُمْ ) مبتدأ ثان أو فصل ، و ( الخاسرون ) الخبر .

قوله تعالى ( كَيْفَ تَسْكُرُونَ بِاللَّهِ ) كيف فى موضع نصب على الحال ، والعامل فيه تكفرون ، وصاحب الحال الضمير فى تكفرون ، والتقدير : أمعاندين تكفرون ، ونحو ذلك ، وتكفرون يتعدى بحرف الجر ، وقد عدى بنفسه فى قوله « ألا إن عادا كفروا ربهم » وذلك حمل على المعنى إذ المعنى جحدوا ( وَكُنْتُمْ ) قد معه مضمرة والجملة حال ( ثُمَّ إِلَيْهِ ) الهاء ضمير اسم الله ، ويجوز أن يكون ضمير الإحياء المتداول عليه بقوله « فأحياكم » .

قوله تعالى ( جميعا ) حال فى معنى مجتمعا ( فَسَوَّاهُنَّ ) إنما جمع الضمير لأن السماء جمع سماوة أبدلت الواو فيها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ( سَبْعَ سَمَوَاتٍ ) سبع منصوب على البدل من الضمير ؛ وقيل التقدير : فسوى منهن سبع سموات ، كقوله : - واختار موسى قومه - فيكون مفعولا به ؛ وقيل سوى بمعنى صير فيكون مفعولا ثانيا ( وَهَوَّ ) يقرأ بإسكان الهاء وأصلها الضم ، وإنما أسكنت لأنها صارت كعضد فخفت ، وكذلك حالها مع الفاء واللام نحو فهو هو ؛ ويقرأ بالضم على الأصل .

قوله تعالى ( وَإِذْ قَالَ ) هو مفعول به تقديره : واذكر إذ قال ؛ وقيل هو خبر مبتدأ محذوف تقديره وابتداء خلقى إذ قال ربك ؛ وقيل إذ زائدة و ( لِلْمَلَائِكَةِ ) مختلف فى واحدتها وأصلها . فقال قوم أحدهم فى الأصل مألِك على مفعول ، لأنه مشتق من الألوكة وهى الرسالة ومنه قول الشاعر :

وَغَلَامٌ أَرْسَلْتَهُ أُمَّهُ بِأَلْوَكٍ فَبَدَأْنَا مَا سَأَلْ

فالمهزة فاء الكلمة ، ثم أخرت فجعلت بعد اللام فقالوا : مألِك . قال الشاعر :

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَسَكِنَّ مَلَأَكِ تَنْزَلَمِينَ جَوَّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فوزنه الآن معقل والجمع ملائكة على معاولة . وقال آخرون أصل الكلمة لأك فعين الكلمة همزة ، وأصل ملك : ملاك من غير نقل ، وعلى كلا القولين ألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت فلما جمعت ردت ، فوزنه الآن معاولة . وقال آخرون عين الكلمة واو ، وهو من لأك يلوك إذا أدار الشيء في فيه ، فكأن صاحب الرسالة يديرها في فيه فيكون أصل ملك : ملاك مثل معاذ ، ثم حذفت عينه تخفيفاً ، فيكون أصل ملائكة : ملاوكة ، مثل مقاوله ؛ فأبدلت الواو همزة ، كما أبدلت واو مصائب . وقال آخرون : ملك فعل من الملك ، وهى القوة ، فالميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنه جمع على فعائلة شاذ (جاعل) يراد به الاستقبال فلذلك عمل ؛ ويجوز أن يكون بمعنى خالق ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وأن يكون بمعنى مصير فيتعدى إلى مفعولين ويكون ( في الأرض ) هو الثانى ( خَلِيفَةً ) فعيلة بمعنى فاعل : أى يخلف غيره ، وزيدت الهاء للمبالغة ( أَلْتَجْعَلُ ) الهمزة للاسترشاد : أى أتجعل فيها من يفسد كمن كان فيها من قبل ؛ وقيل استفهموا عن أحوال أنفسهم : أى أتجعل فيها مفسدا ونحن على طاعتك أو نغير ( يَسْفِكُ ) الجمهور على التخفيف وكسر الفاء ؛ وقد قرئ بضمها وهما لغتان ؛ ويقرأ بالتشديد للتكثير ، وهمزة ( الدماء ) منقلبة عن ياء لأن الأصل دى ، لأنهم قالوا دميان ( بِحَمْدِكَ ) فى موضع الحال تقديره : نسبح مشتملين بحمدك أو متعبدين بحمدك ( وَتُقَدِّسُ لَكَ ) أى لأجلك ؛ ويجوز أن تكون اللام زائدة : أى نقديسك ؛ ويجوز أن تكون معدية للفعل كتعدية الباء مثل سجدت لله ( إِنِّي أَعْلَمُ ) الأصل إننى ، فحذفت النون الوسطى لا نون الوقاية ، هذا هو الصحيح ، وأعلم : يجوز أن يكون فعلا ويكون « ما » مفعولا ، إما بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ؛ ويجوز أن يكون أسما مثل أفضل ، فيكون « ما » فى موضع جر بالإضافة ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب بأعلم كقولهم : هؤلاء حجاج بيت الله ، بالنصب والجر ؛ وسقط التنوين لأن هذا الاسم لا ينصرف . فإن قلت : أفعال لا ينصب مفعولا . قيل : إن كانت من معه مرادة لم ينصب ، وأعلم هنا بمعنى عالم ؛ ويجوز أن يريد بأعلم : أعلم منكم ، فيكون « ما » فى موضع نصب بفعل محذوف دل عليه الاسم ، ومثله قوله « هو أعلم من يضل عن سبيله » .

قوله تعالى ( وَعَلَّمَ ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون معطوفا على « قال ربك » وموضعه جر كموضع قال ، وقوتى ذلك إضمار الفاعل ؛ وقرئ « وعلم آدم » على

ما لم يسم فاعله ، وآدم أفعل ، والألف فيه مبدلة من همزة هي فاء الفعل ، لأنه مشتق من أديم الأرض أو من الأدمة ؛ ولا يجوز أن يكون وزنه فاعلا ، إذ لو كان كذلك لانصرف مثل عالم وخاتم ، والتعريف وحده لا يمنع وليس بأعجمي ( ثُمَّ عَرَضَهُمْ ) يعنى أصحاب الأسماء فلذلك ذكر الضمير ( هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، ويقرأ بهمزة واحدة ؛ قيل المحذوفة هي الأولى ، لأنها لام الكلمة والأخرى أول الكلمة الأخرى وحذف الآخر أولى ؛ وقيل المحذوفة الثانية لأن الثقل بها حصل ؛ ويقرأ بتلين الهمزة الأولى وتحقيق الثانية وبالعكس ؛ ومنهم من يبدل الثانية ياء ساكنة كأنه قدرهما في كلمة واحدة طلبا للتخفيف .

قوله تعالى ( سُبْحَانَكَ ) سبحان اسم واقع موقع المصدر ، وقد اشتق منه سبحت والتسبيح ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا ، لأن الإضافة تبين من المعظم ، فإذا أفرد عن الإضافة كان اسما علما للتسبيح لا ينصرف للتعريف ، والألف والنون في آخره مثل عثمان ، وقد جاء في الشعر ممنونا على نحو تنوين العلم إذا نكر وما يضاف إليه مفعول به لأنه المسيح ؛ ويجوز أن يكون فاعلا ، لأن المعنى تنزهت ، وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره : سبحت الله تسبيحا ( إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ) ما مصدرية أى إلا علما علمتنا ؛ وموضعه رفع على البدل من موضع لا علم ، كقولك لا إله إلا الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ، ويكون علم بمعنى معلوم : أى لا معلوم لنا إلا الذى علمتنا ؛ ولا يجوز أن تكون « ما » فى موضع نصب بالعلم ، لأن اسم « لا » إذا عمل فيما بعده لا يبنى ( إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ ) أنت مبتدأ والعليم خبره ، والجملة خبر إن ؛ ويجوز أن يكون أنت توكيد للمنصوب ، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف فى المعنى ولا يقع ها هنا إياك للتوكيد ، لأنها لو وقعت لسكانت بدلا ، وإياك لم يؤكد بها ، ويجوز أن يكون فصلا لا موضع لها من الإعراب ، و ( الْحَكِيمُ ) خبر ثان أو صفة للعلم على قول من أجاز صفة الصفة ، وهو صحيح لأن هذه الصفة هي الموصوف فى المعنى ، والعلم بمعنى العالم ، وأما الحكيم فيجوز أن يكون بمعنى الحاكم ، وأن يكون بمعنى المحكم .

قوله تعالى ( أَنْبِئْهُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، وبالياء على تلين الهمزة ؛ ولم نقلها قلبا قياسيا ، لأنه لو كان كذلك لحذفت الياء كما تحذف من قولك أبقيهم من بقيت ؛ وقد قرئ « آنبهم » بكسر الباء من غير همزة ولا ياء ، على أن يكون إبدال الهمزة ياء إبدالا قياسيا ، وأنأ يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ، وإلى الثانى

بحرف الجر ، وهو قوله ( بِأَسْمَاءٍ هَيِّمٍ ) وقد يتعدى بعن كقولك : أنبأته عن حال زيد وأما قوله تعالى « قد نبأنا الله من أخباركم » فيذكر في موضعه ( وَأَعْلَامٌ مَّا تَسْبُدُونَ ) مستأنف وليس بمحكي بقوله ( أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ ) ويجوز أن يكون محكيا أيضا ، فيكون في موضع نصب ، وتبدون وزنه تفعون ، والمخذوف منه لامه وهى واو ، لأنه من بدا يبدو ، والأصل في الياء التى فى ( لَآئِي ) أن تحرك بالفتح لأنها اسم مضمر على حرف واحد ، فتحرك مثل الكاف فى إنك : فمن حركها أخرجها على الأصل ، ومن سكنها استقل حركة الياء بعد الكسرة .

قوله تعالى ( لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ) الجمهور على كسر التاء ، وقرئ بضمها وهى قراءة ضعيفة جدا ، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوى لم يضبط على القارئ ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيها على أن الهزرة المخذوفة مضمومة فى الابتداء ، ولم يدرك الراوى هذه الإشارة ؛ وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعا لضممة الجيم ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثله ما حكى عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت : أفى سؤأة أنته ، بفتح التاء ، وكأنها نوت الوقف على التاء ، ثم ألقت عليها حركة الهزرة فصارت مفتوحة ( إِلَّا إبليس ) استثناء منقطع ، لأنه لم يكن من الملائكة ؛ وقيل هو متصل ، لأنه كان فى الابتداء ملكا وهو اسم أعجمى لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وقيل هو عربى واشتقاقه من الإبلان ولم ينصرف للتعريف ، وأنه لا نظير له فى الأسماء ، وهذا بعيد ؛ على أن فى الأسماء مثله نحو : إخریط وإجفيل وإصليت ونحوه ، وأبى فى موضع نصب على الحال من إبليس تقديره : ترك السجود كارها له ومستكبرا ( وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ) مستأنف ؛ ويجوز أن يكون فى موضع حال أيضا .

قوله ( اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ) أنت توكيد للضمير فى الفعل أتى به ليصح العطف عليه والأصل فى ( كل ) أأكل مثل أقتل إلا أن العرب حذف الهزرة الثانية تخفيفا ، ومثله نخذ ، ولا يقياس عليه ، فلا تقول فى الأمر من أجر يأجر جر ؛ وحكى سيويوه أو كل شاذا ( مِسْهَا ) أى من ثمرتها ، فحذف المضاف ، وموضعه نصب بالفعل قبله ، ومن لا ابتداء الغاية و ( رَغَدَا ) صفة مصدر محذوف : أى أكلا رغدا أى طيبا هنيئا ؛ ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال تقديره : كلا مستطيين متبهين ( حَيْثُ ) ظرف مكان ، والعامل فيه كلا ؛ ويجوز أن يكون بدلا من الجنة فيكون حيث مفعولا به ، لأن الجنة مفعول وليس بظرف ، لأنك تقول سكنت

البصرة وسكنت الدار ، بمعنى نزلت ، فهو كقولك انزل من الدار حيث شئت  
( هَذِهِ الشَّجَرَةُ ) الهاء بدل من الباء في هذى ، لأنك تقول في المؤنث هذى  
وهاتا وهاتي ، والياء للمؤنث مع الذال لا غير ، والهاء بدل منها لأنها تشبهها في الخفاء  
والشجرة نعت لهذه ؛ وقرئ في الشاذ « هذه الشيرة » وهي لغة أبدلت الجيم فيها ياء  
لقربها منها في المخرج ( فَتَسْكُونَا ) جواب النهي ، لأن التقدير : إن تقربا تكونا ،  
وحذف النون هنا علامة النصب لأن جواب النهي إذا كان بالفاء فهو منصوب ؛  
ويجوز أن يكون مجزوما بالعطف .

قوله تعالى ( فَأَزَلَّهُمَا ) يقرأ بتشديد اللام من غير ألف : أى حملها على الزلة ؛  
ويقرأ « فَأَزَلَّهُمَا » أى نحاهما ، وهو من قولك : زال الشيء يزول إذا فارق موضعه  
وأزلته نحيته ، وألفه متقلبة عن واو ( مِمَّا كَانَا فِيهِ ) ما بمعنى الذى ، ويجوز أن  
تكون نكرة موصوفة : أى من نعيم أو عيش ( اهْبِطُوا ) الجمهور على كسر الباء  
وهى اللغة الفصيحة ؛ وقرئ بضمها ، وهى لغة ( بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ) جملة  
فى موضع الحال من الواو فى اهبطوا أى اهبطوا متعادين ، واللام متعلقة  
بعدو ، لأن التقدير بعضكم بعدو لبعض ، ويعمل عدو عمل الفعل لكن  
بحذف الجر ، ويجوز أن يكون صفة لعدو ، فلما تقدم عليه صار حالا ؛ ويجوز أن  
تكون الجملة مستأنفة ، وأما أفراد عدو فيحتمل أن يكون لما كان بعضكم مفردا  
فى اللفظ أفراد عدو ، ويحتمل أن يكون وضع الواحد موضع الجمع كما قال : « فإنهم  
عدوتى » ( وَالْكُفْرُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ) يجوز أن يكون مستأنفاً ؛ ويجوز أن يكون  
حالا أيضا ، وتقديره : اهبطوا متعادين مستحقين الاستقرار ؛ ومستقر يجوز أن  
يكون مصدرا بمعنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون مكان الاستقرار ؛ و ( إِلَى حِينٍ )  
يجوز أن يكون فى موضع رفع صفة لمتاع فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون فى موضع  
نصب بمتاع لأنه فى حكم المصدر والتقدير وأن تمتعوا إلى حين .

قوله تعالى ( فَتَسَلَّقَى آدَمُ ) يقرأ برفع آدم ونصب كلمات ، وبالعكس لأن كل  
ماتلقاك فقد تلقيته ، و ( مِنْ رَبِّهِ ) يجوز أن يكون فى موضع نصب بتلقى ، ويكون  
لابتداء الغاية ؛ ويجوز أن يكون فى الأصل صفة لكلمات تقديره : كلمات كائنة  
من ربه ، فلما قدمها انتصبت على الحال ( إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ ) هو هاهنا مثل أنت  
فى « إنك أنت العليم الحكيم » وقد ذكر قوله ( مِنْهَا جَمِيعًا ) حال : أى مجتمعين إمامي  
زمن واحد أو فى أزمنة ، بحيث يشتركون فى الهبوط ( فَأَمَّا ) إن حرف شرط ،

وما حرف مؤكده، و (بَيَاتِينَكُمْ) فعل الشرط مؤكده بالنون الثقيلة؛ والفعل يصير بها مبنياً أبداً، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب إما كله مؤكده بالنون وهو القياس، لأن زيادة «ما» تؤذن بإعادة شدة التوكيد، وقد جاء في الشعر غير مؤكده بالنون، وجواب الشرط (فَمَنْ تَبِعَ) وجوابه، ومن في موضع رفع بالابتداء، والخبر تبع، وفيه ضمير فاعل يرجع على من، وموضع تبع جزم بمن. والجواب (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) وكذلك كل اسم شرط به وكان مبتدأ فخبه فعل الشرط لا جواب الشرط، ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب حتى لو قلت: من يقم أكرم زيدا جاز، ولو قلت: من يقم زيدا أكرمه، وأنت تعيد الهاء إلى من لم يجز. وذهب قوم إلى أن الخبر هو فعل الشرط والجواب؛ وقيل الخبر منهما ما كان فيه ضمير يعود على من، وخوف مبتدأ، وعليهم الخبر؛ وجاز الابتداء بالنكرة لما فيه من معنى العموم بالنفي الذي فيه، والرفع والتنوين هنا أوجه من البناء على الفتح لوجهين: أحدهما أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو قوله (وَلَا هُمْ) لأنه معرفة، ولا لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك ليتشاكل الجملتان. كما قالوا في الفعل المشغول بضمير الفاعل نحو: قام زيد وعمرا كلمته، فإن النصب في عمرو أولى ليكون منصوباً بفعل، كما أن المعطوف عليه عمل فيه الفعل. والوجه الثاني من جهة المعنى، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالسكلية. وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة.

فإن قيل: لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من اتبع الهدى. ولا يليق أن ينفي عنهم الخوف اليسير، ويتوهم ثبوت الخوف الكثير. قيل: الرفع يجوز أن يضم مع نفي الكثير تقديره: لا خوف كثير عليهم. فيتوهم ثبوت الياء القليل. وهو عكس ما قدر في السؤال. فبان أن الوجه في الرفع ما ذكرنا (هدى أي) المشهور إثبات الألف قبل على لفظ المفرد قبل الإضافة؛ ويقرأ هدى بياء مشددة. ووجهها أن ياء المتكلم يكسر ما قبلها في الاسم الصحيح والألف لا يمكن كسرها فقلبت ياء من جنس الكسرة ثم أدغمت.

قوله (بَيَاتِينَا) الأصل في آية: آية. لأن فاءها همزة وعينها ولامها ياء إن لأنها من تأيأ القوم إذا اجتمعوا وقالوا في الجمع آباء. فظهرت الياء الأولى والهمزة الأخيرة يدل من ياء ووزنه أفعال، والألف الثانية مبدلة من همزة هي فاء الكلمة، ولو كانت

عينها واوا لقالوا : آواء . ثم إنهم أبدلوا الياء الساكنة في آية ألفا على خلاف القياس ، ومثله غاية وثاية ؛ وقيل أصلها أويه ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وقيل أصلها أويه بفتح الأولى والثانية . ثم فعل في الياء ما ذكرنا . وكلا الوجهين فيه نظر ، لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية تقريبا من الطرف ، وقيل أصلها أويه على فاعلة ، وكان القياس أن تدغم فيقال آية مثل دابة ، إلا أنها خففت كتخفيف كينونة في كينونة ، وهذا ضعيف لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة (أَوَلَيْتِكَ) مبتدأ و (أَصْحَابُ النَّارِ) خبره ، و (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) مبتدأ وخبر في موضع الحال من أصحاب ، وقيل يجوز أن يكون حالا من النار ، لأن في الجملة ضميرا يعود عليها ، ويكون العامل في الحال معنى الإضافة ، أو اللام المقدره .

قوله تعالى (يا بني إسرائيل لا ينصرف لأنه علم أعجمي ، وقد تكلمت به العرب بلغات مختلفة ، فمنهم من يقول إسرائيل همزة بعدها ياء بعدها لام ، ومنهم من يقول كذلك ، لا أنه يقلب همزة ياء . ومنهم من يبقى همزة ويحذف الياء . ومنهم من يحذفهما فيقول إسرائيل ، ومنهم من يقول إسرائيل بالنون ، وبني جمع ابن جمع جمع السلامة ، وليس بسالم في الحقيقة لأنه لم يسلم لفظ واحده في جمعه ، وأصل الواحد بنو على فعل بتحريك العين ، لقولهم في الجمع أبناء كجبل وأجبال ولامه واو . وقال قوم : لامه ياء ولا حجة في البنية لأنهم قد قالوا الفتوة وهي من الياء (أَنْعَمْتُمْ عَلَيْنَاكُمْ) الأصل أنعمت بها ، ليسكون الضمير عائدا على الموصول ، فحذفت حرف الجر فصار أنعمتها ، ثم حذفت الضمير كما حذف في قوله «أهذا الذي بعث الله رسولا» (وأوفوا) يقال في الماضي وفي ووفى وأوفى ، ومن هنا قرئ (أوف بعهدكم) وأوف بالتخفيف والتشديد (وإياي) منصوب بفعل محذوف دل عليه (فارهبون) تقديره : وارهبوا إياي فارهبون ، ولا يجوز أن يسكون منصوبا بارهبون لأنه قد تعدى إلى مفعوله .

قوله (مُصَدِّقًا) حال مؤكدة من الهاء المحذوفة في أنزلت ، و (مَعَكُمْ) منصوب على الظرف ، والعامل فيه الاستقرار (أول) هي أفعل وفاؤها وعينها واوان عند سيبويه ، ولم ينصرف منها فعل لاعتلال الفاء والعين وتأنيثها أولى ، وأصلها وول فأبدلت الواو همزة لانضمامها ضما لازما . ولم تخرج على الأصل كما خرج وقتت ووجوه كراهية اجتماع الواوين . وقال بعض الكوفيين : أصل الكلمة من وأل : يأل

إذا نجا فأصلها أو آل ، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واوا ثم أدغمت الأولى فيها . وهذا ليس بقياس . بل القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلتقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف . وقال بعضهم من آل يتول . فأصل الكلمة أول . ثم أخرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو . ثم عمل فيها ما عمل في النوجه الذي قبله ففوزنه الآن أعقل ( كافر ) لفظه واحد . وهو في معنى الجمع : أي أول الكفار . كما يقال هو أحسن رجل . وقيل التقدير : أول فريق كافر .

قوله تعالى ( وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ) هو مجزوم بالعطف على : ولا تلبسوا . ويجوز أن يكون نصبا على الجواب بالواو أي لا تجمعوا بينهما كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ( وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) في موضع نصب على الحال ، والعامل لا تلبسوا وتكتموا .

قوله تعالى ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) أصل أقيموا أقوموا . فعمل فيه ما ذكرناه في قوله « ويقيمون الصلاة » في أول السورة ( وَأَتُوا الزَّكَاةَ ) أصله أتوا . فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت وحذفت لا لتقاء الساكنين . ثم حركت التاء بحركة الياء المحذوفة ؛ وقيل ضمت تبعاً للواو كما ضمت في اضربوا ونحوه ، وألف الزكاة منقلبة عن واو لقولهم : زكا الشيء يزكو ، وقالوا في الجمع زكوات ( مَعَ الرَّاْكِعِينَ ) ظرف .

قوله تعالى ( وَتَتَسَوَّنَ ) أصله تنسيون ، ثم عمل فيه ما ذكرناه في قوله تعالى « اشترؤا الضلالة » ( أَفَلَا تَعْتَابُونَ ) استفهام في معنى التوبيخ ولا موضع له . قوله تعالى ( وَأَسْتَعِينُوا ) أصله استعونوا ، وقد ذكر في الفاتحة ( وَإِنَّهَا ) الضمير للصلاة ؛ وقيل للاستعانة لأن استعينوا يدل عليها ؛ وقيل على القبلة للدلالة انصلاة عليها ، وكان التحول إلى الكعبة شديداً على اليهود ( إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ) في موضع نصب بكبيرة ، وإلا دخلت للمعنى ولم تعمل . لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليستثنى منه . فهو كقولك هو كبير على زيد .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَظُنُّونَ ) صفة للخاشعين ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب بإضمار أعنى ، ورفع بإضمارهم ( أَنَّهُمْ ) أن واسمها وخبرها ساد مسد المفعولين لتضمنه ما يتعلق به الظن وهو اللقاء . وذكر من أسند إليه اللقاء . وقال الأخفش : أن وما عملت فيه مفعول واحد . وهو مصدر . والمفعول الثاني محذوف

تقديره : يظنون لقاء الله واقعا ( مُلَاقُوا ) أصله ملاقيوا ثم عمل فيه ما ذكرنا في غير موضع . وحذفت النون تخفيفا ، لأنه نكرة إذا كان مستقبلا . ولما حذفتها أضاف ( إِلَيْهِ ) الهاء ترجع إلى الله ؛ وقيل إلى اللقاء الذي دل عليه ملاقوا . قوله تعالى ( وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ) في موضع نصب تقديره : واذكروا تفضيلي إياكم .

قوله تعالى ( وَآتَمُّوا يَوْمًا ) يوما هنا مفعول به ، لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة ؛ والتقدير : واتقوا عذاب يوم أو نحو ذلك ( لَا تَجْزِي نَفْسٌ ) الجملة في موضع نصب صفة اليوم . والعائد محذوف تقديره : تجزي فيه . ثم حذف الجار والمجرور عند سيلويه . لأن الظروف يتسع فيها ؛ ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ؛ وقال غيره تحذف «في» فتصير تجزيه . فإذا وصل الفعل بنفسه حذف المفعول به بعد ذلك ( عَن نَفْسٍ ) في موضع نصب بتجزي . ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال ؛ على أن يكون التقدير : شيئا عن نفس و ( شَيْئًا ) هنا في حكم المصدر لأنه وقع موقع جزاء . وهو كثير في القرآن . لأن الجزاء شيء فوضع العام موضع الخاص ( وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ) أي فيه وكذلك ( وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ) ومنها في الموضعين يجوز أن يكون متعلقا بيقبل ويؤخذ ؛ ويجوز أن يكون صفة لشفاعة وعدل ، فلما قدم انتصب على الحال ؛ ويقبل يقرأ بالتاء لتأنيث الشفاعة ، وبالياء لأنه غير حقيقي ، وحسن ذلك للفصل .

قوله تعالى ( وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ ) إذ في موضع نصب معطوفا على اذكروا نعمتي ، وكذلك : وإذ فرقنا ، وإذ واعدنا ، وإذ قلتم ياموسى ، وما كان مثله من العطف ( مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ) أصل آل : أهل ، فأبدلت الهاء همزة لقربها منها في الخرج ، ثم أبدلت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح الهمزة قبلها مثل : آدم وآمن ، وتصغيره أهيل ، لأن التصغير يرد إلى الأصل ؛ وقال بعضهم : أويل ، فأبدل الألف واوا ، ولم يرد إلى الأصل ، كما لم يردوا عيدان التصغير إلى أصله ؛ وقيل أصل آل : أول ، من آل يؤول ، لأن الإنسان : يؤول إلى أهله ؛ وفرعون أعجمى معرفة ( يَسْؤُمُونَكُمْ ) في موضع نصب على الحال من آل ( سُوءَ الْعَذَابِ ) مفعول به ، لأن يسومونكم متعد إلى مفعولين ، يقال : سمته الخسف : أى ألزمته الذل ( يُدَبِّحُونَ ) في موضع حال إن شئت من آل على أن يكون بدلا من الحال الأولى ، لأن حالين فصاعدا لا تكون عن شيء واحد ، إذ كانت الحال مشبهة بالمفعول ، والعامل لا يعمل في مفعولين على هذا الوصف ، وإن شئت جعلته حالا من الفاعل في يسومونكم ، والجمهور

على تشديد الباء للتكثير ، وقرئ بالتخفيف (بِإِلَاءٍ) الهمزة بدل من واو ، لأن الفعل منه بلوته ، ومنه قوله « وانبأونكم » (مِنْ رَبِّكُمْ) في موضع رفع صفة لبلاء فيعلق محذوف .

قوله تعالى (فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ) بكم في موضع نصب مفعول ثان ، والبحر مفعول أول ، والباء هنا في معنى اللام ؛ ويجوز أن يكون التقدير : بسببكم ؛ ويجوز أن تكون المعديّة كقولك : ذهبت بزيد ، فيكون التقدير : أفرقناكم البحر ، ويكون في المعنى كقوله تعالى « وجاوزنا بني إسرائيل البحر » ويجوز أن تكون الباء للحال : أي فرقنا البحر وأنتم به ، فيكون إما حالا مقدره أو مقارنه (وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ) في موضع الحال . والعامل أغرقنا .

قوله تعالى (وَعَدْنَا مُوسَى) وعد يتعدى إلى مفعولين تقول : وعدت زيدا مسكان كذا ويوم كذا . فالمفعول الأول موسى . و (أَرْبَعِينَ) المفعول الثاني . وفي الكلام حذف تقديره تمام أربعين . وليس أربعين ظرفا إذ ليس المعنى وعده في أربعين ؛ ويقرأ واعدنا بألف . وليس من باب المفاعلة الواقعة من اثنين : بل مثل قولك : عافاه الله . وعاقبت اللص ؛ وقيل هو من ذلك لأن الوعد من الله والقبول من موسى . فصار كالوعد منه ؛ وقيل إن الله أمر موسى أن يعد بالوفاء ففعل . وموسى مفعول من أوسيت رأسه إذا حلقته . فهو مثل أعطى فهو معطى ؛ وقيل هو فعلى من ماس يمس إذا تبختر في مشيه ، فوسى الحديد من هذا المعنى لكثرة اضطرابها وتحركها وقت الحلق . فالواو في موسى على هذا بدل من الياء لسكونها وانضمام ما قبلها ، وموسى اسم النبي لا يقضى عليه بالاشتقاق لأنه أعجمي ، وإنما يشتق موسى الحديد (سُمِّيَ اتَّخَذَهُ سُمِّيَ الْعِجْلَ) أي إلهة فيحذف المفعول الثاني ومثله « باتخاذكم العجل » وقد تأتي اتخذت متعدية إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى جعل وعمل ، كقوله تعالى « وقالوا اتخذ الله ولدا » وكقولك : اتخذت دارا وثوبا وما أشبه ذلك ؛ ويجوز إدغام الذال في التاء لقرب مخرجيهما ؛ ويجوز الإظهار على الأصل (مِنْ بَعْدِهِ) أي من بعد انطلاقة فحذف المضاف .

قوله تعالى (لَعَلَّكُمْ) اللام الأولى أصل عند جماعة ؛ وإنما تحذف تخفيفا في قولك علك ؛ وقيل هي زائدة والأصل علك ، ولعل حرف والحذف تصرف والحرف بعيد منه .

قوله تعالى (والفُرْقَانِ) هو في الأصل مصدر مثل الرجحان والغفران ، وقد جعل اسما للقرآن .

قوله تعالى (لِقَوِّمِهِ) اللغة الجيدة أن تكسر الهاء إذا انكسر ما قبلها وتزاد عليها ياء في اللفظ لأنها خفية لا تبين كل البيان بالكسر وحده ، فإن كان قبلها ياء مثل عليه فالجيد أن تكسر الهاء من غير ياء لأن الهاء خفية ضعيفة ، فإذا كان قبلها ياء وبعدها ياء لم يقو الحاجز بين الساكنين ؛ فإن كان قبل الهاء فتحة أو ضمة ضمت ولحقته واو في اللفظ ، نحو : إنه و غلامه لما ذكرنا (ياقوِّم) حذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة ، وهذا يجوز في النداء خاصة ، لأنه لا يلبس ؛ ومنهم من يثبت الياء ساكنة ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يقلبها ألفا بعد فتح ما قبلها ، ومنهم من يقول : ياقوم بضم الميم (إلى بارئِكُمْ) القراءة بكسر الهمزة ، لأن كسرها إعراب ؛ وروى عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات ، وسبويه لا يثبت هذه الرواية ، وكان يقول : إن الراوى لم يضبط عن أبي عمرو ، لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكن (ذَكَرِكُمْ) قال بعضهم : الأصل ذانكم ، لأن المقدم ذكره التوبة والقتل ، فأوقع المفرد موقع التثنية ، لأن ذا يحتمل الجميع ، وهذا ليس بشئ لأن قوله فاقتلوا تفسير التوبة فهو واحد (فَتَابَ عَلَيْكُمْ) في الكلام حذف تقديره : ففعلتم فتاب عليكم .

قوله تعالى (لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ) إنما قال : نؤمن لك لا بك ؛ لأن المعنى لن نؤمن لأجل قولك ، أو يكون محمولا على : لن نقر لك بما ادعيت (جَهْرَةً) مصدر في موضع الحال من اسم الله : أى نراه ظاهرا غير مستور ؛ وقيل حال من التاء ، والميم في قاتم : أى قاتم ذلك مجاهرين ؛ وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف . أى جهرتم جهرة ، و (الصَّاعِقَةُ) فاعلة بمعنى مفعلة ؛ يقال : أصعقتهم الصاعقة فهو كفولهم : أورش النبت فهو وارس ، وأعشب فهو عاشب .

قوله تعالى (وَوَضَعْنَا عَلَىٰكُمْ الْغَمَامَ) أى جعلناه ظلا ، وليس كقولك : ظلمت زيدا بظل لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الغمام مستورا بظل آخر ؛ ويجوز أن يكون التقدير بالغمام ، والغمام جمع غمامة ، والصحيح أن يقال هو جنس ، فإذا أردت الواحد زدت عليه التاء .

قوله تعالى (الْمَنِّ وَالسَّلْوَى) جنسان (كُلُّوْا مِن طَيِّبَاتِ) «من» هنا للتبويض أو لبيان الجنس ، والمفعول محذوف ، والتقدير : كلوا شيئا من طيبات

﴿أَنْفُسَهُمْ﴾ مفعول (يَظْلِمُونَ) وقد أوقع أفعلًا ، وهو من جموع القلة موضع جمع الكثرة .

قوله تعالى (هَذِهِ الْقَرْيَةُ) القرية نعت لهذه (سُجَّدًا) حال وهو جمع ساجد وهو أبلغ من السجود (حِطَّةً) خبر مبتدأ محذوف أى سؤالنا حطة ، وموضع الجملة نصب بالقول ؛ وقرئ حطة بالنصب على المصدر : أى حط عنا حطة (تَغْفِرُ لَكُمْ) جواب الأمر وهو مجزوم فى الحقيقة بشرط محذوف تقديره : إن تقولوا ذلك تغفر لكم ؛ والجمهور على إظهار الراء عند اللام ، وقد أدغمها قوم ، وهو ضعيف لأن الراء مكررة فهى فى تقدير حرفين ، فإذا أدغمت ذهب أحدهما ، واللام المشددة لا تكرير فيها ، فعند ذلك يذهب التكرير القائم مقام حرف ، ويقرأ «تغفر لكم» بالتاء على ما لم يسم فاعله ، وبالياء كذلك لأنه فصل بين الفعل والفاعل ، ولأن تأنيث الخطايا غير حقيقى (خَطَايَاكُمْ) هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل : خطائى بهمزتين ، الأولى منهما مكسورة ، وهى المنقلبة عن الياء الزائدة فى خطيئة فهو مثل صحيفة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزتين ، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصارت الهمزة مفتحة فانقلبت الياء بعدها ألفا ، كما قالوا فى : يا لحنى ويا أسنى ، فصارت الهمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء لأن الهمزة قريبة من الألف ، فاستكروهوا اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعلى ، ففيها على هذا خمس تغييرات : تقديم اللام عن موضعها ، وإبدال الكسرة فتحة ، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفا ، ثم إبدال الهمزة التى هى لام ياء ؛ وقال سيبويه : أصلها خطائىء ، كقول الخليل ، إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا ، ثم أبدل الهمزة ياء ، فلا تحويل على مذهبه . وقال الفراء : الواحدة خطية ، بتخفيف الهمزة والإدغام ، فهو مثل مطية ومطايا :

قوله تعالى (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) فى الكلام حذف تقديره : فبديل الذين ظلموا بالذى قيل لهم قولاً غير الذى قيل لهم ؛ فبديل يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بالباء ، والذى مع الباء هو المتروك ، والذى بغير باء هو الموجود كقول أبى النجم :

وَبَدَّلْتُ وَالِدَهُرُ ذُو تَبَدَّلْ هَيْئًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَا ل

فالذى انقطع عنها الصبا ، والذى صار لها الهيف ، فسكذلك ها هنا ؛ ويجوز أن يكون

بدل محمولاً على المعنى تقديره : فقال الذين ظلموا قولاً غير الذى ، لأن تبديل القول كان بقول ( مِنْ السَّمَاءِ ) فى موضوع نصب متعلق بأنزلنا ؛ ويجوز أن يكون صفة لرجز ، فيتعلق بمحذوف ، والرجز بكسر الراء وضمها لغتان ( بِمَاءٍ كَانُوا ) الباء بمعنى السبب : أى عاقبتهم بسبب فسقهم .

قوله ( اسْتَسْقَى ) الألف منقلبة عن ياء لأنه من السقى . وألف العصا من واو ، لأن تثنيها عصوان ، وتقول : عصوت بالعصا : أى ضربت بها ، والتقدير : فضرب ( فَانْفَجِرَتْ اِثْنَتَا عَشْرَةَ ) من العرب من يسكن الشين ، ومنهم من يكسرها ، وقد قرئ بهما ، ومنهم من يفتحها ( مُفْسِدِينَ ) حال مؤكدة لأن قوله « لا تعثوا » لا تفسدوا :

قوله تعالى ( يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ) مفعول يخرج محذوف تقديره : شيئاً مما تنبت الأرض ، و « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، ولا تكون مصدرية لأن المفعول المقدر لا يوصف بالإنبيات ، لأن الإنبيات مصدر والمحذوف جوهر ( مِنْ بَقَائِهَا ) من هنا لبيان الجنس ووضعها نصب على الحال من الضمير المحذوف تقديره : مما تنبت الأرض كائناً من بقلها ؛ ويجوز أن يكون بدلاً من « ما » الأولى بإعادة حرف الجر : والقاء بكسر القاف وضمها لغتان ، وقد قرئ بهما ، والهمزة أصل لقولهم : أقتأت الأرض ، واحدته قئاة ( أدنى ) ألقه منقلبة عن واو لأنه من دنا يدنو إذا قرب ، وله معنيان : أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته ويسهل تحصيله . والثانى أن يكون بمعنى القريب منكم لكونه فى الدنيا و « الذى هو خير » ما كان من امثال أمر الله ، لأن نفعه متأخر إلى الآخرة . وقيل الألف مبدلة من همزة لأنه مأخوذ من دنؤ يدنؤ فهو دنئ ، والمصدر الدناءة ، وهو من الشيء الحسيس ، فأبدل الهمزة ألفاً كما قال : « لَأَهْنَاكَ الْمَرْتَعُ » وقيل أصله أدون ، من الشيء الدون ، فأحر الواو فانقلبت ألفاً ، فوزنه الآن أفلع ( اهبطوا ) الجيد كسر الباء والضم لغة وقد قرئ به ( مِصْرًا ) نكرة ، فلذلك انصرف ، والمعنى : اهبطوا بلداً من البلدان ؛ وقيل هو معرفة وانصرف لسكون أوسطه ، وترك الصرف جائز ، وقد قرئ به ، وهو مثل هند ودعد ، والمصر فى الأصل : هو الحد بين الشيتين ( مَا سَأَلْتُمْ ) « ما » فى موضع نصب اسم إن ، وهى بمعنى الذى ، ويضعف أن تكون نكرة موصوفة ( وَبَاءُوا ) الألف فى باعوا منقلبة عن واو ، لقولك فى المستقبل يبعون ( بَغْضَبٍ ) فى موضع الحال : أى رجعوا مغضوباً عليهم ( مِنْ اللَّهِ ) فى موضع جر

صفة لغضب ( ذَلِكْ بِأَتْنِهِمْ ) ذلك مبتدأ ، وبأنهم ( كَانُوا يَسْكُمُونَ ) الخبر ،  
والتقدير : ذلك الغضب مستحق بكفرهم ( النَّبِيِّينَ ) أصل النبي الهزمة ، لأنه من  
النبا ، وهو الخبر ، لأنه يخبر عن الله ، ولكنه خفف بأن قلبت الهزمة ياء ، ثم أدغمت  
الياء الزائدة فيها ؛ وقيل من لم يهمز أخذه من النبوة وهو الارتفاع ، لأن رتبة النبي  
ارتفعت عن رتب سائر الخلق ؛ وقيل النبي الطريق ، فالمبلغ عن الله طريق الخلق إلى  
الله وطريقه إلى الخلق ، وقد قرئ بالهمز على الأصل ( بغيرِ الحَقِّ ) في موضع  
نصب على الحال من الضمير في يقتلون ، والتقدير : يقتلونهم مبطلين ، ويجوز أن  
يكون صفة لمصدر محذوف تقديره قتلا بغير الحق ، وعلى كلا الوجهين هو توكيد  
( عَصَوًا ) أصله عصيوا ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفها ، ثم حذف  
الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها ، والواو هنا تدغم في الواو التي  
بعدها لأنها مفتوح ما قبلها ، فلم يكن فيها مد يمنع من الإدغام ، وله في القرآن نظائر  
كقوله « فقد اهتدوا وإن تولوا » فإن انضم ما قبل هذه الواو نحو : آمنوا وعملوا لم  
يجز إدغامها ، لأن الواو المضموم ما قبلها يطول مدها فيجرى مجرى الحاضر  
بين الحرفين .

قوله تعالى ( وَالصَّابِئِينَ ) يقرأ بالهمز على الأصل ، وهو من صبا يصبا إذا مال  
ويقرأ بغير همز وذلك على قلب الهزمة ألفا في صبا ، وعلى قلبها ياء في صابئ ،  
ولما قلبها ياء حذفها من أجل ياء الجمع : والألف في هادوا متقلبة عن واو ، لأنه  
من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » ويقال هو من الهوادة ،  
وهو الخضوع ، ويقال أصلها ياء ، من هاد يهيد : إذا تحرك ( مِّنْ آمَنَ ) من سنا  
شرطية في موضع مبتدأ ، والخبر آمن ، والجواب ( فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ) والجملة خبر  
إن الذين ، والعائد محذوف تقديره : من آمن منهم ، ويجوز أن يكون من بمعنى الذي  
غير جازمة ، ويكون بدلا من اسم إن ، والعائد محذوف أيضا ، وخبر إن « فلهم  
أجرهم » وقد حمل على لفظ من آمن وعمل ، فوجد الضمير وحمل على معناها « فلهم  
أجرهم » فجمع وأجرهم مبتدأ ، ولهم خبره ، وعند الأخفش أن أجرهم مرفوع بالجار  
و ( عِنْدَ ) ظرف ، والعامل فيه معنى الاستقرار ؛ ويجوز أن يكون عند في موضع  
الحال من الأجر تقديره . فلهم أجرهم ثابتا عند ( رَبِّهِمْ ) والأجر في الأصل مصدر  
يقال : أجره الله يأجره أجرا ، ويكون بمعنى المفعول به لأن الأجر هو الشيء الذي  
يجازى به المطيع فهو مأجور به .

قوله تعالى (فَوَقَّكُمْ) ظرف لرفعنا ، ويضعف أن يكون حالا من الطور ، لأن التقدير يصير رفعنا الطور عاليا ، وقد استفيد هذا من رفعنا ، ولأن الجبل لم يكن فوقهم وقت الرفع ، وإنما صار فوقهم بالرفع (خَذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) التقدير : وقلنا خذوا ، ويجوز أن يكون القول المحذوف حالا والتقدير : رفعنا فوقكم الطور قائلين خذوا (بِقُوَّة) في موضع نصب على الحال المقدرة ، والتقدير : خذوا الذي آتيناكموه عازمين على الجد في العمل به ، وصاحب الحال الواو في خذوا ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف. والتقدير : خذوا ما آتيناكموه ، وفيه الشدة والتشدد في الوصية بالعمل به .

قوله تعالى (فَلَوْلَا) هي مركبة من لولا ، ولو قبل التركيب يمتنع بها الشيء لا متناع غيره ، ولا للنفي ، والامتناع نفي في المعنى ، فقد دخل النفي بلا على أحد امتناعي « لو » والامتناع نفي في المعنى ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، فمن هنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشيء لوجود غيره ، و (فَضَّلُ اللهُ) مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : لولا فضل الله حاضر ، ولزم حذف الخبر لقيام العلم به ، وطول الكلام بجواب لولا ، فإن وقعت أن بعد لولا ظهر الخبر كقوله تعالى « فلولا أنه كان من المسبحين » فالخبر في اللفظ لأن . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد لولا هذه فاعل لولا .

قوله (عَلِمْتُمْ الدِّينَ اعْتَدُوا) علمتم هاهنا بمعنى عرفتم ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، و (مِنْكُمْ) في موضع نصب حالا من الذين اعتدوا : أي المعتدين كائنين منكم ، و (فِي السَّبْتِ) متعلق باعتدوا ؛ وأصل السبت مصدر ، يقال : سبت يسبت سبتا : إذا قطع ، ثم سمي اليوم سبتا ، وقد يقال يوم السبت فيخرج مصدرا على أصله ، وقد قالوا : اليوم السبت ، فجعلوا اليوم خبرا عن السبت ، كما يقال : اليوم القتال ، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حذف تقديره في يوم السبت (خاسئين) الفعل منه خسا إذا ذل ، فهو لازم مطاوع خساته ، فاللازم منه والمتعدى بلفظ واحد مثل : زاد الشيء وزدته ، وغاض الماء وغضته ، وهو صفة لفردة ؛ ويجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون حالا من فاعل كان ، والعامل فيها كان .

قوله تعالى (فَجَعَلْنَاهَا) الضمير للعقوبة أو المسخة أو الأمة ، و (نَكَالًا) مفعول ثان .

قوله تعالى (يَأْمُرُكُمْ) الجمهور على ضم الراء ، وقرىء بإسكانها ، لأن الكاف متحركة وقبل الراء حركة ، فسكنوا الأوسط تشبيها له بعصده ، وأجروا المنفصل مجرى المتصل ؛ ومنهم من يختلس ولا يسكن ، والجيد همزه ، وقرىء بالألف على إبدال همزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ومثله : الراس والباس ( أن تَدْبَحُوا ) في موضع نصب على تقدير إسقاط حرف الجر ، وتقديره : بأن تدبحوا ؛ وعلى قول الخليل هو في موضع جر بالباء ويجوز أن يقول الخليل هو هنا في موضع نصب فتعدى أمرت بنفسه ، كما قال : \* أَمَرْتُكَ أَخْيِرَ فافْعَلْ \* ( هُزُّوْا ) مصدر وفيه ثلاث لغات : الهمز وضم الزاي ، والهمز وسكون الزاي ، وقلب الهمزة واوا مع ضم الزاي ، وربما سكنت الزاي أيضا وهو مفعول ثان لا يتخذ ، وفيه مضاف محذوف تقديره : أتتخذنا ذوى هزؤ ؛ ويجوز أن يكون مصدرا بمعنى المفعول تقديره : مهزوعا بهم ، وجواب الاستفهام معنى ( أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ ) لأن المعنى أن الهازي جاهل كأنه قال : لا أهزأ .

قوله تعالى ( ادْعُ لِنَتْنَا ) اللغة الجيدة ضم العين ، والواو محذوفة علامة للبناء عند البصريين وللعجم عند الكوفيين ، ومن العرب من يكسر العين . ووجهها أنه قلب العين ساكنة كأنها آخر الفعل ، ثم كسرها لسكونها وسكون الدال قبلها ( مَا لَوْ نُهَا ) ما اسم للاستفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولونها الخبر ، والجملة في موضع نصب يبين ؛ ولو قرىء لونها بالنصب لكان له وجه ، وهو أن تجعل ما زائدة كهى في قوله « أيما الأجابين قضيت » ويكون التقدير : يبين لنا لونها . وأما « ماهى » فابتداء وخبر لا غير ، إذ لا يمكن جعل مازائدة ، لأن هى لا يصلح أن يكون مفعول يبين ( لا فارض ) صفة لبقرة ، « ولا » لا تمنع ذلك لأنها دخلت لمعنى النفي ، فهو كقولك : مررت برجل لا طويل ولا قصير ، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ : أى لاهى فارض ( ولا بيكر ) مثله ، وكذلك ( عَوَّانٌ بَيِّنٌ ذَلِكَ ) أى بينهما ، وذلك لما صلح للتثنية والجمع جاز دخول بين عليه واكتفى به ( ما تُؤْمَرُونَ ) أى به ، أو تؤمرونه ، وما بمعنى الذى ، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة ، لأن المعنى على العموم ، وهو بالذى أشبه .

قوله تعالى ( فاقِعٌ لَوْنُهَا ) إن شئت جعلت فاقع صفة ، ولونها مرفوعا به ، وإن شئت كان خبرا مقديما والجملة صفة ( تَسْرُ ) صفة أيضا ، وقيل فاقع صفة للبقرة ، ولونها مبتدأ ، وتسر خبره ، وأنت اللون لوجهين : أحدهما أن اللون صفرة هاهنا فحمل على المعنى . والثانى أن اللون مضاف إلى المؤنث فأنث ، كما قال : ذهبت بعض أصابعه ، و « يلتقطه بعض السيارة » .

قوله تعالى ( إِنَّ الْبَقْرَةَ ) الجمهور على قراءة البقر بغير ألف ، وهو جنس للبقرة ؛ وقرئ شاذاً « إن الباقر » وهو اسم بقرة ، ومثله الجامل ( تشابَه ) الجمهور على تخفيف الشين وفتح الهاء لأن البقر تذكر والفعل ماض ؛ ويقرأ بضم الهاء مع التخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع ؛ ويقرأ بضم الهاء وتشديد الشين وأصله ، تشابه ، فأبدلت التاء الثانية شينا ثم أدغمت ؛ ويقرأ كذلك ، إلا أنه بالياء على التذكير ( إن شاء الله ) جواب الشرط إن وما عمات فيه عند سيوييه ، وجاز ذلك لما كان الشرط متوسطا ، وخبر إن هو جواب الشرط في المعنى ، وقد وقع بعده فصار التقدير : إن شاء الله هدايتنا اهتدينا ، والمفعول محذوف وهو هدايتنا ؛ وقال المبرد : الجواب محذوف دلت عليه الجملة ؛ لأن الشرط معترض ، فالنية به التأخير ، فيصير كقولك أنت ظالم إن فعلت .

قوله تعانى ( لا ذكول ) إذا وقع فعول صفة لم يدخله الهاء للتأنيث ، تقول : امرأة صبور وكشور ، وهو بناء للمبالغة ، وذلول رفع صفة للبقرة ، أو خبر ابتداء محذوف وتكون الجملة صفة ( تثير ) في موضع نصب حالا من الضمير في ذلول تقديره لا تذلل في حال إثارتها ؛ ويجوز أن يكون رفعا اتباعا للذلول ، وقيل هو مستأنف أى هى تثير ، وهذا قول من قال : إن البقرة كانت تثير الأرض ، ولم تكن تسقى الزرع ؛ وهو قول بعيد من الصحة لوجهين : أحدهما أنه عطف عليه « ولا تسقى الحرث » فنفي المعطوف ، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحد . ألا ترى أنك لا تقول : مررت برجل قائم ولا قاعد ، بل تقول : لا قاعد ، بغير واو كذلك يجب أن يكون هنا . والثانى أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولا ، وقد نفي ذلك ؛ ويجوز على قول من أثبت هذا الوجه أن تكون تثير في موضع رفع صفة للبقرة ( ولا تسقى الحرث ) يجوز أن يكون صفة أيضا ؛ وأن يكون خبر ابتداء محذوف ، وكذلك ( مسلمات ) و ( لاشية فيها ) والأحسن أن يكون صفة ، والأصل في شية وشية ، لأنه من وشا يشى ، فلما حذفت الواو في الفعل حذف في المصدر وعوضت التاء من المحذوف ؛ ووزنها الآن علة ، وفيها خبر لا في موضع رفع ( قالوا الآن ) الألف واللام في الآن زائدة وهو مبنى ؛ قال الزجاج : بنى لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ كأنك قلت هذا الوقت ؛ وقال أبو علي : بنى لتضمنه معنى لام التعريف ؛ لأن الألف واللام المفوظ بهما لم تعرفه ؛ ولا هو علم ولا مضممر ؛ ولا شيء من أقسام المعارف ؛ فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة ؛ واللام هنا زائدة زيادة لازمة كما لزم في الذى وفي اسم الله . وفي « الآن » أربعة أوجه :

أحدها تحقيق الهمزة وهو الأصل : والثاني إلتقاء حركة الهمزة على اللام وحذفها وحذف ألف اللام (١) في هذين الوجهين لسكونها وسكون اللام في الأصل ؛ لأن حركة اللام هاهنا عارضة ؛ والثالث كذلك ، إلا أنهم حذفوا ألف اللام لما تحركت اللام فظهرت الواو في قالوا ؛ والرابع إثبات الواو في اللفظ وقطع ألف اللام وهو بعيد ( بالحق ) يجوز أن يكون مفعولا به ؛ والتقدير : أجات الحق ؛ أو ذكرت الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من التاء تقديره : جئت ومعك الحق ( وإذ قَتَلْتُمْ ) تقديره : اذكروا إذ ( فادَارَ أُنْتُمْ ) أصل الكلمة تدارأتم ؛ ووزنه تفاعلم ؛ ثم أرادوا التخفيف فقلبوها التاء دالا لتصير من جنس الدال التي هي فاء الكلمة لتمكن الإدغام ثم سكنوا الدال ، إذ شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنا فلم يمكن الابتداء بالساكن فاجتلبت له همزة الوصل ؛ فوزنه الآن افاعلتم بتشديد الفاء مقلوب من افعالتم ؛ والفاء الأولى زائدة ولكنها صارت من جنس الأصل فينطق بها مشددة لأنهما أصلان ؛ بل لأن الزائد من جنس الأصلي ؛ فهو نظير قولك ضرب بالتشديد ؛ فإن إحدى الراعين زائدة ؛ ووزنه فعل بتشديد العين كما كانت الراء كذلك ولم نقل في الوزن فعول ولا فوعل ؛ فيؤتى بالراء الزائدة في المثال ؛ بل زيدت العين في المثال كما زيدت في الأصل . وكانت من جنسه ؛ فكذلك التاء في تدارأتم صارت بالإبدال دالا من جنس فاء الكلمة .

فإن سئل عن الوزن ليعين الأصل من الزائد بلفظه الأول أو الثاني . كان الجواب أن يقال : وزن أصله الأول تفاعلتم ؛ والثاني افعالتم ؛ والثالث افعالتم ؛ ومثل هذه المسألة « اناقلتم إلى الأرض » و « حتى إذا اداركوا فيها » .  
قوله تعالى ( مُخْرِجٌ ما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ) « ما » في موضع نصب بمخرج وهي بمعنى الذي ؛ والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المصدر بمعنى المفعول : أي يخرج كتمكم أي مكتومكم .

قوله تعالى ( كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللهُ ) الكاف في موضع نصب نعما لمصدر محذوف تقديره يخيب الله الموتى إحياء مثل ذلك ؛ وفي الكلام حذف تقديره : فضر بوبها فحييت .  
قوله تعالى ( فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ) الكاف حرف جر متعلقة بمحذوف تقديره : فهي مستقرة كالحجارة ؛ ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل في موضع رفع ؛ ولا تعلق بشيء ( أو أشد ) أو هاهنا كأو في قوله « أو كصيب » وأشد معطوف على الكاف

(١) ( قوله وحذف ألف اللام الخ ) الصواب أن يقال : وحذف واو قالوا الخ كما يؤخذ من السفاقي

تقديره أو هي أشد، وقرى بفتح الدال على أنه مجرور عطفا على الحجارة، تقديره :  
أو كأشد من الحجارة و (قَسْوَةٌ) تمييز وهي مصدر (كَلِمًا يَتَفَجَّرُ) ما بمعنى الذى  
فى موضع نصب اسم إن واللام للتوكيد ؛ ولو قرى بالتاء جاز ؛ ولو كان فى غير  
القرآن لجاز منها على المعنى (يَشْتَقُّ) أصله يَشْتَقُّ ؛ فقلبت التاء شيئا وأدغمت  
وفاعله ضمير ما ؛ ويجوز أن يكون فاعله ضمير الماء ؛ لأن «يشقق» يجوز أن يجعل للماء  
على المعنى ؛ فيكون معك فعلا فى يعمل الثانى منهما فى الماء ؛ وفاعل الأول مضمرة على  
شريطة التفسير ؛ وعند الكوفيين يعمل الأول فى الثانى ضميره (من خشية  
الله) من فى موضع نصب يهبط ؛ كما تقول : يهبط بخشية الله (عَمَّا يَعْمَلُونَ)  
ما بمعنى الذى ، ويجوز أن تكون مصدرية .

قوله تعالى (أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) حرف الجر محذوف ؛ أى فى أن يؤمنوا ، وقد  
تقدم ذكر موضع مثل هذا من الإعراب (وَقَدْ كَانَ) الواو واو الحال ، والتقدير :  
أفتطمعون فى إيمانهم وشأنهم الكذب والتحريف (مِنْهُمْ) فى موضع رفع صفة  
لفريق ، و (يَسْمَعُونَ) خبر كان ، وأجاز قوم أن يكون يسمعون صفة لفريق ، ومنهم  
الخبر وهو ضعيف (مَاعَقَلُوهُ) «ما» مصدرية (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) حال ، والعامل  
فيها يحرفونه ؛ ويجوز أن يكون العامل عقلوه ، ويكون حالا مؤكدة .

قوله تعالى (بِمَا فَتَحَ اللَّهُ) يجوز أن تكون «ما» بمعنى الذى ، وأن تكون  
مصدرية ، وأن تكون نكرة موصوفة (لِيُحَاجُّوكُمْ) اللام بمعنى كى ، والنائب  
للفعل أن مضمرة ؛ لأن اللام فى الحقيقة حرف جر ، ولا تدخل إلا على الاسم ، وأكثر  
العرب يكسر هذه اللام ، ومنهم من يفتحها .

قوله تعالى (أُمِّيُّونَ) مبتدأ وما قبله الخبر ، ويجوز على مذهب الأخفش أن  
يرتفع بالظرف (لَا يَعْلَمُونَ) فى موضع رفع صفة لأمين (إِلَّا أَمَانِيَّ) استثناء  
منقطع ، لأن الأمانى ليست من جنس العلم ، وتقدير إلا فى مثل هذا بلكن ، أى لكن  
يؤمنونه أمانى ، وواحد الأمانى : أمنية ، والياء مشددة فى الواحد والجمع ؛ ويجوز  
تخفيفها فيهما (وَأِنْ هُمْ) إن بمعنى ما ، ولكن لا تعمل عملها ، وأكثر ما تأتى  
بمعناها إذا انتقض النفي بيلا ، وقد جاءت وليس معها إلا ، وسيدكر فى موضعه ،  
والتقدير : وإن هم (إِلَّا) قوم (يَطُّشُونَ) ؛

قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَسْكُبُونَ) ابتداء وخبر ، ولو نصب لكان له وجه

على أن يكون التقدير : أزمهم الله وبلا ، واللام للتبيين لأن الاسم لم يذكر قبل المصدر والويل مصدر لم يستعمل منه فعل ، لأن فاعه وعينه معتلتان .

قوله تعالى ( الكِتَابَ ) مفعول به : أى المكتوب ، ويضعف أن يكون مصدرا ، وذكر الأيدى توكيد ، وواحدتها يد ، وأصلها يدي كفلس ، وهذا الجمع جمع قلة ، وأصله أيدى بضم الدال ، والضمة قبل الياء ، مستثناة لاسيما مع الياء المتحركة ، فذلك صيرت الضمة كسرة ولحق بالمنقوص ( اَيْدِيَشْتَرُوا ) اللام متعلقة بقولون ( مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ) ما بمعنى الذى أو نسكرة موصوفة أو مصدرية ، وكذلك ( مِمَّا يَسْكُوبُونَ ) .

قوله تعالى ( إِلَّا أَيَّامًا ) منصوب على الظرف ، وليس للافية عمل ، لأن الفعل لم يتعد إلى ظرف قبل هذا الظرف ، وأصل أيام : أيوام . فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قابت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء تخفيفا ( أَرْتَحِدْتُمْ ) الهمزة للاستفهام ، وهمزة الوصل محذوفة استغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وهو بمعنى جعلتم المتعدية إلى مفعول واحد ( فَكَلِمٌ يُخَالِفُ ) التقدير : فيقولوا لن يخالف ( مَا لَا تَعْلَمُونَ ) « ما » بمعنى الذى ، أو نسكرة . ولا تسكون مصدرية هنا .

قوله تعالى ( بلى ) حرف يثبت به الخيب المنفى قبله تقول : ما جاء زيد ، فيقول الخيب بلى : أى قد جاء ولهذا يصح أن تأتى بالخبر المثبت بعد بلى ، فتقول : بلى قد جاء . فإن قلت فى جواب النفي نعم كان اعترافا بالنفي ، وضح أن تأتى بالنفى بعده كتقوله : ما جاء زيد ، فتقول نعم ما جاء ، والياء من نفس الحرف . وقال الكوفيون : هى بل زيدت عليها الياء ، وهو ضعيف ( مَن كَسَبَ ) فى « من » وجهان أحدهما : هى بمعنى الذى ، والثانى شرطية ، وعلى كلا الوجهين هى مبتدأة إلا أن « كسب » لا موضع لها إن كانت من موصولة ولها موضع إن كانت شرطية ، والجواب ( فَأُولَئِكَ ) وهو مبتدأ ، و ( أَصْحَابُ النَّارِ ) خبره ، والجملة جواب الشرط أو خبر من . والسنة على فيعلة مثل : سيد وهين ، وقد ذكرناه فى قوله « أو كصيب » وعين الكلمة واو لأنه من ساءه يسوءه ( بِهِ ) يرجع إلى لفظ من ، وما بعده من الجمع يرجع إلى معناها ، ويدل على أن من بمعنى الذى المعطوف ، وهو قوله ( وَالَّذِينَ آمَنُوا ) .

قوله تعالى ( لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ) يقرأ بالتاء على تقدير : قلنا لهم لا تعبُدون ، وبالياء لأن بنى إسرائيل اسم ظاهر ، فيكون الضمير وحرف المضارعة بالفظ الغيبة ،

لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب . وفيها من الإعراب أربعة أوجه : أحدها أنه جواب قسم دل عليه المعنى وهو قوله « أخذنا ميثاق » لأن معناه أحلفناهم ، أو قلنا لهم بالله لا تعبدون . والثاني أن « أن » مرادة ، والتقدير أخذنا ميثاق بنى إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف حرف الجر ثم حذف أن فارتفع الفعل ، ونظيره :

\* ألا أيْهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ السَّوْغِي \* بالرفع والتقدير عن أن أحضر .  
والثالث أنه في موضع نصب على الحال تقديره : أخذنا ميثاقهم موحدين ، وهى حال مصاحبة ومقدرة ؛ لأنهم كانوا وقت أخذ العهد موحدين ؛ والتزموا الدوام على التوحيد ؛ ولو جعلتها حالا مصاحبة فقط على أن يكون التقدير : أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد جاز ؛ ولو جعلتها حالا مقدرة فقط جاز ويكون التقدير أخذنا ميثاقهم مقدرين التوحيد أبدا ما عاشوا . والوجه الرابع أن يكون لفظه لفظ الخبر ؛ ومعناه النهى ؛ والتقدير : قلنا لهم لا تعبدوا ، وفيه وجه خامس وهو أن يكون الحال محذوفة ؛ والتقدير : أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا ؛ وحذف القول كثير ومثل ذلك قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون » (إلا الله) مفعول تعبدون ؛ ولا عمل للآ في نصبه ؛ إلا أن الفعل قبله لم يستوف مفعوله ( وبالوالدين ) (إحسانا) إحسانا مصدر : أى وقلنا أحسنوا بالوالدين إحسانا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به ؛ والتقدير : وقلنا استوصوا بالوالدين إحسانا ؛ ويجوز أن يكون مفعولا له : أى ووصيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم ( وذى القربى ) إنما أفرد ذى هاهنا لأنه أراد الجنس ؛ أو يكون وضع الواحد موضع الجمع ؛ وقد تقدم نظيره ( واليتامى ) جمع يتيم ؛ وجمع فعيل على فعلى قليل ؛ والميم فى ( والمساكين ) زائدة لأنه من السكون ( وقولوا ) أى وقلنا لهم قولوا ( حسنا ) يقرأ بضم الحاء وسكون السين ويفتحهما ؛ وهما لغتان مثل : العرب والعرب والحزن والحزن ؛ وفرق قوم بينهما فقالوا الفتح صفة لمصدر محذوف : أى قولوا حسنا . والضم على تقدير حذف مضاف أى قولوا ذا حسن ؛ وقرئ بضم الحاء من غير تنوين على أن الألف للتأنيث ( إلا قليلا ) ( منكم ) النصب على الاستثناء المتصل وهو الوجه ؛ وقرئ بالرفع شاذ ؛ ووجهه أن يكون بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليل ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن المعنى يصير ثم تولى قليل ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أى إلا قليل منكم لم يتول ، كما قالوا : ما مررت بأحد إلا ورجل من بنى تميم خير منه ؛ ويجوز

أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه ، وسليويه وأصحابه يسمونه نعتا ووصفا ؛  
وأنشده أبو علي في مثل رفع هذه الآية :

وَبِالصَّبْرِ بَدَأَ مِنْهُمْ مَنزِلٌ خَلَقْتُ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوْبَىٰ وَالْوَتِيدَ  
( وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ) جملة في موضع الحال المؤكدة ؛ لأنّ توليتم يعنى عنه ؛  
وقيل المعنى توليتم بأبدانكم وأنتم معرضون بقلوبكم ؛ فعلى هذا هي حال منتقلة ؛ وقيل  
توليتم يعنى آباءهم وأنتم معرضون ، يعنى أنفسهم كما قال : « وإذ نجيناكم من آل فرعون »  
يعنى آباءهم .

قوله تعالى ( مِّنْ دِيَارِكُمْ ) الياء منقلبة عن واو لأنه جمع دار ، والألف في دار  
واو في الأصل ، لأنها من دار يدور ، وإنما قلبت ياء في الجمع لانكسار ما قبلها  
واعتمالها في الواحد .

فإن قلت : فكيف صحت في لو اذا ؟ قيل : لما صحت في الفعل صحت في المصدر ،  
والفعل لاوذت .

فإن قلت : فكيف في ديار ؟ قيل الأصل فيه ديوار فقبلت الواو وأدغمت ،  
( ثُمَّ أَقْرَرُ ثُمَّ ) فيه وجهان : أحدهما أن ثم على بابها في إفادة العطف والتراخي ،  
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فقبلتم ثم أقررتم ؛ والثاني أن تكون « ثم » جاءت  
لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى « ثم الله شهيد » .

قوله تعالى ( ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ) أنتم مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها  
تقتلون ، فعلى هذا في هؤلاء وجهان : أحدهما في موضع نصب بإضمار أعنى ؛ والثاني  
هو منادى : أى يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم ،  
ولا يحذف حرف النداء مع المبهم . والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى  
الذين ، وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا  
لا يكون بمنزلة الذين ، وأجازه الكوفيون . والوجه الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير  
حذف مضاف تقديره : ثم أنتم مثل هؤلاء كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فعلى هذا  
تقتلون حال يعمل فيها معنى التشبيه .

قوله ( تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ ) في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها  
تخرجون ، وصاحب الحال الواو ، ويقرأ بتشديد الظاء ، والأصل تتظاهرون ،  
فقبلت التاء الثانية ظاء وأدغمت ؛ ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية ، لأن الثقل  
والتكرار حصل بها ، ولأن الأولى حرف يدل على معنى ؛ وقيل المحذوفة هي الأولى ،  
ويقرأ بضم التاء وكسر الهاء والتخفيف ، وماضيه ظاهر ( والعُدَّوَانِ ) مصدر مثل

الكفران ، والكسر لغة ضعيفة ، أسارى حال وهو جمع أسير ؛ ويقرأ بضم الهمزة وبفتحها ، مثل سُكاري وسُكاري ؛ ويقرأ أسرى ، مثل جريح وجرحى ؛ ويجوز في الكلام أسراء ، مثل شهيد وشهداء (تُقَدُّ وَهْمٌ) بغير ألف «وتفادوهم» بالألف ، وهو من باب المفاعلة ؛ فيجوز أن يكون بمعنى القراءة الأولى ، ويجوز أن يكون من المفاعلة التي تقع من اثنين ، لأن المفاعلة كذلك تقع (وَهوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ) هو مبتدأ ، وهو ضمير الشأن ، ومحرم خبره ، و (إخْرَجَهُمْ) مرفوع بمحرم ؛ ويجوز أن يكون إخراجهم مبتدأ ، ومحرم خبر مقدم ، والجملة خبر هو ؛ ويجوز أن يكون هو ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله «وتخرجون فريقا منكم» ويكون محرم الخبر ، وإخراجهم بدل من الضمير في محرم ، أو من هو (فَمَا جَزَاءُ) مانق والخبر (خِزْيٌ) ويجوز أن تكون استفهاما مبتدأ ، وجزاء خبره ، وإلا خزي بدل من جزاء «يفعل ذلك منكم» في موضع نصب على الحال من الضمير في يفعل (في الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) صفة للخزي ، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره : إلا أن يخزي في الحياة الدنيا (يُرَدُّونَ) بالياء على الغيبة لأن قبله مثله ، ويقرأ بالتاء على الخطاب ردا على قوله «تقتلون» ومثله (تَعْمَلُونَ) بالتاء والياء .

قوله عز وجل (وَقَفَّيْنَا) الياء بدل من الواو لملوك : قفوته ، وهو يقفوه إذا تبعه ، فلما وقعت رابعة قلبت ياء (الرُّسُلِ) بالضم وهو الأصل ، والتسكين جائز تخفيفا ؛ ومنهم من يسكن إذا أضاف إلى الضمير هربا من توالي الحركات ، ويضم في غير ذلك (عَيْسَى) فعلى من العيس ، وهو بياض يخالطه شقرة ؛ وقيل هو أعجمي لا اشتقاق له و (مِرْيَمَ) علم أعجمي ، ولو كان مشتقا من رام يريم لكان مريما يسكون الياء ، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مزيد ، وهو على خلاف القياس (وَأَيْدِنَاهُ) وزنه فعلناه ، وهو من الأيد ، وهو القوة ، ويقرأ «أيدناه» بمد الألف وتخفيف الياء ، ووزنه أفعالناه .

فإن قلت : فلم لم تحذف الياء التي هي عين كما حذفت في مثل أسلناه من سال يسيل ؛ قيل : لو فعلوا ذلك لتوالى إعلالان : أحدهما قلب الهمزة الثانية ألفا ، ثم حذف الألف المبذولة من الياء لسكونها وسكون الألف قبلها ، فكان يصير اللفظ أدناه فكانت تحذف الفاء والعين ، وليس كذلك أسلناه ، لأن هناك حذفت العين وحدها (القُدُسِ) بضم الدال وسكونها لغتان ، مثل المعسر والعسر (أَفْسَكُلَّمَا) دخلت الفاء ها هنا لربط ما بعدها بما قبلها ، والهمزة للاستفهام الذي بمعنى التوبيخ و (جاءكم) يتعدى

بنفسه وبحرف الجر تقولون : جئته وجئت إليه ( تَهَوَى ) ألفه منقلبة عن ياء لأن عينه واو ، وباب طويت وشويت أكثر من باب جرة وقوة ، ولادليل في هوى لانكسار العين وهو مثل شقي ، فإن أصله واو ، ويدل على أن هوى من الياء أيضا قولهم في التثنية هويان ( استكبرتم ) جواب كلياً ( ففتمّ يقرأ ككذبتتم ) أى فكذبتم فريقا ، فالفاء عطفت كذبتم على استكبرتم . ولكن قدم المفعول ليتفق رعوس الآى ، وفي الكلام حذف : أى ففريقا منهم كذبتم .

قوله تعالى ( غُلِّفْ ) يقرأ بضم اللام ، وهو جمع غلاف ؛ ويقرأ بسكونها . وفيه وجهان : أحدهما هو تسكين المضموم ، مثل كُتِّبَ وكُتِّبَ والثانى هو جمع أغلف ، مثل أحر وحجر ، وعلى هذا لا يجوز ضممه ، و ( بَلَّ ) ههنا إضراب عن دعواهم ، وإثبات أن سبب جحودهم لعن الله إياهم عقوبة لهم .

قوله ( بِيَكْفُرِهِمْ ) الباء متعلقة بنعن ، وقال أبو على : النية به التقديم : أى وقالوا قلوبنا غلبت بسبب كفرهم ، بل لعنهم الله معترض ، ويجوز أن يكون فى موضع الحال من المفعول فى لعنهم أى كافرين كما قال . وقد دخلوا بالكفر - ( ففتمّ يقرأ ) منصوب صفة لمصدر محذوف ، و ( ما ) زائدة أى فإيماننا قليلا ( يَوْمِنُون ) وقيل صفة لظرف : أى فزمانا قليلا يؤمنون ؛ ولا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأن قليلا لا يبقى له ناصب ؛ وقيل « ما » نافية : أى فمأ يؤمنون قليلا ولا كثيرا ، ومثله « قليلا ماتشكرون » و « قليلا ما تذكرون » وهذا أقوى فى المعنى وإنما يضعف شيئا من جهة تقدم معمول ما فى حيز ما عليها .

قوله تعالى ( مِّنْ عِندِ اللَّهِ ) يجوز أن يكون فى موضع نصب لابتداء غاية المحيىء ، ويجوز أن يكون فى موضع رفع صفة لكتاب ( مُصَدِّقٌ ) بالرفع صفة لكتاب ، وقرئ شاذاً بالنصب على الحال ؛ وفى صاحب الحال وجهان : أحدهما الكتاب ، لأنه قد وصف فقرب من المعرفة . والثانى أن يكون حالا من الضمير فى الظرف ، ويكون العامل الظرف أو ما يتعلق به الظرف ، ومثله « رسول من عند الله مصدق » .

قوله ( مِّنْ قَبْلُ ) بنيت ههنا لقطعها عن الإضافة والتقدير : من قبل ذلك ( فَكَمَاجَاءَهُمْ ) أى بلما بعد لما من قبل جواب الأولى . وفى جواب الأولى وجهان : أحدهما جوابها لما الثانية وجوابها ، وهذا ضعيف لأن الفاء مع لما الثانية ، ولما لاتجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء على ما يجيزه الأخفش . والثانى أن كفرُوا جواب الأولى

والثانية لأن مقتضاهما واحد ، وقيل الثانية تكرير فلم تحتج إلى جواب ، وقيل جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه ، أو نحو ذلك ( فَاعْتَنَةُ اللَّهُ ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل .

قوله تعالى ( بئسَ ما اشترَوا ) فيه أوجه : أحدها أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز قاله الأخفش ، واشتروا على هذا صفة محذوف تقديره شيء أو كفر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل بئس مضمرة فيها ونظيره :  
\* لَسِعِمَّ النَّسِيَّ أَضْحَى بِأَكْنَفِ حَابِلٍ \* أى فتى أضحى .

وقوله ( أَنْ يَكْفُرُوا ) خبر مبتدأ محذوف : أى هو أن يكفروا ؛ وقيل أن يكفروا فى موضع جر بدلا من الهاء فى به ؛ وقيل هو مبتدأ ، وبئس وما بعدها خبر عنه . والوجه الثانى أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، واشتروا صفتها ، وأن يكفروا على الوجوه المذكورة ؛ ويزيد هاهنا أن يكون هو المخصوص بالذم . والوجه الثالث أن تكون « ما » بمنزلة الذى ، وهو اسم بئس ، وأن يكفروا المخصوص بالذم ؛ وقيل اسم بئس مضمرة فيها ، والذى وصلته المخصوص بالذم . والوجه الرابع أن تكون « ما » مصدرية أى بئس شراؤهم ؛ وفاعل بئس على هذا مضمرة ، لأن المصدر هنا مخصوص ليس بجنس .

قوله ( بَغِيَا ) مفعول له ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ؛ لأن ما تقدم يدل على أنهم بغوا بغيا ( أَنْ يَسْتَنْزَلَ اللَّهُ ) مفعول من أجله : أى بغوا ، لأن أنزل الله ، وقيل التقدير : بغيا على ما أنزل الله : أى حسدا على ما خص الله به نبيه من الوحي ومفعول ينزل محذوف : أى ينزل الله شيئا ( مِّنْ فَضَائِهِ ) ويجوز أن تكون من زائدة على قول الأخفش ، و ( مِّنْ ) نكرة موصوفة : أى على رجل ( يَشَاءُ ) ويجوز أن تكون بمعنى الذى ، ومفعول يشاء محذوف : أى يشاء نزوله عليه ، ويجوز أن يكون يشاء يختار ويصطفى ؛ و ( مِّنْ عِبَادِهِ ) حال من الهاء المحذوفة ، ويجوز أن يكون فى موضع جر صفة أخرى لمن ( فَيَأْتُوا بِغَضَبٍ ) أى مغضوبا عليهم فهو حال ( عَنِ غَضَبٍ ) صفة لغضب الأول ( مُهَيَّبِينَ ) الباء بدل من الواو ، لأنه من الهوان .

قوله تعالى ( وَيَكْفُرُونَ ) أى وهم يكفرون ، والجملة حال ، والفاعل فيها قالوا من قوله « قالوا يؤمنون » ؛ ولا يجوز أن يكون العامل تؤمن ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون لفظ الحال ونكفر : أى ونحن نكفر ، والهاء فى ( وَرَأَاهُ ) تعود على « ما » والهمزة فى وراء بدل من ياء لأن ما فآؤه واو لا يكون لامه واوا ، ويبدل عليه أنها ياء فى تواريت لا همزة ؛ وقال ابن جنى : هى عندنا همزة لقولهم ، وريثة بالهمز

في التصغير ( وَهُوَ الْحَقُّ ) جملة في موضع الحال ، والعامل فيها يكفرون ، ويجوز أن يكون العامل معنى الاستقرار الذي دلت عليه « ما » إذ التقدير : بالذي استقر وراءه ( مُصَدِّقًا ) حال مؤكدة ، والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل ، إذ المعنى وهو ثابت مصدقا ، وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم ، وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام ، والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم ، فأما المصدر الذي ينوب عن الفعل كقولك : ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم ( فَلَيْمَ ) ما هنا استفهام ، وحذفت ألفها مع حرف الجر للفرق بين الاستفهامية والخبرية ، وقد جاءت في الشعر غير محذوفة ، ومثله « فيم أنت من ذكراها - وعم يتساءلون - ومم خلق » ( تَقْتُلُونَ ) أى قتلتهم ، والمعنى أن آباءهم قتلوا ، فلما رضوا بفعلهم أضاف القتل إليهم ( إِنْ كُنْتُمْ ) جوابها محذوف دل عليه ما تقدم .

قوله تعالى ( بِالْبَيِّنَاتِ ) يجوز أن تكون في موضع الحال من موسى ، تقديره : جاءكم ذا بينات وحجة ، أو جاء ومعه البينات ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به : أى يسبب إقامة البينات .

قوله تعالى ( فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ) أى حب العجل فحذفت المضاف ، لأن الذى يشربه القلب المحبة لانفس العجل ( بِيَكْفُرِهِمْ ) أى بسبب كفرهم ، ويجوز أن يكون حالا من المحذوف : أى مختلطا بكفرهم . وأشربوا في موضع الحال ، والعامل فيه قالوا : أى قالوا ذلك وقد أشربوا ؛ وقد مرادة ، لأن الفعل الماضى لا يكون حالا إلا مع قدم . وقال الكوفيون : لا يحتاج إليها ، ويجوز أن يكون وأشربوا مستأنفا والأول أقوى ، لأنه قد قال بعد ذلك « قل بئس ما يأمركم » فهو جواب قولهم « سمعنا وعصينا » فالأولى أن لا يكون بينهما أجنبي .

قوله تعالى ( إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ ) الدار اسم كان ، وفي الخبر ثلاثة أوجه : أحدها هو ( خالصةً ) وعند ظرف لخالصة أو للاستقرار الذى فى لكم ، ويجوز أن تكون عند حالا من الدار ، والعامل فيها كان أو الاستقرار ؛ وأما لكم فتكون على هذا متعلقة بكان لأنها تعمل فى حروف الجر ، ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد خالصة أى خالصة لكم ، فيتعلق بنفس خالصة ؛ ويجوز أن يكون صفة لخالصة قدمت عليها فيتعلق حينئذ بمحذوف : والوجه الثانى أن يكون خبر كان لكم ، وعند الله ظرف ، وخالصة حال ، والعامل كان أو الاستقرار . والثالث أن يكون عند الله هو الخبر ،

وخالصة حال ؛ والعامل فيها إما عند أو ما يتعلق به ، أو كان أو لكم ، وسوّغ أن يكون عند خبر كان لكم إذ كان فيه تخصيص وتبيين ، ونظيره قوله « ولم يكن له كفوا أحد » لولا له لم يصح أن يكون كفوا خبرا (مِنْ دُونَ) في موضع نصب بخالصة لأنك تقول خلص كذا من كذا .

قوله تعالى (أَبْدَأَ) ظرف (بِمَا قَدَّمْتَهُ) أى بسبب ما قدمت فهو مفعول به ، ويقرب معناه من معنى المفعول له ؛ و « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، أو مصدرية ، فيكون مفعول قدمت محذوفا : أى بتقديم أيديهم الشر .

قوله تعالى (وَلَتَجِدَنَّهُمْ) هى المتعدية إلى مفعولين ، والثانى (أَحْرَصُ) و(عَلَى) متعلقة بأحرص (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) فيه وجهان : أحدهما هى معطوفة على الناس فى المعنى ، والتقدير : أحرص من الناس : أى الذين فى زمانهم ، وأحرص من الذين أشركوا ، يعنى به الجوس ، لأنهم كانوا إذا دعوا بطول العمر قالوا : عشت ألف نيروز . فعلى هذا فى (يَوَدُّ) وجهان : أحدهما هو حال من الذين أشركوا ، تقديره : ود أحدهم ، ويدلك على ذلك أنك لو قلت : ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم صح أن يكون وصفا ، ومن هنا قال الكوفيون : هذا يكون على حذف الموصول وإبقاء الصلة . والوجه الثانى أن تجعل يود أحدهم حالا من الماء والميم فى ولتجدنهم : أى لتجدنهم أحرص الناس وادّا أحدهم . والوجه الثانى من وجهى « من الذين » أن يكون مستأنفا ، والتقدير : ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم ، أو من يود أحدهم وماضى يود وددت بكسر العين ؛ فذلك صحت الواو لأنهما لم يكسرا بعدها فى المستقبل (لَوْ يُعْمَرُ) لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التى يمتنع بها الشىء لامتناع غيره ، ويدلك على ذلك شيثان : أحدهما أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى معناها فى الماضى ؛ والثانى أن يود يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن ، وقد جاءت بعد يود فى قوله تعالى « أیود أحدكم أن تكون له جنة » وهو كثير فى القرآن والشعر ، و« يعمر » يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد أقيم مقام الفاعل ، و (أَلْفَ سَنَةٍ) ظرف (وَمَا هُوَ بِمَزْحَزِحٍ) . فى هو وجهان : أحدهما هو ضمير أحد : أى وما ذلك التمنى بمزحزحه خبر ما ، و (مِنَ الْعَذَابِ) متعلق بمزحزحه و (أَنْ يُعْمَرَ) فى موضع رفع بمزحزحه : أى وما الرجل بمزحزحه تعميره . والوجه الآخر أن يكون هو ضمير التعمير ، وقد دل عليه قوله « لو يعمر » وقوله « أن يعمر » بدل من هو ، ولا يجوز أن

يكون هو ضمير الشأن ، لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء في بمزحزحه يمنع من ذلك .

قوله تعالى ( مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلْجِبْرِيلِ ) من شرطية ، وجوابها محذوف تقديره فليمت غيظاً أو نحوه ( فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ ) ونظيره في المعنى « من كان يظن أن لن ينصره الله » ثم قال « فليمدد » ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في نزل ، وهو ضمير جبريل ، وهو العائد على اسم إن ، والتقدير نزوله ومعه الإذن ، أو مأذونا به ( مُصَدِّقًا ) حال من الهاء في نزل ، ( وَكَذَلِكَ هَدَّيْ وَبَشَّرْتَنِي ) أى هاديا ومبشرا .

قوله تعالى ( عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ ) وضع الظاهر موضع المضمير ، لأن الأصل : من كان عدوا لله وملائكته فإن الله عدو له أو لهم ، وله في القرآن نظائر كثيرة ستمر بك إن شاء الله .

قوله تعالى ( أَوْ كَلَّمَا ) الواو للعطف ، والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار ، والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله « أفكلمنا جاعكم رسول » وما بعده ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل هي أو التي لأحد الشيئين حركت بالفتح ، وقد قرئ شاذاً بسكونها ( عَهْدًا ) مصدر من غير لفظ الفعل المذكور ، ويجوز أن يكون مفعولاً به : أى أعطوا عهداً ، وهنا مفعول آخر محذوف تقديره : عاهدوا الله أو عاهدوكم .

قوله تعالى ( رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ) هو مثل قوله « كتاب من عند الله مصدق » وقد ذكر ( السُّكُوتَ ) مفعول أو توما ، و ( كِتَابَ اللَّهِ ) مفعول نبت ( كَأَنَّهُمْ ) هى وما عملت فيه في موضع الحال ، والعامل نبت ، وصاحب الحال فريق تقديره شبهين للجهال .

قوله تعالى ( وَاتَّبَعُوا ) هو معطوف على وأشربوا أو على نبتة فريق ( تَتَّابُوا ) بمعنى تلت ( عَمَلِي مُلْكٍ ) أى على زمن ملك ، فحذف المضاف ، والمعنى في زمن ( سليمان ) لا ينصرف ، وفيه ثلاثة أسباب : العجمة ، والتعريف ، والألف والنون ؛ وأعاد ذكره ظاهراً تفضيهاً ، وكذلك تفعل في الأعلام والأجناس أيضاً كقول الشاعر :

لَأَرَى الْمَيِّتَ يَسْبِقُ الْمَيِّتَ شَيْءٌ يَغْصُ الْمَيِّتُ ذَا الْفَيْتَى وَالْفَيْتَى رَا  
( وَآسَكِينَ الشَّيَاطِينَ ) يقرأ بتشديد النون ونصب الاسم ، ويقرأ بتخفيفها ورفع

الاسم بالابتداء ، لأنها صارت من حروف الابتداء ؛ وقرأ الحسن « الشياطين » وهو كالغلط شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع التصحيح ( يُعَلِّمُونَ النَّاسَ ) في موضع نصب على الحال من الضمير في كفروا ، وأجاز قوم أن يكون حالا من الشياطين ، وليس بشيء لأن لـكن لا يعمل في الحال ( وَ مَا أُنزِلَ ) « ما » بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب عطفًا على السحر : أي ويعلمون الذي أنزل ؛ وقيل هو معطوف على ما تتلو ؛ وقيل « ما » في موضع جر عطفًا على ملك سليمان : أي وعلى عهد الذي أنزل على الملوك ؛ وقيل « ما » نافية : أي وما أنزل السحر على الملوك ، أو وما أنزل إباحة السحر ؛ والجمهور على فتح اللام من ( المَلَكِينَ ) وقرئ بكسرهما و ( هَارُوتَ وَ مَارُوتَ ) بدلان من الملوك ؛ وقيل هما قبيلتان من الشياطين ؛ فعلى هذا لا يكونان بدلين من الملوك ، وإنما يجيء هذا على قراءة من كسر اللام في أحد الوجهين « بسببيل » يجوز أن يكون ظرفًا لأنزل ، ويجوز أن يكون حالا من الملوك أو من الضمير في أنزل ( حَتَّى يَقُولَا ) أي إلى أن يقولوا ، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولوا ( إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ) ؛ وقيل حتى بمعنى إلا : أي وما يعلن من أحد إلا أن يقولوا ، وأحد هاهنا يجوز أن تكون المستعملة في العموم كقولك : ما بالدار من أحد ؛ ويجوز أن تكون هاهنا بمعنى واحد أو إنسان ( فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ) هو معطوف على يعلمان ، وليس بداخل في النفي ، لأن النفي هنالك راجع إلى الإثبات ، لأن المعنى يعلمان الناس السحر بعد قولها « نحن فتنة فيتعلمون » وقيل : التقدير : فيأتون فيتعلمون ، ومنهما ضمير الملوك ، ويجوز أن يكون ضمير السحر والمنزل على الملوك ، وقيل هو معطوف على يعلمون الناس السحر ، فيكون منهما على هذا السحر ، والمنزل على الملوك ، أو يكون ضمير قبيلتين من الشياطين ؛ وقيل هو مستأنف ، ولم يجز أن ينصب على جواب النهي : لأنه ليس المعنى إن تكفر يتعلموا ( مَا يُسَرِّقُونَ ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي ؛ وأن تكون نكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير من ( بِهِ ) إلى « ما » المصدرية لا يعود عليها ضمير ( بَيْنَ الْمَرْءِ ) الجمهور على إثبات الهمزة بعد الراء ، وقرئ بتشديد الراء من غير همز ، ووجهه أن يكون ألقى حركة الهمزة على الراء ، ثم نوى الوقف عليه مشددا كما قالوا : هذا خالد ، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف .

قوله تعالى ( إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ) الجار والمجرور في موضع نصب على الحال إن شئت من الفاعل وإن شئت من المفعول ، والتقدير : وما يضررون أحدا بالسحر إلا والله

علم به ، أو يكون التقدير : إلا مقرونا بإذن الله ( وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِمْ ) هو معطوف على الفعل قبله ، ودخلت لا للنفي ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا أى وهو لا ينفعهم فيكون حالا ولا يصح عطفه على ما ، لأن الفعل لا يعطف على الاسم ( لَمَنْ اسْتَرَاهُ ) اللام هنا هى التى يوطأ بها للقسم مثل التى فى قوله ؛ « لَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ » و « مَنْ » فى موضع رفع بالابتداء ، وهى شرط ، وجواب القسم ( مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ) وقيل « مَنْ » بمعنى الذى ، وعلى كلا الوجهين موضع الجملة نصب بعلموا ، ولا يعمل علموا فى لفظ من لأن الشرط ولام الابتداء لهما صدر الكلام ( وَكَيْبُؤْسًا مَا ) جواب قسم محذوف ( كَوْ كَانُوا ) جواب لو محذوف تقديره لو كانوا ينتفعون بعلمهم لا تمتنعوا من شراء السحر .

قوله تعالى ( وَآوَىٰ إِلَيْهِمْ آمَنُوا ) أن وما عملت فيه مصدر فى موضع رفع بفعل محذوف ، لأن لو تقتضى الفعل تقديره : لو وقع منهم أنهم آمنوا : أى ليؤمنهم ، ولم يجزم بلو لأنها تعلق الفعل الماضى بالفعل الماضى ، والشرط خلاف ذلك ( الْمَشُوبَةُ ) جواب لو ، ومثوبة مبتدأ و ( مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) صفتته و ( خَيْرٌ ) خبره ، وقرى مثوبة بسكون التاء وفتح الواو قاسوه على الصحيح من نظائره نحو مقتلة .

قوله تعالى ( رَاعِنَا ) فعل أمر ، وموضع الجملة نصب بتقولوا قرىء شاذاً « رَاعِنَا » بالنون : أى لا تقولوا قولاً راعنا .

قوله تعالى ( وَلَا الْمُشْرِكِينَ ) فى موضع جر عطفاً على أهل ، وإن كان قد قرى « ولا المشركون » بالرفع فهو معطوف على الفاعل ( أَنْ يُنَزَّلَ ) فى موضع نصب بيود ( مِنْ خَيْرٍ ) من زائدة ، و ( مِنْ رَبِّكُمْ ) لابتداء غاية الإنزال ، ويجوز أن يكون صفة خبر ، إما جراً على لفظ خير ، أو رفعا على موضع « من خير » ( يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ) أى من يشاء اختصاصه ، فحذف المضاف فى من يشاءه ، ثم حذف الضمير ؛ ويجوز أن يكون يشاءه يختاره فلا يكون فيه حذف مضاف .

قوله ( مَا نَنْسَخْ ) ما شرطية جازمة لنسخ منصوبة الموضع بنسخ مثل قوله « أياما تدعوا » وجواب الشرط « نأت بخير منها » و ( مِنْ آيَةٍ ) فى موضع نصب على التمييز ، والمميز « ما » والتقدير : أى شئ نُنسخ من آية ، ولا يحسن أن يقدر : أى آية ننسخ لأنك لا تجمع بين هذا وبين التمييز بآية ، ويجوز أن تكون زائدة وآية حالا ، والمعنى : أى شئ ننسخ قليلاً أو كثيراً ، وقد جاءت الآية حالا فى قوله تعالى « هذه ناقة الله لكم آية » وقيل « ما » هنا مصدرية ؛ وآية مفعول به ، والتقدير : أى نسخ

ننسخ آية ، ويقرأ « ننسخ » بفتح النون وماضيه نسخ ؛ ويقرأ بضم النون وكسر السين .  
ماضيه أنسخت ، يقال : أنسخت الكتاب : أى عرضته للنسخ ( أو نَنَسَأَهَا ) .  
معطوف على نسخ ، ويقرأ بغير همز على إبدال الهمزة ألفا ، ويقرأ بنسبها بغير ألف  
ولا همز ، ونسبها بضم النون وكسر السين ، وكلاهما من نسي إذا ترك ؛ ويجوز أن  
يكون من نسا إذا أضر إلا أنه أبداً الهمزة ألفا ؛ ومن قرأ بضم النون حملة على معنى  
نأمر بتركها أو بتأخيرها ، وفيه مفعول محذوف ، والتقدير ننسكها .

قوله تعالى ( لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ ) مبتدأ وخبر في موضع خبر أن ، ويجوز أن  
يرفع ملك بالظرف عند الأخفش ، والملك بمعنى الشيء المملوك ؛ يقال لفلان ملك  
عظيم : أى مملوكه كثير ؛ والملك أيضا بالكسر : المملوك ، إلا أنه لا يستعمل بضم  
الميم فى كل موضع ، بل فى مواضع الكثرة وسعة السلطان ( مِّنْ وَلى ) من زائدة  
وولى فى موضع رفع مبتدأ ، ولكم خبره ، و ( نصير ) معطوف على لفظ ولى ،  
ويجوز فى الكلام رفعه على موضع ولى . ومن دون فى موضع نصب على الحال من  
ولى ، أو من نصير ، والتقدير : من ولى دون الله ؛ فلما تقدم وصف النكرة عليها  
انتصب على الحال .

قوله تعالى ( أم تریدون ) أم هنا منقطعة إذ ليس فى الكلام همزة تقع موقعها ،  
وموقع أم أيهما ، والهمزة فى قوله « ألم تعلم » ليست من أم فى شيء ، والتقدير : بل  
أتریدون ( أن تسألوا ) فخرج بأى من كلام إلى كلام آخر ، والأصل فى تریدون  
ترودون ، لأنه من راد يروء ( كما ) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف  
أى سؤالا كما ، ومصدرية . والجمهور على همز ( سئلا ) وقد قرئ سئل بالياء ،  
وهو على لغة من قال : أسلت تسال بغير همزة ، مثل خفت تخاف ، والياء منقلبة عن  
واو لقولهم سوال وسالته ؛ ويقرأ سئل يجعل الهمزة بين أى بين الهمزة وبين  
الياء ؛ لأن منها حركتها ( بالإيمان ) الباء فى موضع نصب على الحال من الكفر تقديره :  
مقابلا بالإيمان ، ويجوز أن يكون مفعولا بيتبدل وتكون الياء للسبب كقولك : اشترت  
الثوب بدرهم ( سواء السبيل ) سواء ظرف بمعنى وسط السبيل وأعدله ، والسبيل  
يذكر ويؤنث .

قوله تعالى ( لَو يَرُدُّونَكُمْ ) لو بمعنى أن المصدرية وقد تقدم ذكرها .  
( كُفَّارًا ) حال من الكاف والميم ؛ ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا لأن يرد بمعنى يصير  
( حسداً ) مصدر وهو مفعول له ؛ والعامل فيه ود أو يردونكم ( مِّنْ عِندِ

أَنْفُسِهِمْ) من متعلقة بحسدا . أى ابتداء الحسد من عندهم ؛ ويجوز أن يتعلق بود أو يبردونكم ( حتى يأتى الله بأمره ) أى اعفوا إلى هذه الغاية .

قوله تعالى ( وَ مَا تَتَّقُوا ) ما شرطية فى موضع نصب بتقدموا ، و ( مِنْ خَيْرٍ ) مثل قوله « من آية » فى « ما ننسخ » ( تَجِدُوهُ ) أى تجدوا ثوابه فى حذف المضاف و ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف لتجدوا أو حال من المفعول به .

قوله تعالى ( إِلَّا مَنْ كَانَ ) فى موضع رفع بیدخل ، لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا وكان محمولا على لفظ من فى الأفراد ، و ( هُودًا ) جمع هايد مثل عايد وعود . وهو من هاد يهود إذا تاب ، ومنه قوله تعالى « إنا هدنا إليك » وقال القراء . أصله يهود ، فحذفت الياء وهو بعيد جدا ، وجمع على معنى من ، و ( أَوْ ) هنا لتفصيل ما أجمل ، وذلك أن اليهود قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانيا ، ولم يقل كل فريق منهم لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصرانيا ، فلما لم يفصل فى قوله وقالوا جاء بأو للتفصيل إذ كانت موضوعة لأحد الشيتين . و ( نَصَارَى ) جمع نصران مثل سكران وسكارى ( هاتوا ) فعل معتل اللام تنون فى الماضى هاتى يهاتى مهاتاة ، مثل راحى يراعى مرامة ، وهاتوا مثل راموا وأصله : هاتوا ثم سكنت الياء وحذفت لما ذكرنا فى قوله اشترى ونظائرهم ؛ وتقول للرجل فى الأمر . هات مثل رام ، والمرأة هاتى مثل راحى ، وعليه فقس بقية تصاريف هذه الكلمة ، وهاتوا فعل متعد إلى مفعول واحد وتقديره أحضروا ( بَرُّهَانِكُمْ ) والنون فى برهان أصل عند قوم لقولهم برهنت ، فثبتت النون فى الفعل ؛ وزائدة عند آخرين لأنه من البره ، وهو القطع ، والبرهان الدليل القاطع .

قوله تعالى ( بَلَى ) جواب النفي على ما ذكرنا فى قوله « بلى من كسب » ، و ( أَسَامَ ) و ( وَجَنَّهُهُ . وَهُوَ ) كله محمول على لفظ من وكذلك « فله أجره عند ربه » وقوله ( وَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) محمول على معناها .

قوله تعالى ( وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ) فى موضع نصب على الحال ، والعامل فيها قالت ، وأصل يتلون يتلون ، فسكنت الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين ( كَذَلِكَ قَالَ ) السكاف فى موضع نصب نعمتا لمصدر محذوف منصوب ، يقال وهو مصدر مقدم على الفعل ، التقدير : قولنا مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون ، فعلى هذا الوجه يكون ( مِثْلَ قَوْلِهِمْ ) منصوبا بيلمون ، أو يقال

على أنه مفعول به ؛ ويجوز أن يكون الكاف في موضع رفع بالابتداء ، والجمله بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره قاله فعلى هذا يكون قوله مثل قوهم صفة لمصدر محذوف ، أو مفعولا ليعلمون ، والمعنى : مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ؛ ولا يجوز أن يكون مثل قوهم مفعول قال ، لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف . و ( فِيهِ ) متعلق بـ ( يَخْتَسِلِفُونَ ) .

قوله تعالى ( وَمَنْ أَظْلَمُ ) من استفهام في معنى النفي ، وهو رفع بالابتداء ، وأظلم خبره ، والمعنى : لا أحد أظلم ( مِمَّنْ مَسَّعَ ) من نكرة موصوفة أو بمعنى الذي ( أَنْ يُدْكَرَ ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع نصب على البدل من مساجد بدل الاشتمال تقديره : ذكر اسمه فيها ؛ والثاني أن يكون في موضع نصب على المفعول له ، تقديره : كراهية أن يذكر ؛ والثالث أن يكون في موضع جر تقديره : من أن يذكر ، وتعليق من إذا ظهرت بمنع كقولك ، منعه من كذا ، وإذا حذف حرف الجر مع أن بقي الجر ؛ وقيل يصير في موضع نصب ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « لا يستحي أن يضرب » ( وَسَعَى فِي خَرَابِهَا ) خراب اسم للتخريب ، مثل السلام اسم للتسليم ، وليس باسم للجنة ، وقد أضيف اسم المصدر إلى المفعول لأنه يعمل عمل المصدر ( إِلَّا خَائِفِينَ ) حال من الضمير في يدخلوها ( كَلِمٌ فِي الدُّنْيَا ) جملة مستأنفة وليست حالا مثل خائفين ؛ لأن استحقاقهم الجزى ثابت في كل حال ، لا في حال دخولهم المساجد خاصة .

قوله تعالى ( وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ) هما موضع الشروق والغروب ( فَأَيُّنَمَا ) شرطية ، و ( تَوَكَّلُوا ) مجزوم به ، وهو الناصب لأين ، والجواب ( فَتَمَّ ) وقرئ في الشاذ « تولوا » بفتح التاء ، وفيه وجهان : أحدهما هو مستقبل أيضا ، وتقديره : تتولوا ، فحذف التاء الثانية ؛ والثاني أنه ماضٍ والضمير للغائبين ، والتقدير : أينما يتولون ؛ وقيل يجوز أن يكون ماضيا قد وقع ، ولا يكون أين شرطا في اللفظ بل في المعنى ، كما تقول : ما صنعت صنعت ، إذا أردت الماضي ، وهذا ضعيف لأن « أين » إما استفهام وإما شرط ، وليس لها معنى ثالث . وثم اسم للمكان البعيد عنك ، وبني لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ وقيل بنى لتضمنه معنى حرف الخطاب ، لأنك تقول في الحاضر هنا وفي الغائب هناك ، وثم تاب عن هناك .

قوله تعالى ( وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَاكِدًا ) يقرأ بالواو عطفًا على قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » ويقرأ بغير واو على الاستئناف ( كَلِّ لِه ) تقديره : كل أحد منهم

أو كلهم ، لأن الأصل في كل أن تستعمل مضافة . ومن هنا ذهب جمهور النحويين إلى منع دخول الألف واللام على كل ، لأن تخصيصها بالمضاف إليه ، فإذا لم يكن ملفوظا به كان في حكم الملفوظ به ، وحمل الخبر على معنى كل . فجمعه في قوله ( قانتون ) ولو قال قانت جاز على لفظ كل .

قوله تعالى ( يَدْعُ السَّمَوَاتِ ) أي مبدعها ، كقولهم سمع بمعنى مسمع ، والإضافة هنا محضة لأن الإبداع لها ماض ( وَإِذَا قَضَيْتَ ) إذا ظرف ، والعامل فيها ما دل عليه الجواب تقديره : وإذا قضى أمرًا يكون .

قوله تعالى ( فَيَسْكُونُ ) الجمهور على الرفع عطفا على يقول ، أو على الاستئناف أي فهو يكون ، وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما أن كن ليس بأمر على الحقيقة ، إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود ، لأن الموجود متكون ، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء . لا يبق إلا لفظ الأمر ، ولفظ الأمر يرد ولا يرد به حقيقة الأمر كقوله « أسمع بهم وأبصر » وكقوله « فليمدد له الرحمن » . والوجه الثاني أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما ، فثالث ذلك قولك : اذهب ينفعك زيد ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول : اذهب تنفع ، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان ، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه .

قوله تعالى ( لَوْ لَا يَسْأَلُنَا اللَّهُ ) لولا هذه إذا وقع بعدها المستقبل كانت تخصيصا وإن وقع بعدها الماضي كانت توبيخا ، وعلى كلا قسميها هي مختصة بالفعل ، لأن التخصيص والتوبيخ لا يردان إلا على الفعل ( كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ) ينقل من إعراب الموضع الأول إلى هنا ما يحتمله هذا الموضع .

قوله تعالى ( إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ ) الجار والجرور في موضع نصب على الحال من المفعول تقديره : أرسلناك ، ومعك الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أي ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به أي بسبب إقامة الحق ( بَشِيرًا وَنَذِيرًا ) حالان ( وَلَا تَسْتَسْتَلِ ) من قرأ بالرفع وضم التاء فوضعه حال أيضا : أي وغير مسئول

ويجوز أن يكون مستأنفاً ؛ ويقرأ بفتح التاء وضم اللام وحكمها حكم القراءة التي قبلها  
ويقرأ بفتح التاء والجزم على النهى .

قوله تعالى ( هُوَ الْهُدَى ) هو يجوز أن يكون توكيداً للاسم إن وفصلاً ومبتدأ ،  
وقد سبق نظيره ( مِّنَ الْعَالَمِينَ ) في موضع نصب على الحال من ضمير الفاعل  
في جاءك .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ ) الذين مبتدأ ، وآتيناهم صلته ، و ( يَسْتَلُونَهُ )  
حال مقدره من هم أو من الكتاب ، لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له ؛ و ( حَقَّ )  
منصوب على المصدر ؛ لأنها صفة للتلاوة في الأصل ؛ لأن التقدير : تلاوة حتماً ؛ وإذا  
قدم وصف المصدر وأضيف إليه انتصب نصب المصدر ؛ ويجوز أن يكون وصفاً  
لمصدر محذوف ؛ و ( أَوْلَيْكَ ) مبتدأ ؛ و ( يَأْمِنُونَ بِهِ ) خبره ؛ والجملة خبر  
الذين ؛ ولا يجوز أن يكون يتلونه خبر الذين ؛ لأنه ليس كل من أوتي الكتاب تلاه  
حق تلاوته ؛ لأن معنى حق تلاوته العمل به ؛ وقيل يتلونه الخبر ؛ والذين آتيناهم  
لفظه عام ؛ والمراد به الخصوص ؛ وهو كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم من  
أهل الكتاب ؛ أو يراد بالكتاب القرآن .

قوله تعالى ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ) إذ في موضع نصب على المفعول به : أى  
أذكر ؛ والألف في ابتلى منقلبة عن واو ؛ وأصله من بلى يبلو إذا اختبر . وفي إبراهيم  
لغات : إحداهما إبراهيم بالألف والياء ؛ وهو المشهور ؛ وإبراهيم كذلك ؛ إلا أنه  
تخذف الياء ؛ وإبراهيم ؛ بألفين ؛ وإبراهيم بألف واحدة وضم الهاء ؛ وبكل قرى ،  
وهو اسم أعجمى معرفة ؛ وجمعه أباره عند قوم ؛ وعند آخرين براهم ؛ وقيل فيه  
أبارهة وبراهمة .

قوله تعالى ( جَاعِلُكَ ) يتعدى إلى مفعولين ؛ لأنه من جعل التي بمعنى صير ؛  
و ( للنَّاسِ ) يجوز أن يتعلق بجاعل : أى لأجل الناس ، ويجوز أن يكون في موضع  
نصب على الحال ؛ والتقدير : إماماً للناس ؛ فلما قدمه نصبه على ما ذكرنا ( قال  
وَمِن ذُرِّيَّتِي ) المفعولان محذوفان ؛ والتقدير : اجعل فريقاً من ذريتي إماماً  
( لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ) هذا هو المشهور على جعل العهد هو الفاعل ؛ ويقرأ  
الظالمون على العكس ؛ والمعنيان متقاربان ؛ لأن كل ما نلته فقد نالك .

قوله تعالى ( وَإِذْ جَعَلْنَا ) مثل وإذ ابتلى ؛ وجعل هاهنا يجوز أن يكون بمعنى  
صير ؛ ويجوز أن يكون بمعنى خلق أو وضع ؛ فيكون ( مِثَابَةً ) حالاً ؛ وأصل مِثَابَةٌ

مثوبة ، لأنه من ثاب يشوب إذا رجع . و ( للناس ) صفة لثابة ؛ ويجوز أن يتعلق  
بجعلنا ويكون التقدير : لأجل نفع الناس ( واتَّخَذُوا ) يقرأ على لفظ الخبر ،  
والمعطوف عليه محذوف تقديره : فثابوا واتخذوا ؛ ويقرأ على لفظ الأمر فيكون على  
هذا مستأنفاً ، و ( مِنْ مَقَامٍ ) يجوز أن يكون من التشخيص : أى بعض مقام إبراهيم  
مصلى ؛ ويجوز أن تكون من بمعنى فى ؛ ويجوز أن تكون زائدة على قول الأخصش ،  
و ( مُصَلَّى ) مفعول اتخذوا ، وألفه منقابلة عن واو ، ووزنه مفعول . وهو مكان  
لا مصدر ؛ ويجوز أن يكون مصدرا وفيه حذف مضاف تقديره : مكان مصلى ،  
أى مكان صلاة ، والمقام موضع القيام ، وليس بمصدر هنا لأن قيام إبراهيم لا يتخذ  
مصلى ( أَنْ طَهَّرَا ) يجوز أن تكون أن هنا بمعنى أى المفسرة ؛ لأن «عهدنا» بمعنى قلنا  
والمفسرة : ترد بعد القول : وما كان فى معناه فلا موضع لها على هذا ؛ ويجوز أن  
تكون مصدرية ؛ ووصلتها الأمر ، وهذا مما يجوز أن يكون صلة فى أن دون غيرها ؛  
فعلى هذا يكون التقدير بأن طهرا فيكون موضعها جرا أو نصبا على الاختلاف بين  
الطائيل وسينويه ؛ و ( السُّجُودِ ) جمع ساجد ؛ وقيل هو مصدر . وفيه حذف  
مضاف : أى الركع ذوى السجود .

قوله تعالى ( اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ) اجعل بمعنى صير ؛ وهذا المفعول الأول ؛  
وبلدا المفعول الثانى ؛ و ( آسِنَا ) صفة المفعول الثانى ؛ وأما التى فى إبراهيم فتذكر هناك  
( مَنْ آمَنَ ) «من» بدل من أهله ، وهو بدل بعض من كل ( وَرَسَنَ كُفْرًا ) فى من  
وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى ؛ أو نكرة موصوفة وموضعها نصب ؛ والتقدير  
قال أرزق من كفر ، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه ( فَأَمَتَّعَهُ ) عطاف على الفعل  
المحذوف ؛ ولا يجوز أن يكون من على هذا مبتدأ وفأمتعته خبره ، لأن الذى لا تدخل  
الناء فى خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقا بصلتها . كقولك : الذى يأتينى فله درهم ،  
والكفر لا يستحق به التمتع ، فإن جمعات الناء زائدة على قول الأخصش جاز ، وإن  
جمعات الخبر محذوف وفأمتعته دليلا عليه جاز تقديره : ومن كفر أرزقه فأمتعته . والوجه  
الثانى أن تكون من شرطية والناء جوابها ، وقيل الجواب محذوف تقديره : ومن كفر  
أرزقه ومن على هذا رفع بالابتداء ؛ ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل  
فيها جوابها بل الشرط ، وكفر على الوجهين بمعنى يكفر ، والمشهور فأمتعته بالتشديد وضم  
العين لما ذكرنا من أنه معطوف أو خبر ؛ وقرئ «شاذا» بسكون العين ، وفيه وجهان : أحدهما  
أنه حذف الحركة تخفيفا لتوالى الحركات ؛ والثانى أن تكون الناء زائدة وأمتعته  
جواب الشرط ؛ ويقرأ بتخفيف الناء وضم العين وإسكانها على ما ذكرناه ؛ ويقرأ

فأمتعه على لفظ الأمر ، وعلى هذا يكون من تمام الحكاية عن إبراهيم ( قَائِلًا ) نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف ( ثُمَّ أَضْطَرَّهُ ) الجمهور على رفع الراء ، وقرئ بفتحها ، ووصل الهمزة على الأمر كما تقدم ( وَبَنَسَ الْمَصِيرُ ) المصير فاعل بنس والخصوص بالذم محذوف تقديره وبئس المصير النار .

قوله تعالى ( مِّنَ الْبَيْتِ ) في موضع نصب على الحال من القواعد : أى كائنة من البيت ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب مفعولا به بمعنى رفعها عن أرض البيت والقواعد جمع قاعدة ، وواحد قواعد النساء قاعد ( وَإِسْمَاعِيلَ ) معطوف على إبراهيم والتقدير يقولان ( رَبَّنَا ) ويقولان هذه في موضع الحال ؛ وقيل إسماعيل مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يقول ربنا ، لأن الباني كان إبراهيم والداعى كان إسماعيل .

قوله تعالى ( مُسْلِمِينَ لَكَ ) مفعول ثان ، ولك متعلق بمسلمين ، لأنه بمعنى نسلم لك : أى نخلص ؛ ويجوز أن يكون نعتا : أى مسلمين عاملين لك ( وَمِن ذُرِّيَّتِنَا ) يجوز أن تكون « من » لابتداء غاية الجعل ، فيكون مفعولا ثانيا ، و ( أُمَّةً ) مفعول أول ، و ( مُسْلِمَةً ) نعت لأمة ، و ( لَكَ ) على ما تقدم في مسلمين ، ويجوز أن تكون أمة مفعولا أول ، ومن ذريتنا نعتنا لأمة تقدم عليها فانصب على الحال ، ومسلمة مفعولا ثانيا ، والواو داخلة في الأصل على أمة ، وقد فصل بينهما بقوله « ومن ذريتنا » وهو جائز لأنه من جملة الكلام المعطوف ( وَأُرِنَا ) الأصل أرئنا ، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفا ، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة ، والجمهور على كسر الراء ؛ وقرئ بإسكانها وهو ضعيف ، لأن الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة ، ووجه الإسكان أن يكون شبه المنفصل بالمتصل ، فسكن كما سكن فخذ وكتف ؛ وقيل لم يضبط الراوى عن القارىء لأن القارىء اختلس فظن أنه سكن ، وواحد المناسك منسك ومنسك ، بفتح السين وكسرها .

قوله تعالى ( وَابْعَثْ فِيهِمْ ) ذكر على معنى الأمة ، ولو قال فيها لرجع إلى لفظ الأمة ( يَتْلُو عَلَيْهِمْ ) في موضع نصب صفة لرسول ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير في منهم . والعامل فيه الاستمرار .

قوله تعالى ( وَمَنْ يَرْغَبْ ) من استفهام بمعنى الإنكار ، ولذلك جاءت إلبعضها لأن المنكر منفي ، وهى في موضع رفع بالابتداء ، ويرغب الخبر ، وفيه ضمير يعود على من ( إِلَّا مَنْ ) « من » في موضع نصب على الاستثناء ، ويجوز أن يكون رفعا بدلا من الضمير في يرغب ، ومن نكرة موصوفة أو بمعنى الذى ، و ( نَفْسَهُ )

«مفعول سفته ، لأن معناه جهل ، تقديره : إلا من جهل خالق نفسه أو مصيرها ؛ وقيل  
التقدير : سفته بالتشديد ؛ وقيل التقدير في نفسه . وقال الفراء : هو تمييز ، وهو  
ضعيف لكونه معرفة ( في الآخرة ) متعلق بالصالحين : أى وإنه من الصالحين  
في الآخرة ؛ والألف واللام على هذا للتعريف لا بمعنى الذى ، لأنك لو جعلتها بمعنى  
الذى لقدمت الصلة على الموصول ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وفى متعلق بفعل محذوف  
بيدته الصالحين ، تقديره : إنه لصالح في الآخرة ، وهذا يسمى التبيين ، ونظيره :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَأَى بِالْعَصَا أَنْ أُجَانِدَا

تقديره : كان جزأى الجلد بالعصا ، وهذا كثير في القرآن والشعر .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَ لَهُ ) إذ ظرف لاصطفيناه ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله  
في الدنيا ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ قال ( لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ) ممتضى هذا  
اللفظ أن يقول : أسلمت لك ؛ لتقدم ذكر الرب ، إلا أنه أوقع المظهر موقع المضممر  
تعظيما ، لأن فيه ما ليس في اللفظ الأول ؛ لأن اللفظ الأول يتضمن أنه ربه ، وفى اللفظ  
الثانى اعترافه بأنه رب الجميع .

قوله تعالى ( وَوَصَّى بِهَا ) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وأوصى بالألف وهما  
بمعنى واحد ، والضمير فى بها يعود إلى الملة ( وَيَعْتُقُوبَ ) معطوف على إبراهيم .  
ومفعوله محذوف تقديره : وأوصى يعقوب بنبيه ؛ لأن يعقوب أوصى بنبيه أيضا .  
كما أوصى إبراهيم بنبيه ؛ ودليل ذلك قوله « إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي »  
والتقدير : قال يابنى ، فيجوز أن يكون إبراهيم قال يابنى ويجوز أن يكون  
يعقوب ، والألف فى ( اصْطَفَى ) بدل من ياء بدل من واو ، وأصله من الصفوة ،  
والواو إذا وقعت رابعا فصاعدا قلبت ياء ، ولهذا تمال الألف فى مثل ذلك  
( فَالآنَ تَمُوتُنَّ ) النهى فى اللفظ عن الموت ، وهو فى المعنى على غير ذلك : والتقدير :  
لأنفارقوا الإسلام حتى تموتوا ( وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) فى موضع الحال ، والعامل  
الفعل قبل إلا .

قوله تعالى ( أَمْ كُنْتُمْ ) هى المنقطعة : أى بل أنتم ( شُهَدَاءَ ) على جهة التوبيخ  
( إِذْ حَضَرَ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل وتلين الثانية وجعلها بين بين ،  
ومنها من يخلصها ياء لانكسارها والجمهور على نصب ( يَعْتُقُوبَ ) ورفع ( المَوْتِ )  
وقرى بالعكس والمعنيين متقاربان ؛ وإذ الثانية بدل من الأولى ؛ والعامل فى الأولى

شهداء فيكون عاملا في الثانية ؛ ويجوز أن تكون الثانية ظرفا لحضر فلا يكون على هذا بدلا ، و ( مَا ) استفهام في موضع نصب بـ ( تَعْبُدُونَ ) و « ما » هنا بمعنى من ولهذا جاء في الجواب إلهك ؛ ويجوز أن تكون « ما » على بابها ، ويكون ذلك امتحانا لهم من يعقوب ، و ( مِّنْ بَعْدِي ) أى من بعدهم فحذف المضاف ( وَإِلَهُ آبَائِكِ ) أعاد ذكر الإله لئلا يعطف على الضمير انجرور من غير إعادة الجار ، والجمهور على آبائك على جمع التكسير ، و ( وَابْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ) بدل منهم ، ويقرأ « وإله أبيك » وفيه وجهان: أحدهما هو جمع تصحيح حذف منه النون للإضافة ؛ وقد قالوا : أب وأبون وأبين ، فعلى هذه القراءة تكون الأسماء بعدها بدلا أيضا . والوجه الثاني أن يكون مفردا ؛ وفيه على هذا وجهان: أحدهما أن يكون مفردا في اللفظ مرادا به الجمع . والثاني أن يكون مفردا في اللفظ والمعنى ، فعلى هذا يكون إبراهيم بدلا منه ، وإسماعيل وإسحاق عطفا على أبيك ، تقديره : وإله إسماعيل وإسحاق ( إِلهًا وَاحِدًا ) بدل من إله الأول ، ويجوز أن يكون حالا موطئة كقولك : رأيت زيدا رجلا صالحا . وإسماعيل يجمع على سماعلة وسماعيل وأساميع :

قوله تعالى ( تِلْكَ أُمَّةٌ ) الاسم منها « تى » وهى من أسماء الإشارة للمؤنث ، والياء من جملة الاسم ؛ وقال الكوفيون : التاء وحدها الاسم ، والياء زائدة ، وحذفت الياء مع اللام لسكونها وسكون اللام بعدها .

فإن قيل : لم تكسر اللام وتقرأ الياء كما فعل في ذلك؟ قيل ذلك يؤدى إلى الثقل لوقوع الياء بين كسرتين ؛ وموضعها رفع بالابتداء ، وأمة خبرها ؛ و ( قَدْ خَلَّتْ ) صفة لأمة ، و ( كَلِمًا مَا كَسَبَتْ ) فى موضع الصفة أيضا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى خلت ، ويجوز أن يكون مستأنفا ( وَلَا تُسْأَلُونَ ) مستأنف لا غير ، وفى الكلام حذف تقديره : ولا يسئلون عما كنتم تعملون ، ودل على المحذوف قوله « لها ما كسبت ولكم ما كسبتم » .

قوله تعالى ( أَوْ نَصَارَى ) الكلام فى « أو » هاهنا كالكلام فيها فى قوله « وقالوا لن يدخل الجنة » لأن التقدير : قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ( مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ) تقديره : بل نتبع ملة إبراهيم ، أو قل اتبعوا ملة ، و ( حَسَنِيًّا ) حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال ، وسبب ذلك أن الحال لا بد لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل فى صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف فى مثل هذا فى الحال ، ووجه قول من

نصبه على الحال أنه قدر العامل معنى اللام أو معنى الإضافة وهو المصاحبة والملاصقة ؛  
وقيل حسن جعل حنيفا حالا ؛ لأن المعنى تتبع إبراهيم حنيفا ، وهذا جيد لأن الملة  
هي الدين والمتبع إبراهيم ؛ وقيل هو منصوب بإضمار أعنى . .

قوله تعالى ( مِنْ رَبِّهِمْ ) الهاء والميم تعود على النبيين خاصة ؛ فعلى هذا يتعلق  
من بأوتى الثانية ؛ وقيل تعود إلى موسى وعيسى أيضا ، ويكون « وما أوتى » الثانية  
تسكيراً ، وهو في المعنى مثل التي في آل عمران . فعلى هذا يتعلق من بأوتى الأولى  
وموضع مَنْ نصب على أنها لا ابتداء غاية الإيتاء ؛ ويجوز أن يكون موضعها حالا من  
العائد المحذوف تقديره : وما أوتيه النبيون كائنا من ربهم ؛ ويجوز أن يكون ما أوتى  
الثانية في موضع رفع بالابتداء ، ومن ربهم خبره ( بَيْنَ أَحَدٍ ) أحد هنا هو المستعمل  
في النبي ؛ لأن بين لا تنصاف إلا إلى جمع أو إلى واحد معطوف عليه ؛ وقيل أحد هاهنا  
بمعنى فريق .

قوله تعالى ( بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ) الباء زائدة ، ومثل صفة لمصدر محذوف  
تقديره : إيماننا مثل إيمانكم ، والهاء ترجع إلى الله أو القرآن أو محمد ، وما مصدرية  
ونظير زيادة الباء هنا زيادتها في قوله « جزاء سيئة بمثلها » وقيل مثل هنا زائدة ،  
وما بمعنى الذي ؛ وقرأ ابن عباس « بما آمنتم به » بإسقاط مثل .

قوله تعالى ( صَبِغَةَ اللَّهِ ) الصبغة هنا الدين ، وانتصابه بفعل محذوف : أى  
اتبعوا دين الله ؛ وقيل هو إغراء : أى عليكم دين الله ، وقيل هو بدل من ملة إبراهيم  
( وَمَنْ أَحْسَنُ ) مبتدأ أو خبر ، و ( مِنْ اللَّهِ ) في موضع نصب ، و ( صَبِغَةً ) تمييز .  
قوله تعالى ( أَمْ يَقُولُونَ ) يقرأ بالياء ردا على قوله « فسيكفيكمهم الله » وبالبناء  
ردا على قوله « أتحتاجوننا » ( هُودًا أَوْ نَصَارَى ) أو هاهنا مثلها في قوله « وقالوا  
كونوا هودا أو نصارى » أى قالت اليهود كان هؤلاء الأنبياء هودا ، وقالت النصارى  
كانوا نصارى ( أَمْ اللَّهِ ) مبتدأ والخبر محذوف : أى أم الله أعلم ، وأم هاهنا المتصلة ،  
أى أيكم أعلم ؛ وهو استفهام بمعنى الإنكار ( كَتَمَ شَهَادَةً ) كتم يتعدى إلى مفعولين  
وقد حذف الأول منهما هنا تقديره : كتم الناس شهادة ؛ فعلى هذا يكون ( عِنْدَهُ )  
صفة لشهادة ، وكذلك ( مِنْ اللَّهِ ) ولا يجوز أن تعلق من بشهادة لثلا يفصل بين  
الصلة والموصول بالصفة ؛ ويجوز أن يجعل عنده (١) ومن الله صفتين لشهادة ؛ ويجوز  
أن تجعل من ظرفا للعامل في الظرف الأول ، وأن تجعلها حالا من الضمير في عنده .

(١) قوله ( ويجوز أن يجعل عنده الخ ) لا يخفى أن هذا الوجه هو ما صدر به في قوله : فعلى هذا يكون  
عنده الخ ، ففعل المناسب حذفه وتأمل .

قوله تعالى ( السَّمْعَاءُ مِنْ النَّاسِ ) من الناس في موضع نصب على الحال ،  
والعامل فيه يقول ( مَا وَلَاهُمْ ) ابتداء وخبر في موضع نصب بالقول ( كَانُوا عَلَيْهَا )  
فيه حذف مضاف تقديره : على توجهها أو على اعتقادها .

قوله تعالى ( وَكَذَلِكَ ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره :  
ومثل هدايتنا من نشاء ( جَعَلْنَاكُمْ ) وجعلنا بمنزلة صيرنا ، و ( على الناس ) يتعلق  
بشهداء ( الْقَبِيلَةَ ) هي المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف ، و ( الَّتِي ) صفة  
ذلك المحذوف ، والتقدير : وما جعلنا القبلة القبلة التي ؛ وقيل التي صفة للقبلة المذكورة ،  
والمفعول الثاني محذوف تقديره : وما جعلنا القبلة التي كنت عليها قبلة ( مَنْ يَتَّبِعُ )  
من بمعنى الذي في موضع نصب بنعلم ، و ( مِمَّنْ يَنْتَقِبُ ) متعلق بنعلم ، والمعنى  
ليفصل المتبع من المنقلب ، ولا يجوز أن يكون من استفهاما ، لأن ذلك يوجب أن تعلق  
نعلم عن العمل ، وإذا علقتم عنه لم يبق لمن ما يتعلق به ، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق  
بما قبله ، ولا يصح تعلقها بمتبع لأنها في المعنى متعلقة بنعلم ، وليس المعنى : أى فريق  
يتبع ممن ينقلب ( على عَنَقَبِيَّتِهِ ) في موضع نصب على الحال : أى راجعا ( وَإِنْ  
كَانَتْ ) إن الخفيفة من الثقيلة ، وأسمها محذوف ، واللام في قوله ( لَسَكْبِيرَةٌ ) عوض  
من المحذوف ؛ وقيل فصل باللام بين إن الخفيفة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إن .  
وقال الكوفيون : إن بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، وهو ضعيف جدا من جهة أن  
وقوع اللام بمعنى إلا لا يشهد له سماع ولا قياس ، واسم كان مضممر دل عليه الكلام  
تقديره : وإن كانت التولية أو الصلاة أو القبلة ( إِلَّا عَلَى الَّذِينَ ) على متعلقة  
بكبيرة ، ودخلت إلا للمعنى ، ولم يغير الإعراب ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ ) خبر كان  
محذوف ، واللام متعلقة بذلك المحذوف تقديره : وما كان الله مريدا لأن يضيع  
إيمانكم ، وهذا متكرر في القرآن ، ومثله « لم يكن الله ليغفر لهم » وقال الكوفيون :  
ليضيع هو الخبر . واللام داخلة للتوكيد ، وهو بعيد ، لأن اللام لام الجر ، وأن  
بعدها مرادة فيصير التقدير على قولهم : ما كان لله إضاعة إيمانكم ( رءُوفٌ ) يقرأ  
بواو بعد الهمزة مثل شكور ، ويقرأ بغير واو مثل يقظ و فطن ، وقد جاء في الشعر :

\* بِالرَّؤْفِ الرَّحِيمِ \*

قوله تعالى ( قَدْ نَرَى ) لفظه مستقبل ، والمراد به المضى ، و ( فى السَّمَاءِ ) متعلق  
بالمصدر ، ولو جعل حالا من الوجه لجاز ( فَوَلَّكَ ) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول  
( وَجْهَكَ ) والثانى ( شَطْرَ الْمَسْجِدِ ) وقد يتعدى إلى الثانى بإلى كقولك : ولى

وجهه إلى القبلة ؛ وقال النحاس : شطر هنا ظرف لأنه بمعنى الناحية ( وَحَيْثُ )  
ظرف لولوا ، وإن جعلتها شرطا انتصب بـ ( كُنْتُمْ ) لأنه مجزوم بها وهي منصوبة به  
( أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ) في موضع الحال ، وفي أول السورة مثله .

قوله تعالى ( وَكَلِمَاتٍ ) اللام موطنة للقسم : وليست لازمة بدليل قوله  
« وإن لم ينتهوا عما يقولون » ( ما تبيحوا ) أى لا يتبعوا ، فهو ماض في معنى المستقبل  
ودخلت « ما » حملا على لفظ الماضي ، وحذفت الفاء في الجواب لأن فعل الشرط  
ماض ؛ وقال الفراء : إن هنا بمعنى لو ؛ فلذلك كانت « ما » في الجواب وهو بعيد ،  
لأن إن للمستقبل ولو للماضي ( إِذْ ) حرف ، والنون فيه أصل ، ولا تستعمل إلا  
في الجواب ، ولا تعمل هنا شيئا لأن عملها في الفعل ولا فعل .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ) مبتدأ ، و ( يَحْرِفُونَهُ ) الخبر ؛  
ويجوز أن يكون الذين بدلا من الذين أتوا الكتاب في الآية قبلها ؛ ويجوز أن يكون  
بدلا من الظالمين ، فيكون يعرفونه حالا من الكتاب أو من الذين ، لأن فيه ضميرين  
راجعين عليهما ، ويجوز أن يكون نصبا على تقدير أعنى ورفعا على تقديرهم ( كَمَا )  
صفة لمصدر محذوف ، وما مصدرية .

قوله تعالى ( الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ) ابتداء وخبر ؛ وقيل الحق خبر مبتدأ محذوف  
تقديره : ما كتموه الحق أو ما عرفوه ؛ وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف تقديره :  
يعرفونه أو يتلونهم ؛ ومن ربك على الوجهين حال ؛ وقرأ على عليه السلام « الحق »  
بالنصب بيعلمون .

قوله تعالى ( وَكَلِمَاتٍ ) وجهه مبتدأ ولكل خبره ، والتقدير : لكل  
فريق وجهة ، جاء على الأصل ، والقياس جهة مثل عدة وزنة ، والوجهة مصدر  
في معنى المتوجه إليه ، كالمخلوق بمعنى الخلق ، وهي مصدر محذوف الزوائد ، لأن  
الفعل توجه أو اتجه ، والمصدر التوجه أو الاتجاه ، ولم يستعمل منه وجه كوعد ( هُوَ )  
مؤكثها ) يقرأ بكسر اللام ، وفي هو وجهان : أحدهما هو ضمير اسم الله ، والمفعول  
الثاني محذوف : أى الله مولى تلك الجهة ذلك الفريق أى يأمره بها . والثاني هو ضمير  
كل : أى ذلك الفريق مولى الوجهة نفسه ، ويقرأ مولاهما بفتح اللام ، وهو على هذا  
هو ضمير الفريق ، ومولى لما لم يسم فاعله ، والمفعول الأول هو الضمير المرفوع  
فيه ، وما ضمير المفعول الثاني ؛ وهو ضمير الوجهة ، وقيل للتولية ؛ ولا يجوز أن

يكون هو على هذه القراءة ضمير اسم الله لاستحالة ذلك في المعنى ، والجملة صفة لوجهة ؛ وقرى في الشاذ « ولكل وجهة » بإضافة كل لوجهة ، فعلى هذا تكون اللام زائدة ؛ والتقدير : كل وجهة الله موليا أهلها ، وحسن زيادة اللام تقدم المفعول وكون العامل اسم فاعل ( أَيْنَمَا ) ظرف له ( تَسْكُونُوا ) .

قوله تعالى ( وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ) حيث هنا لا تكون شرطا لأنه ليس معها ما ، وإنما يشترط بها مع ما ، فعلى هذا يتعلق من بقوله ( فَوَلَّ ) ، و ( إِنَّهُ لَلْحَقُّ ) الهاء ضمير التولى .

قوله تعالى ( وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ ) يجوز أن يكون شرطا وغير شرط كما ذكرنا في الموضع الأول ( لِئَلَّا ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : فعلمنا ذلك لئلا ، و ( حُجَّةٌ ) اسم كان ، والخبر للناس ، وعليكم صفة الحججة في الأصل قدمت فانتصبت على الحال ولا يجوز أن يتعلق بالحجة لئلا تتقدم صلة المصدر عليه ( إِلَّا الَّذِينَ ظَنَّمُوا مِنْهُمْ ) استثناء من غير الأول ، لأنه لم يكن لأحد ما عليهم حجة ( وَلَا أُتِمَّ ) هذه اللام معطوفة على اللام الأولى ( عَلَيْنَا ) متعلق بآتم ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون حالا من نعمتي .

قوله تعالى ( كَمَا ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف تقديره : تهتدون هداية كإرسالنا أو إتاما كإرسالنا أو نعمة كإرسالنا ؛ وقال جماعة من المحققين التقدير فاذكروني كما أرسلنا ، فعلى هذا يكون منصوبا صفة للذكر : أي ذكرا مثل إرسالي ولم تمنع الفاء من ذلك كما لم تمنع في باب الشرط ، وما مصدرية .

قوله تعالى ( أَمْوَاتٌ ) جمع على معنى من ، وأفرد يقتل على لفظ من ولو جاء ميت كان فصيحاً ، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أي هم أموات ( بَلْ أَحْيَاءٌ ) أي بل قولوا هم أحياء ، ولن يقتل في سبيل الله أموات في موضع نصب بقوله : ولا تقولوا لأنه محكي ، وبل لا تدخل في الحكاية هنا ( وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ) المفعول هنا محذوف تقديره : لا تشعرون بحياتها .

قوله تعالى ( وَكَانِبِلُوا تَسْكُمٌ ) جواب قسم محذوف ، والفعل المضارع يبنى مع نوني التوكيد ، وحركت الواو بالفتحة لخصتها ( مِنْ الْخَوْفِ ) في موضع جر صفة لشيء ( مِنْ الْأَمْوَالِ ) في موضع نصب صفة لمحذوف تقديره : ونقص شيئا من الأموال ، لأن النقص مصدر نقصت ، وهو متعد إلى مفعول ، وقد حذف المفعول ؛

ويجوز عند الأختفش أن تكون من زائدة ؛ ويجوز أن تكون من صفة لنقص ،  
وتكون لا ابتداء الغاية : أى نقص ناشئ من الأموال .

قوله تعالى ( الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ ) فى موضع نصب صفة للصابرين ،  
أو بإضمار أعنى ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، و « أولئك عليهم صلوات » خبره ، وإذا  
وجوابها صلة الذين ( إِنَّا لِلَّهِ ) الجمهور على تفخيم الألف فى إنا ، وقد أمالها بعضهم  
لكثرة ما ينطق بهذا الكلام ، وليس بقياس لأن الألف من الضمير الذى هو « نا »  
وليس منقلبة ولا فى حكم المنقلبة .

قوله تعالى ( أُولَئِكَ ) مبتدأ ، و ( صَلَوَاتٌ ) مبتدأ ثان ، و ( عَلَيْهِمُ ) خبر  
المبتدأ الثانى ، والجملة خبر أولئك ؛ ويجوز أن ترفع صلوات بالجاء لأنه قد قوى  
بوقوعه خبرا ، ومثله « أولئك عليهم لعنة الله » ( وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ )  
هم مبتدأ أو توكيد أو فصل .

قوله تعالى ( إِنَّا الصَّفَا ) ألف الصفا مبدلة من واو لقوخم فى تثنيته صفوان ،  
( مِنْ شَعَائِرِ ) خبر إن ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : إن طواف الصفا  
أو سعى الصفا ، والشعائر جمع شعيرة مثل صحيفة وصحائف ، والجديد همزها لأن الياء  
زائدة ( فَسَنُ ) فى موضع رفع بالابتداء ، وهى شرطية والجواب ( فَلَا جُنَاحَ )  
واختلفوا فى تمام الكلام هنا فقول : تمام الكلام فلا جناح ، ثم يبتدىء فيقول  
( عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ ) لأن الطواف واجب ، وعلى هذا خبر لا محذوف : أى لا جناح  
فى الحج ، والجديد أن يكون عليه فى هذا الوجه خبرا ، وأن يطوف مبتدأ ، ويضعف  
أن يجعل إغراء لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب ؛ وحكى سيبويه عن بعضهم  
« عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي » قال : وهو شاذ لا يقاس عليه والأصل أن يطوف فأبدلت  
الناء طاء ؛ وقرأ ابن عباس أن يطاف ، والأصل أن يتطاف ، وهو يفتعل من الطواف .  
وقال آخرون : الوقف على ( بهما ) وعليه خبر لا ، والتقدير : على هذا فلا جناح  
عليه فى أن يطوف فلما حذف فى جملة إن فى موضع نصب ، وعند الخليل فى موضع  
جر ، وقبل التقدير : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، لأن الصحابة كانوا يمتنعون  
من الطواف بهما لما كان عليهما من الأصنام ، فن قال هذا لم يحتج إلى تقدير لا  
( وَمَنْ تَطَّوَّعَ ) يقرأ على لفظ الماضى ، فن على هذا يجوز أن تكون بمعنى الذى  
والخبر ( فَإِنَّ اللَّهَ ) والعائد محذوف تقديره له ؛ ويجوز أن يكون من شرط ،  
والماضى بمعنى المستقبل ؛ وقرئ يطوع على لفظ المستقبل ، فن على هذا شرط لا غير ،

لأنه جزم بها وأدغم التاء في الطاء ، وخيرا منصوب بأنه مفعول به ، والتقدير : بخير ، فلما حذف الحرف وصل الفعل ؛ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى تطوعا خيرا ، وإذا جعلت من شرطاً لم يكن في الكلام حذف (١) ضمير ، لأن ضمير من في يطوع .

قوله تعالى ( مِنَ الْبَيِّنَاتِ ) من يتعلق بمحذوف لأنها حال من ما ، أو من العائد المحذوف ؛ إذ الأصل ما أنزلناه ؛ ويجوز أن يتعلق بأنزلنا على أن يكون مفعولاً به ( مِنْ بَعْدِ ) من يتعلق بيكتمون ، ولا يتعلق بأنزلنا لفساد المعنى ؛ لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين إنما الكتمان بعد التبيين ( في الكتاب ) في متعلقة بيينا ، وكذلك اللام ولم يمتنع تعلق الجارين به لاختلاف معنهما ؛ ويجوز أن يكون « في » حالاً أى كائناً في الكتاب ( أَوْلَيْكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن ( وَيَلْعَنُهُمُ ) يجوز أن يكون معطوفاً على يلعنهم الأولى ، وأن يكون مستأنفاً .

قوله تعالى ( إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ) استثناء متصل في موضع نصب ، والمستثنى منه الضمير في يلعنهم ؛ وقيل هو منقطع لأن الذين كتموا لعنوا قبل أن يتوبوا ، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة ، لا لأن قوماً من المكاتبين لم يلعنوا .

قوله تعالى ( أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ) قد ذكرناه في قوله « أولئك عليهم صلوات » وقرأ الحسن ( وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ) بالرفع وهو معطوف على موضع اسم الله ، لأنه في موضع رفع ، لأن التقدير : أولئك عليهم أن يلعنهم الله ، لأنه مصدر أضيف إلى الفاعل .

قوله تعالى ( خَالِدِينَ فِيهَا ) هو حال من الهاء والميم في عليهم ( لَا يَخْتَفُونَ ) حال من الضمير في خالدين ، وليست حالاً ثانية من الهاء ، والميم لما ذكرنا في غير موضع ، لأن الاسم الواحد لا ينتصب عنه حالان ، ويجوز أن يكون مستأنفاً لاموضع له .

قوله تعالى ( إِلَهٌ وَاحِدٌ ) إله خبر المبتدأ ، وواحد صفة له ؛ والغرض هنا هو الصفة ، إذ لو قال وإلهكم واحد لكان هو المقصود ؛ إلا أن في ذكره زيادة توكيد ، وهذا يشبه الحال الموطئة كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، وكقولك في الخبر زيد شخص صالح ( إِلَّا هُوَ ) المستثنى في موضع رفع بدلاً من موضع لا إله ؛ لأن

(١) ( قوله لم يكن في الكلام حذف الخ ) فيه نظر ظاهر ، لأن ضمير « يطوع » موجود على كلا التقديرين ، والرباط في قوله « فإن الله » محذوف على كل حال كما في السفاقي فلا بد من تقديره ، وتأمل اه .

موضع لا وما عملت فيه رفع بالابتداء ، ولو كان مريض المستثنى نصبا لسكان إلا إياه  
و (الرَّحْمَنُ) بدل من هو ، أو خبر مبتدأ ؛ ولا يجوز أن يكون صفة ذو ، لأن  
الضمير لا يوصف ، ولا يكون خبرا لهو لأن المستثنى هنا ليس بجملته .

قوله تعالى (وَالْفُلُوكَ) يكون واحدا وجمعا بلفظ واحد ؛ فمن الجمع هذا  
الموضع ، وقوله « حتى إذا كنتم في الفلك ، وجرين بهم » ومن المفرد الفلك المشحون  
ومذهب المحققين أن ضمة الفاء فيه إذا كان جمعا غير الضمة التي في الواحد ، ودليل  
ذلك أن ضمة الجمع تكون فيما واحده غير مضموم نحو : أسد وكتب ؛ والواحد  
أسد وكتاب ، ونظير ذلك الضمة في صادم منصور إذا رخته على لغة من قال يا حار ،  
فإنها ضمة حادثة ، وعلى من قال يا حار تكون الضمة في يامنص هي الضمة  
في منصور (مِنَ السَّمَاءِ مِثْلُ مَاءٍ) من الأولى لابتداء الغاية ، والثانية لبيان الجنس ،  
إذ كان ينزل من السماء ماء وغيره (وَبَثَّ فِيهَا مِن كَلِّ دَابَّةٍ) مفعول بث  
مخذوف تقديره : وبث فيها دواب ، من كل دابة ، ويجوز على مذهب الأخفش  
أن تكون من زائدة لأنه يجيزه في الواجب (وتتسريف الرياح) هو مصدر مضاف  
إلى المنعول ، ويجوز أن يكون أضيف إلى الفاعل ، ويكون المنعول مخذوفا ، والتقدير :  
وتصريف الرياح السحاب ، لأن الرياح تسوق السحاب وتصرفه ؛ ويقرأ الرياح  
بالجمع لاختلاف أنواع الرياح ، وبالإفراد على الجنس أو على إقامة المفرد مقام  
الجمع ، وياء الرياح مبدلة من واو ؛ لأنه من راح يروح وروحته والجمع أرواح ؛  
وأما الرياح فالياء فيه مبدلة من واو ؛ لأنه جمع أوله مكسور ، وبعد حرف العلة فيه  
ألف زائدة ، والواحد عينه ساكنة ، فهو مثل سوط وسياط ، إلا أن واو الرياح  
قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بَيْنَ السَّمَاءِ) يجوز أن يكون ظرفا للمسخر ،  
وأن يكون حالا من الضمير في المسخر ، وليس في هذه الآية وقف تام لأن اسم إن  
التي في أولها خاتمتها .

قوله تعالى (مَنْ يَتَّخِذْ) من نكرة موصوفة ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذي  
(يُجِيبُوهُمْ) في موضع نصب صفة للأنداد ، ويجوز أن يكون في موضع رفع  
صفة لمن إذا جعلتها نكرة ، وجاز الوجهان : لأن في الجملة ضميرين أحدهما لمن  
والآخر للأنداد ، وكفى عن الأنداد بهم كما يكفى بها عن يعقل ، لأنهم نزلوها منزلة  
من يعقل ، والكاف في موضع نصب صفة للمصدر المخذوف : أي حبا كحب الله ،  
والصدر مضاف إلى المنعول تقديره كحبهم الله أو كحب المؤمنين الله (وَالَّذِينَ

آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ ) ما يتعلق به أشد محذوف تقديره : أشد حبا لله من حب هؤلاء للأنداد ( وَكَوَيْرَى ) جواب لو محذوف ، وهو أبلغ في الوعد والوعيد ؛ لأن الموعد والمتوعد إذا عرف قدر النعمة والعقوبة وقف ذهنه مع ذلك المعين ، وإذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك ، وتقدير الجواب ، لعلموا أن القوة ، أو لعلموا أن الأنداد لا تنضر ولا تنفع ، والجمهور على يرى بالياء ، ويرى هنا من رؤية القلب فيفتقر إلى مفعولين ، و ( أَنَّ الْقُوَّةَ ) ساد مسدهما ، وقيل المفعولان محذوفان ، وأن القوة معمول جواب لو : أى لو علم الكفار أندادهم لا تنفع لعلموا أن القوة لله فى النفع والضرر ؛ ويجوز أن يكون يرى بمعنى علم المتعدية إلى مفعول واحد ، فيكون التقدير : لو عرف الذين ظلموا بطلان عبادتهم الأصنام ، أو لو عرفوا مقدار العذاب لعلموا أن القوة أو لو عرفوا أن القوة لله لما عبدوا الأصنام ؛ وقيل يرى هنا من رؤية البصر : أى لو شاهدوا آثار قوة الله ، فتكون أن وما عملت فيه مفعول يرى ، ويجوز أن يكون مفعول يرى محذوفا تقديره : لو شاهدوا العذاب لعلموا أن القوة ، ودل على هذا المحذوف قوله تعالى « إذ يرون العذاب » ويرون العذاب من رؤية البصر ، لأن التى بمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين ؛ وإذا ذكر أحدهما لزم ذكر الآخر ، ويجوز أن يكون بمعنى العرفان : أى إذ يعرفون شدة العذاب ، وقد حصل مما ذكرنا أن جواب لو يجوز أن يقدر قبل : إن القوة لله جميعا ، وأن يقدر بعده ولو يليها الماضى ، ولكن وضع لفظ المستقبل موضعه إما على حكاية الحال ، وإما لأن خبر الله تعالى صادق ، فلم يقع بخبره فى حكم ما وقع ، وأما إذ فظرف ، وقد وقعت هنا بمعنى المستقبل ، ووضعها أن تدل على الماضى إلا أنه جاز ذلك لما ذكرنا أن خبر الله عن المستقبل كالماضى ، أو على حكاية الحال ياذ ، كما يحكى بالفعل وقيل إنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضى موضع المستقبل لقرب ما بينهما وقيل إن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا ، فجعل المستقبل منه كالماضى ، إذ كان الجاور للشئ يقوم مقامه ، وهذا يتكرر فى القرآن كثيرا كقوله « ولو ترى إذ وقفوا على النار - ولو ترى إذ وقفوا على ربهم - وإذ الأغلال فى أعناقهم » ( وَإِذْ يَرْوُونَ ) ظرف ليرى الأولى ؛ وقرئ ولو ترى الذين ظلموا بالياء ، وهى من رؤية العين : أى لو رأيتم وقت تعذيبهم ، ويقرأ يرون بفتح الياء وضمها وهو ظاهر الإعراب والمعنى ، والجمهور على فتح الهمزة من أن القوة ، وأن الله شديد العذاب ، ويقرأ

بكسرها فيهما على الاستئناف أو على تقدير لقالوا : إن القوة لله ، و ( جميعا ) حال من الضمير في الجار ، والعامل معنى الاستقرار .

قوله تعالى ( إِذْ تَبَرَأَ ) إذ هذه بدل من إذ الأولى ، أو ظرف لقوله شديد العذاب ، أو مفعول اذكر ، وتبرأ بمعنى يتبرأ ( ورأوا العذاب ) معطوف على تبرأ ، ويجوز أن يكون حالا ، وقد معه مرادة ، والعامل تبرأ ، أي تبرعوا وقدرأوا العذاب ( وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ) الباء هنا للسببية : والتقدير : وتقطعت بسبب كفرهم ( الأسباب ) التي كانوا يرجون بها النجاة ؛ ويجوز أن تكون الباء للحال : أي تقطعت موصولة بهم الأسباب كقولك : خرج زيد بشيابه ؛ وقيل بهم بمعنى عنهم ؛ وقيل الباء للتعدية ، والتقدير : قطعتم الأسباب ، كما تقول تفرقت بهم الطرق : أي فرقتم ، ومنه قوله تعالى « ففترق بكم عن سبيله » ( كَرَّةً ) مصدر كرّ يكر إذا رجع ( فَيَنْتَبِرَآ ) منصوب بإضمار أن تقديره : لو أن لنا أن نرجع ، فأنت تبرأ ، وجواب لو على هذا محذوف تقديره : لتبرأنا أو نحو ذلك ؛ وقيل لو هنا تمنّ فتبرأ منصوب على جواب التمني . والمعنى : لئيت لناكرة فتبرأ ( كَذَلِكَ ) الكاف في موضع رفع : أي الأمر كذلك ويجوز أن يكون نصبا صفة لمصدر محذوف : أي يريهم رؤية كذلك ، أو يحشرهم كذلك أو يجزيهم ونحو ذلك ، و ( يُرِيهِمُ ) من رؤية العين فهو متعد إلى مفعولين هنا بهمزة النقل ، و ( حَسَّرَات ) على هذا حال ، وقيل يريهم : أي يعلمهم ، فيكون حسرات مفعولا ثالثا ، و ( عَلَيَّهِمْ ) صفة لحسرات : أي كائنة عليهم ، ويجوز أن يتعلق بنفس حسرات على أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره على تفريطهم ، كما تقول : تحسر على تفريطهم .

قوله تعالى ( كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ ) الأصل في كل أأكل ، فالهمزة الأولى همزة وصل ، والثانية فاء الكلمة إلا أنهم حذفوا الفاء فاستغنوا عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، والحذف هنا ليس بقياس ، ولم يأت إلا في كل وخذ ومر ( حلالاً ) مفعول كلوا فتكون من متعلقة بكلوا ، وهي لا ابتداء الغاية ؛ ويجوز أن تكون من متعلقة بمحذوف ، ويكون حالا من حلالا ، والتقدير كلوا حلالا مما في الأرض ، فلما قدمت الصفة صارت حالا ، فأما ( طَيِّبًا ) فهي صفة لحلال على الوجه الأول ، وأما على الوجه الثاني فيكون صفة لحلال ، واسكن موضعها بعد الجار والمجرور لثلاث يفصل بالصفة بين الحال وذى الحال ؛ ويجوز أن يكون مما حالا موضعها بعد طيب لأنها في الأصل صفات ، وأنها قدمت على السكره ، ويجوز أن يكون طيبا على هذا

القول صفة لمصدر محذوف تقديره : كلوا الحلال مما في الأرض أكلا طيبا ، ويجوز أن ينتصت حلالا على الحال من ما ، وهى بمعنى الذى ، وطيبا صفة الحال ، ويجوز أن يكون حلالا صفة لمصدر محذوف : أى أكلا حلالا فعلى هذا مفعول كلوا محذوف أى كلوا شيئا أو رزقا ، ويكون « من » صفة للمحذوف ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون من زائدة ( خَطُوتٍ ) يقرأ بضم الطاء على إتباع الضم الضم ، وبإسكانها للتخفيف ، ويجوز فى غير القرآن فتحها ، وقرئ فى الشاذ بهمز الواو مجاورتها الضمة ، وهو ضعيف ، ويقرأ شاذا بفتح الخاء والطاء على أن يكون الواحد خطوة ، والخطوة بالفتح مصدر خطوات ، وبالضم ما بين القدمين ؛ وقيل هما لغتان بمعنى واحد ( إِنَّهُ لَسَكْمٌ ) إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام بحاله ، وهو أبلغ من الفتح ؛ لأنه إذا فتح الهمزة صار التقدير : لا تتبعوه لأنه لسكم واتباعه ممنوع ، وإن لم يكن عدوا لنا ، ومثله : لبيك إن الحمد لك ، كسر الهمزة أجردا للدلالة الكسر على استحقاقه الحمد فى كل حال ، وكذلك التلبية . والشيطان هنا جنس ، وليس المراد به واحدا .

قوله تعالى ( وَأَنْ تَقُولُوا ) فى موضع جر عطفًا على بالسوء : أى وبأن تقولوا .

قوله تعالى ( بَلْ نَتَّبِعُ ) بل ها هنا للإضراب عن الأول : أى لا نتبع ما أنزل الله ، وليس بخروج من قصة إلى قصة ، و ( أَلْقَيْنَا ) وجدنا المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تكون متعدية إلى مفعولين مثل وجدت ؛ وهى ها هنا تحتل الأمرين والمفعول الأول ( آباءنا ) وعليه إما حال أو مفعول ثان ، ولام ألقينا واو ، لأن الأصل فيما لو جهل من اللامات أن يكون واوا ( أَوْلَوْ ) الواو للعطف ، والهمزة للاستفهام بمعنى التوبيخ ، وجواب لو محذوف تقديره أفكانوا يتبعونهم .

قوله تعالى ( وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) مثل مبتدأ ، و ( كَمَثَلِ الَّذِينَ يَنْعِقُونَ ) خبره ، وفى الكلام حذف مضاف تقديره : داعى الذين كفروا : أى مثل داعيهم إلى الهدى كمثل الناقع بالغنم ، وإنما قدر ذلك ليصح التشبيه ، فداعى الذين كفروا كالناقع بالغنم ؛ ومثل الذين كفروا كالغنم المنعوق بها ؛ وقال سيديويه لما أراد تشبيه الكفار وداعيتهم بالغنم وداعيتها ، قابل أحد الشيثيين بالآخر من غير تفصيل اعتمادا على فهم المعنى ، وقيل التقدير : مثل الذين كفروا فى دعائك إياهم ، وقيل التقدير : مثل الكافرين فى دعائهم الأصنام كمثل الناقع بالغنم ( إِلَّا دُعَاءٌ ) منصوب بيسمع

وإلا قد فرغ قبلها العامل من المفعول ؛ وقيل إلا زائدة لأن المعنى لا يسمع دعاء وهو ضعيف ، والمعنى بما لا يسمع إلا صوتنا (صم) أى هم صم .  
قوله تعالى (كَلُوا مِن طَيِّبَاتِ) المفعول محذوف : أى كلوا رزقكم ، وعند الأخفش من زائدة .

قوله تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْنِكُمُ الْمَيْتَةَ) تقرأ الميتة بالنصب ، فتكون ماها هنا كافة ، والفاعل هو الله ؛ ويقرأ بالرفع على أن تكون ما بمعنى الذى ، والميتة خبر إن والعائد محذوف تقديره : حرمه الله ؛ ويقرأ حرم على ما لم يسم فاعله ؛ فعلى هذا يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى ؛ والميتة خبر إن ، ويجوز أن تكون كافة ؛ والميتة المفعول القائم مقام الفاعل ، والأصل الميتة بالتشديد لأن بناءه فيعلة ، والأصل ميوتة فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت ؛ فن قرأ بالتشديد أخرجه على الأصل ؛ ومن خفف حذف الواو التى هى عين ، ومثله سيد وهين فى سيد وهين ، ولام الدم ياء محذوفة حذف لغير علة . والنون فى خنزير أصل ، وهو على مثال غريب ، وقيل هى زائدة ، وهو مأخوذ من الخزر ( قَسَنِ اضْطُرَّ ) من فى موضع رفع ، وهى شرط ؛ واضطر فى موضع جزم بها ، والجواب ( فَالَا إِنَّمَا عَلَيْنَاهِ ) ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ويقرأ بكسر النون على أصل التقاء الساكنين ؛ وبضمها إتباعا لضممة الطاء ، والحاجز غير حصين لسكونه ، وضمت الطاء على الأصل لأن الأصل اضطرر ، ويقرأ بكسر الطاء ؛ ووجهها أنه نقل كسرة الراء الأولى إليها ( غَيْرَ بَاغٍ ) نصب على الحال (وَأَعَادِ) معطوف على باغ ، ولو جاء فى غير القرآن منصوبا عطفا على موضع غير جاز .

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) فى موضع نصب على الحال من العائد المحذوف : أى ما أنزله الله كائنا من الكتاب ، و (إِلَّا النَّارَ) مفعول «يَأْكُلُونَ فى بطونهم» فى موضع نصب على الحال من النار تقديره ما يأكلون إلا النار ثابتة أو كائنة فى بطونهم ، والأولى أن تكون الحال مقدره لأنها وقت الأكل ليست فى بطونهم ، وإنما يؤول إلى ذلك ، والجيد أن تكون ظرفا ليأكلون ، وفيه تقدير حذف مضاف : أى فى طريق بطونهم ، والقول الأول يلزم منه تقديم الحال على حرف الاستثناء ، وهو ضعيف ، إلا أن يجعل المفعول محذوفا ، وفى بطونهم حالا منه أو صفة له : أى فى بطونهم شيئا ، وهذا الكلام فى المعنى على المجاز ، ولالإعراب حكم اللفظ .

قوله تعالى (كَلَّمَا أَصْبَرْتُمْ) « ما » فى موضع رفع ، والكلام تعجب عجب

الله به المؤمنين ، وأصبر فعل فيه ضمير الفاعل ، وهو العائد على ما ؛ ويجوز أن تكون ما استفهاما هنا وحكمها في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجبا ، وهي نسكرة غير موصوفة تامة بنفسها ؛ وقيل هي نفي : أي فما أصبر هم الله على النار .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ و ( بأنَّ اللهَ ) الخبر ، والتقدير : ذلك العذاب مستحق بما نزل الله في القرآن من استحقاق عقوبة الكافر ، فالباء متعلقة بمحذوف .

قوله تعالى ( لَيْسَ البرُّ ) يقرأ برفع الراء فيكون ( أنْ تَوَكَّلُوا ) خبر ليس ، وقوى ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ؛ ويقرأ بالنصب على أنه خبر ليس ، وأن تولوا اسمها ، وقوى ذلك عند من قرأ به لأن أن تولوا أعرف من البر ، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف ، والبر يوصف ؛ ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله « فما كان جواب قومه » ( قَبْلَ الْمَشْرِقِ ) ظرف ( وَكَلِمَاتِ البرِّ ) يقرأ بتشديد النون ونصب البر وبتخفيف النون ، ورفع البر على الابتداء ؛ وفي التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أن البر هنا اسم فاعل من برَّ يبر ، وأصله برر مثل فطن ، فنقلت كسرة الراء إلى الباء ، ويجوز أن يكون مصدرا ووصف به مثل عدل فصار كالجثة ، والوجه الثاني أن يكون التقدير : ولكن ذا البر من آمن ؛ والوجه الثالث أن يكون التقدير : ولكن البرَّ برَّ من آمن ، فحذف المضاف على التقديرين ، وإنما احتيج إلى ذلك لأن البر مصدر ، ومن آمن جثة ، فالخبر غير المبتدأ في المعنى ، فيقدر ما يصير به الثاني هو الأول ( وَالكِتَابِ ) هنا مفرد اللفظ ، فيجوز أن يكون جنسا ، ويقوى ذلك أنه في الأصل مصدر ؛ ويجوز أن يكون اكتفى بالواحد عن الجمع وهو يريده ؛ ويجوز أن يراد به القرآن ، لأن من آمن به فقد آمن بكل الكتاب ، لأنه شاهد لها بالصدق ( عَلَى حُبِّهِ ) في موضع نصب على الحال : أي آتى المال محبا والحب مصدر حبيت ، وهي لغة في أحببت ؛ ويجوز أن يكون مصدر أحببت على حذف الزيادة ؛ ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذي هو الإحباب ، والهاء ضمير المال ، أو ضمير اسم الله ، أو ضمير الإيتاء ، فعلى هذه الأوجه الثلاثة يكون المصدر مضافا إلى المفعول و ( ذَوِي الْقُرْبَى ) منصوب بآتى لا بالمصدر ، لأن المصدر يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه ؛ ويجوز أن تكون الهاء ضمير من فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، فعلى هذا يجوز أن يكون ذوى القربى مفعول المصدر ، ويجوز أن يكون مفعول آتى ، ويكون مفعول المصدر محذوفا تقديره : وآتى المال على حبه إياه ذوى القربى ( وَابْنِ السَّبِيلِ ) مفرد في اللفظ ؛ وهو جنس أو واحد في اللفظ موضع الجمع

(وفي الرقاب ) أى فى تخليص الرقاب أو عتق الرقاب ، وفى متعلقة بآتى (والموفون) فى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون معطوفا على من آمن ؛ والتقدير : ولكن البر المؤمنون والموفون : والثانى هو خبر مبتدأ محذوف تقديره ؛ وهم الموفون ، وعلى هذين الوجهين ينتصب (الصابرين) على إضمار أعنى ، وهو فى المعنى معطوف على من ، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات ؛ ولا يجوز أن يكون معطوفا على ذوى القربى ، لئلا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو فى حكم الصلة بالأجنبي وهم الموفون ، والوجه الثالث أن يعطف الموفون على الضمير فى آمن ، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير ، فعلى هذا يجوز أن ينتصب الصابرين على إضمار أعنى ، وبالعطف على ذوى القربى ، لأن الموفون على هذا الوجه داخل فى الصلة (وآحين البأس) ظرف للصابرين .

قوله تعالى (الحرُّ بالحرِّ) مبتدأ وخبر والتقدير ، الحر مأخوذ بالحر (فَسَنُ عُنِيَ لَنَّهُ) من فى موضع رفع بالابتداء ، ويجوز أن تكون شرطية ، وأن تكون بمعنى الذى والخبر (فاتِّباع بالمعروف) والتقدير : فعليه اتباع ، و (مِنَ أَخِيهِ) أى من دم أخيه ، و «من» كناية عن ولى القتال : أى من جعل له من دم أخيه بدل وهو القصاص أو الدية ، و(شَيْءٌ) كناية عن ذلك المستحق ، وقيل «من» كناية عن القتال ؛ والمعنى : إذا عنى عن القتال فقبلت منه الدية ؛ وقيل شىء بمعنى المصدر : أى من عنى له من أخيه عفو ؛ كما قال «لا يضركم كيدهم شيئا» أى ضيرا (وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ) أى إلى ولى المقتول (بإحسان) فى موضع نصب بأداء ، ويجوز أن يكون صفة للمصدر ، وكذلك بالمعروف ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء أى فعليه اتباعه عادلا ومحسنا ؛ والعامل فى الحال معنى الاستقرار (فَسَنِ اعْتَدَى) شرط (فَكَهْ) جوابه ، ويجوز أن يكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (يا أُولَى الْأَلْبَابِ) يقال فى الرفع أولوا بالواو ، وأولى بالياء فى الجر والنصب ، مثل ذوو ؛ وأولون جمع واحده ذو من غير لفظه ، وليس له واحد من لفظه .

قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ) العامل فى إذا كتب ، والمراد بحضور الموت حضور أسبابه ومقدماته ، وذلك هو الوقت الذى فرضت الوصية فيه وليس المراد بالكتب حقيقة الخط فى اللوح ؛ بل هو كقولهم «كتب عليكم القصاص فى القتلى» ونحوه ؛ ويجوز أن يكون العامل فى إذا معنى الإيصاء ، وقد دل عليه قوله الوصية ،

ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ الوصية المذكورة في الآية لأنها مصدر ، والمصدر لا يتقدم عليه معموله ، وهذا الذي يسمى التبيين ، وأما قوله ( إنَّ تَرَكَ خَيْرًا ) فجوابه عند الأخفش ( الوَصِيَّةُ ) وتحذف الفاء ، أى فالوصية للوالدين ؛ واحتج بقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِشُكْرٍهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ  
فالوصية على هذا مبتدأ ؛ و ( وَاللَّوَالِدِينَ ) خبره ، وقال غيره : جواب الشرط في المعنى ما تقدم من معنى كتب الوصية ؛ كما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ويجوز أن يكون جواب الشرط معنى الإيضاء لامعنى الكتب ، وهذا مستقيم على قول من رفع الوصية بكتب وهو الوجه ، وقيل المرفوع بكتب الجار والمجرور وهو عليكم ، وليس بشيء ( بِالْمَعْرُوفِ ) في موضع نصب على الحال : أى ملتبسة بالمعروف لاجور فيها ( حَقًّا ) منصوب على المصدر : أى حق ذلك حقا ؛ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى كتبها حقا أو إيضاء حقا ، ويجوز في غير القرآن الرفع بمعنى ذلك حق ، و ( على المتقين ) صفة لحق ، وقيل هو متعلق بنفس المصدر وهو ضعيف ، لأن المصدر المؤكد لا يعمل ، وإنما يعمل المصدر المنتصب بالفعل المحذوف إذا ناب عنه كقولك : ضربا زيدا : أى اضرب .

قوله تعالى ( فَتَنْبَدَّ لَهُ ) من شرط في موضع رفع مبتدأ ، والهاء ضمير الإيضاء لأنه بمعنى الوصية ، وقيل هو ضمير الكتب ، وقيل هو ضمير الأمر بالوصية أو الحكم المأمور به ؛ وقيل هو ضمير المعروف ؛ وقيل ضمير الحق ( بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ) « ما » مصدرية ، وقيل هي بمعنى الذي : أى بعد الذي سمعه من النهي عن التبديل ، والهاء في ( إِثْمُهُ ) ضمير التبديل الذي دل عليه بدل .

قوله تعالى ( مِنْ مَوْصٍ ) يقرأ بسكون الواو وتحفيف الصاد ، وهو من أوصى ويفتح الواو وتشديد الصاد وهو من وصى وكلتاها بمعنى واحد ، ولا يراد بالتشديد هنا التكثر ، لأن ذلك إنما يكون في الفعل الثلاثي إذا شدد ، فأما إذا كان التشديد نظير الهمزة فلا يدل على التكثر ، ومثله نزل وأنزل ؛ ومن متعلقة بخاف ؛ ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أن تجعل صفة لجنح في الأصل ؛ ويكون التقدير : فمن خاف جنفا كائنا من موص ، فإذا قدم انتصب على الحال ، ومثله أخذت من زيد مالا ، إن شئت علقت « من » بأخذت وإن شئت كان التقدير : مالا كائنا من زيد .

قوله تعالى ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ) المفعول القائم مقام الفاعل ، وفي موضع الكاف أربعة أوجه : أحدها هي في موضع نصب صفة للكتب : أى كتبها كما كتب فما على هذا الوجه مصدرية . والثانى أنه صفة الصوم : أى صوما مثل ما كتب ، فما على هذا بمعنى الذى : أى صوما مماثلا للصوم المكتوب على من قبلكم ، وصوم هنا مصدر مؤكد فى المعنى ، لأن الصيام بمعنى أن تصوموا صوما . والثالث أن تكون الكاف فى موضع حال من الصيام : أى مشبها للذى كتب على من قبلكم .. والرابع أن يكون فى موضع رفع صفة للصيام .

فإن قيل : الجار والنجور نكرة ، والصيام معرفة ، والنكرة لا تكون صفة للمعرفة .

قيل : لما لم يرد بالصيام صياما معينا كان كالمسك ، وقد ذكرنا نحو ذلك فى الفاتحة ، ويقوى ذلك أن الصيام مصدر ، والمصدر جنس ، وتعريف الجنس قريب من تنكيره .

قوله تعالى ( أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ) لا يجوز أن ينتصب بمصدر كتب الأولى ، لاعلى الظرف ولا على أنه مفعول به على السعة لأن الكاف فى كما وصف لمصدر محذوف ، والمصدر إذا وصف لم يعمل ، وكذلك اسم الفاعل ؛ ولا يجوز أن ينتصب بالصيام المذكور فى الآية ، لأنه مصدر ، وقد فرق بينه وبين أيام بقوله « كما كتب » ، ويعمل فيه المصدر كالصلة ، ولا يفرق بين الصلة والموصول بأجنبي ، وإن جعلت صفة الصيام لم يجز أيضا ، لأن المصدر إذا وصف لا يعمل . والوجه أن يكون العامل فى أيام محذوفا تقديره : صوموا أياما ، فعلى هذا يكون أياما ظرفا ، لأن الظرف يعمل فيه المعنى ؛ ويجوز أن ينتصب أياما بكتب ، لأن الصيام مرفوع به وكما إما مصدر لكتب أو نعت للصيام ، وكلاهما لا يمنع عمل الفعل ، وعلى هذا يجوز أن يكون ظرفا ومفعولا به على السعة .

قوله تعالى ( أَوْ عَلَى سَفَرٍ ) فى موضع نصب معطوفا على خبر كان تقديره : أو كان مسافرا ، وإنما دخلت على هاهنا لأن المسافر عازم على إتمام سفره ، فينبغى أن يكون التقدير : أو كان عازما على إتمام سفر ، وسفر هنا نكرة يراد به سفر معين ، وهو السفر إلى المسافة المقدرة فى الشرع ( فَعِدَّةٌ ) مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية عدة ، وفيه حذف مضاف : أى صوم عدة ، ولو قرئ بالنصب لكان مستقما ، ويكون التقدير : فليصم عدة ، وفى الكلام حذف تقديره : فأفطر فعلية ،

و( مِنْ أَيَّامٍ ) نعت لعدة و ( أُخْرَ ) لا ينصرف للوصف والعدل عن الألف واللام لأن الأصل في فعلی صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام كالكبرى والكبر ، والصغرى والصغر ( يُطِيقُونَهُ ) الجمهور على القراءة بالياء ، وقرئ « يطوقونه » بواو مشددة مفتوحة ، وهو من الطوق الذي هو قدر الوسع ، والمعنى يكلفونه ( فِدْيَةٌ ) يقرأ بالتنوين ، و ( طَعَامٌ ) بالرفع بدلًا منها ، أو على إضمار مبتدأ : أى هى طعام و ( مِسْكِينٍ ) بالإفراد ، والمعنى أن ما يلزم بإفطار كل يوم إطعام مسكين واحد ؛ ويقرأ بغير تنوين وطعام بالجر ومسكين بالجمع ، وإضافة الفدية إلى الطعام إضافة الشيء إلى جنسه ، كقولك ، خاتم فضة ، لأن طعام المسكين يكون فدية وغير فدية ، وإنما جمع المساكين لأنه جمع في قوله « وعلى الذين يطيقونه » فقابل الجمع بالجمع ، ولم يجمع فدية لأمرين : أحدهما أنها مصدر ، والهاء فيها لا تدل على المرة الواحدة بل هى للتأنيث فقط . والثانى أنه لما أضافها إلى مضاف إلى الجمع فهم منها الجمع ؛ والطعام هنا بمعنى الإطعام كالإعطاء بمعنى الإعطاء ، ويضعف أن يكون الطعام هو المطعوم ، لأنه أضافه إلى المسكين ؛ وليس الطعام للمسكين قبل تملكه إياه ؛ فلو حمل على ذلك لكان مجازاً ، لأنه يكون تقديره فعليه إخراج طعام يصير للمسكين ، ولو حملت الآية عليه لم يمتنع ، لأن حذف المضاف جائز ، وتسمية الشيء بما يؤول إليه جائز ( فَهَوَّ خَسِيرٌ لَهُ ) الضمير يرجع إلى التطوع ولم يذكر لفظه ، بل هو مدلول عليه بالفعل ( وَأَنْ تَصُومُوا ) فى موضع رفع مبتدأ ؛ و ( خَسِيرٌ ) خبره ، و ( لَكُمْ ) نعت لخبر ، و ( إِنْ كُنْتُمْ ) شرط محذوف الجواب ، والدال على المحذوف أن تصوموا .

قوله تعالى ( شَهْرٌ رَمَضَانَ ) فى رفعه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هى شهر ، يعنى الأيام المعدودات ، فعلى هذا يكون ( الَّذِى أَنْزَلَ ) نعتا للشهر أو لرمضان . والثانى هو مبتدأ ، ثم فى الخبر وجهان : أحدهما الذى أنزل ، والثانى أن الذى أنزل صفة ؛ والخبر هو الجملة التى هى قوله ( فَمَنْ شَهِدَ ) .

فإن قيل : لو كان خبر الم يكن فيه الفاء ، لأن شهر رمضان لا يشبه الشرط . قيل : الفاء على قول الأخص زائدة وعلى قول غيره ليست زائدة ، وإنما دخلت لأنك وصفت الشهر بالذى فدخلت الفاء كما تدخل فى خبر نفس الذى ، ومثله « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملائكم » .

فإن قيل : فأين الضمير العائد على المبتدأ من الجملة . قيل : وضع الظاهر موضعه تفخما : أي فمن شاهده منكم كما قال الشاعر :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ      بَغَضَ الْمَوْتَ ذَا الْغَيْثِ وَالْفَقِيرَ

أي لا يسبقه شيء ، ومن هنا شرطية مبتدأة ؛ وما بعدها الخبر ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، فيكون الخبر فليصمه ؛ و (مَنْسُكُمْ) حال من ضمير الفاعل ، ومفعول شهد محذوف أي شهد المصر ، و (الشَّهْرَ) ظرف أو مفعول به على السعة ولا يجوز أن يكون التقدير : فمن شهد هلال الشهر لأن ذلك يكون في حق المريض والمسافر والمقيم الصحيح ، والذي يلزمه الصوم الحاضر بالمصر إذا كان صحيحا ، وقيل التقدير : هلال الشهر ، فعلى هذا يكون الشهر مفعولا به صريحا لقيامه مقام الهلال ، وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما ما قدمنا من لزوم الصوم على العموم وليس كذلك . والثاني أن شهد بمعنى حضر ، ولا يقال حضرت هلال الشهر ، وإنما يقال شاهدت الهلال ، والهاء في (فَلْيَصُصْمُهُ) ضمير الشهر ، وهي مفعول به على السعة ، وليست ظرفا ، إذ لو كانت ظرفا لكانت معها في ، لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفا بنفسه ، ويقرأ « شهر رمضان » بالنصب ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه بدل من أياما معدودات ، والثاني على إضمار أعني شهر ، والثالث أن يكون منصوبا بتعلمون : أي إن كنتم تعلمون شرف شهر رمضان فحذف المضاف ، ويقرأ في الشاذ شهرى رمضان على الابتداء والخبر ، وأما قوله « أنزل فيه القرآن » فالمعنى في فضله كما تقول أنزل في الشيء آية ، وقيل هو ظرف : أي أنزل القرآن كله في هذا الشهر إلى السماء الدنيا « وهدى ، وبينات » حالان من القرآن .

قوله تعالى ( يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ) الباء هنا للإلصاق ، والمعنى : يريد أن يلصق بكم اليسر فيما شرعه لكم ، والتقدير : يريد الله بفطركم في حال العذر اليسر ( وَكَتَبْنَا لَهُمُ الْعِدَّةَ ) هو معطوف على اليسر ، والتقدير : لأن تكملوا واللام على هذا زائدة كقوله تعالى « ولكن يريد ليظهيركم » وقيل التقدير : ليسهل عليكم ولتكملوا وقيل « ولتكملوا العدة » فعل ذلك .

قوله تعالى ( فَإِنِّي قَرِيبٌ ) أي فقل لهم إني ، لأنه جواب « إذا سألك » ( وَأُجِيبُ ) خبر ثان ، و ( فَالْيَسْرَةَ جِيبُوا ) بمعنى فليجيبوا ، كما تقول قر واستقر بمعنى ، وقالوا استجاب به بمعنى جابه ( لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ) الجمهور على فتح الياء

وضم الشين ؛ وماضيه رشد بالفتح ، ويقراً بفتح الشين ، وماضيه رشد بكسرها ،  
وهى لغة ؛ ويقراً بكسر الشين وماضيه أرشد : أى غيرهم .

قوله تعالى (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ) ليلة ظرف لأحلّ ، ولا يجوز أن تكون  
ظرفاً للرفث من جهة الإعراب ، لأنه مصدر والمصدر لا يتقدم عليه معموله ؛ ويجوز  
أن تكون الليلة ظرفاً للرفث على التبيين ؛ والتقدير : أحل لكم أن ترفثوا ليلة الصيام  
فحذف وجعل المذكور مبيناً له ، والمستعمل الشائع رفث بالمرأة بالباء ، وإنما جاء  
هنا بإلى لأن معنى الرفث الإفضاء ، وكأنه قال الإفضاء (إلى نساءكم) والهمزة  
فى نساء مبدلة من واو لقولك فى معناه نسوة ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، بل  
واحدته امرأة ؛ وأما نساء فجمع نسوة ، وقيل لا واحد له (كنتم تختانون) كنتم  
هنا لفظها لفظ الماضى ، ومعناها على الماضى أيضاً ، والمعنى : أن الاختيان كان يقع  
منهم فتاب عليهم منه ، وقيل إنه أراد الاختيان فى المستقبل ، وذكر كان ليحكى بها  
الحال كما تقول : إن فعلت كنت ظالماً ، وألف تختانون مبدلة من واو لأنه من  
خان يخون ، وتقول فى الجمع خونة (فالآن) حقيقة الآن الوقت الذى أنت فيه ،  
وقد يقع على الماضى القريب منك ، وعلى المستقبل القريب وقوعه تنزيلاً للقريب  
منزلة الحاضر ، وهو المراد هنا ، لأن قوله « فالآن باشروهن » أى فالوقت الذى كان  
يحرم عليكم الجماع فىسه من الليل قد أبحناه لكم فيه ، فعلى هذا الآن ظرف  
لـ (باشروهن) وقيل الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : فالآن قد أبحنا لكم أن  
تباشروهن ، ودل على المحذوف لفظ الأمر الذى يراد به الإباحة ، فعلى هذا الآن  
على حقيقته (حتّى يتبينن) يقال تبين الشيء وبان وأبان واستبان كله لازم ، وقد  
يستعمل أبان واستبان وتبين متعدية ، وحتى بمعنى إلى ، و (من الخيط الأسود)  
فى موضع نصب ، لأن المعنى حتى يبين الخيط الأبيض الخيط الأسود ، كما تقول :  
بانّت اليد من زندها أى فارقتة ، وأما (من الفجر) فيجوز أن يكون حالاً من  
الضمير فى الأبيض ، ويجوز أن يكون تمييزاً ، والفجر فى الأصل مصدر فجر  
يفجر إذا شقّ (إلى الليل) إلى ها هنا لانتهاء غاية الإتمام ، ويجوز أن يكون حالاً  
من الصيام ليعتق بمحذوف (وأنتم عاكفون) مبتدأ وخبر فى موضع الحال ؛  
والمعنى : لا تباشروهن وقد نويتم الاعتكاف فى المسجد ؛ وليس المراد النهى عن  
مباشرتهم فى المسجد ، لأن ذلك ممنوع منه فى غير الاعتكاف (تبانك حدود الله  
فلا تقربوها) دخول الفاء هنا عاطفة على شىء محذوف تقديره : تنبهوا فلا تقربوها

﴿كَذَلِكَ﴾ في موضع نصب صفة لمصدر محذوف أى بيانا مثل هذا البيان يبين .  
قوله تعالى (بَيْنَكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا لتأكلوا لأن المعنى لا تتناقضوا فيما  
بينكم ، ويجوز أن يكون حالا من الأموال : أى كائنة بينكم أو دائرة بينكم ، وهو  
في المعنى كقوله « إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم » و (بالباطل) في موضع  
نصب بتأكلوا : أى لاتأخذوها بالسبب الباطل ؛ ويجوز أن يكون حالا من الأموال  
أيضا ، وأن يكون حالا من الفاعل في تأكلوا : أى مبطلين (وتدُلُّوا) مجزوم عطفا  
على تأكلوا ، واللام في (لتأكلوا) متعلقة بتدلُّوا ، ويجوز أن يكون تدلُّوا منصوبا  
بمعنى الجمع : أى لانجمعوا بين أن تأكلوا وتدلُّوا ، و (بالإثم) مثل بالباطل .

قوله تعالى (عن الأهلة) الجمهور على تحريك النون وإثبات الهمزة بعد اللام  
على الأصل ؛ ويقرأ في الشذوذ بإدغام النون في اللام وحذف الهمزة ، والأصل الأهلة ،  
فألقت حركة الهمزة على اللام فتحركت ، ثم حذفت همزة الوصل لتحرك اللام فصارت  
لهلة (١) فلما لقيت النون اللام قلبت النون لاما وأدغمت في اللام الأخرى ومثله لحمير في الأحمر  
وهى لغة (والحج) معطوف على الناس ، ولا اختلاف في رفع (البر) هنا لأن  
خبر ليس (بأن تأتوا) ولزم ذلك بدخول الباء فيه ، وليس كذلك « ليس البر أن  
تولوا » إذ لم يمتز بأحد ما يعينه اسما أو خبرا ؛ و (البيوت) يقرأ بضم الباء ،  
وهو الأصل في الجمع على فعول ، والمعتل كالصحيح ، وإنما ضم أول هذا الجمع  
ليشا كل ضمة الثاني والواو بعده ؛ ويقرأ بكسر الباء لأن بعده ياء ، والكسرة من  
جنس الياء ، ولا يحتفل بالخروج من كسر إلى ضم ، لأن الضمة هنا في الياء والياء  
مقدرة بكسرتين فكانت الكسرة في الباء كأنها وليت كسرة ، هكذا الخلاف في العيون  
والجيوب والشيوخ ، ومن هاهنا جاز في التصغير الضم والكسر فيقال : بييت وبييت  
(وَلَسَكَنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى) مثل « ولكن البر من آمن » وقد تقدم .

قوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) عند المسجد الحرام حتى يقتلوا أنفسكم  
فيه فإن قاتلوا أنفسهم (يقرأ ثلاثها بالألف ، وهو نهى عن مقدمات القتل ، فيدل  
على النهى عن القتل من طريق الأولى ، وهو مشاكل لقوله : وقاتلوا في سبيل الله ؛  
ويقرأ ثلاثها بغير ألف ، وهو منع من نفس القتل وهو مشاكل لقوله « واقتلواهم  
حيث ثقتموهم » ولقوله « فاقتلواهم » والتقدير في قوله : فإن قاتلواكم : أى فيه  
(كَذَلِكَ) مبتدأ : و (جزأء) خبره ، والجزء مصدر مضاف إلى المفعول ؛

(١) قوله (فصارت لهلة) كذا بالأصل ؛ وقد ترك عمل إدغام اللام في اللام ولعله لوضوحه ؛ فتأمن

ويجوز أن يكون في معنى المنصوب ، ويكون التقدير كذلك جزاء الله الكافرين ، ويجوز أن يكون في معنى المرفوع على ما لم يسم فاعله ، والتقدير : كذلك يجزى الكافرون ، وهكذا في كل مصدر يشاكل هذا .

قوله تعالى تعالى ( فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ) أي لهم .

قوله تعالى ( حَتَّىٰ لَا تَسْكُونَ ) يجوز أن تكون بمعنى كي ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى أن ، وكان هنا تامة ، وقوله ( وَيَسْكُونَ الدِّينَ ) يجوز أن تكون كان تامة وأن تكون ناقصة ، ويكون ( لِلَّهِ ) الخبر ( إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ) في موضع رفع خبر لا ؛ ودخلت إلا للمعنى ؛ ففي الإثبات تقول : العدوان على الظالمين ، فإذا جئت بالنفي وإلا بقي الإعراب على ما كان عليه .

قوله تعالى ( فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ) يجوز أن تكون من شرطية ، وأن تكون بمعنى الذي ( بِمِثْلِ ) الباء غير زائدة ، والتقدير : بعقوبة مماثلة لعدوانهم ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، وتكون مثل صفة لمصدر محذوف : أي عدوانا مثل عدوانهم .

قوله تعالى ( بِأَيْدِيكُمْ ) الباء زائدة ، يقال : ألقى يده وألقى بيده . وقال المبرد ليست زائدة ، بل هي متعلقة بالفعل كمررت يزيد ( وَالتَّهْلُكَةِ ) تفعلة من الهلاك .

قوله تعالى ( وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ) الجمهور على النصب ، واللام متعلقة بأتموا ، وهي لام المفعول له ، ويجوز أن تكون في موضع الحال تقديره : كائنين لله ؛ ويقرأ بالرفع على الابتداء والخبر ( قَمًا اسْتَيْسَرَ ) «ما» في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف : أي فعليكم ، ويجوز أن تكون خبرا والمبتدأ محذوف : أي فالواجب ما استيسر ، ويجوز أن تكون «ما» في موضع نصب تقديره : فأهدوا أو فادوا واستيسر بمعنى تيسر ؛ والسين ليست للاستدعاء هنا ؛ و ( التَّهْدَى ) بتخفيف الياء مصدر في الأصل ، وهو بمعنى المهدي ، ويقرأ بتشديد الياء وهو جمع هدية ؛ وقيل هو فعيل بمعنى مفعول . والحل يجوز أن يكون مكانا ، وأن يكون زمانا ( فَتَقْدِيرُهُ ) في الكلام حذف تقديره فخلق فعلية فدية ( مِنْ صِيَامٍ ) في موضع رفع صفة للفدية ؛ و ( أَوْ ) هاهنا للتخيير على أصلها . والنسك في الأصل مصدر بمعنى المفعول لأنه من نسك ينسك ، والمراد به هاهنا المنسوك ، ويجوز أن يكون اسما لا مصدرا ، ويجوز تسكين السين ( فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ) إذا في موضع نصب ( فَتَمَّتْ )

شرط في موضع مبتدأ (فما استيسر) جواب فن ، ومن جوابها جواب إذا ،  
والعامل في إذا معنى الاستمرار ، لأن التقدير : فعليه ما استيسر : أى يستقر عليه  
الهدى في ذلك الوقت ، ويجوز أن تكون من بمعنى الذى ، ودخلت الفاء في خبرها إيذاناً  
بأن مابعد ما مستحق بالتمتع (فَن لَمْ يَجِدْ) من في موضع رفع بالابتداء ، ويجوز  
أن تكون شرطاً ، وأن تكون بمعنى الذى ، والتقدير : فعليه صيام وقرى صياماً  
بالنصب على تقدير فليصم ، والمصدر مضاف إلى ظرفه في المعنى ، وهو في اللفظ  
مفعول به على السعة (وَسَبْعَةَ) معطوفة على ثلاثة ؛ وقرى وسبعة بالنصب  
تقديره : ولتصوموا سبعة ، أو وصوموا سبعة (ذَلِكَ لِمَنْ) اللام على أصلها :  
أى ذلك جائز لمن ، وقيل اللام بمعنى على : أى الهدى على من لم يكن أهله كقوله  
«أولئك لهم اللعنة» .

قوله تعالى (الحج) مبتدأ و (أشهر) الخبر : والتقدير الحج حج أشهر ؛ وقيل  
جعل الأشهر الحج على السعة ؛ ويجوز أن يكون التقدير : أشهر الحج أشهر ، وعلى  
كلا الوجهين لابد من حذف مضاف (فَن فَرَّصَ) من مبتدأ ؛ ويجوز أن تكون  
شرطاً بمعنى الذى ، والخبر : فلارفت ومابعد ، والعائد محذوف تقديره : فلارفت  
منه ؛ ويقرأ (فَلَارَفَتْ وَاْفُسُوقَ وَاَلْجِدَالَ) بالفتح فيهن على أن الجميع اسم  
لا الأولى ، و «لا» مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ويجوز أن تكون  
لا المكررة مستأنفة فيكون في الحج خبر ولا جدال وخبر لا الأولى والثانية محذوف :  
أى فلارفت في الحج ولا فسوق في الحج ، واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة ، ونظير  
ذلك قولهم زيد وعمر و بشر قائم ، فقائم خبر بشر وخبر الأولين محذوف ، وهذا في الظرف  
أحسن ؛ وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون «لا» غير عاملة ، ويكون مابعد ما مبتدأ وخبراً  
ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس ، فيكون في الحج في موضع نصب ؛ وقرى  
برفع الأولين وتنوينهما وفتح الأخير ؛ وإنما فرق بينهما لأن معنى فلارفت ولا فسوق :  
لا ترفثوا ولا تفسقوا ، ومعنى ولا جدال : أى لاشك في فرض الحج ؛ وقيل لا جدال  
أى لا تجادلوا وأنتم محرمون ، والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم (وَمَا تَفْعَلُوا  
مِنْ خَيْرٍ) من خير فيه أوجه قد ذكرنا ذلك في قوله «مانسخ من آية» ونزيدها هنا  
وجهاً آخر ، وهو أن يكون من خير في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف تقديره ،  
ما تفعلوا فعلاً من خير .

قوله تعالى (أَنْ تَبْتَغُوا) في موضع نصب على تقدير في أن تبتغوا ، وعلى قول

غير سيديويه هو في موضع جر على ما بيناه في غير موضع ، فلو ظهرت في اللفظ لجاز أن تتعلق بنفس الجناح لما فيه من معنى الجنوح والميل ، أو لأنه في معنى الإثم ، ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لجناح ، وأجاز قوم أن يتعلق حرف الجر بليس وفيه ضعف. (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون متعلقاً بابتغوا فيكون مفعولاً به أيضاً ويجوز أن يكون صفة لفضل فيتعلق بمن بمحذوف (فَإِذَا أَفَضْتُمْ) ظرف ، والعامل فيه فاذكروا ، ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها لأنه شرط ، و (عَرَفَاتٍ) جمع سمى به موضع واحد ، ولولا ذلك لكان نكرة وهو معرفة ، وقد نصبوا عنه على الحال فقالوا : هذه عرفات مباركا فيها لأن المراد بها بقعة بعينها ، ومثله أبا نان اسم جبل أو بقعة ، والتنوين في عرفات ، وجمع جمع التأنيث نظير التنون في مسلمون ، وليست دليل الصرف ؛ ومن العرب من يحذف التنوين ويكسر التاء ، ومنهم من يفتحها ويجعل التاء في الجمع كالتاء في الواحد ، ولا يصرف للتعريف والتأنيث ، وأصل أفضتم أفضيتم ، لأنه من فاض يفيض إذا سال ، وإذا كثرت الناس في الطريق كان مشيهم كجريان السيل (عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) يجوز أن يكون ظرفاً وأن يكون حالاً من ضمير الفاعل (كَمَا هَدَاكُمْ) الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف ؛ ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل تقديره : فاذكروه مشيهم لكم حين هداكم ، ولا بد من تقدير حذف مضاف لأن الجثة لاتشبه الحدث ، ومثله «كذكرم آباءكم» الكاف نعت لمصدر محذوف أو حال تقديره : فاذكروا الله مبالغين ؛ ويجوز أن تكون الكاف في الأولى بمعنى على تقديره : فاذكروا الله على ما هداكم ، كما قال تعالى «ولتكبروا الله على ما هداكم» (وَإِنْ كُنْتُمْ) إن هاهنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : إنه كنتم من قبله ضالين ، وقد ذكرنا ذلك في قوله «وإن كانت لكبيرة» .

قوله تعالى (أَفَأَضِ النَّاسُ) الجمهور على رفع السين وهو جمع وقرى الناسى يريد آدم وهي صفة غلبت عليه كالعباس والحريث ، ودل عليه قوله : ففسى ولم نجد له عزمًا .

قوله تعالى (مَنَاسِكِكُمْ) واحدها منسك بفتح السين وكسرها ، والجمهور على إظهار الكاف الأولى ، وأدغمها بعضهم شبه حركة الإعراب بحركة البناء فحذفها (أَوْ أَشَدَّ) أو هاهنا للتخيير والإباحة ، وأشد يجوز أن يكون مجروراً عطفاً على ذكرم ، تقديره أو كأشد : أى أو كذكر أشد ؛ ويجوز أن يكون منصوباً عطفاً على الكاف : أى أو ذكراً أشد ، و (ذِكْرًا) تمييز وهو في موضع مشكل ، وذلك أن

أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها ، كقولك ذكرك أشد ذكر  
ووجهك أحسن وجه : أى أشد الأذكار وأحسن الوجوه ، وإذا نصبت ما بعدها  
كان غير الذى قبلها كقولك : زيد أفره عبدا ، فالفراهة للعبد لا لزيد ، والمذكور  
قبل أشد هاهنا هو الذكر ، والذكر لا يذكر حتى يقال الذكر أشد ذكرا ؛ وإنما يقال  
الذكر أشد ذكر بالإضافة ، لأن الثانى هو الأول ، والذى قاله أبو على وابن جنى  
وغيرهما أنه جعل الذكر ذاكرا على الحجاز ، كما تقول : زيد أشد ذكرا من عمرو ،  
وعندى أن الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لآبائكم  
ودل على هذا المعنى قوله تعالى « فاذكروا الله » أى كونوا ذاكره ، وهذا أسهل من  
حملة على الحجاز .

قوله تعالى ( فى الدنيا حسنة ) يجوز أن تكون « فى » متعلقة بآتنا ، وأن تكون  
صفة لحسنة قدمت فصارت حالا ( وقينا ) حذفت منه الفاء كما حذفت فى المضارع إذا  
قلت يقي وحذفت لامها للجزم ، واستغنى عن همزة الوصل لتحرك الحرف المبدوء به .  
قوله تعالى ( فى أيام معدودات ) إن قيل : الأيام واحدها يوم ، والمعدودات  
واحدها معدودة ؛ واليوم لا يوصف بمعدودة لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف  
مذكر ، وإنما الوجه أن يقال أيام معدودة فتصنف بال مؤنث . والجواب أنه  
أجرى معدودات على لفظ أيام ، وقابل الجمع بالجمع مجازا ، والأصل معدودة كما  
قال « لن تمسنا النار إلا أياما معدودة » . ولو قيل : إن الأيام تشتمل على الساعات  
والساعة مؤنثة فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام ، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر  
فى كل ساعات هذه الأيام أو فى معظمها لكان جوابا سديدا ؛ ونظير ذلك الشهر  
والصيف والشتاء ، فإنها يجاب بها عن كم ؛ وكما إنما يجاب عنها بالعدد ؛ وألفاظ هذه  
الأشياء ليست عددا ؛ وإنما هى أسماء لمعدودات ، فكانت جوابا من هذا الوجه  
( فلا إله إلا الله ) الجمهور على إثبات الهمزة ؛ وقرئ « فإله » ووجهها أنه لما  
خلط لا بالاسم حذف الهمزة لشبهها بالألف ؛ ثم حذف ألف لا لسكونها وسكون  
الثاء بعدها ( لمن اتقى ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : جواز التعجيل والتأخير  
لمن اتقى .

قوله تعالى ( من يعجبك ) من نكرة موصوفة ، و ( فى الحياة الدنيا )  
متعلق بالقول ، والتقدير : فى أمور الدنيا ؛ ويجوز أن يتعلق بيعجبك ( ويشهد  
الله ) يجوز أن يكون معطوفا على يعجبك ، ويجوز أن يكون جملة فى موضع الحال

من الضمير في يعجبك ، أى يعجبك وهو يشهد الله ؛ ويجوز أن يكون حالا من الهاء في قوله ، والعامل فيه القول ، والتقدير : يعجبك أن يقول في أمر الدنيا مقسما على ذلك ، والجمهور على ضم الياء وكسر الهاء ونصب اسم الله ؛ وقرئ بفتح الياء والهاء ورفع اسم الله وهو ظاهر ( وَهُوَ أَلَدُّ ) يجوز أن تكون الجملة صفة معطوفة على يعجبك ؛ ويجوز أن تكون حالا معطوفة على ويشهد ؛ ويجوز أن تكون حالا من الضمير في يشهد ، و ( الخِصَامِ ) هنا جمع خصم نحو كعب وكعب ، ويجوز أن يكون مصدرا ؛ وفي الكلام حذف مضاف : أى أشد ذوى الخصام ، ويجوز أن يكون الخصام هنا مصدرا في معنى اسم الفاعل كما يوصف بالمصدر في قولك : رجل عدل وخصم ، ويجوز أن يكون أفعل هاهنا لا للمفاضلة ، فيصح أن يضاف إلى المصدر تقديره : وهو شديد الخصومة ، ويجوز أن يكون هو ضمير المصدر الذى هو قوله ، وقوله خصام والتقدير : خصامه ألد الخصام .

قوله تعالى ( لِيُفْسِدَ ) اللام متعلقة بسعى ( وَيُهْلِكَ ) بضم الياء وكسر اللام وفتح الكاف معطوف على يفسد ، هذا هو المشهور ، وقرئ بضم الكاف أيضا على الاستئناف أو على إضمار مبتدأ : أى وهو يهلك ؛ وقيل هو معطوف على يعجبك ؛ وقيل هو معطوف على معنى سعى ، لأن التقدير : وإذا تولى يسعى ؛ ويقرأ بفتح الياء وكسر اللام وضم الكاف ورفع الحرف ، والتقدير : ويهلك الحرف بسعيه ، وقرئ بفتح الياء واللام وهى لغة ضعيفة جدا ، و ( الْحَرْثُ ) مصدر حرث يحرث وهو هاهنا بمعنى المحروث ( وَ ) كذلك ( النَّسْلُ ) بمعنى المنسول .

قوله تعالى ( الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ ) فى موضع نصب على الحال من العزة ، والتقدير : أخذته العزة ملتبسة بالإثم ، ويجوز أن تكون حالا من الهاء : أى أخذته العزة آثما ، ويجوز أن تكون الباء للسببية فيكون مفعولا به . أى أخذته العزة بسبب الإثم ( فَحَسْبُهُ ) مبتدأ ، و ( جَهَنَّمُ ) خبره ، وقيل جهنم فاعل حسبه لأن حسبه فى معنى اسم الفاعل : أى كافيته ، وقد قرئ بالفاء الرابطة للجملة بما قبلها وسد الفاعل مسد الخبر ، وحسب مصدر فى موضع اسم الفاعل ( وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ) المخصوص بالذم محذوف : أى ولبيس المهاد جهنم .

قوله تعالى ( ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ) الجمهور على تفخيم مرضاة ، وقرئ بالإمالة لتجانس كسرة التاء ، وإذا اضطرت حمزة هنا إلى الوقف وقف بالتاء ، وفيه وجهان :

أحدهما هو لغة في الوقف على تاء التأنيت حيث كانت ، والثاني أنه دل بالوقف على التاء على إرادة المضاف إليه فهو في تقدير الوصل .

قوله تعالى ( في السَّلمِ ) يقرأ بكسر السين وفتحها مع إسكان اللام وفتح السين واللام : وهو الصلح ، ويذكر ويؤنث ؛ ومنه قوله تعالى « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ومنهم من قال الكسر بمعنى الإسلام ؛ والفتح بمعنى الصلح (كافةً) حال من الفاعل في ادخلوا ، وقيل هو حال من السلم : أى في السلم من جميع وجوهه .  
قوله تعالى ( هَلْ يَسْتَظِرُّونَ ) لفظه لفظ الاستفهام ومعناه النفي ، ولهذا جاءت بعده إلا ( في ظُلُلٍ ) يجوز أن يكون ظرفاً وأن يكون حالا ، والظلل جمع ظلة ، ويقرأ في ظلال ، وقيل هو جمع ظل ، وقيل جمع ظلة أيضا ، مثل خلة وخلال وقلة وقلال ( مِنِ الْغَمَامِ ) يجوز أن يكون وصفاً لظلل ، ويجوز أن تتعلق من بيأتهم : أى يأتهم من ناحية الغمام ، والغمام جمع غمامة ( وَالْمَلَائِكَةِ ) يقرأ بالرفع عطفاً على اسم الله ؛ وبالجر عطفاً على ظلل ، ويجوز أن يعطف على الغمام .

قوله تعالى ( سَلِّ ) فيه لغتان سل واسأل ، فاضى أسأل سأل بالهمزة ، فاحتجج في الأمر إلى همزة الوصل لسكون السين ؛ وفي سل وجهان : أحدهما أن الهمزة ألقيت حركتها على السين فاستغنى عن همزة الوصل لتحرك السين . والثاني أنه من سأل يسأل مثل خاف يخاف وهي لغة فيه ، وفيه لغتان ثالثة وهي اسل حكاها الأخفش ، ووجهها أنه ألقى حركة الهمزة على السين وحذفها ، ولم يعتد بالجرحة لكونها عارضة ؛ فلذلك جاء بهمزة الوصل كما قالوا الحمر ( كَسَمَ آتَيْنَاهُمْ ) الجملة في موضع نصب ، لأنها المفعول الثاني لسَلِّ ، ولا تعمل سل في كم لأنها استفهام ، وموضع كم فيه وجهان : أحدهما نصب لأنها المفعول الثاني لآتيناهم ، والتقدير : أعشرين آية أعطيناهم ؛ والثاني هي في موضع رفع بالابتداء ، وآتيناهم خبرها ، والعائد محذوف ، والتقدير : آتيناهمها أو آتيناهم إياها ، وهو ضعيف عند سيبويه ، و ( مِنِ آيَةٍ ) تمييز لكم والأحسن إذا فصل بين كم وبين ميمها أن يؤتى بمن ( وَمَنْ يَبْدُلْ ) في موضع رفع بالابتداء ، والعائد الضمير في يبدل ؛ وقيل العائد محذوف تقديره شديد العقاب له ٧ .

قوله تعالى ( زُيِّنَ ) إنما حذف التاء لأجل الفصل بين الفعل وبين ما أسند إليه ، ولأن تأنيت الحياة غير حقيقي ، وذلك يحسن مع الفصل والوقف على آ، نوا ( وَالَّذِينَ اتَّقَوْا ) مبتدأ ، و ( فَوَقَّهْمُ ) خبره .

قوله تعالى (مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) حالان (وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ) معهم في موضع الحال من (الكتاب) أى وأنزل الكتاب شاهدا لهم ومؤيدا ، والكتاب جنس أو مفرد في موضع الجمع (وَبِالْحَقِّ) في موضع الحال من الكتاب : أى مشتملا على الحق ومتمزجا بالحق (لِيَحْكُمَ) اللام متعلقة بأنزل وفاعل « يحكم » الله ، ويجوز أن يكون الكتاب (مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ) من تتعلق باختلاف ، ولا يمنع إلا من ذلك كما تقول : ما قام إلا زيد يوم الجمعة ، و (بَغْيًا) مفعول من أجله ، والعامل فيه مختلف (مِنَ الْحَقِّ) في موضع الحال من الهاء في فيه ، ويجوز أن تكون حالا من ما ، و (بِأَذْنِهِ) حال من الذين آمنوا : أى مأذونا لهم ، ويجوز أن يكون مفعولا هدى أى هداهم بأمره .

قوله تعالى (أَمْ حَسِبْتُمْ) أم بمنزلة بل والهمزة فهى منقطعة ، و (أَنْ تَدْخُلُوا) أن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيويوه ، وعند الأخفش المفعول الثانى محذوف (وَأَلَمَّا) هنا « لم » دخلت عليها « ما » وبقي جزمها (مَسْتَهْتِمٌ) جملة مستأنفة لاموضع لها ، وهى شارحة لأحوالهم ؛ ويجوز أن تضمم معها قد فتكون حالا (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) يقرأ بالنصب ، والتقدير : إلى أن يقول الرسول فهو غاية ، والفعل هنا مستقبل حكيت به حالهم ، والمعنى على المضى والتقدير : إلى أن قال الرسول ؛ ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير : وزلزلوا فقال الرسول : فاللزلة سبب القول ، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى (مَتَى نَصْرُ اللَّهِ) الجملة وما بعدها في موضع نصب بالقول ، وفي هذا الكلام إجمال ، وتفصيله أن أتباع الرسول قالوا متى نصر الله فقال الرسول ألا إن نصر الله قريب ، وموضع متى رفع لأنه خبر المصدر ، وعلى قول الأخفش موضعه نصب على الظرف ، ونصر مرفوع به .

قوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ) يجوز أن تلتقى حركة الهمزة على السين وتحذفها ، ومن قال سأل فجعلها ألفا مبدلة من ولو قال يسألونك مثل يحافونك (مَاذَا يُنْفِقُونَ) فى ماذا مذهبان للعرب أحدهما أن تجعل ما استفهاما بمعنى أى شىء وذا بمعنى الذى وينفقون صلته ، والعائد محذوف فتكون ما مبتدأ وذا وصاته خبرا ؛ ولا نجعل ذا بمعنى الذى إلا مع « ما » عند البصريين ؛ وأجاز الكوفيون ذلك مع غير ما . والمذهب الثانى أن تجعل ما وذا بمنزلة اسم واحد للاستفهام ، وموضعه هنا نصب بينفقون ؛ وموضع الجملة نصب يسألون على المذهبين (مَا أَنْفَقْتُمْ) ما شرط فى موضع

نصب بالفعل الذي بعدها ؛ و ( مِينَ خَيْرٍ ) قد تقدم إعرابه ( فَلَمَّا لَوَّالِدَيْنِ ) جواب الشرط ؛ ويجوز أن تكون ما بمعنى الذي فتكون مبتدأ والعائد محذوف ومن خير حال من المحذوف فللوالدين الخبر ، فأما « وما تفعلوا من خير » فشرط البتة . قوله تعالى ( وَهُوَ كَرِيمٌ لَكُمْ ) الجملة في موضع الحال ؛ وقيل في موضع الصفة ويقرأ بضم الكاف وفتحها وهما لغتان بمعنى ؛ وقيل الفتح بمعنى الكراهية فهو مصدر والضم اسم المصادر ، وقيل الضم بمعنى المشتقة أو إذا كان مصدرا احتمل أن يكون المعنى فرض القتال إكراه لكم ، فيكون هو كناية عن الفرض والكتب ، ويجوز أن يكون كناية عن القتال ، فيكون الكره بمعنى المكروه ( وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ) أن والفعل في موضع رفع فاعل عسى ، وليس في عسى ضمير ( وَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ ) جملة في موضع نصب ؛ فيجوز أن يكون صفة لشيء ، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا ، ويجوز أن تكون حالا من النكرة ، لأن المعنى يقتضيه .

قوله تعالى ( قِتَالٍ فِيهِ ) هو بدل من الشهر بدل الاشتغال ؛ لأن القتال يقع في الشهر . وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير ، يريد أن التقدير عن قتال فيه وهو معنى قول الفراء ، لأنه قال هو مخفوض بعن مضمرة ، وهذا ضعيف جدا لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار . وقال أبو عبيدة : هو مجرور على الجوار ، وهو أبعد من قولها ، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة ؛ وفيه يجوز أن يكون نعنا لقتال ؛ ويجوز أن يكون متعلقا به كما يتعلق بقتال ، وقد قرئ بالرفع في الشاذ ، ووجهه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف معه همزة الاستفهام تقديره : أجاز قتال فيه ( قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ) مبتدأ وخبر ؛ وجاز الابتداء بالنكرة لأنها قد وصفت بقوله « فيه » .

فإن قيل : النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام كقوله « فعصى فرعون الرسول » قيل : ليس المراد تعظيم القتال المذكور المسئول عنه حتى يعاد بالألف واللام ، بل المراد تعظيم أي قتال كان في الشهر الحرام ، فعلى هذا القتال الثاني غير القتال الأول ( وَصَدٌّ ) مبتدأ ، و ( عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ ) صفة له أو متعلق به ( وَكُتِبَ ) معطوف على صد ( وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ ) معطوف أيضا ، وخبر الأسماء الثلاثة ( أَوْ كَبَرٌ ) وقيل خبر صد وكفر محذوف أيضا أغنى عنه خبر إخراج أهله ، ويجب أن يكون المحذوف على هذا أكبر لا كبير كما قدره بعضهم ، لأن ذلك يوجب

أن يكون إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر وليس كذلك ، وأما جرّ المسجد الحرام فقيل هو معطوف على الشهر الحرام ؛ وقد ضعف ذلك بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه ، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم ، وكان المشركون غير وهم بذلك ، وقيل هو معطوف على الهاء في به ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا أن يعاد الجار ، وقيل هو معطوف على السبيل ، وهذا لا يجوز لأنه معمول المصدر والعطف بقوله « وكفر به » يفرق بين الصلة والموصول ، والجيد أن يكون متعلقا بفعل محذوف دل عليه الصدّ ، تقديره : ويصدون عن المسجد كما قال تعالى « هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام » (حتّى يردّوكم) يجوز أن تكون حتى بمعنى كي ، وأن تكون بمعنى إلى ، وهى فى الوجهين متعلقة بيقاتلونكم ، وجواب (إن استتاعوا) محذوف قام مقامه « ولا يزالون » (فَيَمُتْ) معطوف على يرتد ويرتد مظهرا لما سكنت الدال الثانية لم يمكن تسكين الأولى لثلاثا يجتمع ساكنان ويجوز أن يكون فى العربية يرتد ؛ وقد قرئ فى المائدة بالوجهين ، وهناك تعلل القراءتان إن شاء الله ؛ ومنكم فى موضع الحال من الفاعل المضمر ، ومن فى موضع مبتدأ ، والخبر هو الجملة التى هى قوله (فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ) .

قوله تعالى (فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) الأحسن القراءة بالياء لأنه يقال إثم كبير وصغير ويقال فى الفواحش العظام الكبائر وفيما دون ذلك الصغائر ، وقد قرئ بالياء وهو جيد فى المعنى ، لأن الكثرة كبر والكثير كبير ، كما أن الصغير يسير حقير (وَأِثْمُهُمَا) و (نَفْعُهُمَا) مصدران مضافان إلى الخمر والميسر ، فيجوز أن تكون إضافة المصدر إلى الفاعل ، لأن الخمر هو الذى يؤثم ؛ ويجوز أن تكون الإضافة إليهما لأنهما سبب الإثم أو محله (قُلِ الْعَفْوَ) يقرأ بالرفع على أنه خبر ، والمبتدأ محذوف تقديره : قل المنفق ، وهذا إذا جعلت ماذا مبتدأ وخبرا ، ويقرأ بالنصب بفعل محذوف تقديره ينفقون العفو ، وهذا إذا جعلت ما وذا اسما واحدا ، لأن العفو جواب وإعراب الجواب كإعراب السؤال (كَذَلِكَ) الكاف فى موضع نصب نعت لمصدر محذوف أى تبيننا مثل هذا التبيين يبين لكم .

قوله تعالى (فى الدنيا والآخرة) وفى متعلقة ببتفكرون ، ويجوز أن تتعلق بيبين (إصلاحٌ لهمٌ خيرٌ) إصلاح مبتدأ ولم نعت له وخبر خبره ، فيجوز أن يكون التقدير خير لهم ؛ ويجوز أن يكون خير لكم : أى إصلاحهم نافع لكم ؛ ويجوز

أن يكون لهم نعتا لخبر قدم عليه فيكون في موضع الحال ، وجاز الابتداء بالنكرة وإن لم توصف لأن الاسم هنا في معنى الفعل تقديره : أصلحوهم ؛ ويجوز أن تكون النكرة والمعرفة هنا سواء ، لأنه جنس ( فإِخْوَانِكُمْ ) أى فهم إخوانكم ؛ ويجوز في الكلام النصب تقديره : فقد خالطتم إخوانكم ، و ( الْمُفْسِدَ ) و ( الْمُصْلِحَ ) هنا جنسان ، وليس الألف واللام لتعريف المعهود ( وَكَوَّ شَاءَ اللَّهُ ) المفعول محذوف تقديره : ولو شاء الله إعناتكم ( لَأَعْنَتَنَّكُمْ ) .

قوله تعالى ( وَلا تَسْكَحُوا الْمَشْرِكَاتِ ) ماضى هذا الفعل ثلاثة أحرف ، يقال : نكحت المرأة إذا تزوجتها ( وَلا تَسْكَحُوا الْمَشْرِكِينَ ) بضم التاء لأنه من أنكحت الرجل إذا زوجته ( وَكَوَّ أَعْجَبَبَكُمْ ) لوها هنا بمعنى إن ، وكذا في كل موضع وقع بعد لو الفعل الماضى ، ولو كان جوابها متقدما عليها ( وَالْمَغْفِرَةَ بِإِذْنِهِ ) يقرأ بالجر عطفًا على الجنة ، والرفع على الابتداء .

قوله تعالى ( عَنِ الْخَيْضِ ) يجوز أن يكون الخيض موضع الحيض ، وأن يكون نفس الحيض ، والتقدير : يسألونك عن الوطء في زمن الحيض أو في مكان الحيض مع وجود الحيض ( فاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ) أى وطء النساء ، وهو كناية عن الوطء الممنوع ؛ ويجوز أن يكون كناية عن الحيض ، ويكون التقدير : هو سبب أذى ( حتى يَطْهَرُنَّ ) يقرأ بالتخفيف وماضيه طهرن : أى انقطع دمهن وبالتشديد ، والأصل يتطهرن : أى يغتسلن فسكن التاء وقلبها طاء وأدغمها ( مِمَّنْ حَيْثُ أُمِرَ كَمُ اللَّهِ ) من هنا لا ابتداء للغاية على أصلها : أى من الناحية التي تنتهى إلى موضع الحيض ؛ ويجوز أن تكون بمعنى في ليكون ملائماً لقوله في الحيض ، وفي الكلام حذف تقديره : أمركم الله بالإتيان منه .

قوله تعالى ( حَرَّثُ لَكُمْ ) إنما أفرد الخبر والمبتدأ جمع ، لأن الحرث مصدر وصف به وهو في معنى المفعول : أى محروثات ( أَأْتَى شَيْئُكُمْ ) أى كيف شئتم ، وقيل متى شئتم ، وقيل من أين شئتم بعد أن يكرن في الموضع المأذون فيه والمفعول محذوف : أى شئتم الإتيان ، ومفعول ( قَدِّمُوا ) محذوف تقديره : نية الولد أو نية الإعفاف ( وَبَشِّرُوا ) خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم جرى ذكره في قوله يسألونك .

قوله تعالى ( أَنْ تَبْرَأُوا ) في موضع نصب مفعول من أجله : أى مخافة أن تبرؤا ، وعند الكوفيين ثلثا تبرؤا . وقال أبو إسحاق : هو في موضع رفع بالابتداء ، والخبر

محذوف : أى أن تبروا وتتقوا خير لكم ؛ وقيل التقدير : فى أن تبروا فلما حذف حرف الجر نصب ؛ وقيل هو فى موضع جر بالحرف المحذوف .  
قوله تعالى ( فى أَيْمَانِكُمْ ) يجوز أن تتعلق « فى » بالمصدر كما تقول لغا فى يمينه ؛ ويجوز أن يكون حالا منه تقديره : باللغو كائنا فى أيمانكم ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو أتيت بالذى لكان المعنى مستقما ، وكان صفة كقولك باللغو الذى فى أيمانكم ( بِمَا كَسَبَتْ ) يجوز أن تكون ما مصدرية فلا تحتاج إلى ضمير ، وأن تكون بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، فيكون العائد محذوفا .

قوله تعالى ( لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ ) اللام متعلقة بمحذوف وهو الاستقرار ، وهو خبر والمبتدأ ( تَرَبَّصُ ) وعلى قول الأخصش هو فعل وفاعل . وأما من فصيل يتعلق بيؤلون ، يقال : آلى من امرأته وعلى امرأته ؛ وقيل الأصل على ، ولا يجوز أن يقام من مقام على ، فعند ذلك تتعلق من بمعنى الاستقرار . وإضافة التربص إلى الأشهر إضافة المصدر إلى المفعول فيه فى المعنى ، وهو مفعول به على السعة ، والألف فى ( فاء وا ) منقلبة عن ياء لقولك فاء ينى فيئة .

قوله تعالى ( وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ) أى على الطلاق ، فلما حذف الحرف نصب ؛ ويجوز أن يكون حمل عزم على نوى ، فعدها بغير حرف ، والطلاق اسم للمصدر ، والمصدر التطلق .

قوله تعالى ( وَالمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ) قيل لفظه خبر ، ومعناه الأدر : أى ليربصن : وقيل هو على بابيه ، والمعنى : وحكم المطلقات أن يربصن ( ثلاثة قروء ) وانتصاب ثلاثة هنا على الظرف ، وكذلك كل عدد أضيف إلى زمان أو مكان ، وقروء جمع كثرة ، والموضع موضع قلة فكان الوجه ثلاثة أقراء ؛ واختلف فى تأويله فقيل : وضع جمع الكثرة فى موضع جمع القلة ؛ وقيل لما جمع فى المطلقات أتى بلفظ جمع الكثرة ، لأن كل مطلقة تربص ثلاثة ؛ وقيل التقدير : ثلاثة أقراء من قروء ، واحد القروء قرء وقرى بالفتح والضم ( ما خَلَقَ اللهُ ) يجوز أن تكون بمعنى الذى ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى خلقه الله ( فى أَرْحامِهِنَّ ) يتعلق بخلق ، ويجوز أن يكون حالا من المحذوف وهى حال مقدره ، لأن وقت خلقه ليس بشىء حتى يتم خلقه ( وَبِعُولَتِهِنَّ ) الجمهور على ضم التاء ، وأسكنها بعض الشذاذ ، ووجهها أنه حذف الإعراب لأنه شبهه بالمتصل نحو عضد وعجز ( فى ذلك ) قيل ذلك كناية عن العدة ، فعلى هذا يتعلق بأحق : أى يستحق رجعتها ما دامت

في العدة ، وليس المعنى أنه أحق أن يردّها في العدة ، وإنما يردّها في النكاح أو إلى النكاح ؛ وقيل ذلك كناية عن النكاح ، فتكون «في» متعلقة بالرد (بالعمرُوف) يجوز أن تتعلق الباء بالاستقرار في قوله «ولهن» أي استقر ذلك بالحق ؛ ويجوز أن يكون في موضع رفع صفة لمثل لأنه لم يتعرف بالإضافة (وكل الرجال عليهن درجة) درجة مبتدأ ، وللرجال الخبر ، عليهن يجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار في اللام ، ويجوز أن يكون في موضع نصب حالاً من الدرجة والتقدير : درجة كائنة عليهن ، فلما قدم وصف النكرة عليها صار حالاً ، ويضعف أن يكون عليهن الخبر ولهن حال من درجة ، لأن العامل حينئذ معنوي ، والحال لا يتقدم عليه .

قوله تعالى (الطلاقُ مرتان) تقديره : عدد الطلاق الذي يجوز معه الرجعة مرتان (فإمساك) أي فعليكم إمساك ، و (بمعرُوف) يجوز أن يكون صفة لإمساك وأن يكون في موضع نصب بإمساك (أن تأخذوا) مفعوله (شيئاً) ومما وصف له قدم عليه فصار حالاً ، ومن للتبعض وما بمعنى الذي ، وآتيتم تتعدى إلى مفعولين ، وقد حذف أحدهما وهو العائد على ما ، تقديره : آتيتوهن إياه (إلا أن يخافا) أن والفعل في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا خائفين ، وفيه حذف مضاف تقديره : ولا يحل لكم أن تأخذوا على كل حال ، أو في كل حال إلا في حال الخوف وقد قرئ يخافا بضم الياء : أي يعلم منهما ذلك أو يخشى (أن لا يُقيما) في موضع نصب بيخافا تقديره : إلا أن يخافا ترك حدود الله (عليههما) خبر لا (وقيا) متعلق بالاستقرار ، ولا يجوز أن يكون عليهما في موضع نصب بجناح ، وفيها افتدت الخبر لأن اسم لا إذا عمل ينون (تلك حدودُ الله) مبتدأ وخبره ، و (تعتدوها) بمعنى تتعدوها .

قوله تعالى (فلا جناحَ عليهما أن يتراجعا) أي في أن يتراجعا (يُبَيِّنُهَا) يقرأ بالياء والنون ، والجملة في موضع نصب من الحدود ، والعامل فيها معنى الإشارة .

قوله تعالى (ضِرَاراً) مفعول من أجله ؛ ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال : أي مضارين كقولك : جاء زيد ركضاً ، و (استعتدوا) اللام متعلقة بالضرار ويجوز أن تكون اللام لام العاقبة (نعمة الله عليكم) يجوز أن يكون عليكم في موضع نصب بنعمة لأنها مصدر : أي أن أنعم الله عليكم ، ويجوز أن يكون حالاً منها فيتعلق بمحذوف (وما أنزل) يجوز أن يكون «ما» في موضع نصب عطفاً على النعمة ، فعلى هذا يكون «يعظكم» حالاً إن شئت من ما والعائد إليها الهاء في به

«وإن شئت من اسم الله؛ ويجوز أن تكون مامبتداً، ويعظكم خبره، و (مِنَ الْكِتَابِ) حال من الهاء المحذوفة تقديره وما أنزله عليكم».

قوله تعالى (أَنْ يَنْبَغِيَنَّكَ) تقديره من أن يَنْبَغِيَنَّكَ ، أو عن أن يَنْبَغِيَنَّكَ فلما حذف الحرف صار في موضع نصب عند سيديويه ، وعند الخليل هو في موضع جر (إِذَا تَرَ أَضْوَاءً) ظرف لأن يَنْبَغِيَنَّكَ ، وإن شئت جعلته ظرفاً لتعضلوهن (بِالْمَعْرُوفِ) يجوز أن يكون حالا من الفاعل ، وأن يكون صفة لمصدر محذوف : أى تراضيا كائنا بالمعروف ، وأن يتعلق بنفس الفعل (ذَلِكَ) ظاهر اللفظ يقتضى أن يكون ذلكم ، لأن الخطاب في الآية كلها للجمع ، فأما الإفراد فيجوز أن يكون للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وأن يكون لكل إنسان ، وأن يكون اكتفى بالواحد عن الجمع (أَزْكَى لَكُمْ) الألف في أزكى مبدلة من وا ، ولأنه من زكى يزكو ، ولكم صفة له (وَأُظْهِرُ) أى لكم .

قوله عز وجل (وَالْوَالِدَاتُ) الوالدات والوالد صفتان غالبتان ، فلذلك لا يذكر الموصوف معهما جريهما مجرى الأسماء ، و (يُرْضِعْنَ) مثل يتربصن وقد ذكروا (حَوَالِينَ) ظرف و (كاملين) صفة له ، وفائدة هذه الصفة اعتبار الحولين من غير نقص ، وأولا ذكر الصفة لجاز أن يحمل على مادون الحولين بالشهر والشهرين (لِمَنْ أَرَادَ) تقديره ذلك لمن أراد (أَنْ يُتِمَّ) الجمهور على ضم الياء وتسمية الفاعل ، ونصب (الرِّضَاعَةَ) وتقرأ بالتاء مفتوحة ورفع الرضاعة ، والجيد فتح الراء في الرضاعة وكسرها جائز ، وقد قرئ به (وَعَلَى الْمَوْلُودِ) الألف واللام بمعنى الذى ، والعائد عليها الهاء في (لَهُ) وله القائم مقام الفاعل (بِالْمَعْرُوفِ) حال من الرزق والكسوة ، والعامل فيها معنى الاستقرار فى على (إِلَّا وَسُعْيَهَا) مفعول ثان وليس بمنصوب على الاستثناء ، لأن كلفت تتعدى إلى مفعولين ، ولو رفع الوسع هنا لم يجز لأنه ليس يبدل (لَاتُضَارَّ) يقرأ بضم الراء وتشديدها . وفيها وجهان : أحدهما : أنه على تسمية الفاعل وتقديره لاتضارر بكسر الراء الأولى ، والمفعول على هذا محذوف تقديره : لاتضارر والدة والدا بسبب ولدها. والثانى أن تكون الراء الأولى مفتوحة على ما لم يسم فاعله ، وأدغم لأن الحرفين مثلان ، ورفع لأن لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهى ؛ ويقرأ بفتح الراء وتشديدها على أنه نهى ؛ وحرك الالتقاء الساكنين ، وكان الفتح أولى لتجانس الألف والفتحة قبلها ، وعلى هذه القراءة يجوز أن يكون أصله تضارر ، وتضارر على تسمية الفاعل وترك تسميته على ما ذكرنا

في قراءة الرفع ، وقرى شاذاً بسكون الراء . والوجه فيه أن يكون حذف الراء الثانية فرارا من التشديد في الحرف المكرر وهو الراء ، وجاز الجمع بين الساكنين إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو لأن مدة الألف تجرى مجرى الحركة (عَنْ تَرَاضٍ) في موضع نصب صفة لفصال ، ويجوز أن يتعلق بأرادا (وَتَشَاوُرٍ) أى منهما (تَسْتَسْرَضِعُوا) مفعوله محذوف تقديره أجنبية أو غير الأم (أَوْلَادِكُمْ) مفعول حذف منه حرف الجر تقديره : لأولادكم ، فتعدى الفعل إليه كقوله : أمرتكم الخير (فَلَا جُنَاحَ) الفاء جواب الشرط ، و (إِذَا سَأَلْتُمُ) شرط أيضا ، وجوابه ما يدل عليه الشرط الأول وجوابه ، وذلك المعنى هو العامل في إذا (مَا آتَيْتُمُ) يقرأ بالمد ، والمفعولان محذوفان تقديره : ما أعطيتموهن إياه ؛ ويقرأ بالقصر تقديره ما جئتم به فحذف . وقال أبو علي تقديره : ما جئتم نقه أو تعجيله . كما تقول أتيت الأمر : أى فعلته .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُمْ) في هذه الآية أقوال : أحدها أن الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ، ومثله « السارق والسارقة ، والزانية والزاني » وقوله (يَتَّبِعُونَ) بيان الحكم المتلو وهذا قول سيويوه . والثاني أن المبتدأ محذوف ، والذين قام مقامه تقديره : وأزواج الذين يتوفون منكم ، والخبر يتر بصن ، ودل على المحذوف قوله « ويذرون أزواجا » . والثالث أن الذين مبتدأ ويتر بصن الخبر ، والعائد محذوف تقديره : يتر بصن بعدهم أو بعد موتهم . والرابع أن الذين مبتدأ ، وتقدير الخبر : أزواجهم يتر بصن ، فأزواجهم مبتدأ ، ويتر بصن الخبر ، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه . والخامس أنه ترك الإخبار عن الذين ، وأخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين ، لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود ؛ وهذا قول الفراء . والجمهور على ضم الياء في يتوفون على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الياء على تسمية الفاعل ؛ والمعنى : يستوفون آجالهم . و (مِنكُمْ) في موضع الحال من الفاعل المضمرة ، (وَعَشْرًا) أى عشر ليال ، لأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تبع لها (بِالْمَعْرُوفِ) حال من الضمير المؤنث في الفعل ، أو مفعول به ، أو نعت لمصدر محذوف ، وقد تقدم مثله .

قوله تعالى (مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ) الجار والمجرور في موضع الحال من الهاء المجرورة فيكون العامل فيه عرضتم ، ويجوز أن يكون حالا من ما فيكون العامل فيه

الاستقرار . والحِطْبَةُ : بالكسر : خطاب المرأة في التزويج ؛ وهى مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : من خطبتكم النساء ، و (أَوْ) للإباحة والمفعول محذوف تقديره أو أكنتموه ، يقال أكننت الشيء فى نفسى إذا كتمته ، وكنته إذا سترته بثوب أو نحوه (وَأَسْكِنَ) هذا الاستدراك من قوله « فيما عرضتم به » و (سِرًّا) مفعول به لأنه بمعنى النكاح : أى لاتواعدهن نكاحا ، وقيل هو مصدر فى موضع الحال تقديره : مستخفين بذلك ؛ والمفعول محذوف تقديره : لاتواعدهن النكاح سرا ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى مواعده سرا ، وقيل التقدير فى سر فيكون ظرفا (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا) فى موضع نصب على الاستثناء من المفعول ، وهو منقطع ، وقيل متصل (وَلَا تَعَزَّزْ مَوْأَعُقْدَةَ) أى على عقدة (النِّكَاحِ) وقيل تعزما بمعنى تنوا ؛ وهذا يتعدى بنفسه فيعمل عمله ، وقيل تعزما بمعنى تعقدوا ؛ فتكون عقدة النكاح مصدرا ، والعقدة بمعنى العقد فيكون المصدر مضافا إلى المفعول .

قوله تعالى (مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ) ما مصدرية ، والزمان معها محذوف تقديره : فى زمن ترك مسهن ، وقيل ما شرطية : أى إن لم تمسوهن ، ويقرأ « تمسوهن » بفتح التاء من غير ألف ، على أن الفعل للرجال ؛ ويقرأ « تماسوهن » بضم التاء والألف بعد الميم ، وهو من باب المفاعلة ، فيجوز أن يكون فى معنى القراءه الأولى ، يجوز أن يكون على نسبة الفعل إلى الرجال والنساء كالجماعة والمباشرة ، لأن الفعل من الرجل والتمكين من المرأة والاستدعاء منها أيضا ؛ ومن هنا سميت زانية (فَرِيضَةً) يجوز أن تكون مصدرا ؛ وأن تكون مفعولا به ، وهو الجيد ، وفعلية هنا بمعنى مفعولة ، والموصوف محذوف تقديره : متعة مفروضة (وَمَتَّعُوهُنَّ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فطلقوهن ومتعهن (عَلَى الْمَوْسَعِ قَدَرُهُ) الجمهور على الرفع ، والجملة فى موضع الحال من الفاعل تقديره : بقدر الوسع ، وفى الجملة محذوف تقديره ، على الموسع منكم ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة لاموضع لها ؛ ويقرأ قدره بالنصب ، وهو مفعول على المعنى ، لأن معنى متعهن أى ليؤد كل منكم قدر وسعه ؛ وأجود من هذا أن يكون التقدير : فأوجبوا على الموسع قدره ، والقدر والقدر لغتان وقد قرئ بهما ، وقيل القدر بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار (مَتَاعًا) اسم للمصدر والمصدر التمتع ، واسم المصدر يجرى مجراه (حَقًّا) مصدر حتى ذلك حقا ، و (عَلَى) متعلقة بالناصب للمصدر .

قوله تعالى ( وَاقْدِرْ فَرَضْتُمْ ) في موضع الحال ( فَنَصِّفُ ) أى فعليكم نصف أو فالواجب نصف ، ولو قرئ بالنصب لكان وجهه : فأدوا نصف ما فرضتم ( إِلَّا أَنْ يَعْمُقُونَ ) أن والفعل في موضع نصب ؛ والتقدير : فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العمق ، وقد سبق مثله في قوله « إِلَّا أَنْ يَخَافَا » بأبسط من هذا ، والنون في يعفون ضمير جماعة النساء ، والواو قبلها لام الكلمة لأن الفعل هنا مبنى ؛ فهو مثل يخرجن ويقعدن ؛ فأما قولك الرجال يعفون ، فهو مثل النساء يعفون في اللفظ ، وهو مخالف له في التقدير ، فالرجال يعفون أصله يعفونون مثل يخرجون ، فحذفت الواو التي هي لام وبقية واو الضمير ، والنون علامة الرفع ، وفي قولك النساء يعفون لم يحذف منه شيء على ما بينا ( وَأَنْ تَعْمُقُوا ) مبتدأ ، و ( أَقْرَبُ ) خبره ، و ( لِلتَّقْوَى ) متعلق بأقرب ، ويجوز في غير القرآن أقرب من التقوى ؛ وأقرب إلى التقوى ، إلا أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى إلى وغير معنى من ؛ فعنى اللام العفو أقرب من أجل التقوى ، فاللام تدل على علة قرب العفو ، وإذا قلت أقرب إلى التقوى كان المعنى مقارب التقوى ، كما تقول : أنت أقرب إلى ، وأقرب من التقوى يقتضى أن يكون العفو والتقوى قريبين ، ولكن العفو أشد قربا من التقوى ، وليس معنى الآية على هذا بل على معنى اللام ، وتاء التقوى مبدلة من واو وواو مبدلة من ياء لأنه من وقيت ( وَآلَاتِنَا سَوَاءُ الْفَضْلِ ) في «ولو تنسوا» من القراءات ووجهها ما ذكرناه في اشتروا الضلالة ( بَيْنَكُمْ ) ظرف لتنسوا أو حال من الفضل ، وقرئ « ولا تناسوا الفضل » على باب المفاعلة ، وهو بمعنى المشاركة لا بمعنى السهو .

قوله تعالى ( حَافِظُوا ) يجوز أن يكون من المفاعلة الواقعة من واحد ، كعاقبت اللص وعافاه الله ، وأن يكون من المفاعلة الواقعة من اثنين ، ويكون وجوب تكرير الحفظ جاريا مجرى الفاعلين ، إذ كان الوجوب حائثا على الفعل ، فكأنه شريك الفاعل الحافظ ، كما قالوا في قوله « وإذ واعدنا موسى » فالوعد كان من الله والقبول من موسى ، وجعل القبول كالوعد ، وفي حافظوا معنى لا يوجد في احفظوا ، وهو تكرير الحفظ ( الصَّلَاةِ الْوُسْطَى ) خصت بالذكر وإن دخلت في الصلوات تفضيلا لها والوسطى فعلى من الوسط ( لله ) يجوز أن تتعلق اللام بقوموا ، وإن شئت ( بِقَاتِنِينَ ) .

قوله تعالى ( فَرَجَّالًا ) حال من المحذوف تقديره : فصلوا رجالا أو فقوموا رجالا ، ورجالا جمع راجل كصاحب وصحاب ، وفيه جموع كثيرة ليس هذا موضع

ذكرها ( كَمَا عَلَّمَكُم ) في موضع نصب : أى ذكرها مثل ما علمكم ، وقد سبق مثله في قوله « كما أرسلنا » وفي قوله « واذكروه كما هداكم » .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنكُمْ ) الذين مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : يوصون وصية ، هذا على قراءة من نصب ( وَصِيَّةً ) ومن رفع الوصية فالتقدير : وعليهم وصية ، وعليهم المقدرة خبر لوصية ، و ( لأزواجهم ) نعت للوصية وقيل هو خبر الوصية ، وعليهم خبر ثان أو تبين ؛ وقيل الذين فاعل فعل محذوف تقديره : ليوص الذين يتوفون وصية ، وهذا على قراءة من نصب وصية ( متاعاً إلى الحول ) مصدر ، لأن الوصية دلت على يوصون ، ويوصون بمعنى يمتعون ؛ ويجوز أن يكون بدلاً من الوصية على قراءة من نصبها أو صفة لوصية ، وإلى الحول متعلق بمتاع أو صفة له ؛ وقيل متاعاً حال : أى متمتعين أو ذوى متاع ( غير إخراج ) غير هنا تنتصب انتصاب المصدر عند الأخفش تقديره : لإخراج . وقال غيره : هو حال . وقيل هو صفة متاع ؛ وقيل التقدير : من غير إخراج . قوله تعالى ( وللمطَّلقاتِ مَتَاعٌ ) ابتداء وخبر و ( حَقّاً ) مصدر وقد ذكر مثله قبل .

قوله تعالى ( كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ ) قد ذكر في آية الصيام :

قوله تعالى ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ ) الأصل في ترى ترى ، مثل ترى ، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة في المستقبل تخفيفاً ، ولا يقاس عليه ، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله ، ولما حذف الهمزة بقى آخر الفعل ألفاً فحذفت في الجزم والألف منقلبة عن ياء ، فأما في الماضي فلا تحذف الهمزة ، وإنما عدها هنا بلى ، لأن معناه ألم ينته علمك إلى كذا ، والرؤية هنا بمعنى العلم ، والهمزة في ألم استفهام ، والاستفهام إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، وتقريراً ولا يبقى الاستفهام ولا النفي في المعنى ( ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ) معطوف على فعل محذوف تقديره : فأتوا ثم أحياهم ؛ وقيل معنى الأمر هنا الخبر ، لأن قوله « فقال لهم الله موتوا » أى فأما هم فكان العطف على المعنى ، وألف أحيا منقلبة عن ياء .

قوله تعالى ( وَقَاتِلُوا ) المعطوف عليه محذوف تقديره : فأطيعوا وقاتلوا ، أو فلا تحذروا الموت كما حذره من قبلهم ولم ينفعهم الحذر .

قوله تعالى ( مَن ذَا الَّذِي ) من استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وذا خبره والذي نعت لذا أو بدل منه ، و ( يُفَرِّضُ ) صلة الذى ، ولا يجوز أن تكون من

وذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت «ماذا»، لأن «ما» أشد إيهاما من «من» إذا كانت من لمن يعقل، ومثله «من ذا الذي يشفع عنده» والقرض اسم للمصدر، والمصدر على الحقيقة الإقراض، ويجوز أن يكون القرض هنا بمعنى المقرض، كالمخلوق بمعنى الخلق، فيكون مفعولا به، و (حَسَنًا) يجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره: من ذا الذي يقرض الله مالا إقراضا حسنا؛ ويجوز أن يكون صفة للمال، ويكون بمعنى الطيب أو الكثير (فَيُضَاعَفُهُ) يقرأ بالرفع عطفا على يقرض، أو على الاستئناف: أي فالله يضاعفه، ويقرأ بالنصب. وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معطوفا على مصدر يقرض في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإظهار أن ليصير مصدرا معطوفا على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه قرض فضاعفة من الله. والوجه الثاني أن يكون جواب الاستفهام على المعنى، لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قال: أقرض الله أحد فيضاعفه؛ ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ، لأن المستفهم عنه في اللفظ المقرض لا القرض.

فإن قيل: لم لا يعطف على المصدر الذي هو قرضا كما يعطف الفعل على المصدر بإظهار أن مثل قول الشاعر: \* لَلْبَيْسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي \* قيل لا يصح هذا لوجهين: أحدهما أن قرضا هنا مصدر مؤكّد، والمصدر المؤكّد لا يقدر بأن والفعل؛ والثاني أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولا ليقرض، ولا يصح هذا في المعنى لأن المضاعفة ليست مقرضة؛ وإنما هي فعل من الله؛ ويقرأ يضعفه بالتشديد من غير ألف وبالتخفيف مع الألف، ومعناها واحد، ويمكن أن يكون التشديد للتكثير، ويضاعف من باب المفاعلة الواقعة من واحد كما ذكرنا في حافظوا، و (أَضْعَافًا) جمع ضعف، والضعف هو العين وليس بالمصدر، والمصدر الإضعاف أو المضاعفة، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الهاء، في يضاعفه ويجوز أن يكون مفعولا ثانيا على المعنى، لأن معنى يضاعفه يصيره أضعافا، ويجوز أن يكون جمع ضعف، والضعف اسم وقع موقع المصدر كالعطاء، فإنه اسم للمعطي؛ وقد استعمل بمعنى الإعطاء؛ قال القطامي:

أَكْفُرَ أَبْعَدَ رَدِّ أَمْوَاتٍ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِلَّةَ الرَّتَاعَا

فيكون انتصاب أضعافا على المصدر، فإن قيل: فكيف جمع؟ قيل: لاختلاف جهات التضعيف بحسب اختلاف الإخلاص، ومقدار المقرض، واختلاف أنواع

الجزء ( وَيَبْسُطُ ) يقرأ بالسين وهو الأصل ، وبالصاد على إبداء من السين لتجانس الطاء في الاستعلاء .

قوله تعالى ( مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ) من تتعلق بمحذوف لأنها حال : أى كائنا من بنى إسرائيل ، و ( مِّنْ بَعْدِ ) متعلق بالجار الأول ، أو بما يتعلق به الأول ، والتقدير : من بعد موت موسى ، و ( إِذْ ) بدل من بعد لأنهما زمانان ( نُقَاتِلُ ) الجمهور على النون ، والجزم على جواب الأمر ، وقد قرئ بالرفع في الشاذ على الاستثناف ، وقرئ بالياء والرفع على أنه صفة لملك ، وقرئ بالياء والجزم أيضا على الجواب ، ومثله « فهب لى من لذنك وليآ يرثنى » بالرفع والجزم ( عَسَيْتُمْ ) الجمهور على فتح السين ؛ لأنه على فعل ، تقول عسى مثل رمى ، ويقرأ بكسر ها وهى لغة ، والفعل منها عسى مثل خشى ، واسم الفاعل عس مثل عم ، حكاها ابن الأعرانى وخبر عسى ( أَنْ لَا تُقَاتِلُوا ) والشرط معترض بينهما ( وَمَا كُنَّا ) ما استفهام فى موضع رفع بالابتداء ، ولنا الخبر ، ودخلت الواو لتدل على ربط هذا الكلام بما قبله ولو حذف لجاز أن يكون منقطعا عنه ، وهو استفهام فى اللفظ وإنكار فى المعنى ( أَنْ لَا نُقَاتِلَ ) تقديره : فى أن لا نقاتل ؛ أى فى ترك القتال ، فتعلق « فى » بالاستقرار أو بنفس الحار ، فىكون أن لا نقاتل فى موضع نصب عند سيويه وجر عند الخليل . وقال الأخفش : أن زائدة ، والجملة حال تقديره : وما لنا غير مقاتلين مثل قوله « مالك لا تأمنا » ، وقد أعمل إن وهى زائدة ( وَاقْدَأْ أُخْرَجْنَا ) جملة فى موضع الحال ، والعامل نقاتل ( وَأَبْنَائِنَا ) معطوف على ديارنا ، وفيه حذف مضاف تقديره ومن بين أبنائنا .

قوله تعالى ( طَالُوتَ ) هو اسم أعجمى معرفة ، فلذلك لم ينصرف وليس بمشتق من الطول ، كما أن إسحاق ليس بمشتق من السحق ، وإنما هى ألفاظ تقارب ألفاظ العربية . و ( مَلِكًا ) حال ، و ( أُنَى ) بمعنى أين أو بمعنى كيف ، وموضعها نصب على الحال من الملك ، والعامل فيها ( يَكُونُ ) ولا يعمل فيها واحد من الظرفين لأنه عامل معنوى ، فلا يتقدم الحال عليه ، ويكون يجوز أن تكون الناقصة فىكون الخبر ( لَهُ ) و ( عَسَيْنَا ) حال من الملك ، والعامل فيه يكون أو الخبر ، ويجوز أن يكون الخبر علينا وله حال ، ويجوز أن تكون التامة فىكون له متعلقا بىكون وعلينا حال ، والعامل فيه فىكون ( وَنَحْنُ أَحَقُّ ) فى موضع الحال ، والباء ومن يتعلقان بأحق . وأصل السعة وسعة يفتح الواو ؛ وحتمها فى الأصل الكسر ؛ وإنما حذف فى المصدر لما حذف

في المستقبل ، وأصلها في المستقبل الكسر ، وهو قولك يسع ، ولولا ذلك لم تحذف ، كما لم تحذف في يوجل ويوجل ؛ وإنما فتحت من أجل حرف الحلق ، فالفتحة عارضة فأجرى عليها حكم الكسرة ، ثم جعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل ، ويدلك على ذلك أن قولك وعد يعد مصدره عدة بالكسر لما خرج على أصله ، و ( مِّنَ الْمَسَالِ ) نعت للسعة ( في الْعِلْمِ ) يجوز أن يكون نعتا للبسطة ؛ وأن يكون متعلقا بها ، و ( واسِعٌ ) قيل هو على معنى النسب : أى هو ذو سعة ، وقيل جاء على حذف الزائد ، والأصل أو سع فهو موسع ، وقيل هو فاعل وسع ، فالتقدير على هذا واسع الحلم ، لأنك تقول : وسعنا حلمه .

قوله تعالى ( أَنْ يَأْتِيَكُمُ ) خبر إن والتاء في ( التَّابُوتِ ) أصل ووزنه فاعول ، ولا يعرف له اشتقاق ، وفيه لغة أخرى التابوه بالهاء ؛ وقد قرئ به شاذ ، فيجوز أن يكونا لغتين ، وأن تكون الهاء بدلا من التاء .

فإن قيل : لم لا يكون فعلوتا من تاب يتوب ؟ قيل المعنى لا يساعده ، وإنما يشتق إذا صح المعنى ( فِيهِ سَكِينَةٌ ) الجملة في موضع الحال ، وكذلك « تحمله الملائكة » و ( مِّنْ رَبِّكُمْ ) نعت للسكينة ، و ( مِمَّا تَرَكَ ) نعت لبقية وأصل بقية بقية ولام الكلمة ياء ولا حجة في بقی لانكسار ما قبلها ، ألا ترى أن شقي أصلها واو . قوله تعالى ( بِالْجُنُودِ ) : في موضع الحال أى فصل ، ومعه الجنود والبياء في ( مَبِيَّتَيْكُمُ ) بدل من واو لأنه من بلاه يبلوه ، و ( بِنَهْرٍ ) بفتح الهاء وإسكانها لغتان ، والمشهور في القراءة فتحها . وقرأ حميد بن قيس بإسكانها ، وأصل النهر والنهار الاتساع ، ومنه أنهر الدم ( إِلَّا مَنَ اغْتَرَفَ ) استثناء من الجنس وموضعه نصب ، وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناء من « مَنَ » الأولى ، وإن شئت من « من » الثانية ، واغترف متعد ، و ( غَرْفَةً ) بفتح الغين وضمها وقد قرئ بهما ، وهما لغتان ، وعلى هذا يحتمل أن تكون الغرفة مصدرا وأن تكون المغروف ؛ وقيل الغرفة بالفتح المرة الواحدة ، وبالضم قدر ما تحمله اليد ، و ( بِيْتِهِ ) يتعلق باغترف ، ويجوز أن يكون نعتا للغرفة فيعلق بالمحذوف ( إِلَّا قَلِيلًا ) منصوب على الاستثناء من الموجب ، وقد قرئ في الشاذ بالرفع ، وقد ذكرنا وجهه في قوله تعالى « ثم توليتم إلا قليلا منكم » وعين الطاقة واو ، لأنه من الطوق وهو القدرة ، تقول طوقته الأمر ، وخبر لا ( لَسْنَا ) ولا يجوز أن تعمل في ( اليَوْمِ ) ولا في ( بِجَالُوتَ ) الطاقة ، إذ لو كان كذلك لنونت ، بل العامل فيهما

الاستقرار ؛ ويجوز أن يكون الخبر بحالوت فيتعلق بمحذوف ، ولنا تبيين أو صفة لطاقة ، واليوم يعمل فيه الاستقرار ، وحالوت مثل طالوت ( كَمِّمٌ مِّنْ فِئْتِهِ ) كم هنا خبر ، وموضعها رفع بالابتداء، و ( غَلَبْتُ ) خبرها ومن زائدة ؛ ويجوز أن تكون في موضع رفع صفة لكم ، كما تقول : عندي مائة من درهم ودينار ، وأصل فئته فئته لأنه من فاء يفيء إذا رجع ، والمحذوف عينها ، وقيل أصلها فيوة ، لأنها من فأوت رأسه إذا كسرتة ، فالفئة قطعة من الناس ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) في موضع نصب على الحال ، والتقدير : بإذن الله لهم ، وإن شئت جعلتها مفعولا به .

قوله تعالى ( لِحَالُوتَ ) تتعلق اللام ببرزوا ؛ ويجوز أن تكون حالا : أي برزوا قاصدين لحالوت .

قوله تعالى ( فَهَهِزْ مُوَهُمُ بِإِذْنِ اللَّهِ ) هو حال أو مفعول به .  
قوله تعالى ( وَلَوْ لَا دَفَّعُ اللَّهُ ) يقرأ بفتح الدال من غير ألف ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و ( النَّاسَ ) مفعوله ، و ( بَعْضَهُمْ ) بدل من الناس بدل بعض من كل ، ويقرأ دفاع بكسر الدال وبالألف ، فيحتمل أن يكون مصدر دفعت أيضا ؛ ويجوز أن يكون مصدر دافعت ( بِبَعْضِهِ ) هو المفعول الثاني يتعدى إليه الفعل بحرف الجر .

قوله تعالى ( تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ ) تلك مبتدأ ، وآيات الله الخبر ، و ( نَسَلُوهَا ) يجوز أن يكون حالا من الآيات ، والعامل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، و ( بِالْحَقِّ ) يجوز أن يكون مفعولا به ، وأن يكون حالا من ضمير الآيات المنصوب : أي ملتبسة بالحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أي ومعنا الحق ؛ ويجوز أن يكون حالا من الكاف : أي ومعك الحق .

قوله تعالى ( تِلْكَ الرُّسُلُ ) مبتدأ وخبر ، و ( فَضَلْنَا ) حال من الرسل ، ويجوز أن يكون الرسل نعتا أو عطف بيان ، وفضلنا الخبر ( مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ ) يجوز أن يكون مستأنفا لا موضع له ، ويجوز أن يكون بدلا من موضع فضلنا ، ويقرأ « كلم الله » بالنصب ، ويقرأ « كالم الله » ، و ( دَرَجَاتٍ ) حال من بعضهم : أي ذادرجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ؛ وقيل انتصابه على المصدر لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رفعات ؛ وقيل التقدير : على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه ( مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ ) يجوز أن تكون بدلا من بعدهم بإعادة حرف الجر ، ويجوز أن تكون

من الثانية تتعلق باقتتل ، والضمير الأول يرجع إلى الرسل ، والضمير في جاءتهم يرجع إلى الأمم ( وَالَّذِينَ ) استدراك لما دل الكلام عليه ، لأن اقتاتلم كان عن اختلافهم . ثم بين الاختلاف بقوله ( فَفِيهِمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ) والتقدير فاققتلوا ( وَالَّذِينَ ) الله يَفْعَلُ ما يُرِيدُ ) استدراك على المعنى أيضا ، لأن المعنى : ولو شاء الله لمنعهم ، ولكن الله يفعل ما يريد ، وقد أراد أن لا يمنعهم ، أو أراد اختلافهم واقتاتلم .

قوله تعالى ( أَنْتَقُوا ) مفعوله محذوف : أى شيئا ( مَمَّا ) و « ما » بمعنى الذى ، والعائد محذوف : أى رزقنا كوه ( لَا بَيْعَ فِيهِ ) فى موضع رفع صفة ليوم ( وَالْأَخْلَافُ ) أى فيه ( وَالْأَشْفَاعَةُ ) أى فيه ، ويقرأ بالرفع والتنوين ، وقد مضى تعليقه فى قوله « فلا رفث » .

قوله تعالى ( اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) مبتدأ وخبر ، وقد ذكرنا موضع هو فى قوله « وإلهم إلى واحد » ( الْحَيُّ الْقَيُّومُ ) يجوز أن يكون خبرا ثانيا ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو ، وأن يكون مبتدأ والخبر لا تأخذه ، وأن يكون بدلا من هو ، وأن يكون بدلا من لا إله ، والقيوم فيقول من قام يقوم ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمتا ؛ ولا يجوز أن يكون فعولا من هذا ، لأنه لو كان كذلك لكان قووما بالواو ، لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل : سبوح و قدوس ، ومثل : ضراب و قتال ؛ فالزائد من جنس العين ، فلما جاءت الياء دل أنه فيقول ؛ ويقرأ القيم على فيعل ، مثل سيد وميت ؛ ويقرأ القيام على فيعال ، مثل بيطار ؛ وقد قرئ فى الشاذ القائم مثل قوله « قائما بالقسط » و قرئ فى الشاذ أيضا « الحى القيوم » بالنصب على إضمار أعنى ، وعين الحى ولامه ياء ان ، وله موضع يشيع القول فيه ( لَا تَأْخُذُهُ ) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون له موضع ، وفى ذلك وجوه : أحدها أن يكون خبرا آخر لله أو خبرا للحى ؛ ويجوز أن يكون فى موضع الحال من الضمير فى القيوم : أى يقوم بأمر الخلق غير غافل . وأصل السنة وسنة ، والفعل منه وسن يسن ، مثل وعد يعد ، فلما حذف الواو فى الفعل حذفت فى المصدر ( وَلَا نَوْمٌ ) لا زائدة للتوكيد ، وفائدتها أنها لو حذفت لا حتمل الكلام أن يكون لا تأخذه سنة ولا نوم فى حال واحدة ، فإذا قال ولا نوم نفاهما على كل حال ( لَهُ مَا فى السَّمَوَاتِ ) يجوز أن يكون خبرا آخر لما تقدم ، وأن يكون مستأنفا ( مِنْ ذَا الَّذِي ) قد ذكر

في قوله تعالى « من ذا الذي يقرض الله » ، و (عِنْدَهُ) ظرف ليشفع ، وقيل يجوز أن يكون حالا من الضمير في يشفع ، وهو ضعيف في المعنى لأن المعنى يشفع إليه ، وقيل بل الحال أقوى ، لأنه إذا لم يشفع من هو عنده وقريب منه فشفاعة غيره أبعد (إلا بإذنيه) في موضع الحال ، والتقدير : لا أحد يشفع عنده إلا مأذونا له ؛ أو إلا ومعه إذن ، أو إلا في حال الإذن . ويجوز أن يكون مفعولا به : أى بإذنه يشفعون كما تقول : ضرب بسيفه : أى هو آلة الضرب ، و (يَعْلَمُ) يجوز أن يكون خبرا آخر ؛ وأن يكون مستأنفا (مِنْ عِلْمِهِ) أى معلومه لأنه قال . إلا بما شاء ، وعلمه الذى هو صفة له لا يحاط به ولا بشئ منه ، ولهذا قال « ولا يحيطون به علما » (إلا بما شاء) بدل من شئ ، كما تقول : ما مررت بأحد إلا يزيد (وَسِعَ كُرْسِيَهُ) الجمهور على فتح الواو وكسر السين على أنه فعل والكرسى فاعله ، ويقرأ بسكون السين على تخفيف الكسرة كعلم في علم ، ويقرأ بفتح الواو وسكون السين ورفع العين وكرسيه بالجر (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) بالرفع على أنه مبتدأ وخبر ، والكرسى فعلى من الكرس وهو الجمع ، والنصيح فيه ضم الكاف ، ويجوز كسرها للإلتباع (وَلَا يَأْتُوهُ) الجمهور على تحقيق الهمزة على الأصل ، ويقرأ بحذف الهمزة كما حذفت همزة أناس ، ويقرأ بواو مضمومة مكان الهمزة على الإبدال و (الْعَلِيُّ) فعيل وأصله عليو ؛ لأنه من علا يعلو .

قوله تعالى (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ) الجمهور على إدغام الدال في التاء لأنها من مخرجها ؛ وتحويل الدال إلى التاء أولى لأن الدال شديدة والتاء مهموسة ، والمهموس أخف ؛ ويقرأ بالإظهار وهو ضعيف لما ذكرنا ، والرشد بضم الراء وسكون الشين هو المشهور ، وهو مصدر من رشد بفتح الشين يرشد بضمها ؛ ويقرأ بفتح الراء والشين ، وفعله رشد يرشد مثل علم يعلم (مِنْ الْغَىِّ) في موضع نصب على أنه مفعول ، وأصل الغى غوى ، لأنه من غوى يغوى ، فقلبت الواو ياء لسكونها وسبقها ثم أدغمت ، و (الطَّاغُوتِ) يذكر ويؤنث ، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع والتوحيد والتذكير والتأنيث ، ومنه قوله « والذين اجتنبوا الطَّاغُوتِ أن يعبدوها » وأصله طغيوت لأنه من طغيت تظغى ؛ ويجوز أن يكون من الواو ، لأنه يقال فيه يطغو أيضا ، والياء أكثر . وعليه جاء الطغيان ، ثم قدمت اللام فجعلت قبل الغين فصار طيغوتا أو طوغوتا ، فلما تحرك الحرف وانفتح ما قبله قلب ألفا ، فوزنه الآن فلغوت ، وهو مصدر في الأصل مثل المللكوت والرهبوت ، (الْوُثْقَى) تأنيث الأوثق مثل الوسطى والأوسط ، وجمعه الوثق مثل الصغر والكبر ، وأما الوثُق

بضميتين فجمع وثيق ( لا انفصاماً لهما ) في موضع نصب على الحال من العروة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في الوثيق .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا ) مبتدأ ( أُولَئِكَ هُمُ ) مبتدأ ثان ، ( الطَّاغُوتُ ) خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . وقد قرئ الطواغيت على الجمع ، وإنما جمع وهو مصدر لأنه صار اسماً لما يعبد من دون الله ( يُخْرِجُونَهُمْ ) مستأنف لاموضع له ؛ ويجوز أن يكون حالاً ، والعامل فيه معنى الطاغوت ، وهو نظير ما قال أبو علي في قوله « إنها لظي نزاعة » وسنذكره في موضعه ، فأما ( يُخْرِجُونَهُمْ ) فيجوز أن يكون خبراً ثانياً ، وأن يكون حالاً من الضمير في ولي .

قوله تعالى ( أَنْ آتَاهُ اللَّهُ ) في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الخليل ، لأن تقديره : لأن آتاه الله فهو مفعول من أجله : والعامل فيه « حاج » ، والهاء ضمير إبراهيم ، ويجوز أن تكون ضمير الذي ؛ و ( إِذْ ) يجوز أن تكون ظرفاً للحاج ، وأن تكون لآتاه ؛ وذكر بعضهم أنه بدل من أن آتاه ، وليس بشيء لأن الظرف غير المصدر ، فلو كان بدلاً لكان غلطاً ؛ إلا أن تجعل إذ بمعنى أن المصدرية ، وقد جاء ذلك وسيمر بك في القرآن مثله ( أَنَا أُحْيِي ) الاسم الهمزة والنون ، وإنما زيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون ، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنها ، وقد قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل ، وذلك على إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ وقد جاء ذلك في الشعر .

قوله تعالى ( فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي ) دخات الفاء إبداناً بتعلق هذا الكلام بما قبله ؛ والمعنى إذا ادعيت الإحياء والإماتة ولم تفهم فالحجة أن الله يأتي بالشمس هذا هو المعنى ، و ( مِّنَ الْمَشْرِقِ ) ، و ( مِّنَ الْمَغْرِبِ ) متعلقان بالفعل المذكور وليسا حالين ، وإنما هما لابتداء غاية الإتيان ، ويجوز أن يكونا حالين ؛ ويكون التقدير : مسخرة أو منقادة ( فَسَبَّهْتَ ) على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بفتح الباء وضم الهاء ، وبفتح الباء وكسر الهاء وهما لغتان ؛ والفعل فيهما لازم ، ويقرأ بفتحهما فيجوز أن يكون الفاعل ضمير إبراهيم ؛ و ( النَّدَى ) مفعول ، ويجوز أن يكون الذي فاعلاً ، ويكون الفعل لازماً .

قوله تعالى ( أَوْ كَالَّذِي ) في الكاف وجهان : أحدهما أنها زائدة ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر على قرية ؛ وهو مثل قوله « ليس كمثلها » . والثاني

هي غير زائدة وموضعها نصب ، والتقدير : أو رأيت مثل الذي ، ودل على هذا المحذوف قوله « ألم تر إلى الذي حاج » أو للتفصيل أو للتخيير في التعجب بحال أى القبيلتين شاء ، وقد ذكر ذلك في قوله « أو كصيب » وغيره ؛ وأصل القرية من قرية الماء إذا جمعت ، فالقرية مجتمع الناس ( وهى خاوية ) في موضع جر صفة لقرية ( على عروشها ) يتعلق بخاوية ، لأن معناه واقعة على سقوفها ، وقيل هو بدل من القرية تقديره : مر على قرية على عروشها : أى مر على عروش القرية ، وأعاد حرف الجر مع البدل ، ويجوز أن يكون على عروشها على هذا القول صفة للقرية ، لا بدلا تقديره : على قرية ساقطة على عروشها ، فعلى هذا يجوز أن يكون وهى خاوية حالا من العروش ، وأن يكون حالا من القرية لأنها قد وصفت ، وأن يكون حالا من هاء المضاف إليه ، والعامل معنى الإضافة ، وهو ضعيف مع جوازه ( أى ) في موضع نصب بيحيى ، وهى بمعنى متى ، فعلى هذا يكون ظرفا ، ويجوز أن يكون بمعنى كيف فيكون موضعها حالا من هذه ، وقد تقدم لما فيه من الاستفهام (مائة عام) ظرف لأماته على المعنى ، لأن المعنى ألبثه مائة مائة عام ، ولا يجوز أن يكون ظرفا على الظاهر لأن الإماتة تقع في أدنى زمان : ويجوز أن يكون ظرفا للفعل محذوف تقديره : فأماته فلبث مائة عام ، ويدل على ذلك قوله « كم لبثت » ثم قال « بل لبثت مائة عام » ( كم ) ظرف لللبث ( لم يتسنه ) الهاء زائدة في الوقف ، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان : أحدهما هو يتسنن من قوله « حمأ مسنون » فلما اجتمعت ثلاث نونات قلبت الأخيرة ياء كما قلبت فى تظنيت ثم أبدلت الياء ألفا ثم حذف للجزم . والثانى أن يكون أصل الألف واوا من قولك : أسنى يسنى إذا مضت عليه السنون ، وأصل سنة سنة لقولهم سنوات ، ويجوز أن تكون الهاء أصلا ، ويكون اشتقاقه من السنة ، وأصلها سنة لقولهم سنهنا ، وعاملته مسانهة ، فعلى هذا تثبت الهاء وصلا ووقفا ، وعلى الأول تثبت فى الوقف دون الوصل ، ومن أثبتها فى الوصل أجراه مجرى الوقف .

فإن قيل : ما فاعل يتسنى ؟ قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شىء واحد ، فلهذا أفرد الضمير فى الفعل ؛ ويحتمل أن يكون جعل الضمير لذلك ، وذلك يكفى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه ، وإذا لم يتغير

الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى ، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التنثية ، كما قال الشاعر :

فكَأَنَّ فِي الْعَيْسَيْنِ حَسَبًا قَرَنُفُلٍ أَوْ سُدُنْبَلٍ كُحِّلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ

(وَأَلْتَجَمَعُكَ) معطوف على فعل محذوف تقديره ، أريناك ذلك لتعلم قدر قدرتنا ولنجعلك ، وقيل الواو زائدة ؛ وقيل التقدير : ولنجعلك فعلنا ذلك (كَيْفَ نَنْشُرُهَا) في موضع الحال من العظام والعامل في كيف نشرها ، ولا يجوز أن تعمل فيها انظر ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولكن كيف ونشرها جميعا حال من العظام ، والعامل فيها انظر ، تقديره : انظر إلى العظام حياة . ونشرها يقرأ بفتح النون وضم الشين وماضيه نشر . وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مطاوع أنشر الله الميت فنشر ، ويكون نشر على هذا بمعنى أنشر ، فاللازم والمتعدى بلفظ واحد والثاني أن يكون من النشر الذي هو ضد الطي : أى يبسطها بالإحياء ، ويقرأ بضم النون وكسر الشين : أى نحييها ، وهو مثل قوله « إذا شاء أنشره » . ويقرأ بالزاي أى نرفعها ، وهو من النشر : وهو المرتفع من الأرض ، وفيها على هذا قراءتان : ضم النون وكسر الشين من أنشزته ، وفتح النون وضم الشين وماضيه نشزته ، وهما لغتان و (كَحْمًا) مفعول ثان (قالَ أَعْلَمُ) يقرأ بفتح الهمزة واللام على أنه أخبر عن نفسه ، ويقرأ بوصل الهمزة على الأمر وفاعل قال « الله » وقيل فاعله عزيز ، وأمر نفسه كما يأمر المخاطب كما تقول لنفسك : اعلم يا عبد الله ، وهذا يسمى التجريد ؛ وقرئ بقطع الهمزة وفتحها وكسر اللام ، والمعنى : أعلم الناس .

قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ الْعَامِلُ فِي إِذْ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : اذْكَرْ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَظْرَفٍ ، وَ (أَرْنِي) يقرأ بسكون الراء ، وقد ذكر في قوله « وأرنا مناسكنا » (كَيْفَ تَحْيِي) الجملة في موضع نصب بأرني : أى أرني كيفية إحياء الموتى ، فكيف في موضع نصب بتحْيِي (لِيَطْمئنَ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره . سألتك لِيَطْمئنَ ، والهمزة في يطمئن أصل ، ووزنه يفعلل ، ولذلك جاء « فإذا اطمأنتم » مثل اقشعرتهم (مِنَ الطَّيْرِ) صفة لأربعة ، وإن شئت علقتها بخذ ، وأصل الطير مصدر طار يطير طيرا مثل باع يبيع بيعا ، ثم سمي الجنس بالمصدر ؛ ويجوز أن يكون أصله طيرا مثل سيد ، ثم خففت كما خفف سيد ؛ ويجوز أن يكون جمعا مثل تاجر وتجر ، والطير واقع على الجنس والواحد طائر (فَصَصْرُهُنَّ) يقرأ بضم الصاد وتخفيف الراء وبكسر الصاد وتخفيف الراء . ولهما معنيان : أحدهما أملهن ، يقال

صاره يصوره ويصيره إذا أماله ، فعلى هذا تتعلق إلى بالفعل ، وفي الكلام محذوف تقديره : أملهن إليك ثم قطعهن . والمعنى الثاني أن يصوره ويصيره بمعنى يقطعه ، فعلى هذا في الكلام محذوف يتعلق به إلى : أى فقطعهن بعد أن تميلهن إليك ، والأجود عندي أن تكون إليك حالا من المفعول المضممر تقديره فقطعهن مقربة إليك أو مائلة ونحو ذلك ؛ ويقرأ بضم الصاد وتشديد الراء ، ثم منهم من يضمها ، ومنهم من يفتحها ، ومنهم من يكسرها مثل مدهن ، فالضم على الإتياع ، والفتح للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والمعنى في الجميع من صره يصره إذا جمعه ( مِنْهُنَّ ) في موضع نصب على الحال من ( جُزءاً ) وأصله صفة للنكرة قدم عليها فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً لاجعل ، وفي الجزء لغتان : ضم الزاى ، وتسكينها ، وقد قرئ بهما ، وفيه لغة ثالثة كسر الجيم ، ولم أعلم أحداً قرأ به ؛ وقرئ بتشديد الزاى من غير همزة . والوجه فيه أنه نوى الوقف عليه ، فحذف الهمزة بعد أن أتت حركتها على الزاى ثم شدد الزاى ، كما تقول في الوقف : هذا فرح ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، و ( يَا تَيْنَكَ ) جواب الأمر و ( سَعِيًا ) مصدر في موضع الحال : أى ساعيات ؛ ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً ، لأن السعى والإتيان متقاربان ، فكأنه قال : يَا تَيْنَكَ إِيَّانَا .

قوله تعالى ( مَسَّالُ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ) في الكلام حذف مضاف تقديره : مثل إنفاق الذين ينفقون ، أو مثل نفقة الذين ينفقون ، ومثل مبتدأ ، و ( كَمَثَلِ حَبَّةٍ ) خبره ، وإنما قبل المحذوف لأن الذين ينفقون لا يشبهون بالحبة : بل إنفاقهم أو نفقتهم ( أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ) الجملة في موضع جر صفة لحبة ( في كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ) ابتداء وخبر في موضع جر صفة لسنابل ؛ ويجوز أن يرفع مائة حبة بالجار ، لأنه قد اعتمد لما وقع صفة ؛ ويجوز أن تكون الجملة صفة لسبع كقولك : رأيت سبعة رجال أحرار وأحراراً ؛ ويقرأ في الشاذ مائة بالنصب بدلاً من سبع ، أو بفعل محذوف تقديره : أخرجت . والنون في سنبله زائدة ، وأصله من أسبل ؛ وقيل هي أصل ، والأصل في مائة مئبة ، يقال : أمأت الدراهم إذا صارت مائة ثم حذفت اللام تخفيفاً كما حذفت لام يد .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَسْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ) مبتدأ ، والخبر ( لَهُمْ أَجْرُهُمْ ) ولام الأذى ياء ، يقال : أذى ياذى أذى مثل نصب ينصب نصيباً .

قوله تعالى ( قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ) مبتدأ ( وَ مَغْفِرَةٌ ) معطوف عليه ، والتقدير :  
وسبب مغفرة ، لأن المغفرة من الله فلا تفاضل بينها وبين فعل عبده ؛ ويجوز أن تكون  
المغفرة مجاوزة المزكى واحتماله للفقير ، فلا يكون فيه حذف مضاف ، والخبر ( خَيْرٌ  
مِّنْ صَدَقَةٍ ) و ( يَتَّبِعُهَا ) صفة لصدقة ؛ وقيل قول معروف مبتدأ خبره محذوف  
أى أمثل من غيره ، ومغفرة مبتدأ ، وخبر خبره .

قوله تعالى ( كَالَّذِي يُنْفِقُ ) الكاف في موضع نصب نعنا لمصدر محذوف ،  
وفي الكلام حذف مضاف تقديره : إبطالا كإبطال الذي ينفق ؛ ويجوز أن يكون  
في موضع الحال من ضمير الفاعلين : أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق  
ماله : أى مشبهين الذي يبطل إنفاقه بالرياء ، و ( رِئَاءَ النَّاسِ ) مفعول من أجله ،  
ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال : أى ينفق مراثيا ، والهمزة الأولى في رياء  
عين الكلمة لأنه من راعى ، والأخيرة بدل من الياء لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة  
كالقضاء والدماء ؛ ويجوز تخفيف الهمزة الأولى بأن تقلب ياء فرارا من ثقل الهمزة  
بعد الكسرة ، وقد قرئ به ، والمصدر هنا مضاف إلى المفعول . ودخلت الفاء  
في قوله ( فَتَشْكَلُهُ ) لربط الجملة بما قبلها . والصفوان جمع صفوانة ، والجديد أن يقال  
هو جنس لاجمع . ولذلك عاد الضمير إليه بانمط الأفراد في قوله « عليه تراب » وقيل  
هو مفرد ، وقيل واحده صفا وجمع فعل على فعالن قليل ، وحكى صفوان بكسر  
الصاد ، وهو أكثر الجموع ، ويقرأ بفتح الفاء وهو شاذ ، لأن فعالنا شاذ في الأسماء  
وإنما يجيء في المصادر مثل الغليان والصفات مثل يوم صفوان ، و ( عَلَيْهِ تَرَابٌ )  
في موضع جر صفة لصفوان ، ولك أن ترفع ترابا بالجر لأنه قد اعتمد على ما قبله ،  
وأن ترفعه بالابتداء ، والفاء في ( فَأَصَابَهُ ) عاطفة على الجار ، لأن تقديره : استقر  
عليه تراب فأصابه ، وهذا أحد ما يقوى شبه الظرف بالفعل ، والألف في أصاب  
منقلبة عن واو ، لأنه من صاب يصوب ( فَتَرَكَهُ صَانِدًا ) هو مثل قوله « وتركهم  
في ظلمات » وقد ذكر في أول السورة ( لَا يَتَّقِدُرُونَ ) مستأنف لاموضع له ، وإنما  
جمع هنا بعد ما أفرد في قوله كالذي وما بعده ، لأن الذي هنا جنس ، فيجوز أن يعود  
الضمير إليه مفردا وجمعا ، ولا يجوز أن يكون من الذي ، لأنه قد فصل بينهما بقوله  
« فشله » وما بعده .

قوله تعالى ( ابْتِغَاءَ ) مفعول من أجله ( وَتَشْبِيْتَا ) معطوف عليه ، ويجوز أن  
يكونا حالين : أى مبتغين وممتبتين ( مِّنْ أَنْفُسِهِمْ ) يجوز أن يكون من بمعنى اللام :

أى تثبیتا لأنفسهم كما تقول : فعلت ذلك كسرا من شهوتي ، ويجوز أن تسكون على أصلها أى تثبیتا صادرا من أنفسهم ، والتثبیت مصدر فعل متعد ؛ فعلى الوجه الأول يكون من أنفسهم مفعول المصدر ، وعلى الوجه الثانى يكون المفعول محذوفا تقديره : ويثبتون أعمالهم بإخلاص النية ، ويجوز أن يكون تثبیتا بمعنى ثبتت فيكون لازما ، والمصادر قد تختلف ويقع بعضها موقع بعض : ومثله قوله تعالى « وتبتل إليه تبتلا » أى تبتلا . وفى قوله « ومثل الذين ينفقون » حذف تقديره : ومثل نفقة الذين ينفقون لأن المنفق لا يشبه بالجنة ، وإنما تشبه النفقة التى تزكو بالجنة التى تثمر . والربوة بضم الراء وفتحها وكسرها ثلاث لغات ، وفيها لغة أخرى ربوة ، وقد قرئ بذلك كله ( أصابها ) صفة للجنة ، ويجوز أن تكون فى موضع نصب على الحال من الجنة ، لأنها قد وصفت ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير فى الجار ، وقد مع الفعل مقدره ، ويجوز أن تكون الجملة صفة لربوة ، لأن الجنة بعض الربوة . والوايل من وبل ، ويقال أو بل فهو مويل ، وهى صفة غالبية لا يحتاج معها إلى ذكر الموصوف . وآتت متعد إلى مفعولين ، وقد حذف أحدهما : أى أعطت صاحبها ، ويجوز أن يكون متعديا إلى واحد ، لأن معنى آتت أخرجت ، وهو من الإتياء وهو الربيع ، والأكل بسكون السكاف وضمها لغتان ؛ وقد قرئ جمعا والواحد منه أكلة وهو المأكول . وأضاف الأكل إليها لأنها محلله أو سببه ، و ( ضِعْفَيْنِ ) حال : أى مضاعفا ( فَطَلَّ ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالذى يصبها طل ، أو فالصيب لها ، أو فصبيها . ويجوز أن يكون فاعلا تقديره : فيصبها طل ، وحذف الفعل للدلالة فعل الشرط عليه . والجزم فى يصبها بلم لا بيان ، لأن لم عامل يختص بالمستقبل ، وإن قد وليها الماضى ، وقد يحذف معها الفعل ، فجاز أن يبطل عملها .

قوله تعالى ( مِّنْ نَّخِيلٍ ) صفة لجنه ، ونخيل جمع وهو نادر ، وقيل هو جنس و ( تَجْرِي ) صفة أخرى ( لَهُ فِيهَا مِّنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ) فى الكلام حذف تقديره له فيها رزق من كل أو ثمرات من كل أنواع الثمرات ؛ ولا يجوز أن يكون من مبتدأ وما قبله الخبر ، لأن المبتدأ لا يكون جارا ومجرورا إلا إذا كان حرف الجر زائدا ، ولا فاعلا ، لأن حرف الجر لا يكون فاعلا ولكن يجوز أن يكون صفة محذوف ، ولا يجوز أن تكون من زائدة على قول سيبويه ، ولا على قول الأخفش ، لأن المعنى يصير له فيها كل الثمرات ، وليس الأمر على هذا إلا أن يراد به هاهنا الكثرة لا الاستيعاب ، فيجوز عند الأخفش ، لأنه يجوز زيادة « من » فى الواجب وإضافة

« كل » إلى ما بعدها بمعنى اللام ، لأن المضاف إليه غير المضاف ( وأصابته ) الجملة حال من أحد ، وقد مرادة تقديره : وقد أصابه ، وقيل وضع الماضي موضع المضارع ، وقيل حمل في العطف على المعنى ، لأن المعنى أيود أحدكم أن لو كانت له جنة فأصابها وهو ضعيف ، إذ لا حاجة إلى تغيير اللفظ مع صحة معناه ( وآله ذريرة ) جملة في موضع الحال من الهاء في أصابه . واختلف في أصل الذرية على أربعة أوجه : أحدها أن أصلها ذرورة من ذر يذر إذا نشر ، فأبدلت الراء الثانية ياء لاجتماع الراءات ، ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت ، ثم كسرت الراء إتباعا ، ومنهم من يكسر الذال إتباعا أيضا ، وقد قرئ به . والثاني أنه من ذر أيضا إلا أنه زاد الياءين ، فوزنه فعلية . والثالث أنه من ذرا بالهمز فأصله على هذا ذرورة فعولة ، ثم أبدلت الهمزة ياء وأبدلت الواو ياء فرارا من ثقل الهمزة الواو والضممة . والرابع أنه من ذرا يذرو لقوله « وتذروه الرياح » فأصله ذرورة ثم أبدلت الواو ياء ثم عمل ما تقدم ؛ ويجوز أن يكون فعلية على الوجهين ( فأصابها ) معطوف على صفة الجنة .

قوله تعالى ( أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ ) المفعول محذوف : أي شيئا من طيبات ، وقد ذكر مستوفى فيما تقدم ( وَلَا تَبْهَمُوا ) الجمهور على تخفيف التاء وماضيه تيمم والأصل تيمموا فحذف التاء الثانية كما ذكر في قوله « تظاهرون » ويقرأ بتشديد التاء وقبله ألف ، وهو جمع بين ساكنين ، وإنما سوغ ذلك المد الذي في الألف ، وقرئ بضم التاء وكسر الميم الأولى على أنه لم يحذف شيئا ووزنه تفعلوا ( مِنْهُ ) متعلقة بـ ( تَسْتَفِقُونَ ) والجملة في موضع الحال من الفاعل في تيمموا : وهي حال مقدرة لأن الإنفاق منه يقع بعد القصد إليه ؛ ويجوز أن يكون حالا من الخبيث لأن في الكلام ضميرا يعود إليه : أي منقفا منه ؛ والخبيث صفة غالبية فلذلك لا يذكر معها الموصوف ( وَكَسَبْتُمْ بِأَيْدِيهِ ) مستأنف لا موضع له ( إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا ) في موضع الحال : أي إلا في حال الإغماض ، والجمهور على ضم التاء وإسكان الغين وكسر الميم وماضيه أغمض وهو متعد ، وقد حذف مفعوله أي تغمضوا أبصاركم أو بصائركم ؛ ويجوز أن يكون لازما مثل أغضى عن كذا ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتشديد الميم وفتح الغين والتقدير : أبصاركم ، ويقرأ تغمضوا بضم التاء والتخفيف وفتح الميم على ما لم يسم فاعله : والمعنى : إلا أن تحملوا على التفاعل عنه والمساحة فيه ، ويجوز أن يكون من أغمض إذا صودف على تلك الحال ، كقولك : أحمد الرجل : أي وجد محمودا

ويقرأ بفتح الفاء وإسكان الغين وكسر الميم من غمض يغمض ، وهي لغة في غمض ،  
ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الميم وهو من غمض كظرف : أى خفي عليكم رأيكم فيه ،  
قوله تعالى ( يَعِيدُكُمْ ) أصله يوعدهم فحذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة  
وكسرة ، وهو يتعدى إلى مفعولين ؛ وقد يجيء بالباء يقال وعدته بكذا ( مَغْفِرَةٌ  
مِنْهُ ) يجوز أن يكون صفة وأن يكون مفعولا متعلقا ببعده : أى يعدكم من تلقاء نفسه  
( وَقَضَاءً ) تقديره : منه استغنى بالأولى عن إعادتها .

قوله تعالى ( وَمَنْ يُؤْتَ ) يقرأ بضم الياء وفتح التاء ، ومن على هذا مبتدأ  
وما بعدها الخبر ، ويقرأ بكسر التاء ؛ فمن على هذا في موضع نصب بيوت ، ويؤت  
مجزوم بها ، فقد عمل فيما عمل فيه ، والفاعل ضمير اسم الله ، والأصل ( يَبْدَأُكُمْ )  
يتذكر ، فأبدل الفاء ذالا للتقرب منها فتدغم .

قوله تعالى ( مَا أَنْتَقِصْتُمْ ) ما شرط وموضعها نصب بالفعل الذى يليها ، وقد  
ذكرنا مثله في قوله « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » .

قوله تعالى ( فَتَنِيْمًا ) نعم فعل جامد لا يكون فيه مستقبل وأصله نعم كعلم ، وقد  
جاء على ذلك في الشعر إلا أنهم سكنوا العين ونقلوا حركتها إلى النون ليكون دليلا  
على الأصل ؛ ومنهم من يترك النون مفتوحة على الأصل ، ومنهم من يكسر النون  
والعين إتباعا ، وبكل قد قرئ ، وفيه قراءة أخرى هنا وهي إسكان العين والميم مع  
الإدغام ، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين ؛ وقيل إن الراوى لم يضبط  
القراءة ، لأن القارىء اختلس كسرة العين فظنه إسكانا وفاعل نعم مضمرة ، وما بمعنى  
شئ وهو المخصوص بالمدح : أى نعم الشئ شئنا ( هى ) خبر مبتدأ محذوف ، كأن  
قائلا قال ؛ ما الشئ الممدوح ، فيقال ؛ هى أى الممدوح الصدقة . وفيه وجه آخر  
وهو أن يكون هى مبتدأ مؤخر ، ونعم وفاعلها الخبر : أى الصدقة نعم الشئ ،  
واستغنى عن ضمير يعود على المبتدأ لاشتغال الجنس على المبتدأ ( فَهَوَّ خَيْرٌ لَكُمْ )  
الجملة جواب الشرط ، وموضعها جزم ، وهو ضمير مصدر لم يذكر ، ولكن ذكر  
فعله ، والتقدير : فالإخفاء خير لكم ، أو فدفعها إلى الفقراء في خفية خير ( وَتُكْفِّرُ  
عَنْكُمْ ) يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عز وجل ، ويقرأ بالياء على هذا  
التقدير أيضا ، وعلى تقدير آخر وهو أن يكون الفاعل ضمير الإخفاء ، ويقرأ  
وتكفر بالتاء على أن الفعل مسند إلى ضمير الصدقة ، ويقرأ بجزم الراء عطفًا على  
موضع فهو ، وبالرفع على إضمار مبتدأ : أى ونحن أو وهى ، ( مِنْ ) هنا زائدة

عند الأخص ، فيكون (سَيِّئَاتِكُمْ) المفعول ، وعند سيديويه المفعول محذوف :  
أى شيئاً من سيئاتكم ، والسيئة فعيلة ، وعينها واو لأنها من ساء يسوء فأصلها سيوثة ؛  
ثم عمل فيها ما ذكرنا في صيب .

قوله تعالى (لِلْفُقَرَاءِ) في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : الصدقات  
المذكورة للفقراء ، وقيل التقدير : اعجبوا للفقراء (في سَبِيلِ اللَّهِ) « في » متعلقة  
بأحصروا على أنها ظرف له ، ويجوز أن تكون حالا : أى أحصروا مجاهدين  
(لايستطيعون) في موضع الحال . والعامل فيه أحصروا : أى أحصروا عاجزين  
ويجوز أن يكون مستأنفا (يَحْسَبُهُمْ) حال أيضاً ، ويجوز أن يكون مستأنفا لاموضع  
له ، وفيه لغتان كسر السين وفتحها ، وقد قرئ بهما ، و (الجاهل) جنس فلذلك  
لم يجمع ولا يراد به واحد (مِنَ التَّعَنُّفِ) يجوز أن يتعلق « من » بيحسب : أى  
يحسبهم من أجل التعنف ، ولا يجوز أن يتعلق بمعنى أغنياء ، لأن المعنى يصير إلى ضد  
المقصود ، وذلك أن معنى الآية أن حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء ، ولو علق  
« من » بأغنياء صار المعنى أن الجاهل يظن أنهم أغنياء ولكن بالتعنف ، والغنى  
بالتعنف فقير من المال (تَعْرِفُهُمْ) يجوز أن يكون حالا وأن يكون مستأنفا ،  
و (لايسألون) مثله و (لِخَافِ) مفعول من أجله ؛ ويجوز أن يكون مصدرا لفعل  
محذوف دل عليه يسألون ، فكأنه قال : لايلحفون ؛ ويجوز أن يكون مصدرا  
في موضع الحال تقديره : ولايسألون ملحفين .

قوله تعالى (الَّذِينَ يُسْتَفْتُونَ) الموصول وصلته مبتدأ ، وقوله (فَلَهُمْ  
أَجْرُهُمْ) جملة في موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لشبه الذى بالشرط في إبهامه  
ووصله بالفعل (بالليل) ظرف والباء فيه بمعنى في ، و (سِرًّا وَعَلَانِيَةً) مصدران  
في موضع الحال .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا) مبتدأ (لايقومون) خبره ، والكاف  
في موضع نصب وصفا لمصدر محذوف تقديره : لإقيامه مثل قيام الذى يتخبطه ولام  
الربا واو لأنه من ربا يربو وتثنيته ربوان ، ويكتب بالألف . وأجاز الكوفيون كتبه  
وتثنيته بالياء قالوا لأجل الكسرة التى فى أوله وهو خطأ عندنا ، و (مِنَ الْمَسِّ)  
يتعلق بتخبطه : أى من جهة الجنون فيكون في موضع نصب (ذَلِكَ) مبتدأ ،  
و (بِأَنَّهُمْ) قالوا الخبر : أى مستحق بقولهم (جاءه مؤعظة) إنما لم تثبت التاء  
لأن تأنيث المؤعظة غير حقيقى ، فالموعظة والوعظ بمعنى .

قوله تعالى ( يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ) روى أبو زيد الأنصاري أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة ، وهي قراءة بعيدة إذ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة لاسيا وقبل الضمة كسرة ، وقد يؤوّل على أنه وقف على مذهب من قال هذه افعلوا فتقلب الألف في الوقف واوا ، فيما أن يكون لم يضبط الراوى حركة الباء أو يكون سمي قربها من الضمة ضما .

قوله تعالى ( ما بَقِيَ ) الجمهور على فتح الباء ، وقد قرئ شاذاً بسكونها ، ووجهه أنه خفف بحذف الحركة عن الباء بعد الكسرة ، وقد قال المبرد : تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورة هذا مع أنه معرب فهو في الفعل الماضي أحسن .

قوله تعالى ( فَأَذْنُوا ) يقرأ بوصل الهمزة وفتح الذال وماضيه آذن ، والمعنى : فأيقنوا بحرب ، ويقرأ بقطع الهمزة والمد وكسر الذال وماضيه آذن : أى أعلم ، والمفعول محذوف : أى فأعلموا غيركم ؛ وقيل المعنى : صيروا عالمين بالحرب ( لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ) يقرأ بتسمية الفاعل في الأول ، وترك التسمية في الثاني ووجهه أن منعهم من الظلم أهم فبدى به ؛ ويقرأ بالعكس . والوجه فيه أنه قدم ما تظمنن به نفوسهم من نقي الظلم عنهم ثم منعهم من الظلم ؛ ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحد ، لأن الواو لا ترتب .

قوله تعالى ( وإن كان ذو عُسْرَةٍ ) كان هنا التامة : أى إن حدث ذو عسرة ؛ وقيل هي الناقصة ، والخبر محذوف تقديره : وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك ، ولو نصب فقال ذاعسرة لكان الذى عليه الحق معنيا بالذكر السابق ، وليس ذلك في اللفظ إلا أن يتحمل لتقديره ، والعسرة والعسر بمعنى ، والنظرة بكسر الظاء مصدر بمعنى التأخير ؛ والجمهور على الكسر ؛ ويقرأ بالإسكان إيثاراً للتخفيف كفتح وفخذ وكتف وكتف ؛ ويقرأ فناظرة بالألف وهي مصدر كالعاقبة والعافية ؛ ويقرأ فناظره على الأمر كما تقول ساهله بالتأخير ( إلى ميسرة ) أى إلى وقت ميسرة أو وجود ميسرة ، والجمهور على فتح السين والتأنيث ؛ وقرئ بضم السين وجعل الماء ضميراً ، وهو بناء شاذ لم يأت منه إلا مكرم ومعون ، على أن ذلك فلتؤول على أنه جمع مكرمة ومعونة ، وتتمثل القراءة بعد ذلك أمرين : أحدهما أن يكون جمع ميسرة كما قالوا في البنائين . والثاني أن يكون أراد ميسرة فحذف الواو اكتفاء بدلالة الضمة عليها وارتفاع نظرة على الابتداء والخبر محذوف : أى فعليكم نظرة ،

والى يتعلق بنظرة (وَأَنْ تَصَدَّقُوا) يقرأ بالتشديد وأصله تتصدقوا ، فقلب التاء الثانية صاداً وأدغمها ، ويقرأ بالتخفيف على أنه حذف التاء حذفاً .

قوله تعالى (تُرْجَعُونَ فِيهِ) الجملة صفة يوم ، ويقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، وبضمها على ترك التسمية على أنه من ترجمته : أى رددته ، وهو متعد على هذا الوجه ، ولولا ذلك لما بنى لما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ بالياء على الغيبة (وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ) يجوز أن يكون حالاً من « كل » لأنها فى معنى الجمع ؛ ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى يرجعون على القراءة بالياء على أنه خرج من الخطاب إلى الغيبة كقوله « حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم » .

قوله تعالى (إلى أجلٍ) هو متعلق بتدائيمت ، ويجوز أن يكون صفة لدين : أى مؤخر ومؤجل ، وألف (مُسَمَّى) منقلبة عن ياء ، وكذا كل ألف وقعت رابعة فصاعداً إذا كانت منقلبة فإنها تكون منقلبة عن ياء ، ثم ينظر فى أصل الياء (بالعدل) متعلق بقوله « وليكتب » أى ليكتب بالحق ، فيجوز أن يكون أى وليكتب عادلاً ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به : أى بسبب العدل ؛ وقيل الباء زائدة ، والتقدير : وليكتب العدل ؛ وقيل هو متعلق بكاتب : أى كاتب موصوف بالعدل أو محضار (كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف ، وهو من تمام أن يكتب ؛ وقيل هو متعلق بقوله (فَلْيَبْكُوا) ويكون الكلام قد تم عند قوله : أن يكتب ، والتقدير : فليكتب كما علمه الله (وَلْيُسْمِلْ) ماضى هذا الفعل أمل ، وفيه لغة أخرى أملى ، ومنه قوله « فهى تملى عليه » وفيه كلام يأتى فى موضعه إن شاء الله (مِنْهُ شَيْئًا) يجوز أن يتعلق من يبيخس ، ويكون لا بتداء غاية البيخس ، ويجوز أن يكون التقدير شيئاً منه ، فلما قدمه صار حالاً والهاء للحق (أَنْ يُعْمِلَ هُوَ) هو هنا توكيد والفاعل مضمرة ، والجمهور على ضم الهاء ، لأنها كلمة منفصلة عما قبلها فهى مبدوء بها وقرئ بإسكانها على أن يكون أجرى المنفصل مجرى المتصل بالواو أو الفاء أو اللام نحو وهو فهو (بالعدل) مثل الأولى (مِنْ رِجَالِكُمْ) يجوز أن يكون صفة للشهيد ، ويجوز أن يتعلق باستشهدوا (فَأَنْ لَّمْ يَسْكُونُوا) الألف ضمير الشاهدين (فَرَجُلٌ) خبر مبتدأ محذوف : أى فالمستشهد رجل (وَأَمْرَاتَانِ) وقيل هو فاعل : أى فليستشهد رجل ؛ وقيل الخبر محذوف تقديره : رجل وامرأتان يشهدون ، ولو كان قد قرئ بالنصب لكان التقدير فاستشهدوا ؛ وقرئ فى الشاذ و امرأتان بهمزة ساكنة ، ووجهه أنه خفف الهمزة فقربت من الألف ، والمقربة من

الألف في حكمها ولهذا لا يبتدأ بها ، فلما صارت كالألف قلبها همزة ساكنة كما قالوا خاتم وعالم . قال ابن جنى : ولا يجوز أن يكون سكن الهمزة لأن المفتوح لا يسكن لخفة الفتحة ؛ ولو قيل إنه سكن الهمزة لتوالى الحركات وتوالى الحركات يجنب وإن كانت الحركة فتحة كما سكنوا باء ضربت لكان حسنا ( مِمَّنْ تَرَضَوْنَ ) هو في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين تقديره : مرضيون ؛ وقيل هو صفة لشهيدين وهو ضعيف للفصل الواقع بينهما ؛ وقيل هو بدل من « من رجالكم » وأصل ترضون ترضون ، لأن لام الرضا واو لقولك الرضوان ( مِمِّنَ الشُّهَدَاءِ ) يجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف : أى ترضونه كائنا من الشهداء ، ويجوز أن يكون بدلا من « من » ( أنْ تَضِلَّ ) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة للفعل وهو مفعول له وتقديره : لأن تضل إحداهما ( فَتُذَكَّرَ ) بالنصب معطوف عليه .

فإن قلت . ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما فكيف يقدر باللام . فالجواب ما قاله سيبويه : إن هذا كلام محمول على المعنى ، وعادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه ، ومثله قولك أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها ؛ ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط ، وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال ، فكذلك الآية تقديرها : لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت أو لضلالها ، ولا يجوز أن يكون التقدير : مخافة أن تضل ، لأنه عطف عليه فتذكر ؛ فيصير المعنى مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت ، وهذا عكس المراد ، ويقرأ فتذكر بالرفع على الاستثناف . ويقرأ إن بكسر الهمزة على أنها شرط ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء لا لتقاء الساكنين ، فتذكر جواب الشرط ، ورفع الفعل لدخول الفاء الجواب ، ويقرأ بتشديد الكاف وتخفيفها ، يقال : ذكرته وأذكرته ؛ و ( إِحْدَاهُمَا ) للفاعل ، و ( الأُخْرَى ) للمفعول ويصح في المعنى العكس إلا أنه يمتنع في الإعراب على ظاهر قول النحويين ؛ لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس ، فعلى هذا إذا أمن اللبس جاز تقديم المفعول كقولك : كسر عيسى العصا ، وهذه الآية من هذا القبيل ، لأن النسيان والإذكار لا يتعين في واحدة منهما ؛ بل ذلك على الإبهام ؛ وقد علم بقوله « فتذكر » أن التي تذكر هي الذاكرة ، والتي تذكر هي الناسية ، كما علم لفظ كسر من يصح منه الكسر ، فعلى هذا يجوز أن يجعل إحداهما فاعلا ، والأخرى مفعولا ، وأن يعكس :

فإن قيل : لم يقل فتذكرها الأخرى . قيل فيه وجهان : أحدهما أنه أعاد الظاهر ليبدل على الإبهام في الذكر والنسيان ، ولو أضمر لتعين عوده إلى المذكور ، والثاني أنه وضع الظاهر موضع المضمر تقديره فتذكرها ، وهذا يدل على أن إحداهما الثانية مفعول مقدم ، ولا يجوز أن يكون فاعلا في هذا الوجه ، لأن الضمير هو المظهر بعينه ، والمظهر الأول فاعل تفضل ؛ فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الناسية هي المذكورة وذو محال ، والمفعول الثاني لتذكر محذوف تقديره : الشهادة ونحو ذلك وكذلك مفعول ( يَأْبَ ) وتقديره : ولا يَأْبُ الشهداء إقامة الشهادة وتحمل الشهادة ، و ( إِذَا ) ظرف ليَأْبُ ويجوز أن يكون ظرفا للمفعول المحذوف ، و ( أَنْ تَسْكُتُ بِوَهُ ) في موضع نصب بتسأموا وتسأموا ابتعدى بنفسه ، وقيل بحرف الجر ، و ( صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ) حالان من الماء ، و ( إِلَى ) متعلقة بتكاتبوه ، ويجوز أن تكون حالا من الماء أيضا ، و ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف لأقسط ، واللام في قوله ( لِلشَّهَادَةِ ) يتعلق بأقوم ، وأفعال يعمل في الظروف وحروف الجر ، وصحت الواو في أقوم كما صحت في فعل التعجب ، وذلك لجموده وإجرائه مجرى الأسماء الحامدة ، وأقوم يجوز أن يكون من أقام المتعدية لسكنه حذف الهمزة الزائدة ثم أتى بهمزة أفعل كقوله تعالى « أَى الْحَزْبِينَ أَحْصَى » فيكون المعنى : أثبت لإقامتكم الشهادة ، ويجوز أن يكون من قام اللازم ، ويكون المعنى : ذلك أثبت لقيام الشهادة ، وقامت الشهادة ثبتت وألف ( أدنى ) منقلبة عن واو لأنه من دنا يدنو ، و ( أَنْ لَاتَرْتَابُوا ) في موضع نصب ، وتقديره : وأدنى لثلاث ترتابوا ، أو إلى أن لاترتابوا ( تِجَارَةً ) يقرأ بالرفع على أن تكون التامة ، و ( حَاضِرَةً ) صفتها ، ويجوز أن تكون الناقصة ، واسمها تجارة ، وحاضرة صفتها ، و ( تُدِيرُ وَنَهَا ) الخبر ؛ و ( بَيِّنْسَكُمْ ) ظرف لتديرونها ؛ وقرئ بالنصب على أن يكون اسم الفاعل مضمرا فيه تقديره : إلا أن تكون المبايعه تجارة ، والجملة المستثناة في موضع نصب لأنه استثناء من الجنس ، لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة ؛ واستثنى منه التجارة الحاضرة ، والتقدير : إلا في حال حضور التجارة ، ودخلت الفاء في ( فَلْيَتَسَّ ) إيذانا بتعلق ما بعدها بما قبلها ؛ و ( أَنْ لَاتَسْكُتُمْوهَا ) تقديره في ألا تكاتبوها ، وقد تقدم الخلاف في موضعه من الإعراب في غير موضع ( وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ ) فيه وجوه من القراءات قد ذكرت في قوله « لَا تُضَارُّ الْوَالِدَةَ » وقرئ هنا بإسكان الراء مع التشديد وهي ضعيفة ، لأنه في التقدير جمع بين ثلاث سوا كن إلا أن له وجهها وهو أن الألف لمدتها تجرى مجرى المتحرك فيبقى ساكنا ، والوقف عليه ممكن ، ثم أجرى الوصل

مجرى الوقف ، أو يكون وقف عليه وقيفة يسيرة ، وقد جاء ذلك في القوافي . والهاء في ( فَإِنَّهُ ) تعود على الإباء أو الإضرار ، و ( بِكُمْ ) متعلق بمحذوف تقديره لاحق بكم ( وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ) مستأنف لا موضع له ، وقيل موضعه حال من الفاعل في اتقوا تقديره : واتقوا الله مضمونا للتعليم أو الهداية ، ويجوز أن يكون حالا مقدره .

قوله تعالى ( فَرُّهُنَّ ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فالوثيقة أو التوثيق ، ويقرأ بضم الهاء وسكونها وهو جمع رهن مثل سقف وسقف وأسد وأسد ، والتسكين لثقل الضمة بعد الضمة ؛ وقيل رهن جمع رهان ورهان جمع رهن ، وقد قرئ به مثل كلب وكلاب ، والرهن مصدر في الأصل وهو هنا بمعنى مرهون ( الَّذِي أَوْتَمِنَ ) إذا وقفت على الذي ابتدأت أو تمن ، فالهمزة للوصل والواو بدل من الهمزة التي هي فاء الفعل ، فإذا وصلت حذفتم الهمزة للوصل وأعدت الواو إلى أصلها وهو الهمزة ، وحذفت ياء الذي لا لبقاء الساكنين ، وقد أبدلت الهمزة ياء ساكنة ، وياء الذي محذوفة لما ذكرنا ، وقد قرئ به ( أَمَّا نَسَهُ ) مفعول يؤد لامصدر أو تمن ؛ والأمانة بمعنى المؤتمن ( وَلَا تَسْكُنْتُمْهَا ) الجمهور على التاء للخطاب كصدر الآية وقرئ بالياء على الغيبة لأن قلبه غيبا ، إلا أن الذي قبله مفرد في اللفظ وهو جنس ، فلذلك جاء الضمير مجموعا على المعنى ( فَإِنَّهُ ) الهاء ضمير من ، ويجوز أن تكون ضمير الشأن ، و ( آثِمٌ ) فيه أوجه : أحدها أنه خبر إن ، و ( قَلْبُهُ ) مرفوع به ، والثاني كذلك إلا أن قلبه بدل من آثم لا على نية طرح الأول ؛ والثالث أن قلبه بدل من الضمير في آثم ؛ والرابع أن قلبه مبتدأ وآثم خبر مقدم ، والجملة خبر إن ؛ وأجاز قوم قلبه بالنصب على التمييز وهو بعيد لأنه معرفة .

قوله تعالى ( فَيَسْغُفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ ) يقرآن بالرفع على الاستئناف : أي فهو يغفر ، وبالجزم عطفًا على جواب الشرط ، وبالنصب عطفًا على المعنى بإضمار أن تقديره : فإن يغفر ، وهذا يسمى الصرف ، والتقدير : يكن منه حساب فغفران ؛ وقرئ في الشاذ بحذف الفاء ، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم .

قوله تعالى ( وَالْمُؤْمِنُونَ ) معطوف على الرسول فيكون الكلام تاما عنده ؛ وقيل المؤمنون مبتدأ ، و ( وَكُلُّ ) مبتدأ ثانٍ والتقدير : كل منهم ، و ( آمِنَ ) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة خبر الأول ، وأفرد الضمير في آمن ردا على لفظ كل ( وَكُتِبَ ) يقرأ بغير ألف على الجمع ، لأن الذي معه جمع ، ويقرأ و « كتابه »

على الأفراد وهو جنس ؛ ويجوز أن يراد به القرآن وحده ( وَرُسُلِهِ ) يقرأ بالضم والإسكان ، وقد ذكر وجهه ( لَانْفَرَقُ ) تقديره : يقولون وهو في موضع الحال . وأضاف ( بَيْنَ ) إلى أحد ، لأن أحدا في معنى الجمع ( وَقَالُوا ) معطوف على آمن ( غُفِرَ أَنْتَ ) أي اغفر غفرانك فهو منصوب على المصدر ، وقيل التقدير : نسألك غفرانك .

قوله تعالى ( كَسَبَتْ ) وفي الثانية ( اِكْتَسَبَتْ ) قال قوم : لا فرق بينهما ، واحتجوا بقوله « ولا تكسب كل نفس إلا عليها » وقال « ذوقوا ما كنتم تكسبون » فجعل الكسب في السينات كما جعله في الحسنات : وقال آخرون : اكتسب افتعل يدل على شدة الكلفة ، وفعل السينة شديد لما يؤول إليه ( لَانْتَوَّأَخِذْنَا ) يقرأ بالهمزة والتخفيف ، والماضي آخذته ، وهو من الأخذ بالذنب وحكي وأخذته بالواو .

## سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

( الم ) قد تقدم الكلام عليها في أول البقرة والميم من ميم حركت لالتقاء الساكنين وهو الميم ، ولام التعريف في اسم الله ، ولم تحرك لسكونها وسكون الياء قبلها ، لأن جميع هذه الحروف التي على هذا المثال تسكن إذا لم يلقها ساكن بعدها كقوله لام ميم ذلك الكتاب ، وحم ، وطس ، وق وك . وفتحت لوجهين : أحدهما كثرة استعمال اسم الله بعدها ، والثاني ثقل الكسرة بعد الياء والكسرة ، وأجاز الأخص كسرهما ، وفيه من القبح ما ذكرنا ؛ وقيل فتحت لأن حركة همزة الله أقيمت عليها ، وهذا بعيد لأن همزة الوصل لاحظ لها في الثبوت في الوصل حتى تاتي حركتها على غيرها ؛ وقيل الهمزة في الله همزة قطع ، وإنما حذف لكثرة الاستعمال ، فلذلك أقيمت حركتها على الميم لأنها تستحق الثبوت ، وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف أل ( الله ) لا إله إلا هو الحَيُّ الْقَيُّومُ ) قد ذكر إعرابه في آية الكرسي ( نَزَّلَ عَلَيْكَ ) هو خبر آخر ، وما ذكرناه في قوله « لاتأخذه » فثله هاهنا ، وقرئ نزل عليك بالتخفيف و ( الكتاب ) بالرفع ، وفي الجملة وجهان : أحدهما هي منقطعة ، والثاني هي متصلة بما قبلها ، والضمير محذوف تقديره : من عنده ، و ( بالحق ) حال من الكتاب ، و ( مُصَدِّقًا ) إن شئت جعلته حالا ثانيا ، وإن شئت جعلته بدلًا من موضع قوله بالحق ، وإن شئت جعلته حالا من الضمير في المجرور ( التَّوْرَةَ ) فوعلة من وري الزنديري

إذا ظهر منه النار ، فكان التوراة ضياء من الضلال ، فأصلها وورية فأبدلت الواو الأولى تاء كما قالوا تولج وأصله وولج وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقال الفراء : أصلها تورية على تفعلة كتوصية ، ثم أبدل من الكسرة الفتحة فانقلبت الياء ألفا ، كما قالوا في ناصية ناصاة ؛ ويجوز إمالتها لأن أصل ألفها ياء (والإنجيل) لإفعليل من النجمل وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره ، ومنه سمي الولد نجلا ، واستنجل الوادى إذا نز ماؤه ؛ وقيل هو من السعة من قولهم : نجلت الإهاب إذا شققته ، ومنه عين نجلاء واسعة الشق ، فالإنجيل الذى هو كتاب عيسى تضمن سعة لم تكن لليهود ؛ وقرأ الحسن « الأنجيل » بفتح الهمزة ، ولا يعرف له نظير ، إذ ليس فى الكلام أفعيل ، إلا أن الحسن ثقة ، فيجوز أن يكون سمعها ، و (مِنْ قَبْلُ) يتعلق بأنزل ، وبنيت قبل لقطعها عن الإضافة ؛ والأصل من قبل ذلك ، فقبل فى حكم بعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق إعرابا (هُدًى) حال من الإنجيل والتوراة ، ولم يثن لأنه مصدر ، ويجوز أن يكون حالا من الإنجيل ، ودل على حال للتوراة محذوفة كما يدل أحد الخبرين على الآخر (لِلنَّاسِ) يجوز أن يكون صفة لهدى ، وأن يكون متعاقبا به ، و (الْفُرْقَانِ) فعلال من الفرق ، وهو مصدر فى الأصل ، فيجوز أن يكون بمعنى الفارق أو المفروق ويجوز أن يكون التقدير ذا الفرقان .

قوله تعالى (لَهُمْ عَذَابٌ) ابتداء وخبر فى موضع خبر إن ، ويجوز أن يرتفع العذاب بالظرف .

قوله تعالى (فى الأَرْضِ) يجوز أن يكون صفة لشيء ، وأن يكون متعلقا بيخفى قوله تعالى (فى الأَرْحَامِ) فى متعلقة ببيصور ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف والميم : أى يصوركم وأنتم فى الأرحام مضغ (كَيْفَ يَشَاءُ) كيف فى موضع نصب بيشاء وهو حال ، والمفعول : محذوف تقديره : يشاء تصويركم ؛ وقيل كيف ظرف ليشاء ، وموضع الجملة حال تقديره : يصوركم على مشيئته أى مريدا ، فعلى هذا يكون حالا من ضمير اسم الله ؛ ويجوز أن تكون حالا من الكاف والميم : أى يصوركم متقلبين على مشيئته (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) هو مثل قوله لا إله إلا هو الرحمن الرحيم .

قوله تعالى (مِنْهُ آيَاتٌ) الجملة فى موضع نصب على الحال من الكتاب ، ولك أن ترفع آيات بالظرف لأنه قد اعتمد ، ولك أن ترفعه بالابتداء والظرف خبره (هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ) فى موضع رفع صفة لآيات وإنما أفرد أم وهو خبر عن جمع ،

لأن المعنى أن جميع الآيات بمنزلة آية واحدة فأفرد على المعنى ؛ ويجوز أن يكون أفرد في موضع الجمع على ما ذكرنا في قوله « وعلى سمعهم » ويجوز أن يكون المعنى كل منهن أم الكتاب ، كما قال الله تعالى « فأجلدوهم ثمانين » أى فأجلدوا كل واحد منهم ( وَاُخْرَى ) معطوف على آيات ، و ( مُتَشَابِهَاتٌ ) نعت لأخر .

فإن قيل : واحدة متشابهات متشابهة ، واحدة أحر أخرى ، والواحد هنا لا يصح أن يوصف بهذا الواحد فلا يقال أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضا ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى فكيف صح وصف هذا الجمع بهذا الجمع ، ولم يوصف مفردة بمفرده .

قيل : التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعدا ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منهما مشابها للآخر ، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع ، لأن كل واحد من مفرداته يشابه باقيها . فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى ، ونظيره قوله تعالى « فوجد فيها رجلين يقتتلان » فثنى الضمير وإن كان لا يقال في الواحد يقتتل ( ماتشابهته منه ) ما بمعنى الذى ، ومنه حال من ضمير الفاعل : والهاء تعود على الكتاب ( أَبْتِغَاءَ ) مفعول له ، والتأويل مصدر أول يؤول ، وأصله من آل يثول إذا انتهى نهايته ، و ( الرَّاسِخُونَ ) معطوف على اسم الله ، والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضا ، و ( يَقُولُونَ ) في موضع نصب على الحال وقيل الراسخون مبتدأ ، ويقولون الخبر ، والمعنى : أن الراسخين لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به ( كُلٌّ ) مبتدأ : أى كله أو كل منه ، و ( مِّنْ عِندِ الْخَبْرِ ) والخبر وموضع آمننا وكل من عند ربنا نصب يقولون .

قوله تعالى ( لَا تَزِرُ كَيْفَ قُلُوبِنَا ) الجمهور على ضم التاء ونصب القلوب ، يقال : زاغ القلب وأزاغه الله ، وقرئ بفتح التاء ورفع القلوب على نسبة الفعل إليها ، و ( إِذْ هَدَيْتَنَا ) ليس بظرف لأنه أضيف إليه بعد ( مِّنْ لَدُنْكَ ) لدن مبنية على السكون ، وهى مضافة لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة ، والحكم يتبع العلة ، وتلك العلة أن لدن بمعنى عند الملاصقة للشيء ، فعند إذا ذكرت لم تختص بالمقارنة ، ولدن عند مخصوص فقد صار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يفيد الحرف ، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذى كان ينبغى أن يوضع دليلا على القرب ومثله ثم وهنا لأنهما بنيا لما تضمننا حرف الإشارة . وفيها لغات هذه إحداها ، وهى فتح اللام وضم الدال وسكون النون . والثانية كذلك إلا أن الدال ساكنة ، وذلك

تخفيف كما خفف عضد ، والثالثة بضم اللام وسكون الدال ، والرابعة لدى (١) ،  
والخامسة لد بفتح اللام وضم الدال من غير نون ، والسادسة بفتح اللام وإسكان  
الدال ولا شئ بعد الدال .

قوله تعالى ( جامعُ النَّاسِ ) الاضافة غير محضة لأنه مستقبل ، والتقدير : جامع  
الناس ( لِيَوْمٍ ) تقديره : لعرض يوم أو حساب يوم ، وقيل اللام بمعنى في : أى  
في يوم ، والهاء في ( فِيهِ ) تعود على اليوم ، وإن شئت على الجمع ، وإن شئت على  
الحساب أو العرض . ولا ريب في موضع جر صفة ليوم ( إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ ) أعاد  
ذكر الله مظهرا تفخيا ، ولو قال إنك لا تخلف كان مستقما ، ويجوز أن يكون مستأنفا  
وليس محكما عن تقدم ، و ( الميعاد ) مفعال من الوعد قلبت واوه ياء لسكونها  
وانكسار ما قبلها .

قوله تعالى ( لَنْ نُّغْنِيَنَّ ) الجمهور على التاء لتأنيث الفاعل ، ويقرأ بالياء لأن  
تأنيث الفاعل غير حقيقي ، وقد فصل بينهما أيضا ( مِنْ اللَّهِ ) في موضع نصب لأن  
التقدير : من عذاب الله ، والمعنى : لن تدفع الأموال عنهم عذاب الله ، و ( شَيْئًا )  
على هذا في موضع المصدر تقديره : غنى ويجوز أن يكون شيئا مفعولا به على  
المعنى ، لأن معنى تغنى عنهم تدفع ، ويكون من الله صفة لشيء في الأصل قدم فصار  
حالا ، والتقدير لن تدفع عنهم الأموال شيئا من عذاب الله . والوقود بالفتح الحطب  
وبالضم التوقد ، وقيل هما لغتان بمعنى .

قوله تعالى ( كَذَّابٍ ) الكاف في موضع نصب نعما لمصدر محذوف ، وفي ذلك  
المحذوف أقوال : أحدها تقديره : كفروا كفرا كعادة آل فرعون ، وليس الفعل  
المقدر هاهنا هو الذى فى صلة الذين ، لأن الفعل قد انقطع تعلقه بالكاف لأجل  
استيفاء الذين خبره ، ولسكن بفعل دل عليه « كفروا » التى هى صلة . والثانى تقديره  
عذبوا عذابا كذابا آل فرعون ، ودل عليه أولئك هم وقود النار . والثالث تقديره  
بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون . والزابع تقديره : كذبوا تكذيبا  
كذاب آل فرعون ، فعلى هذا يكون الضمير فى كذبوا لهم ، وفى ذلك تخويف لهم  
لعلمهم بما حل بآل فرعون ، وفى أخذه لآل فرعون ( وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ )  
على هذا فى موضع جز عطفا على آل فرعون ، وقيل الكاف فى موضع رفع خبر  
ابتداء محذوف تقديره : دأبهم فى ذلك مثل دأب آل فرعون ، فعلى هذا يجوز فى  
والذين من قبلهم وجهان : أحدهما هو جر بالعطف أيضا ، وكذبوا فى موضع الحال

(١) ( قوله والرابعة لدى ) يقرأ بالنون كقفا كما فى القاموس اه مصححه .

وقدم معه مرادة ، ويجوز أن يكون مستأنفا لاموضع له ذكر لشرح حالهم ، والوجه الآخر أن يكون الكلام تم على فرعون والذين من قبلهم مبتدأ ، و ( كذَّبُوا ) خبره ؛ و ( شَدِيدُ الْعِقَابِ ) تقديره : شديد عقابه بالإضافة غير محضة ، وقيل شديد هنا بمعنى مشدد ، فيكون على هذا من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول ، وقد جاء فاعيل بمعنى مفعول ومفعول .

قوله تعالى ( سَتَّغْلِبُونَ وَ تُحْشَرُونَ ) يقرآن بالثناء على الخطاب : أى واجههم بذلك وبالياء تقديره : أخبرهم بأحوالهم فإنهم سيغلبون ويحشرون ( وَ بَيِّنَسَ الْمِيَاهُ ) أى جهنم فحذف المخصوص بالذم :

قوله تعالى ( قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ) آية اسم كان ، ولم يؤنث لأن التأنيث غير حقيقى ، ولأنه فصل ، ولأن الآية والدليل بمعنى ، وفى الخبر وجهان : أحدهما لكم ( فى فئتين ) نعت لآية . والثانى أن الخبر فى فئتين ، ولكم متعلق بكان ، ويجوز أن يكون لكم فى موضع نصب على الحال على أن يكون صفة لآية : أى آية كائنة لكم فيتعلق بمحذوف ، و ( التَّقَاتَا ) فى موضع جر نعتا لفئتين ، و ( فِئَةٌ ) خبر مبتدأ محذوف : أى إحداهما فئة ( وَأُخْرَى ) نعت لمبتدأ محذوف تقديره : وفئة أخرى ( كَافِرَةٌ ) فإن قيل : إذا قررت فى الأول إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى : أى والأخرى فئة كافرة ، قيل ؛ لما علم أن التفريق هنا لنفس المثنى المقدم ذكره كان التعريف والتنكير واحدا ، ويقرأ فى الشاذ «فئة تقاتل وأخرى كافرة» بالجر فهما على أنه بدل من فئتين ، ويقرأ أيضا بالنصب فهما على أن يكون حالا من الضمير فى التقاتا تقديره : التقاتا مؤمنة وكافرة ، وفئة وأخرى على هذا للحال ، وقيل فئة ، وما عطف عليها على قراءة من رفع بدل من الضمير فى التقاتا ( تَرَوْنَهُمْ ) يقرأ بالثناء مفتوحة ، وهو من رؤية العين ، و ( مِثْلَيْهِمْ ) حال ، و ( رَأَى الْعَيْنِ ) مصدر مؤكد ؛ ويقرأ فى الشاذ «ترونها» بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، وهو من أورى إذا دلّه غيره عليه كقولك ، أريتك هذا الثوب ، ويقرأ فى المشهور بالياء على الغيبة ، فأما القراءة بالثناء فلأن أول الآية خطاب ، وموضع الجملة على هذا يجوز أن يكون نعتا صفة لفئتين ، لأن فيها ضميرا يرجع عليهما ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف فى لكم ، وأما القراءة بالياء فيجوز أن يكون فى معنى التاء ، إلا أنه رجع من الخطاب إلى الغيبة ، والمعنى واحد وقد ذكر نحوه ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ ولا يجوز أن يكون من رؤية القلب على كل الأقوال لوجهين : أحدهما قوله رأى العين ،

والثاني أن رؤية القلب علم ، ومحال أن يعلم الشيء شيئين . ( يُوَيِّدُ ) يقرأ بالهمز على الأصل وبالتخفيف ؛ وتخفيف همزة هنا جعلها واوا خالصة لأجل الضمة قبلها ، ولا يصح أن تجعل بين بين لقربها من الألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا ، ولذلك لم تجعل همزة المبدوء بها بين بين لاستحالة الابتداء بالألف .

قوله تعالى ( زَيْنَ ) الجمهور على ضم الزاي ، ورفع ( حُبُّ ) ويقرأ بالفتح ونصب حب تقديره : زين للناس الشيطان على ما جاء صريحا في الآية الأخرى ، وحركت الهاء بنى ( الشَّهَوَاتِ ) لأنها اسم غير صفة ( مِنَ النَّسَاءِ ) في موضع الحال من الشهوات ، والنون في القنطار أصل ، ووزنه فعلال مثل حلاق ؛ وقيل هي زائدة واشتقاقه من قطر يقطر إذا جرى ، والذهب والفضة يشبهان بالماء في الكثرة وسرعة التقلب ، و ( مِنَ الذَّهَبِ ) في موضع الحال من المقنطرة ( وَالخَيْلِ ) معطوف على النساء لا على الذهب والفضة لأنها لا تسمى قنطارا ، وواحد الخيل خائل ، وهو مشتق من الخيلاء مثل طير وطائر ؛ وقال قوم : لا واحد له من لفظه بل هو اسم للجمع والواحد فرس ، ولفظه لفظ المصدر ، ويجوز أن يكون مخففا من خيل ولم يجمع ( الْحَرْثِ ) لأنه مصدر بمعنى المفعول ، وأكثر الناس على أنه لا يجوز إدغام التاء في الذال هنا لثلاثي يجمع بين ساكنين لأن الراء ساكنة ، فأما الإدغام في قوله يلهث ذلك فجائز ؛ و ( الْمَأْبِ ) مفعول من آب يثوب ، والأصل مأوب ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل وهو آب قلبت ألفا .

قوله تعالى ( قُلْ أَوْ نَبِّئْكُمْ ) يقرأ بتحقيق الهمزتين على الأصل ، وتقلب الثانية واوا خالصة لانضمامها وتلينها وهو جعلها بين الواو والهمزة ، وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها ( بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ) «من» في موضع نصب بخير تقديره : بما يفضل ذلك ، ولا يجوز أن يكون صفة لخير ، لأن ذلك يوجب أن تكون الجنة وما فيها مما رغبوا فيه بعضا لما زهدوا فيه من الأموال ونحوها ( لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ) خبر المبتدأ الذي هو ( جَنَّاتٌ ) و ( تَجْرِي ) صفة لها . وعند ربهم يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون ظرفا للاستقرار . والثاني أن يكون صفة للجنات في الأصل قدم فانتصب على الحال . ويجوز أن يكون العامل تجرى ، و ( مِنَ تَحْتِهَا ) متعلق بتجري ، ويجوز أن يكون حالا من ( الأنهارِ ) أي تجرى الأنهار كائنة تحتها . ويقرأ جنات بكسر التاء وفيه وجهان : أحدهما هو مجرور بدلا من خير ، فيكون للذين اتقوا على هذا صفة لخير ؛ والثاني أن يكون منصوبا على إضمار أعنى ، أو بدلا من موضع بخير ، ويجوز أن يكون

الرفع على خبر مبتدأ محذوف : أى هو جنات ، ومثله « بشر من ذلكم النار » ويذكر في موضعه إن شاء الله تعالى ؛ و ( خَالِدِينَ فِيهَا ) حال إن شئت من الماء في تحتها ، وإن شئت من الضمير في اتقوا ، والعامل الاستقرار ، وهى حال مقدره ( وَأَزْوَاجٌ ) معطوف على جنات بالرفع ، فأما على القراءة الأخرى فيكون مبتدأ وخبره محذوف تقديره : ولهم أزواج ( وَرِضْوَانٌ ) يقرأ بكسر الراء وضمها وهما لغتان ، وهو مصدر ونظير الكسر الإتيان والقربات ، ونظير الضم الشكران والكفران .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّقُونَ ) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للذين اتقوا أو بدل منه ، ويضعف أن يكون صفة للعباد ، لأن فيه تخصيصاً لعلم الله وهو جائز على ضعفه ، ويكون الوجه فيه إعلامهم بأنه عالم بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يجازيهم عليها ، كما قال : والله أعلم بإيمانكم ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير أعنى ، وأن يكون في موضع رفع على إضمارهم .

قوله تعالى ( الصَّابِرِينَ ) وما بعده يجوز أن يكون مجروراً ، وأن يكون منصوباً صفة للذين إذا جعلته في موضع جر أو نصب ، وإن جعلت الذين رفعاً نصبت الصابرين بأعنى .

فإن قيل : لم دخلت الواو في هذه وكلها لقبيل واحد؟ فميه جوابان : أحدهما أن الصفات إذا تكررت جاز أن يعطف بعضها على بعض بالواو وإن كان الموصوف بها واحداً ، ودخول الواو في مثل هذا الضرب تفخيم ، لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة بالمدح ؛ والجواب الثاني أن هذه الصفات متفرقة فيهم ؛ فبعضهم صابر وبعضهم صادق ، فالموصوف بها متعدد .

قوله تعالى ( شَهِدَ اللَّهُ ) الجمهور على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ « شهداء الله » جمع شهيد أو شاهد بفتح الهمزة وزيادة لام مع اسم الله ، وهو حال من يستغفرون ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه مرفوع على تقدير : هم شهداء ؛ ويقرأ « شهداء الله » بالرفع والإضافة ؛ و ( أَنَّهُ ) أى بأنه في موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف في غير موضع ( قَائِمًا ) حال من هو ، والعامل فيه معنى الجملة : أى يفرد قائماً ؛ وقيل هو حال من اسم الله : أى شهد لنفسه بالوحدانية ، وهى حال مؤكدة على الوجهين ؛ وقرأ ابن مسعود القائم على أنه بدل أو خبر مبتدأ محذوف ( الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) مثل الرحمن الرحيم في قوله « وإلهكم إله واحد » وقد ذكر .

قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ ) الجمهور على كسر الهمزة على الاستئناف ؛ ويقرأ

بافتح على أن الجملة مصدر ، وموضعه جر بدلا من أنه لا إله إلا هو : أى شهد الله يوحدانيته بأن الدين ؛ وقيل هو بدل من القسط ؛ وقيل هو فى موضع نصب بدلا من الموضع ، والبدل على الوجود كلها بدل الشيء من الشيء وهو هو ؛ ويجوز بدل الاشتغال (عند الله) ظرف العامل فيه الدين ، وليس بحال منه لأن أن تعمل فى الحال (بغيا) مفعول من أجله ، والتقدير : اختلفوا بعد ما جاءهم العلم للبعي ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال (وَمَنْ يَكْفُرْ) «من» مبتدأ ، والخبر يكفر ؛ وقيل الجملة من الشرط والخبر هى الخبر ؛ وقيل الخبر هو الجواب ، والتقدير : سريع الحساب له .

قوله تعالى (وَمَنْ اتَّبَعَنِي) «من» فى موضع رفع عطف على الفاء فى أسلمت : أى وأسلم من اتبعنى وجوههم لله ، وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف : أى كذلك ، ويجوز إثبات الباء على الأصل وحذفها تشبيها له برؤوس الآي والقوافى ، كقول الأعشى :  
فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي  
وهو كثير فى كلامهم (أَسَلَمْتُمْ) هو فى معنى الأمر : أى أسلموا كقوله «فهل أنتم متهون» أى انتهوا .

قوله تعالى (فَبَشِّرْهُمْ) هو خبر إن ، ودخلت الفاء فيه حيث كانت صلة الذى فعلا ، وذلك مؤذن باستحقاق البشارة بالعذاب جزاء على الكفر ، ولا تمنع إن من دخول الفاء فى الخبر لأنها لم تغير معنى الابتداء بل أكدته ، فلو دخلت على الذى كان أو ليت لم يجز دخول الفاء فى الخبر . ويقرأ «ويقاتلون النبيين» ويقاتلون هو المشهور ، ومعناها متقارب .

قوله تعالى (يُدْعَوْنَ) فى موضع حال من الذين (وَهُمْ مُعْرِضُونَ) فى موضع رفع صفة لفريق ، أو حالا من الضمير فى الجار ، وقد ذكرنا ذلك فى قوله «أن تكرر هو شيئا وهو خير لكم» .

قوله تعالى (ذَلِكَ) هو خبر مبتدأ محذوف : أى ذلك الأمر ذلك ، فعلى هذا يكون قوله (بَأْتَهُمْ قَالُوا) فى موضع نصب على الحال مما فى ذا من معنى الإشارة : أى ذلك الأمر مستحقا بقولهم وهذا ضعيف ، والجيد أن يكون ذلك مبتدأ وبأنهم خبره : أى ذلك العذاب مستحق بقولهم .

قوله تعالى (فَسَكِّفْ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ) كيف فى موضع نصب على الحال ،

والعامل فيه محذوف تقديره : كيف يصنعون أو كيف يكونون ؛ وقيل كيف ظرف لهذا المحذوف وإذا ظرف للمحذوف أيضا .

قوله تعالى ( قُلِ اللَّهُمَّ ) الميم المشددة عوض من ياء ؛ وقال الفراء : الأصل يا الله أمنا بخير ، وهو مذهب ضعيف ، وموضع بيان ضعفه غير هذا الموضع ( مالك الملك ) هو نداء ثان : أي يا مالك الملك ؛ ولا يجوز أن يكون صفة عند سيبويه على الموضع ، لأن الميم في آخر المنادى تمنع من ذلك عنده ؛ وأجاز المبرد والزجاج أن يكون صفة ( تَوُوتِ الْمَلِكَ ) هو وما بعده من المعطوفات خبر مبتدأ محذوف : أي أنت ؛ وقيل هو مستأنف ، وقيل الجملة في موضع الحال من المنادى ؛ وانتصاب الحال على المنادى مختلف فيه ، والتقدير : من يشاء إتيانه إياه ، ومن يشاء انتزاعه منه ( بِيَدِكَ الْخَيْرُ ) مستأنف ، وقيل حكمه حكم ما قبله من الجمل .

قوله تعالى ( الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ) يقرأ بالتخفيف والتشديد ، وقد ذكرناه في قوله « إنما حرم عليكم الميتة » ( بغير حساب ) يجوز أن يكون حالا من المفعول المحذوف : أي ترزق من تشاؤه غير محاسب ؛ ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أي تشاء غير محاسب له أو غير مضيق له ؛ ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو مفعول محذوف : أي رزقا غير قليل .

قوله تعالى ( لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ) هونهي ، وأجاز الكسائي فيه الرفع على الخبر ، والمعنى لا يتبعي ( مِنْ دُونِ ) في موضع نصب صفة لأولياء ( فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ) التقدير فليس في شيء من دين الله ، فمن الله في موضع نصب على الحال لأنه صفة للنكرة قدمت عليه ( إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا ) هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب ، وموضع أن تتقوا نصب لأنه مفعول من أجله ، وأصل ( تَقَاتُ ) وقية ، فأبدلت الواو تاء لانضمامها ضما لازما مثل نحاة ، وأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانتصابها على الحال ؛ ويقرأ تقيمة ووزنها فعيلة ؛ والياء بدل من الواو أيضا ( وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ) أي عقاب نفسه ، كذا قال الزجاج ، وقال غيره : لاحذف هنا .

قوله تعالى ( وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ) هو مستأنف ، وليس من جواب الشرط لأنه يعلم ما فيها على الإطلاق .

قوله تعالى ( يَوْمَ تَجِدُ ) يوم هنا مفعول به : أي اذكر ، وقيل هو ظرف والعامل فيه « قدِير » وقيل العامل فيه « وإلى الله المصير » وقيل العامل فيه : ويحذركم

الله عقابه يوم تجدد فالعامل فيه العقاب لا التحذير ، (مَا عَمِلْتُمْ) ما فيه بمعنى الذى ،  
والعائد محذوف وموضعه نصب مفعول أول ، و (مُحْضَرًا) المفعول الثانى هكذا ذكروا ،  
والأشبه أن يكون محضرا حالا ، وتجد المتعدية إلى مفعول واحد (وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ  
سُوءٍ) فيه وجهان : أحدهما هى بمعنى الذى أيضا معطوفة على الأولى ، والتقدير :  
وما عملت من سوء محضرا أيضا ، و (تَوَدُّ) على هذا فى موضع نصب على الحال  
والعامل تجدد . والثانى : أنها شرط وارتفع تود على أنه أراد ألفاه أى فهى تود ، ويجوز  
أن يرتفع من غير تقدير حذف لأن الشرط هنا ماض . وإذا لم يظهر فى الشرط لفظ  
الحزم جاز فى الجزاء الحزم والرفع .

قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا) يجوز أن يكون خطابا فتكون التاء محذوفة :  
أى فإن تتولوا وهو خطاب كالذى قبله ، ويجوز أن يكون للغيبة فيكون لفظه  
لفظ الماضى .

قوله تعالى (ذُرِّيَّةً) قد ذكرنا وزنها وما فيها من القراءات ، فأما نصبها فعلى  
البدل من نوح وما عطف عليه من الأسماء ، ولا يجوز أن يكون بدلا من آدم لأنه ليس  
بذرية ، ويجوز أن يكون حالا منهم أيضا والعامل فيها اصطنى (بِعَضُّهَا مِنْ بَعْضٍ)  
مبتدأ وخبر فى موضع نصب صفة لذرية .

قوله تعالى (إِذْ قَالَتْ) قيل تقديره اذكر ، وقيل هو ظرف لعليم ؛ وقيل العامل  
فيه اصطنى المقدره مع آل عمران (مُحَرَّرًا) حال من ما وهى بمعنى الذى لأنه لم يصر  
ممن يعقل بعد ، وقيل هو صفة لموصوف محذوف ، أى غلاما محررا ، وإنما قدروا  
غلاما لأنهم كانوا لا يجعلون لبيت المقدس إلا الرجال .

قوله تعالى (وَضَعْتُهَا أُنْثَى) أنثى حال من الهاء أو بدل منها (بِمَا وَضَعْتُمْ)  
يقرأ بفتح العين وسكون التاء على أنه ليس من كلامها بل معترض وجاز ذلك لما فيه من  
تعظيم الرب تعالى ، ويقرأ بسكون العين وضم التاء على أنه من كلامها والأولى أقوى ،  
لأن الوجه فى مثل هذا أن يقال وأنت أعلم بما وضعت . ووجه جوازه أنها وضعت  
الظاهر موضع المضممر تفخيها ، ويقرأ بسكون العين وكسر التاء كأن قائلها قال لما ذلك  
(سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ) هذا الفعل مما يتعدى إلى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف  
الجر تقول العرب سميتك زيدا وزيد .

قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَاهَا نَبَاتًا حَسَنًا) هو هنا مصدر على غير لفظ الفعل المذكور

وهو نائب عن إنبات؛ وقيل التقدير فنبتت نباتا، والنبت والنبات بمعنى؛ وقد يعبر بهما عن النبات، وتقبلها: أى قبلها، ويقرأ على لفظ الدعاء فى تقبلها وأنبها وكفلها وربها بالنصب: أى ياربها، و (زَكَرِيَّاً) المفعول الثانى، ويقرأ فى المشهور كفلها بفتح الفاء، وقرئ أيضا بكسر ها وهى لغة، يقال كفل يكفل مثل علم يعلم، ويقرأ بتشديد الفاء والفاعل الله وزكريا المفعول، وهمزة زكريا للتأنيث إذ ليست منقلبة ولا زائدة للتكثير ولا للإلحاق، وفيه أربع لغات: هذه إحداها، والثانية القصر، والثالثة زكريا بياء مشدد من غير ألف، والرابعة زكر بغير ياء (كَلَّمَا) قد ذكرنا إعرابه أوّل البقرة، و (المِحْرَابَ) مفعول دخل، وحق «دخل» أى يتعدى بنى أو بلى لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول، و (عِنْدَهَا) يجوز أن يكون ظرفا لوجد وأن يكون حالا من الرزق وهو صفة له فى الأصل: أى رزقا كائنا عندها ووجد المتعدى إلى مفعول واحد وهو جواب كلما. وأما (قالَ يا مَرْيَمُ أُنِّي لَكَ) فهو مستأنف فلذلك لم يعطفه بالفاء ولذلك (قالت هو من عند الله) ولا يجوز أن يكون قال بدلا من وجد، لأنه ليس فى معناه، ويجوز أن يكون التقدير فقال فحذف الفاء كما حذف فى جواب الشرط كقوله «وإن أطعمتموهم إنكم» وكذلك قول الشاعر:

\* مَنْ يَتَمَعَّلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \*

وهذا الموضع يشبه جواب الشرط، لأن كلما تشبه الشرط فى اقتضاءها الجواب (هَذَا) مبتدأ وأنى خبره، والتقدير من أين ولك تبين؟ ويجوز أن يرتفع هذا بلك وأنى ظرف للاستقرار.

قوله تعالى (هَذَا لَكَ) أكثر ما يقع هنا ظرف مكان وهو أصلها، وقد وقعت هنا زمانا فهى فى ذلك كعند فإنك تجعلها زمانا وأصلها المكان كقولك أتيتك عند طلوع الشمس، وقيل هنا مكان: أى فى ذلك المكان دعا زكريا والكاف حرف للخطاب وبها تصوير هنا للمكان البعيد عنك، ودخلت اللام لزيادة البعد وكسرت على أصل التقاء الساكنين هى والألف قبلها، وقيل كسرت لثلاث لتبس بلام الملك، وإذا حذف الكاف فقلت هنا للمكان الحاضر والعامل فى هنا دعا (قال) مثل قال أنى لك (مِنْ لَدُنْكَ) يجوز أن يتعلق بهب لى فيكون من لابتداء غاية الهبة، ويجوز أن يكون فى الأصل صفة (لَدُرِّيَّةً) قدمت فانتصبت على الحال، و (سَمِيعٌ) بمعنى سامع:

قوله تعالى ( فَسَادَتْهُ ) الجمهور على إثبات تاء التأنيث ، لأن الملائكة جماعة ،  
وكرر (١) قوم التاء لأنها للتأنيث ، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث فلذلك قرأ من  
قرأ فناداه بغير تاء والقراءة به جيدة ، لأن الملائكة جمع وما اعتلوا به ليس بشيء ،  
لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله « وإذ قالت الملائكة يا مريم » ( وَهَوَّ قَائِمٌ ) حال  
من الهاء في ناداته ( يُصَلِّي ) حال من الضمير في قائم ، ويجوز أن يكون في موضع  
رفع صفة لقائم ( إنَّ اللهَ ) يقرأ بفتح الهمزة : أى بأن الله ، وبكسرهما : أى قالت إن الله  
لأن النداء قول ( يَبَشِّرُكَ ) الجمهور على التشديد ، ويقرأ بفتح الياء وضم الشين  
مخففا ، و بضم الياء وكسر الشين مخففا أيضا ، يقال بشرته وبشرته وأبشرته . ومنه  
قوله « وأبشروا بالجنة » ( يَحْيَى ) اسم أعجمي ؛ وقيل سمي بالفعل الذى ماضيه حيي  
( مُصَدِّقًا ) حال منه ( وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا ) كذلك .

قوله تعالى ( غُلَامًا ) اسم يكون ولى خبره ، ويجوز أن يكون فاعل يكون على  
أنها تامة فيكون لى متعلقا بها أو حالا من غلام أى أنى يحدث غلام لى ؟ وأنى بمعنى  
كيف أو من أين ( بَلِّغْنِي الْكَبِيرُ ) وفي موضع آخر « بلغت من الكبر » والمعنى واحد  
لأن ما بلغك فقد بلغته ( عَاقِرٌ ) أى ذات عقر فهو على النسب وهو فى المعنى مفعول  
أى معقورة ولذلك لم يلحق تاء التأنيث ( كَذَلِكَ ) فى موضع نصب : أى يفعل  
ما يشاء فعلا كذلك .

قوله تعالى ( اجْعَلْ لى آيَةً ) أى صير لى ، فأية مفعول أوّل ولى مفعول ثان  
( آيَتِكَ ) مبتدأ ، و ( أَلَّا تُسَكِّنَمَ ) خبره ؛ وإن كان قد قرئ تكلم بالرفع فهو جائز  
على تقدير : إنك لا تكلم كقوله « ألا يرجع إليهم قولا » ( إِلَّا رَمَزًا ) استثناء من غير  
الجنس ، لأن الإشارة ليست كلاما ، والجمهور على فتح الراء وإسكان الميم وهو  
مصدر رمز ويقرأ بضمها وهو جمع رمزة بضمين وأقر ذلك فى الجمع ، ويجوز أن  
يكون مسكن الميم فى الأصل ، وإنما أتبع الضم الضم ، ويجوز أن يكون مصدرا غير  
جمع ، وضم لإتباعا كاليسر والبسر ( كَثِيرًا ) أى ذكرا كثيرا ، و ( العَشِيَّةُ ) مفرد  
وقيل جمع عشية ( وَالْإِبْرَارِ ) مصدر ، والتقدير : ووقت الإبرار ، يقال أبكر إذا  
دخل فى البكرة .

قوله تعالى ( وَإِذْ قَالَتْ ) تقديره ؛ واذكر إذ قالت : وإن شئت كان معطوفا  
على « إذ قالت امرأة عمران » والأصل فى اصطنفى اصتنفى ثم أبدلت التاء طاء لتوافق  
الصاد فى الإطباق ، وكرر اصطنفى إما توكيذا وإما ليبين من اصطفاها عليهم .

(١) القراءتان جيدتان صحيحتان فلا عبرة بكراهة قوم لحوق تاء التأنيث فى قوله ( فنادته ) اه مصحح

قوله تعالى ( ذَلِكَ مِّنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ) يجوز أن يكون التقدير الأمر ذلك فعلى هذا من أنباء الغيب حال من ذا ؛ ويجوز أن يكون ذلك مبتدأ ومن أنباء خبره ، ويجوز أن يكون (نُوحِيهِ) خبر ذلك ، ومن أنباء حالا من الهاء في نوحيه ؛ ويجوز أن يكون متعلقا بنوحيه أى الإيحاء مبدوء به من أنباء الغيب ( إِذْ يُلْقُونَ ) ظرف لكان ، ويجوز أن يكون ظرفا للاستقرار الذى تعلق به لديهم ؛ والأقلام جمع قلم ، والقلم بمعنى المعلوم ، أى المقطوع كالنقص بمعنى المنقوض والقبض بمعنى المقبوض (أَيْهِمْ يُكْتَفَلُ مَرَّيْمَ) مبتدأ وخبر في موضع نصب : أى يقترون أيهم ، فالعامل فيه ما دل عليه يلقون ؛ و ( إِذْ يَخْتَصِمُونَ ) مثل «إذ يلقون» ويختصمون بمعنى اختصموا وكذلك يلقون : أى ألقوا ؛ ويجوز أن يكون حكى الحال .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ) إذ بدل من إذا التى قبلها ، ويجوز أن يكون ظرفا ليختصمون ، ويجوز أن يكون التقدير اذكر ( مِنْهُ ) في موضع جر صفة للكلمة ، ومن هنا لابتداء الغاية ( اسْمُهُ ) مبتدأ ، و ( الْمَسِيحُ ) خبره ، و ( عِيسَى ) بدل منه أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون خبرا آخر : لأن تعدد الأخبار يوجب تعدد المبتدأ ، والمبتدأ هنا مفرد وهو قوله اسمه ، ولو كان عيسى خبرا آخر لكان أسماؤه أو أسماؤها على تأنيث الكلمة ، والجملة صفة لكلمة ، و ( ابْنُ مَرْيَمَ ) خبر مبتدأ محذوف ؛ أى هو ابن ، ولا يجوز أن يكون بدلا مما قبله ولا صفة لأن ابن مريم ليس باسم ؛ ألا ترى أنك لا تقول اسم هذا الرجل ابن عمرو إلا إذا كان قد علق علما عليه ، وإنما ذكر الضمير في اسمه على معنى الكلمة ، لأن المراد ببشرِك بمكوتن أو مخلوق ( وَجِيهًا - وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ ) أحوال مقدرة ، وصاحبها معنى الكلمة ؛ وهو مكون أو مخلوق ، وجاز أن ينتصب الحال عنه وهو نكرة لأنه قد وصف ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من المسيح ، ولا من عيسى ، ولا من ابن مريم لأنها أخبار ، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ أو هما ، وليس شىء من ذلك يعمل في الحال ، ولا يجوز أن تكون أحوالا من الهاء في اسمه للفصل الواقع بينهما ولعدم العامل في الحال .

قوله تعالى ( فِي الْمَهْدِ ) يجوز أن يكون حالا من الضمير في يكلم : أى يكلمهم صغيرا ، ويجوز أن يكون ظرفا ( وَكَهْلًا ) يجوز أن يكون حالا معطوفة على وجيها ، وأن يكون معطوفا على موضع في المهد إذا جعلته حالا ( وَمِنَ الصَّالِحِينَ ) حال معطوفة على وجيها .

قوله تعالى (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ) قد ذكر في قوله « كذلك الله يفعل ما يشاء »  
قصة زكريا ، و (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا) مشروح في البقرة :

قوله تعالى (وَنَعَلَّمُهُ) يقرأ بالنون حملا على قوله « ذلك من أنباء الغيب نوحيه  
إليك » ويقرأ بالياء حملا على يبشرك ، وموضعه حال معطوفة على وجيها (وَرَسُولًا)  
فيه وجهان : أحدهما هو صفة مثل صبور وشكور ، فيكون حالا أيضا ، أو مفعولا  
به على تقدير : ويجعله رسولا ، وفعل هنا بمعنى مفعول : أي مرسلا ، والثاني أن  
يكون مصدرا كما قال الشاعر : \* أَبْلِيغُ أَبَا سَلَمَةَ رَسُولًا تَرَوُّهُ \* فعلى هذا  
يجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال ، وأن يكون مفعولا معطوفا على الكتاب :  
أي ونعلمه رسالة ، فإلى على الوجهين تتعلق برسول لأنهما يعملان عمل الفعل ؛ ويجوز  
أن يكون إلى نعنا لرسول فيتعلق بمحذوف (أنى) في موضع الجملة ثلاثة أوجه :  
أحدها جر : أي بأنى وذلك مذهب الخليل ، ولو ظهرت الباء لتعلقت برسول  
أو بمحذوف يكون صفة لرسول : أي ناطقا بأنى أو مخبرا ؛ والثاني موضعها نصب  
على الموضع ، وهو مذهب سيديويه ؛ أو على تقدير : يذكر أنى ؛ ويجوز أن يكون  
بدلا من رسول إذا جعلته مصدرا تقديره ونعلمه أنى قد جئتم ؛ والثالث موضعها  
رفع : أي هو أنى قد جئتم إذا جعلت رسولا مصدرا أيضا (بآية) في موضع  
الحال : أي محتجا بآية (مِنْ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون صفة لآية ، وأن يكون  
متعلقا بجئت (أنى أَخْلُقُ) يقرأ بفتح الهمزة ، وفي موضعه ثلاثة أوجه : أحدها  
جر بدلا من آية ؛ والثاني رفع : أي هي أنى ؛ والثالث أن يكون بدلا من أنى الأولى ،  
ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف أو على إضمار القول (كَهَيْئَةِ) الكاف في موضع  
نصب نعنا لمفعول محذوف : أي هيئة كهية الطير ، والهيئة مصدر في معنى المهية  
كالخلق بمعنى المخلوق ؛ وقيل الهيئة اسم لحال الشيء وليست مصدرا ، والمصدر  
التهيؤ والتهيؤ والتهيئة ؛ ويقرأ كهية الطير على إلقاء حركة الهمزة على الياء وحذفها ،  
وقد ذكر في البقرة اشتقاق الطير وأحكامه ، والهاء في (فِيهِ) تعود على معنى الهيئة  
لأنها بمعنى المهية ؛ ويجوز أن تعود على الكاف لأنها اسم بمعنى مثل ، وأن تعود على  
الطير ، وأن تعود على المفعول المحذوف (فَيَسْكُونُ) أي فيصير ، فيجوز أن تكون  
كان هنا التامة ، لأن معناها صار ، وصار بمعنى انتقل ؛ ويجوز أن تكون الناقصة ،  
و (طَائِرًا) على الأول حال ، وعلى الثاني خبر ، و (بِإِذْنِ اللَّهِ) يتعلق بيبكون  
(بِمَا تَأْكُلُونَ) يجوز أن تكون بمعنى الذي ونكرة موصوفة ومصدرية ، وكذلك

ما الأخرى ، والأصل في ( تَدَخِرُونَ ) تَدْخِرُونَ إلا أن الذال مجهورة والتاء مهموسة فلم يجتمعا ، فأبدلت التاء دالا لأنها من مخرجها لتقرب من الذال ثم أبدلت الذال دالا وأدغمت ، ومن العرب من يقلب التاء ذالا ، ويدغم ويقرأ بتخفيف الذال وفتح الحاء وماضيه ذخر .

قوله تعالى ( وَمُصَدِّقًا ) حال معطوفة على قوله بآية : أى جئتكم بآية ومصداقا ( لِمَا بَيْنَ يَدَيْ ) ولا يجوز أن يكون معطوفا على وجيها ، لأن ذلك يوجب أن يكون ومصداقا لما بين يديه على لفظ الغيبة ( مِّنَ التَّوْرَةِ ) في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف وهو بين ، والعامل فيها الاستقرار أو نفس الظرف ؛ ويجوز أن يكون حالا من « ما » فيكون العامل فيها مصداقا ( وَالأَحِلَّ ) هو معطوف على محذوف تقديره : لأخفف عنكم أو نحو ذلك ( وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ ) هذا تكرير للتوكيد ، لأنه قد سبق هذا المعنى في الآية التي قبلها .

قوله تعالى ( مِنْهُمْ السُّكُفَرَاءُ ) يجوز أن يتعلق « من » بأحس ، وأن يكون حالا من الكفر ( أَنْصَارِي ) هو جمع نصير كشريف وأشرف ، وقال قوم : هو جمع نصر وهو ضعيف ، إلا أن تقدر فيه حذف مضاف : أى من صاحب نصرى ؛ أو تجعله مصدرا وصف به ، و ( إلى ) في موضع الحال متعلقة بمحذوف وتقديره : من أنصارى مضافا إلى الله أو إلى أنصار الله ، وقيل هى بمعنى مع وليس بشئ ، فإن إلى لا تصاح أن تكون بمعنى مع ، ولا قياس يعضده ( الْحَوَارِيُّونَ ) الجمهور على تشديد الياء وهو الأصل ، لأنها ياء النسبة ، ويقرأ بتخفيفها لأنه فر من تضعيف الياء وجعل ضمة الياء الباقية دليلا على أصل ؛ كما قرعوا « يستهزئون » مع أن ضمة الياء بعد الكسرة مستثقل ، واشتقاق الكلمة من الحور وهو البياض ، وكان الحواريون يقصرون الثياب ، وقيل اشتقاقه من حار يحور إذا رجع فكأنهم الراجعون إلى الله وقيل هو مشتق من نقاء القلب وخلوصه . وصدقه .

قوله تعالى ( فَارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ ) فى الكلام حذف تقديره : مع الشاهدين لك بالوحدانية .

قوله تعالى ( وَاللَّهُ خَسِيرٌ الْمَآكِرِينَ ) وضع الظاهر موضع المضمرة تفخيما ؛ والأصل وهو خير الماكرين .

قوله تعالى ( مَتَّوْفِيكَ وَرَأْفِعُكَ إِلَى ) كلاهما للمستقبل ولا يتعرفان

بالإضافة ، والتقدير ؛ رافعك إلى ومتوفيك ، لأنه رفع إلى السماء ثم يتوفى بعد ذلك به وقيل الواو للجمع فلا فرق بين التقديم والتأخير ، وقيل متوفيك من بينهم ورافعك إلى السماء فلا تقديم فيه ولا تأخير ( وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ ) قيل هو خطاب لنبينا عليه الصلاة والسلام فيسكون الكلام تاما على ما قبله ، وقيل هو لعيسى . والمعنى : أن الذين اتبعوه ظاهرون على اليهود وغيرهم من الكفار إلى قبل يوم القيامة بالملك والغلبة ، فأما يوم القيامة فيحكم بينهم فيجازى كلا على عمله .

قوله تعالى ( فَسَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ) يجوز أن يكون الذين مبتدأ ( فَمَّا عَدَبَ بِهِمْ ) خبره ، ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب بفعل محذوف يفسره فأعذبهم تقديره فأعذب بغير ضمير مفعول لعمله في الظاهر قبله فحذف ، وجعل الفعل المشغول بضمير الفاعل مفسرا له ، وموضع الفعل المحذوف بعد الصلاة ، ولا يجوز أن يقدر الفعل قبل الذين لأن أما لا يليها الفعل ، ومثله ( وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ ) « وأما ثمود فهديناهم » فيمن نصب .

قوله تعالى ( ذَلِكَ نَتَلُوهُ ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها ذلك مبتدأ وبتلوه خبره . والثاني المبتدأ محذوف وذلك خبره : أى الأمر ذلك ، وبتلوه في موضع الحال : أى الأمر المشار إليه متلوا ، و ( مِنْ الآيَاتِ ) حال من الهاء ؛ والثالث ذلك مبتدأ ؛ ومن الآيات خبره ؛ وبتلوه حال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، ويجوز أن يكون ذلك في موضع نصب بفعل دل عليه نتلوه ، تقديره : نتلو ذلك فيكون من الآيات حالا من الهاء أيضا ، و ( الْحَكِيمِ ) هنا بمعنى الحكم .

قوله تعالى ( خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ) هذه الجملة تفسير للمثل فلا موضع لها ، وقيل موضعها حال من آدم ، وقد معه مقدرة ، والعامل فيها معنى التشبيه ، والهاء لآدم ومن متعلقة بخلق ؛ ويضعف أن يكون حالا لأنه يصير تقديره : خلقه كائنا من تراب ، وليس المعنى عليه ( ثُمَّ قَالَ لَهُ ) ثم هاهنا لترتيب الخبر لا لترتيب الخبر عنه ، لأن قوله ( كَبْنٌ ) لم يتأخر عن خلقه ، وإنما هو في المعنى تفسير لمعنى الخلق ، وقد جاءت ثم غير مقيدة بترتيب الخبر عنه كقوله « فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد » وتقول : زيد عالم ثم هو كريم ؛ ويجوز أن تكون لترتيب الخبر عنه على أن يكون المعنى صورته طينا ، ثم قال له كن لحما ودما .

قوله تعالى ( فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ ) الهاء ضمير عيسى ، ومن شرطية ، والماضى بمعنى المستقبل و ( مَسَا ) بمعنى الذى ، و ( مِنْ الْعِلْمِ ) حال من ضمير الفاعل : ولا

يجوز أن تكون ما مصدرية على قول سيوييه والجمهور ، لأن ما المصدرية لا يعود إليها ضمير ، وفي حاجتك ضمير فاعل ، إذ ليس بعده ما يصح أن يكون فاعلا ، والعلم لا يصح أن يكون فاعلا ، لأن من لا تزداد في الواجب ، ويخرج على قول الأخفش أن تكون مصدرية ومن زائدة ، والتقدير : من بعد مجيء العلم إياك والأصل في (تَعَالَوْا) تعاليوا ، لأن الأصل في الماضي تعالى ، والياء منقلبة عن واو لأنه من العلو فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ، ثم أبدلت الياء ألفا ، فإذا جاءت واو الجمع حذف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها ، و (نَدْعُ) جواب لشرط محذوف ، و (نَبْتَهْلُ) و (نَجْعَلُ) معطوفان عليه ، ونجعل المتعدية إلى مفعولين أى نصير ، والمفعول الثانى (عَلَى الكاذِبِينَ) .

قوله تعالى (هَؤُلَاءِ الْقَصَصُ) مبتدأ وخبر في موضع خبر إن (إِلَّا اللَّهُ) خبر من إله تقديره : وما إله إلا الله .

قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا) يجوز أن يكون اللفظ ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا تقديره : يتولوا ، ذكره النحاس وهو ضعيف ، لأن حرف المضارعة لا يحذف .

قوله تعالى (سَوَاءٌ) الجمهور على الجر وهو صفة للكلمة ، ويقرأ «سواء» بالنصب على المصدر ، ويقرأ «كلمة» بكسر الكاف وإسكان اللام على التخفيف والنقل مثل فخذ وكبد (بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) ظرف لسواء : أى لتسوى الكلمة بيننا ولم تؤث سواء ، وهو صفة مؤنث ، لأنه مصدر وصف به ، فأما قوله (أَلَا تَعْبُدُونَ) ففي موضعه وجهان : أحدهما جر بدلا من سواء أو من كلمة ، تقديره : تعالوا إلى ترك عبادة غير الله ؛ والثانى هو رفع تقديره : هى أن لا نعبد إلا الله ، وأن هى المصدرية ؛ وقيل تم الكلام على سواء ثم استأنف فقال بيننا وبينكم أن لا نعبد : أى بيننا وبينكم التوحيد ، فعلى هذا يجوز أن يكون أن لا نعبد مبتدأ والظرف خبره ، والجملة صفة لكلمة ؛ ويجوز أن يرتفع ألا نعبد بالظرف (فَإِنْ تَوَلَّوْا) هو ماض ، ولا يجوز أن يكون التقدير : يتولوا لفساد المعنى ، لأن قوله (فَقُولُوا اشْهَدُوا) خطاب للمؤمنين ، ويتولوا للمشركين ، وعند ذلك لا يبقى فى الكلام جواب الشرط ، والتقدير : فتقولوا لهم .

قوله تعالى (لَمْ تُحَاجُّوْنَ) الأصل لما ، فحذفت الألف لما ذكرنا فى قوله « فلم تقبلوا » واللام متعلقة بتحاجون (إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ) من يتعلق بأنزلت ، والتقدير من بعد موته .

قوله تعالى (هَآ أَنسُمُ) ها للتثنية ، وقيل هى بدل من همزة الاستفهام ؛ ويقرأ بتحقيق الهمزة والمد ، وبتلين الهمزة والمد ، وبالقصر والهمز ، وقد ذكرنا إعراب هذا الكلام فى قوله «ثم أنتم هؤلاء تقتلون» (فياً) هى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، و(عِلْمٌ) مبتدأ ولكم خبره ، وبه فى موضع نصب على الحال لأنه صفة لعلم فى الأصل قدمت عليه ، ولا يجوز أن تتعلق الباء بعلم إذ فيه تقديم الصلة على الموصول ، فإن علقها بمحذوف يفسره المصدر جاز ، وهو الذى يسمى تبييناً .

قوله تعالى (بِإِبْرَاهِيمَ) الباء تتعلق بأولى ، وخبر إن (الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ) وأولى أفعل من ولى يلى ، وألفه منقلبة عن ياء لأن فاءه واو ، فلا تكون لامه واوا ، إذ ليس فى الكلام مافاؤه ولامه واوان إلا واو (١) (وَهَذَا النَّبِيُّ) معطوف على خبر إن ، ويقرأ النبي بالنصب : أى واتبعوا هذا النبي .

قوله تعالى (وَجَهَ النَّهَارِ) وجه ظرف لآمنوا بدليل قوله (وَآكْفُرُوا آخِرَهُ) ويجوز أن يكون ظرفاً لأزل .

قوله تعالى (إِلَّا لِمَن تَبِعَ) فيه وجهان : أحدهما أنه استثناء مما قبله ، والتقدير : ولا تقروا إلا لمن تبع ، فعلى هذا اللام غير زائدة ؛ ويجوز أن تكون زائدة ، ويكون محمولاً على المعنى : أى اجحدوا كل أحد إلا من تبع ؛ والثانى أن النية التأخير ، والتقدير : ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم ، فاللام على هذا زائدة ، ومن فى موضع نصب على الاستثناء من أحد ، فأما قوله (قُلْ إِنْ الْهُدَىٰ) فمعتزض بين الكلامين لأنه مشدد ، وهذا الوجه بعيد لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه وتقديم ما فى صلة أن عليها . فعلى هذا فى موضع أن يؤتى ثلاثة أوجه : أحدها جر تقديره : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد . والثانى أن يكون نصبا على تقدير حذف حرف الجر . والثالث أن يكون مفعولاً من أجله تقديره : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم مخافة أن يؤتى أحد ؛ وقيل أن يؤتى متصل بقوله «قل إن الهدى هدى الله» والتقدير : أن يؤتى : أى هو أن لا يؤتى ، فهو فى موضع رفع (أَوْ يُحَاجُّوكم) معطوف على يؤتى ، وجمع الضمير لأحد لأنه فى مذهب الجمع ، كما قال «لانفرق بين أحد منهم» ويقرأ : أن يؤتى على الاستثناء ، وموضعه رفع على أنه مبتدأ تقديره : إتيان أحد مثل ما أوتيتم يمكن أو يصدق ؛ ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : أتصدقون أن يؤتى أو أتشيعون ؛ ويقرأ شاذاً أن يؤتى على تسمية الفاعل وأحد فاعله والمفعول محذوف : أى أن يؤتى أحد أحدا (يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ)

(١) إلا واو التهجى قاله السمين .

يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هو يؤتبه ، وأن يكون خبرا ثانيا .

قوله تعالى ( مَنْ إِنْ تَأْتَمَّنْهُ ) من مبتدأ ، ومن أهل الكتاب خبره ، والشرط وجوابه صفة لمن لأنها نكرة ، وكما يقع الشرط خبرا يقع صلة وصفة وحالا ، وقرأ أبو الأشهب العقيلي « تأمنه » بكسر حرف المضارعة ، و ( بِقِنَطَارٍ ) الباء بمعنى فى أى فى حفظ قنطار ، وقيل الباء بمعنى على ( يُوَدِّه ) فيه خمس قراءات : إحداهما كسر الهاء وصلتها بياء فى اللفظ وقد ذكرنا علة هذا فى أول الكتاب . والثانية كسر الهاء من غير ياء اكتفى بالكسرة عن الياء لدلالاتها عليها ، ولأن الأصل أن لا يزداد على الهاء شئ كبنية الضائر ، والثالثة إسكان الهاء ، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف ، وحق هاء الضمير الحركة ، وإنما تسكن هاء السكت . والرابعة ضم الهاء وصلتها بواو فى اللفظ على تبين الهاء المضمومة بالواو ، لأنها من جنس الضمة كما بينت المكسورة بالياء . والخامسة ضم الهاء من غير وأو للدلالة الضمة عليها ، ولأنه الأصل ، ويجوز تحقيق الهزمة وإبدالها واوا للضمة قبلها ( إِلَّا مَا دُمْتَ ) « ما » فى موضع نصب على الظرف : أى إلا مدة دوامك ؛ ويجوز أن يكون حالا لأن ما مصدرية ، والمصدر قد يقع حالا ، والتقدير : إلا فى حال ملازمتك ، والجمهور على ضم الدال ، وما ضيه دام يدوم مثل قال يقول : ويقرأ بكسر الدال وما ضيه دمت تدام مثل خفت تخاف وهى لغة ( ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ) أى ذلك مستحق بأنهم ( فى الأُمِّيِّينَ ) صفة لـ ( سَبِيلٌ ) قدمت عليه فصارت حالا ، ويجوز أن يكون ظرفا للاستقرار فى علينا . وذهب قوم إلى عمل ليس فى الحال ، فيجوز على هذا أن يتعلق بها ، وسبيل اسم ليس وعلينا الخبر ، ويجوز أن يرتفع سبيل بعلينا فيكون فى ليس ضمير الشأن ( وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ) يجوز أن يتعلق على يقولون لأنه بمعنى يفترون ويجوز أن يكون حالا من الكذب مقدا عليه ، ولا يجوز أن يتعلق بالكذب لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ؛ ويجوز ذلك على التبيين ( وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) جملة فى موضع الحال .

قوله تعالى ( بَلَى ) فى الكلام حذف تقديره : بلى عليهم سبيل ، ثم ابتداء فقال ( مَنْ أَوْفَى ) وهى شرط ( فَإِنَّ اللَّهَ ) جوابه ، والمعنى : فإن الله يحجمهم ، فوضع الظاهر موضع المضمحل .

قوله تعالى ( يَكْفُرُونَ ) هو فى موضع نصب صفة لفريق وجمع على المعنى ، ولو

أفرد جاز على اللفظ ، والجمهور على إسكان اللام وإثبات واوین بعدها ، ويقرأ بفتح اللام وتشديد الواو وضم الياء على التكثير ، ويقرأ بضم اللام وواو واحدة ساكنة والأصل يلوون كقراءة الجمهور إلا أنه همز الواو لانضمامها ، ثم ألتى حركتها على اللام . والألسنة جمع لسان ، وهو على لغة من ذكر اللسان ، وأما من أنه فإنه يجمعه على الألسن ، و (بالكتاب) في موضع الحال من الألسنة: أى ملتبسة بالكتاب أو ناطقة بالكتاب ، و (مِنَ الْكِتَابِ) هو المفعول الثاني لحسب :

قوله تعالى ( ثُمَّ يَقُولُ ) هو معطوف على يؤتیه ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف ( مِمَّا كُتِبَتْ ) في موضع الصفة لربانيين ، ويجوز أن تكون الباء بمعنى السبب فتعلق بكان وما مصدرية : أى يعلمكم الكتاب ، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بربانيين ( تَعَلَّمُونَ ) يقرأ بالتخفيف : أى تعرفون ، وبالتشديد : أى تعلمونه غير كم ( تَدْرُسُونَ ) يقرأ بالتخفيف : أى تدرسون الكتاب فالمفعول محذوف ، ويقرأ بالتشديد وضم التاء : أى تدرسون الناس الكتاب .

قوله تعالى ( وَلَا يَأْمُرُكُمْ ) يقرأ بالرفع : أى ولا يأمركم الله أو النبي فهو مستأنف ، ويقرأ بالنصب عطفًا على يقول فيكون الفاعل ضمير النبي أو البشر ؛ ويقرأ بإسكان الراء فرارا من توالى الحركات ، وقد ذكر في البقرة ( إذْ ) في موضع جر بإضافة بعديها ( وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) في موضع جر بإضافة إذا إليها :

قوله تعالى ( لِمَا آتَيْتُكُمْ ) يقرأ بكسر اللام ، وفيما يتعلق به وجهان : أحدهما أخذ : أى لهذا المعنى ، وفيه حذف مضاف تقديره : لرعاية ما آتيتكم ؛ والثاني أن يتعلق بالميثاق لأنه مصدر : أى توثقنا عليهم لذلك ، وما بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف و ( مِّنْ كِتَابٍ ) حال من المحذوف أو من الذي . ويقرأ بالفتح وتخفيف «ما» وفيها وجهان : أحدهما أن ما بمعنى الذي ، وموضعها رفع بالابتداء ، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم . وفي الخبر وجهان : أحدهما من كتاب وحكمة : أى الذي أو يتموه من الكتاب ، والنكرة هنا كالمعرفة ؛ والثاني الخبر لتؤمنن به والهاء عائدة على المبتدأ واللام جواب القسم ، لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى ، فأما قوله ( ثُمَّ جَاءَكُمْ ) فهو معطوف على ما آتيتكم ، والعائد على «ما» من هذا المعطوف فيه وجهان : أحدهما تقديره : ثم جاءكم به ، واستغنى عن إظهاره بقوله به فيما بعد ، والثاني أن قوله ( لِمَا مَعَكُمْ ) في موضع الضمير تقديره : مصدق له ، لأن الذي معهم هو الذي آتاهم ، ويجوز أن يكون العائد ضمير الاستقرار العامل

في مع ، ويجوز أن تكون الهاء في (بِهِ) تعود على الرسول ، والعائد على المبتدأ محذوف وسوّغ ذلك طول الكلام، وأن تصديق الرسول تصديق للذي أوتيه. والقول الثاني أن «ما» شرط واللام قبله لتلقى القسم كالتى في قوله «لئن لم ينته المنافقون» وليست لازمة بدليل قوله «وإن لم ينتهوا عما يقولون» فعلى هذا تكون «ما» في موضع نصب بآتيت ، والمفعول الثانى ضمير المخاطب ، ومن كتاب مثل من آية في قوله «ما ننسخ من آية» وباقى الكلام على هذا الوجه ظاهر. ويقرأ «لما» بفتح اللام وتشديد الميم. وفيها وجهان : أحدهما أنها الزمانية : أى أخذنا ميثاقهم لما آتيناهم شيئاً من كتاب وحكمة ، ورجع من الغيبة إلى الخطاب على المؤلف من طريقتهم . والثانى أنه أراد لمن ما ثم أبدل من النون مما لمشابهتها إياها فتوالت ثلاث ميمات فحذف الثانية لضعفها بكونها بدلا وحصول التكرير بها ، ذكر هذا المعنى ابن جنى فى المحتسب ، ويقرأ آتيتكم على لفظ الواحد ، وهو موافق لقوله «وإذ أخذ الله» ولقوله «إصرى» ويقرأ آتيناكم على لفظ الجمع للتعظيم (أءَ قَرَّرْتُمْ) فيه حذف أى بذلك و (إِصْرِي) بالكسر والضم لغتان قرئ بهما .

قوله تعالى (قَمَنَ تَوَالِي) من مبتدأ يجوز أن تكون بمعنى الذى ، وأن تكون شرطا (فَأُولَئِكَ) مبتدأ ثان ، و (هُمُ الْفَاسِقُونَ) مبتدأ وخبره ، ويجوز أن يكون هم فصلا :

قوله تعالى (أَفْغَيْرَ) منصوب بـ(يَبْغُونَ) ويقرأ بالياء على الغيبة كالذى قبله وبالقاء على الخطاب ، والتقدير : قل لهم (طَوَّعًا وَكَرْهًا) مصدران فى موضع الحال ، ويجوز أن يكونا مصدرين على غير الصدر ، لأن أسلم بمعنى انقاد وأطاع (تُرْجَعُونَ) بالتاء على الخطاب ، وبالياء على الغيبة .

قوله تعالى (قُلْ آمَنَّا) تقديره : قل يا محمد آمنا : أى أنا ومن معى ، أو أنا والأنبياء ؛ وقيل التقدير : قل لهم قولوا آمنا .

قوله تعالى (وَمَنْ يَبْتَغِ) الجمهور على إظهار الغينين ، وروى عن أبى عمرو الإدغام وهو ضعيف ، لأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة ، و (دِينًا) تمييز ، ويجوز أن يكون مفعول يبتغى ، و (غَيْرَ) صفة قدمت عليه فصارت حالا (وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) هو فى الإعراب مثل قوله «وإنه فى الآخرة لمن الصالحين» وقد ذكر .

قوله تعالى (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ) حال أو ظرف ، والعامل فيها يهدي ، وقد تقدم نظيره (وَشَهِدُوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو حال من الضمير في كفروا وقد معه مقدره ، ولا يجوز أن يكون العامل يهدي ؛ لأن يهدي من « شهد أن الرسول حق » ، والثاني أن يكون معطوفا على كفروا : أي كيف يهديهم بعد اجتماع الأمرين . والثالث أن يكون التقدير : وأن شهدوا : أي بعد أن آمنوا ، وأن شهدوا فيكون في موضع جر .

قوله تعالى (أُولَئِكَ) مبتدأ ، و (جَزَّ أَوْهُمْ) مبتدأ ثان و (أَن عَسَيْتُمْ لَعْنَةَ اللَّهِ) أن واسمها وخبرها خبر جزاء : أي جزاؤهم اللعنة ، ويجوز أن يكون جزاؤهم بدلا من أولئك بدل الاشتغال .

قوله تعالى (خَالِدِينَ فِيهَا) حال من الهاء والميم في عليهم ، والعامل فيها الجار أو ما يتعلق به ، وفيها يعنى اللعنة .

قوله تعالى (ذَهَبًا) تمييزه والهاء في به تعود على الملاء أو على ذهب .

قوله تعالى (مِمَّا تُحِبُّونَ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ؛ ولا يجوز أن تكون مصدرية ، لأن المحبة لا تتفق ، فإن جعلت المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأى أبى على ( وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ ) قد ذكر نظيره فى البقرة ، والهاء فى (بِهِ) تعود على ما أو على شىء .

قوله تعالى (حِلًّا) أى حللا ، والمعنى كان كله حلا (إِلَّا مَا حَرَّمَ) فى موضع نصب لأنه استثناء من اسم كان ، والعامل فيه كان ، ويجوز أن يعمل فيه حلا ويكون فيه ضمير يكون الاستثناء منه ، لأن حلا وحلالا فى موضع اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح (مِنْ قَبْلِ) متعلق بحرم .

قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) يجوز أن يتعلق بافتري وأن يتعلق بالكذب .

قوله تعالى (قُلْ صَدَقَ اللَّهُ) الجمهور على إظهار اللام وهو الأصل ، ويقرأ بالإدغام لأن الصاد فيها انبساط ، وفى اللام انبساط بحيث يتلاقى طرفاهما فصارا متقاربين ، والتقدير : قل لهم صدق الله ، (حَسْبِيفًا) يجوز أن يكون حالا من إبراهيم ومن الملة ، وذُكِّرَ لأن الملة والدين واحد .

قوله تعالى (وَضِعَ لِلنَّاسِ) الجملة فى موضع جر صفة لبيت ، والخبر

«الَّذِي بِيَكَّةَ» ، و (مُبَارَكًا وَهَدَى) حالان من الضمير في موضع ، وإن شئت في الجار والعامل فيهما الاستقرار .

قوله تعالى (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة مضمرة لمعنى البركة والهدى ، ويجوز أن يكون موضعها حالا أخرى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في قوله للعالمين ، والعامل فيه هدى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير في مباركا وهو العامل فيها ، ويجوز أن تكون صفة لهدى كما أن للعالمين كذلك ، و (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) مبتدأ والخبر محذوف : أى منها مقام إبراهيم (وَمَنْ دَخَلَهُ) معطوف عليه : أى ومنها آمن من دخله ؛ وقيل هو خبر تقديره : هى مقام ؛ وقيل يدل ؛ وعلى هذين الوجهين قد عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل ؛ وقيل « ومن دخله » مستأنف ، ومن شرطية ، و (حَجَّ الْبَيْتِ) مصدر يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان ؛ وقيل الكسر اسم للمصدر ، وهو مبتدأ وخبره (عَلَى النَّاسِ) والله يتعلق بالاستقرار في على تقديره : استقر لله على الناس ، ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به إما حالا وإما مفعولا ، ولا يجوز أن يكون لله حالا لأن العامل في الحال على هذا يكون معنى ، والحال لا يتقدم على العامل المعنوى ، ويجوز أن يرتفع الحج بالجار الأوّل أو الثانى والحج مصدر أضيف إلى المفعول (مَنْ اسْتَطَاعَ) بدل من الناس بدل بعض من كل ؛ وقيل هو في موضع رفع تقديره : هم من استطاع والواجب عليه من استطاع ، والجملة بدل أيضا ؛ وقيل هو مرفوع بالحج تقديره : والله على الناس أن يحج البيت من استطاع ، فعلى هذا في الكلام حذف تقديره : من استطاع منهم ليكون في الجملة ضمير يرجع على الأوّل ، وقيل من مبتدأ شرط ، والجواب محذوف تقديره : من استطاع فليحج ، ودل على ذلك قوله (وَمَنْ كَفَرَ) وجوابها .

قوله تعالى (لَمْ تَصُدُّونَ) اللام متعلقة بالفعل ، و (مَنْ) مفعوله ، و (تَسْبَغُونَهَا) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الضمير في تصدون أو من السبيل ، لأن فيها ضميرين راجعين إليهما ، فلذلك صح أن تجعل حالا من كل واحد منهما ، و (عِوَجًا) حال .

قوله تعالى (بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا ليردوكم ، وأن يكون ظرفا لـ (كافرين) وهو في المعنى مثل قوله «كفروا بعد إيمانهم» .

قوله تعالى (وَلَا تَفْرَقُوا) الأصل تنفرقوا ، فحذف التاء الثانية وقد ذكر وجهه في البقرة ويقرأ بتشديد التاء : والوجه فيه أنه سكن التاء الأولى حين نزلها متصلة بالألف ثم أذغم (نِعْمَةَ اللَّهِ) هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (عَلَيْكُمْ) يجوز أن يتعلق به كما تقول أنعمت عليك ، ويجوز أن يكون حالا من النعمة فيتعلق بمحذوف (إِذْ كُنْتُمْ) يجوز أن يكون ظرفاً للنعمة ، وأن يكون ظرفاً للاستقرار في عليكم إذا جعلته حالا (فَأَصْبَحْتُمْ) يجوز أن تكون الناقصة فعلى هذا يجوز أن يكون الخبر (بِنِعْمَتِهِ) فيكون المعنى فأصبحتم في نعمته ، أو مثلبين بنعمته : أو مشمولين ، و (إِخْوَانًا) على هذا حال يعمل فيها أصبح أو ما يتعلق به الجار ؛ ويجوز أن يكون إخوانا خبر أصبح ، ويكون الجار حالا يعمل فيه أصبح ، أو حالا من إخوان لأنه صفة له قدمت عليه ، وأن يكون متعلقاً بأصبح لأن الناقصة تعمل في الجار ، ويجوز أن يتعلق بإخوانا لأن التقدير : تأخيتم بنعمته ؛ ويجوز أن تكون أصبح تامة ، ويكون الكلام في بنعمته إخوانا قريباً من الكلام في الناقصة ، والإخوان جمع أخ من الصداقة لا من النسب . والشفا يكتب بالألف وهي من الواو تنثية شفوان ، و (مِنَ النَّارِ) صفة لحفرة ، ومن للتعبض ، والضمير في (مِنْهَا) للنار أول الحفرة (وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ) يجوز أن تكون كان هنا التامة فتكون (أُمَّةً) فاعلاً ، و (يَدْعُونَ) صفتها ، ومنكم متعلقة بتكن أو بمحذوف على أن تكون صفة لأمة قدم عليها فصار حالا ، ويجوز أن تكون الناقصة ، وأمة اسمها ، ويدعون خبر ؛ ومنكم إما حال من أمة أو متعلق بكان الناقصة ؛ ويجوز أن يكون يدعون صفة ، ومنكم الخبر .

قوله تعالى (جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) إنما حذف التاء لأن تأنيث البيئنة غير حقيقي : ولأنها بمعنى الدليل .

قوله تعالى (يَوْمَ تَبْيَضُّ) هو ظرف لعظيم أو للاستقرار في لهم ؛ وفي تبيض أربع لغات فتح التاء وكسرها من غير ألف ، وتبياض بالألف مع فتح التاء وكسرها وكذلك تسود (أَكْفَرْتُمْ) تقديره : فقال لهم أكفرتم ، والمحذوف هو الخبر .

قوله تعالى (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ) قيل كنتم في علمي ؛ وقيل هو بمعنى صرتم ؛ وقيل كان زائدة ؛ والتقدير : أنتم خير ، وهذا خطأ لأن كان لا تزداد في أول الجملة ولا تعمل في خير (تَمَامُ رُونَ) خبر ثان ، أو تفسير لخبر أو مستأنف (لَسَاكَانَ خَيْرًا

لَهُمْ) أى لكان الإيمان ، لفظ الفعل على إرادة المصدر ( مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ) هو مستأنف .

قوله تعالى (إِلَّا أَدَّى) أذى مصدر من معنى يضروكم ، لأن الأذى والضرر متقاربان فى المعنى ، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً ؛ وقيل هو منقطع لأن المعنى : لن يضروكم بالهزيمة ، لكن يؤذونكم بتصديكم لقتالهم (يُؤْذَوْنَكُمْ الْأُدْبَارَ) الأدبار مفعول ثان ، والمعنى : يجعلون ظهورهم تليكم (ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ) مستأنف ، ولا يجوز الجزم عند بعضهم عطفاً على جواب الشرط ، لأن جواب الشرط يقع عقب المشروط ، وثم للترخي ، فلذلك لم تصلح فى جواب الشرط ، والمعطوف على الجواب كالجواب ، وهذا خطأ لأن الجزم فى مثله قد جاء فى قوله « ثم لا يكونوا أمثالكم » وإنما استأنف هنا ليدل على أن الله لا ينصرهم قاتلوا أو لم يقاتلوا .

قوله تعالى (إِلَّا بِحَبِيلٍ) فى موضع نصب على الحال تقديره : ضربت عليهم الذلة فى كل حال إلا فى حال عقد العهد لهم ، فالباء متعلقة بمحذوف تقديره إلا متمسكين بحبل .

قوله تعالى (لَيْسُوا) الواو اسم ليس ، وهى راجعة على المذكورين قبلها و (سِوَاءً) خبرها : أى ليسوا مستوين ؛ ثم استأنف فقال (مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ) فآمة مبتدأ وقائمة نعت له ، والجار قبله خبره ؛ ويجوز أن تكون أمة فاعل الجار ، وقد وضع الظاهر هنا موضع المضمرة والأصل منهم أمة ؛ وقيل أمة رفع بسواء ، وهذا ضعيف فى المعنى والإعراب ، لأنه منقطع مما قبله ، ولا يصح أن تكون الجملة خبر ليس ؛ وقيل أمة اسم ليس ، والواو فيها حرف يدل على الجمع كما قالوا : أكلوني البراغيث ، وسواء الخبر ، وهذا ضعيف إذ ليس الغرض ببيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله ، بل الغرض أن من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً (يَتَّبِعُونَ) صفة أخرى لأمة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى قائمة أو من الأمة لأنها قد وصفت ، والعامل على هذا الاستقرار ، و (آنَاءَ اللَّيْلِ) ظرف ليتلون لا لقائمة ، لأن قائمة قد وصفت فلا تمل فيما بعد الصفة ، وواحد الآناء إني مثل معنى ، ومنهم من يفتح الهمزة فيصير على وزن عصا ، ومنهم من يقول إني بالياء وكسر الهمزة (وَهُمْ يَسْجُدُونَ) حال من الضمير فى يتلون أو فى قائمة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ، وكذلك (يُؤْمِنُونَ . وَيَأْمُرُونَ . وَيَنْهَوْنَ) إن شئت جعلتها أحوالاً ، وإن شئت استأنفتها .

قوله تعالى ، و ( مَا يَفْعَلُوا ) يقرأ بالتاء على الخطاب ، وبالياء حملا على الذى قبله .

قوله تعالى ( كَمَثَلِ رِيحٍ ) فيه حذف مضاف تقديره : كمثل مهلك ريح : أى ما ينفقون هالك كالذى تهلكه ( فِيهَا صِيرٌ ) مبتدأ وخبر فى موضع صفة الريح ، ويجوز أن ترفع صرا بالظرف لأنه قد اعتمد على ما قبله ، و ( أَصَابَتْ ) فى موضع جز أيضا صفة لريح ، ولا يجوز أن تكون صفة لصر لأن الصر مذكر والضمير فى أصابت مؤنث ، وقيل ليس فى الكلام حذف مضاف بل تشبيه ما أنفقوا بمعنى الكلام ، وذلك أن قوله « كمثل ريح » إلى قوله « فأهلكته » متصل ببعضه ببعض ، فامتزجت المعانى فيه وفهم المعنى ( ظَلَمُوا ) صفة لقوم .

قوله تعالى ( مِّنْ دُونِكُمْ ) صفة لبطانة ؛ قيل من زائدة لأن المعنى بطانة دونكم فى العمل والإيمان ( لِيَأْلُوَنَسْكُمْ ) فى موضع نعت لبطانة أو حال مما تعلق به من ، ويألوا يتعدى إلى مفعول واحد ، و ( خَسِبَالًا ) على التمييز ، ويجوز أن يكون انتصب لحذف صرف لجزء تقديره : لياألونكم فى تخيلكم ؛ ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال ( وَدُّوا ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يألونكم ، وقد معه مرادة . وما مصدرية ، أى عنيتكم ( قَدَّ بَدَاتِ الْبَعْضَاءُ ) حال أيضا ، ويجوز أن يكون مستأنفا ( مِّنْ أَفْوَاهِهِمْ ) مفعول بدت ، ومن لا ابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالا : أى ظهرت خارجه من أفواههم .

قوله تعالى ( هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ) قد ذكر إعرابه فى قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » ( بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ) الكتاب هنا جنس : أى بالكتب كلها . وقيل هو واحد ( عَضُّوا عَلَيْكُمْ ) عليكم مفعول عضوا ، ويجوز أن يكون حالا أى حنقين عليكم ( مِّنَ الْغَيْظِ ) متعلق بعضوا أيضا ، ومن لا ابتداء الغاية : أى من أجل الغيظ ، ويجوز أن يكون حالا : أى مغتاظين ( بِيَغْيِظْكُمْ ) يجوز أن يكون مفعولا به كما تقول : مات بالسم : أى بسببه ، ويجوز أن يكون حالا : أى وتوا مغتاظين .

قوله تعالى ( لَا يَضُرُّكُمْ ) يقرأ بكسر الضاد وإسكان الراء على أنه جواب الشرط وهو من ضار يضير ضيرا بمعنى ضر ويقال فيه ضاره يضره بالواو ، ويقرأ بضم الضاد وتشديد الراء وضمها ، وهو من ضر يضر ، وفى رفعه ثلاثة أوجه : أحدها أنه فى نية التقديم : أى لا يضركم كيدهم شيئا إن تتقوا ، وهو قول سيبويه . والثانى أنه حذف الفاء ، وهو قول المبرد ، وعلى هذين القولين الضمة لإعراب . والثالث أنها

ليست إعرابا بل لما اضطر إلى التحريك حرك بالضم إتباعا لضمة الضاد ، وقيل حركها بحركتها الإعرابية المستحقة لها في الأصل ، ويقرأ بفتح الراء على أنه مجزوم حرك بالفتح للالتقاء الساكنين إذ كان أخف من الضم والكسر (شديتًا) مصدر : أى ضررا .

قوله تعالى ( وَإِذْ غَدَوْتَ ) أى واذكر ( مِنْ أَهْلِكَ ) من لابتناء الغاية ، والتقدير : من بين أهلك ، وموضعه نصب تقديره : فارقت أهلك ، و ( تَبَوَّأْتُ ) حال وهو يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وإلى آخر تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، فمن الأول هذه الآية ، فالأول ( الْمُؤْمِنِينَ ) والثاني ( مَقَاعِدَ ) ومن الثاني « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ » وقيل اللام فيه زائدة ( لِلْمَقَاتِلِ ) يتعلق بتبوى ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة لمقاعد ؛ ولا يجوز أن يتعلق بمقاعد لأن المقعد هنا المكان ، وذلك لا يعمل .

قوله تعالى ( إِذْ هَمَّتْ ) إذ ظرف لعليم ؛ ويجوز أن يكون ظرفا لتبوى وأن يكون لغدوت ( أَنْ تَنْفُسُشَلَا ) تقديره : بأن تفشلا ، فوضعه نصب أوجرت على ما ذكرنا من الخلاف ( وَعَلَى ) يتعلق بيتوكل دخلت الفاء لمعنى الشرط ، والمعنى : إن فشلوا فتوكلوا أنتم ، وإن صعب الأمر فتوكلوا .

قوله تعالى ( بَيْسَدٍ ) ظرف ، والباء بمعنى فى ، ويجوز أن يكون حالا ، و ( أَذَلَّةٌ ) جمع ذليل ، وإنما مجيء هذا البناء فرارا من تكرير اللام الذى يكون فى ذللا .

قوله تعالى ( إِذْ تَقُولُ ) يجوز أن يكون التقدير : اذكر ، ويجوز أن يكون بدلا لمن « إذ همت » ويجوز أن يكون ظرفا لنصر كم ( أَلَنْ يَسْكُنَ فِيكُمْ ) همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي نقلته إلى الإثبات ، ويبقى زمان الفعل على ما كان عليه ، و ( أَنْ تُمِيدَّكُمْ ) فاعل يكفيمكم ( بِثَلَاثَةِ آلَافٍ ) الجمهور على كسر الفاء ، وقد أمكنت فى الشواذ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهذه التاء إذا وقف عليها كانت بدلا من الهاء التى يوقف عليها ؛ ومنهم من يقول إن تاء التأنيث هى الموقوف عليها وهى لغة ، وقرئ شاذا بهاء ساكنة ، وهو إجراء الوصل مجرى الوقف أيضا ، وكلاهما ضعيف ، لأن المضاف والمضاف إليه كالثىء الواحد ( مُسَوِّمِينَ ) بكسر الواو : أى مسومين خيلهم أو أنفسهم ، وبفتحتها على ما لم يسم فاعله .

قوله تعالى (إِلَّا بُشِّرَى) مفعول ثان لجعل ، ويجوز أن يكون مفعولا له ، ويكون جعل المتعدية إلى واحد ، والهاء في جعله تعود على إمداد أو على التوسيم أو على النصر أو على التنزيل (وَلَيَتَطْمِئِنَّ) معطوف على بشرى إذا جعلتها مفعولا له تقديره : ليبشركم ولتطمئن ، ويجوز أن يتعلق بفعل محذوف تقديره : ولتطمئن قلوبكم بشركم .

قوله تعالى (لَيَسْقِطَنَّ طَرَفَا) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : ليقطع طرفا أمدكم بالملائكة أو نصركم (أَوْ يَكْسِبْتَهُمْ) قيل أو بمعنى الواو ؛ وقيل هي للتفصيل أي كان القطع لبعضهم والكسب لبعضهم ، والتاء في يكسبهم أصل ، وقيل هي بدل من الدال ، وهو من كبده أصبت كبده (فَتَسْتَقْسِبُوا) معطوف على يقطع أو يكسبهم .

قوله تعالى (لَيْسَ لَكَ) اسم ليس (شَيْءٌ) ولك الخبر ومن الأمر حال من شيء لأنها صفة مقدمة (أَوْ يَتُوبَ ، أَوْ يُعَدَّ بِهِمْ) معطوفان على يقطع ، وقيل أو بمعنى إلا أن .

قوله تعالى (أَضْعَافًا) مصدر في موضع الحال من الربا تقديره مضاعفاً .  
قوله تعالى (وَسَارِعُوا) يقرأ بالواو وحذفها ، فن أثبتها عطفه على ما قبله من الأوامر ، ومن لم يثبتها استأنف ، ويجوز إمالة الألف هنا لكسرة الراء (عَرَّضَهَا السَّمَوَاتُ) الجملة في موضع جر ، وفي الكلام حذف تقديره عرضها مثل عرض السموات (أُعِدَّتْ) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للجنة ، وأن يكون حالا منها لأنها قد وصفت ، وأن يكون مستأنفا ولا يجوز أن يكون حالا من المضاف إليه لثلاثة أشياء : أحدها أنه لا عامل ، وما جاء من ذلك متأول على ضعفه . والثاني أن العرض هنا لا يراد به المصدر الحقيقي ، بل يراد به المسافة . والثالث أن ذلك يلزم منه الفصل بين الحال وبين صاحب الحال بالخبر .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ) يجوز أن يكون صفة للمتقين ، وأن يكون نصبا على إضمار أعنى ، وأن يكون رفعا على إضمارهم ، وأما (الكاظمين) ففعل الجر والنصب .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا) يجوز أن يكون معطوفا على الذين ينفقون في أوجه الثلاثة ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ ، ويكون أولئك مبتدأ ثانيا ، وجزاؤهم ثالثا ، ومغفرة خبر الثالث ، والجميع خبر الذين ، و (ذَكَرُوا) جواب إذا (وَمَنْ) مبتدأ ، و (يَغْفِرُ) خبره (إِلَّا اللَّهُ) فاعل يغفر ، أو بدل من المضممر فيه وهو

الوجه ، لأنك إذا جعلت الله فاعلا احتجت إلى تقدير ضمير : أى ومن يغفر الذنوب له غير الله ( وَهُمْ يَعْلَمُونَ ) فى موضع الحال من الضمير فى يصروا ، أو من الضمير فى استغفروا ، ومفعول يعلمون محذوف : أى يعلمون المؤاخذة بها أو عفوا الله عنها .

قوله تعالى ( وَنِعْمَ أَجْرُ ) المخصوص بالمدح محذوف : أى ونعم الأجر الجنة .  
قوله تعالى ( مِنْ قَبْلِكُمْ سِنِينَ ) يجوز أن يتعلق بخات ، وأن يكون حالا من سنن ، ودخلت الفاء فى ( سِيرُوا ) لأن المعنى على الشرط : أى إن شككتم فسيروا ( كَيْفَ ) خبر ( كانَ ) و ( عاقِبَةَ ) اسمها .

قوله تعالى ( وَآلَتَهُنَّ ) الماضى وهن وحذفت الواو فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة و ( الأَعْمَلُونَ ) واحدها أعلى ، حذفت منه الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة تدل عليها .

قوله تعالى ( قَرَحٌ ) يقرأ بفتح القاف وسكون الراء ، وهو مصدر قرحته إذا جرحته ؛ ويقرأ بضم القاف وسكون الراء ، وهو بمعنى الجرح أيضا . وقال الفراء : بالضم ألم الجراح ؛ ويقرأ بضمها على الإتياع كاليسر واليسر ، والطنب والطنب ، ويقرأ بفتحها ، وهو مصدر قرح يقرح إذا صار له قرحة ، وهو بمعنى دى ( وَتِلْكَ ) مبتدأ ، و ( الأَيَّامُ ) خبره ، و ( نُدَّأُولِيَّهَا ) جملة فى موضع الحال ، والعامل فيها معنى الإشارة ؛ ويجوز أن تكون الأيام بدلا أو عطف بيان ، ونداؤها الخبر ، ويقرأ يداؤها بالياء ، والمعنى مفهوم ، و ( بَيْنَ النَّاسِ ) ظرف ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء ( وَكَيْفَ عِلْمِ ) اللام متعلقة بمحذوف تقديره : وليعلم الله دواها ؛ وقيل التقدير : ليعتظوا وليعلم الله ؛ وقيل الواو زائدة ، و ( مِنْكُمْ ) يجوز أن يتعلق يتخذ ، ويجوز أن يكون حالا من ( شُهَدَاءَ ) : ( وَكَيْفَ عِلْمِ ) معطوف على وليعلم .

قوله تعالى ( أَمْ حَسِبْتُمْ ) أم هنا منقطعة : أى بل أحسبتم ، و ( أَنْ تَدْخُلُوا ) أن والفعل يسد مسد المفعولين . وقال الأخفش المفعول الثانى محذوف ( وَيَعْلَمُ ) الصَّابِرِينَ ) يقرأ بكسر الميم عطفًا على الأولى ، وبضمها على تقدير : وهو يعلم ، والأكثر فى القراءة الفتح وفيه وجهان : أحدهما أنه مجزوم أيضا لكن الميم لما حركت لالتقاء الساكنين حركت بالفتح إتياعا للفتحة قبلها ، والوجه الثانى أنه منصوب على إضمار أن ، والواو هاهنا بمعنى الجمع كالتى فى قولهم : لأتأكل السمك وتشرب اللبن

والتقدير : أظنتم أن تدخلوا الجنة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصابرين ،  
ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو مع صح المعنى والإعراب .  
قوله تعالى ( مِّن قَبْلِ أَنْ تَلْمِزُوهُ ) الجمهور على الجر بمن وإضافته إلى الجملة ،  
وقرى بضم اللام والتقدير : ولقد كنتم تمنون الموت أن تلقوه من قبل ، فإن تلقوه  
بدل من الموت بدل الاشتغال والمراد لقاء أسباب الموت لأنه قال ( فَتَقَدَّرَ رَأَيْتُمُوهُ  
وَأَنْتُمْ تَسْتَنْظِرُونَ ) وإذا رأى الموت لم تبق بعده حياة . ويقرأ « تلاقوه » وهو من  
المفاعلة التي تكون بين اثنين لأن ما لقيك فقد لقيته ، ويجوز أن تكون من واحد  
مثل سافرت .

قوله تعالى ( قَدْ خَلَّيْتُم مِّن قَبْلِهِ الرُّسُلَ ) في موضع رفع صفة لرسول ،  
ويجوز أن يكون حالا من الضمير في رسول ، وقرأ ابن عباس «رسل» نكرة ، وهو  
قريب من معنى المعرفة ، ومن متعلقة بخلت ، ويجوز أن يكون حالا من الرسل ( أفإن  
مات ) الهمزة عند سيديه في موضعها ، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله . وقال  
يونس : الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط تقديره : أنتقلبون  
على أعقابكم إن مات ، لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط . ومذهب  
سيديه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصح  
أن تقول أنزورني فإن زرتك ، ومنه قوله « أفإن مات فهم الخالدون » . والثاني أن  
الهمزة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام وقد وقعا في موضعها ، والمعنى يتم  
بدخول الهمزة على جملة الشرط ، والجواب لأنهما كالشيء الواحد ( على أعقابكم )  
حال : أى راجعين .

قوله تعالى ( وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ ) أى تموت اسم كان ، و ( إلا بإذن  
الله ) الخبر واللام للتمييز متعلقة بكان ، وقيل هي متعلقة بمحذوف تقديره . الموت  
لنفس ، وأن تموت تبيين للمحذوف ، ولا يجوز أن تتعلق اللام بتموت لما فيه من  
تقديم الصلة على الموصول ، قال الزجاج التقدير : وما كان نفس تموت ، ثم قدمت  
اللام ( ككتابا ) مصدر : أى كتب ذلك كتابا ( وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا ) بالإظهار  
على الأصل وبالإدغام لتقاربهما ( نُؤْتِيهِ مِنْهَا ) مثل « يؤده إليك » ( وَاسْتَنْجِزِي )  
بالنون والياء ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى ( وَكَأَيِّنْ ) الأصل فيه أى التي هي بعض من كل أدخلت عليها كاف  
التشبيه وصارا في معنى كم التي للتكثير ، كما جعلت الكاف مع ذا في قولهم كذا المعنى

لم يكن لكل واحد منهما، وكما أن معنى لولا بعد التركيب لم يكن لهما قبله ، وفيها خمسة أوجه كلها قد قرئ به ، فالمشهور « كَأَيْنَ » بهمزة بعدها ياء مشددة وهو الأصل . والثاني « كائِنَ » بألف بعدها همزة مكسورة من غير ياء ، وفيه وجهان : أحدهما هو فاعل من كان يكون حكى عن المبرد ، وهو بعيد الصحة ، لأنه لو كان ذلك لسكان معربا ولم يكن فيه معنى التكثير . والثاني أن أصله كَأَيْنَ ، قدمت الياء المشددة على الهمزة فصار كَيْنَ ، فوزنه الآن كعلف ، لأنك قدمت العين واللام ، ثم حذفت الياء الثانية لتقلها بالحركة والتضعيف كما قالوا في أيها أيهما ثم أبدلت الياء الساكنة ألفا كما أبدلت في آية وطأني وقيل حذفت الياء الساكنة وقدمت المتحركة فانقلبت ألفا ، وقيل لم يحذف منه شيء ولكن قدمت المتحركة وبقيت الأخرى ساكنة وحذفت بالتنوين مثل قاض . والوجه الثالث « كَأَنَّ » على وزن كعن ؛ وفيه وجهان : أحدهما أنه حذف إحدى الياءين على ما تقدم ، ثم حذفت الأخرى لأجل التنوين . والثاني أنه حذف الياءين دفعة واحدة ، واحتمل ذلك لما امتزج الحرفان ، والوجه الرابع « كَأَى » بياء خفيفة بعد الهمزة ، ووجهه أنه حذف الياء الثانية وسكن الهمزة لاختلاط الكلمتين وجعلهما كالكلمة الواحدة كما سكنوا الهاء في هو وفهو ؛ وحرك الياء لسكون ما قبلها . والخامس « كَيْنَ » بياء ساكنة قبل الهمزة ؛ وهو الأصل في كَأَيْنَ ؛ وقد ذكر ، فأما التنوين فأبقي في الكلمة على ما يجب لها في الأصل ، ففهم من يحذفه في الوقف لأنه تنوين ؛ ومنهم من يثبت فيه لأن الحكم تغير بامتزاج الكلمتين ؛ وأما أى فقال ابن جنى هي مصدر أى يأوى : إذا انضم واجتمع ، وأصله أوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت وأدغمت مثل جىء وشىء ؛ وأما موضع كَأَيْنَ فرقع بالابتداء ، ولا تكاد تستعمل إلا وبعدها من . وفي الخبر ثلاثة أوجه : أحدها ( قَتِيلٌ ) وفي قتل الضمير للنبي ؛ وهو عائد على كَأَيْنَ لأن كَأَيْنَ في معنى نبي ؛ والجيد أن يعود الضمير على لفظ كَأَيْنَ كما تقول : مائة نبي قتل ، والضمير للمائة إذ هي المبتدأ .

فان قلت : لو كان كذلك لأنث فقلت قلت ، قيل هذا محمول على المعنى لأن التقدير كثير من الرجال قتل ، فعلى هذا يكون ( مَسْعَةٌ رِبِّيُّونَ ) في موضع الحال من الضمير في قتل . والثاني أن يكون قتل في موضع جر صفة لنبي ، ومعه ربيون الخبر كقولك : كم من رجل صالح معه مال . والوجه الثالث أن يكون الخبر محذوفاً : أى في الدنيا أو صائر ونحو تلك ، فعلى هذا يجوز أن يكون قتل صفة لنبي ، ومعه ربيون حال على

ما تقدم ؛ ويجوز أن يكون قتل مسندا لربيين فلا ضمير فيه على هذا ، والجملة صفة نبي ؛ ويجوز أن يكون خبرا فيضمير في الخبر أربعة أوجه ؛ ويجوز أن يكون صفة لنبي والخبر محذوف على ما ذكرنا ؛ ويقرأ « قاتل » فعلى هذا يجوز أن يكون الفاعل مضمرا وما بعده حال ، وأن يكون الفاعل ربيون ؛ ويقرأ « قتل » بالتشديد ، فعلى هذا لا ضمير في الفعل لأجل التشكير ، والواحد لا تشكير فيه كذا ذكر ابن جنى ، ولا يمتنع فيه أن يكون فيه ضمير الأوّل لأنه في معنى الجماعة ، وربيون بكسر الراء منسوب إلى الربة وهى الجماعة ؛ ويجوز ضم الراء فى الربة أيضا ، وعليه قرئ ربيون بالضم ؛ وقيل من كسر أتبع ، والفتح هو الأصل وهو منسوب إلى الرب ، وقد قرئ به ( فَتًا وَهَنُوا ) الجمهور على فتح الهاء ، وقرئ بكسرها وهى لغة ، والفتح أشهر ، وقرئ بإسكانها على تخفيف المكسور و ( اسْتَكَانُوا ) استفعلوا من الكون وهو الذل ، وحكى عن الفراء أن أصلها استكنوا أشبعت الفتحة فنشأت الألف وهذا خطأ لأن الكلمة فى جميع تصاريفها ثبتت عينها تقول : استكان يستكين استكانة فهو مستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد .

قوله تعالى ( وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ) الجمهور على فتح اللام على أن اسم كان ما بعد (إلا) وهو أقوى من أن يجعل خبرا . والأول اسما لوجهين : أحدها أن ( أن قالوا ) يشبه المضممر فى أنه لا يضمم فهو أعرف . والثانى أن ما بعد إلا مثبت ، والمعنى : كان قولهم ربنا اغفر لنا ذنبهم فى الدعاء ؛ ويقرأ برفع الأول على أنه اسم كان ، وما بعد إلا الخبر ( فى أمرنا ) يتعلق بالمصدر وهو إسرافنا ، ويجوز أن يكون حالا منه : أى إسرافا واقعا فى أمرنا .

قوله تعالى ( بَلِ اللّهُ مَوْلاَكُمْ ) مبتدأ وخبر ، وأجاز الفراء النصب وهى قراءة والتقدير : بل أطيعوا الله .

قوله تعالى ( الرُّعْبَ ) يقرأ بسكون العين وضمها وهما لغتان ( بِمَا أَشْرَكُوا ) الباء تتعلق بـتلقى ، ولا يمنع ذلك لتعلق « فى » به أيضا ؛ لأن فى ظرف والباء بمعنى السبب فهما مختلفان ؛ وما مصدرية . والثانية نكرة موصوفة ؛ أو بمعنى الذى وليست مصدرية ( وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ ) أى النار ؛ فالخصوص بالذم محذوف ؛ والمثوى مفعول من ثويت ولامه ياء .

قوله تعالى ( صَدَقَكُمْ اللّهُ وَعَدَّهُ ) صدق يتعدى إلى مفعولين فى مثل هذا النحو ، وقد يتعدى إلى الثانى بحرف الجر فيقال : صدقت زيدا فى الحديث ( إذ )

ظرف لصدق ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً للوعد ( حتى ) يتعلق بفعل محذوف تقديره :  
دام ذلك إلى وقت فشلكم . والصحيح أنها لا تتعلق في مثل هذا بشيء ؛ وأنها ليست  
حرف جر بل هي حرف تدخل على الجملة بمعنى الغاية كما تدخل الفاء والواو على الجمل ،  
وجواب ( إذا ) محذوف تقديره : بأن أمركم ونحو ذلك ودل على المحذوف .

قوله تعالى ( مِّنْكُمْ مَّن يُّوبِدُ اللَّذُنْبِيَّ وَمِنْكُمْ مَّن يُّرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ  
صَرَفَكُمْ ) معطوف على الفعل المحذوف .

قوله تعالى ( إِذْ تُصْعِدُونَ ) تقديره : اذكروا إذ ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً  
لِعصيتهم أو تنازعتم أو فشلتم ( وَلَا تَسْلُونِ ) الجمهور على فتح التاء ؛ وقد ذكرناه  
في قوله « يلرون ألسنتهم » ويقرأ بضم التاء وماضيه ألوى وهي لغة ؛ ويقرأ ( على أحد )  
بضمين وهو الجبل .

قوله تعالى ( وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ ) جملة في موضع الحال ( بِيْغَمٍ ) التقدير بعد  
غم ؛ فعلى هذا يكون في موضع نصب صفة لغم ؛ وقيل المعنى : بسبب الغم ؛ فيكون  
مفعولاً به ؛ وقيل التقدير : بدل غم ، فيكون صفة لغم أيضاً ( لِكَيْلَا تَحْزَنُوا )  
قيل « لا » زائدة ؛ لأن المعنى أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم موافقهم ؛  
وقيل ليست زائدة ؛ والمعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة ، وكى هاهنا هي العاملة بنفسها  
لأجل اللام قبلها .

قوله تعالى ( أَمِنَةً ) المشهور في القراءة فتح الميم وهو اسم للأمن ويقرأ بسكونها  
وهو مصدر مثل الأمر ؛ و ( نَعَاسًا ) بدل ، ويجوز أن يكون عطف بيان ، ويجوز  
أن يكون نعاساً هو المفعول وأمنة حال منه ؛ والأصل أنزل عليكم نعاساً إذا أمنة ؛  
لأن النعاس ليس هو الأمن بل هو الذي حصل الأمن به ؛ ويجوز أن يكون أمنة مفعولاً  
( يَغْشَى ) يقرأ بالياء على أنه النعاس ؛ وبالتاء للأمنة ؛ وهو في موضع نصب صفة  
لما قبله ؛ و ( طَائِفَةً ) مبتدأ ؛ و ( قَدْ أَهْمَتْنَهُمْ ) خبره ( يَظُنُّونَ ) حال من  
الضمير في أهمتهم ؛ ويجوز أن يكون أهمتهم صفة ؛ ويظنون الخبر ، والجملة حال ؛  
والعامل يغشى ؛ وتسمى هذه الواو واو الحال ؛ وقيل الواو بمعنى إذ وليس بشيء ،  
و ( غَيْرَ الْحَقِّ ) المفعول الأول : أى أمراً غير الحق ، وباللغة الثانية ، و ( ظَنَّ  
الْجَاهِلِيَّةِ ) مصدر تقديره : ظننا مثل ظن الجاهلية ( مِّنْ شَيْءٍ ) من زائدة ،  
وموضعه رفع بالابتداء ؛ وفي الخبر وجهان : أحدهما لنا ، فمن الأمر على هذا حال ،

إذ الأصل هل شيء من الأمر . والثاني أن يكون من الأمر هو الخبر ولنا تبيين وتم  
الفائدة كقوله « ولم يكن له كفواً أحد » (كُلُّهُ لَلَّهِ) يقرأ بالنصب على التوكيد أو  
البدل ولله الخبر ، وبالرفع على الابتداء ولله الخبر ، والجمله خبر إن ( يَقُولُونَ )  
حال من الضمير في يخفون ، و ( شَيْءٌ ) اسم كان والخبر لنا أو من الأمر مثل « هل  
لنا » ( لَسِرَزَ الَّذِينَ ) بالفتح والتخفيف ، ويقرأ بالتشديد على ما لم يسم فاعله :  
أى أخرجوا بأمر الله .

قوله تعالى ( إِذَا أَضْرَبُوا فِي الْأَرْضِ ) يجوز أن تكون إذا هنا تحكى بها حالهم ،  
فلا يراد بها المستقبل لا محالة ، فعلى هذا يجوز أن يعمل فيها قالوا وهو للماضي ،  
ويجوز أن يكون كفروا وقالوا ماضيين ، ويراد بها المستقبل المحكى به الحال ، فعلى  
هذا يكون التقدير : يكفرون ويقولون لإخوانهم ( أَوْ كَانُوا غُزَى ) الجمهور على  
تشديد الزاى وهو جمع غاز ؛ والقياس غزاة كقاض وقضاة ، لكنه جاء على فعل حملا  
على الصحيح نحو شاهد وشهد وصائم وصوّم . ويقرأ بتخفيف الزاى وفيه وجهان :  
أحدهما أن أصله غزاة ، فحذفت الهاء تخفيفاً لأن التاء دليل الجمع ؛ وقد حصل  
ذلك من نفس الصفة . والثاني أنه أراد قراءة الجماعة ، فحذف إحدى الزاين  
كراهية التضعيف ( لِيَجْعَلَ اللَّهُ ) اللام تتعلق بمحذوف : أى ندمهم أو أوقع  
في قلوبهم ذلك ليجعله حسرة ، وجعل هنا بمعنى صير ؛ وقيل اللام هنا لام العاقبة :  
أى صار أمرهم إلى ذلك كقوله « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا » .

قوله تعالى ( أَوْ مُتَّمِّمٌ ) الجمهور على ضم الميم وهو الأصل ، لأن الفعل منه  
يموت ، ويقرأ بالكسر وهو لغة ، يقال مات يمات مثل خاف يخاف ، فكما تقول  
خفت تقول مت ( لَتَغْفِرَ ) مبتدأ ، و ( مِّنَ اللَّهِ ) صفته ( وَرَحْمَةً ) معطوف  
عليه ، والتقدير : ورحمة لهم ؛ و ( خَيْرٌ ) الخبر ، وما بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة  
والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون المفعول محذوفاً : أى من  
جمعهم المال .

قوله تعالى ( لِإِلَى اللَّهِ ) اللام جواب قسم محذوف ، ولدخولها على حرف الجر  
جاز أن يأتى ( يُحْشَرُونَ ) غير مؤكد بالنون ، والأصل لتحشرون إلى الله .  
قوله تعالى ( فَبِمَا رَحْمَةٍ ) ما زائدة ، وقال الأخفش وغيره : يجوز أن تكون  
نكرة بمعنى شيء ، ورحمة بدل منه ، والباء تتعلق بلمت ( وَشَاوِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ )  
الأمر هنا جنس ، وهو عام يراد به الخاص ، لأنه لم يؤمر بمشاورتهم فى الفرائض ،

ولذلك قرأ ابن عباس «في بعض الأمر» (فإِذَا عَزَمْتَ) الجمهور على فتح الزاي: أى إذا تحيرت أمرا بالمشاورة وعزمت على فعله (فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) ويقرأ بضم التاء: أى إذا أمرتك بفعل شيء فتوكل على موضع الظاهر موضع المضممر .

قوله تعالى (فَمَنْ ذَا الَّذِي) هو مثل «من ذا الذى يقرض» وقد ذكر (مِنْ بَعْدَهُ) أى من بعد خذلانه فحذف المضاف ، ويجوز أن تكون الهاء ضمير الخذلان : أى بعد الخذلان .

قوله تعالى (أَنْ يَغْلِبَ) يقرأ بفتح الياء وضم الغين على نسبة الفعل إلى النبي : أى ذلك غير جائز عليه ، ويدل على ذلك قوله (يَأْتِ بِمَا غَلَبَ) ومفعول يغلب محذوف: أى يغلب الغنيمة أو المال ؛ ويقرأ بضم الياء وفتح الغين على ما لم يسم فاعله ، وفى المعنى ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ماضيه أغلته : أى نسبه إلى الغلول ، كما تقول : أكذبت إذا نسبه إلى الكذب : أى لا يقال عنه إنه يغلب : أى يخون . الثانى هو من أغلته إذا وجدته غاللا كقولك : أخذت الرجل إذا أصبته محمودا . والثالث معناه أن يغلبه غيره : أى ما كان لنبي أن يخان (وَمَنْ يَغْلِبْ) مستأنفة ، ويجوز أن تكون حالا ويكون التقدير : فى حال علم الغال بعقوبة الغلول .

قوله تعالى (أَفَسَنْ اتَّبَعَ) من بمعنى الذى فى موضع رفع بالابتداء ، و (كَمَنْ) الخبر ؛ ولا يكون شرطا لأن كمن لا يصلح أن يكون جوابا ، و (بَسَخَطَ) حال . قوله تعالى (هُمُ دَرَجَاتٌ) مبتدأ وخبر ، والتقدير : ذو درجات محذوف المضاف ، و (عِنْدَ اللَّهِ) ظرف لمعنى درجات كأنه قال هم متفاضلون عند الله ، ويجوز أن يكون صفة لدرجات :

قوله تعالى (مِنْ أَنْفُسِهِمْ) فى موضع نصب صفة لرسول ، ويجوز أن يتعلق ببعث ، وما فى هذه الآية قد ذكر مثله فى قوله «وابعث فيهم رسولا منهم» . قوله تعالى (قَدْ أَصَابَتْكُمْ مِثَالِيهَا) فى موضع رفع صفة لمصيبة .

قوله تعالى (وَمَا أَصَابَكُمْ) ما بمعنى الذى وهو مبتدأ ، والخبر (فَيَاذَنْ اللَّهُ) أى واقع بإذن الله (وَالْيَعْلَمُ) اللام متعلقة بمحذوف: أى وليعلم الله أصابكم هذا ، ويجوز أن يكون معطوفا على معنى فَيَاذَنْ الله تقديره: فَيَاذَنْ الله ولأن يعلم الله (تَعَالَوْا قَاتِلُوا) إنما لم يأت بحرف العطف لأنه أراد أن يجعل كل واحدة من الجملتين مقصودة بنفسها ، ويجوز أن يقال : إن المقصود هو الأمر بالقتال ، وتعالوا ذكر

مالو سكت عنه لكان في الكلام دليل عليه ، وقيل الأمر الثاني حال (هُمُ لِلْكَفْرِ) اللام في قوله للكفر و (لِلْإِيمَانِ) متعلقة بأقرب ، وجاز أن يعمل أقرب فيهما لأنهما يشبهان الظرف ، وكما عمل أطيّب في قولهم هذا بسرا أطيّب منه رطبا في الظرفين المقدرين لأن أفعل يدل على معنيين على أصل الفعل وزيادته فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر ، فتقديره : تزيد قربهم إلى الكفر على قربهم على الإيمان ، واللام هنا على بابها ، وقيل هي بمعنى إلى (يَقُولُونَ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في أقرب : أي قربوا إلى الكفر قائلين .

قوله تعالى (الَّذِينَ قَالُوا) يجوز أن يكون في موضع رفع على إضمار أعنى ، أو صفة للذين نافقوا أو بدلا منه ، وفي موضع جر بدلا من المجرور في أفواهم أو قلوبهم ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر «قل فادعوا» والتقدير : قل لهم (وقعدوا) ويجوز أن يكون معطوفا على الصلة معترضا بين قالوا ومعمولها وهو (لَوْ أَطَاعُونَا) وأن يكون حالا ، وقد مرادة .

قوله تعالى (بَلْ أَحْيَاءٌ) أي بل هم أحياء ، ويقرأ بالنصب عطفًا على أمواتا كما تقول : ظننت زيدا قائما بل قاعدا ؛ وقيل أضمر الفعل تقديره : بل أحسبهم أحياء ، وحذف ذلك لتقدم ما يدل عليه ، و (عِنْدَ رَبِّهِمْ) صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون ظرفا لأحياء لأن المعنى يحيون عند الله ، ويجوز أن يكون ظرفا ل (يُرْزَقُونَ) ويرزقون صفة لأحياء ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في أحياء : أي يحيون مرزوقين ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الظرف إذا جعلته صفة .

قوله تعالى (فَرِحِينَ) يجوز أن يكون حالا من الضمير في يرزقون ، ويجوز أن يكون صفة لأحياء إذا نصب ، ويجوز أن ينتصب على المدح ، ويجوز أن يكون من الضمير في أحياء أو من الضمير في الظرف (مِنْ فَضْلِهِ) حال من العائد المحذوف في الظرف تقديره : بما آتاهم كائنا من فضله (وَيَسْتَبْشِرُونَ) معطوف على فرحين ، لأن اسم الفاعل هنا يشبه الفعل المضارع ، ويجوز أن يكون التقدير : وهم يستبشرون فتكون الجملة حالا من الضمير في فرحين ، أو من ضمير المفعول في آتاهم (مِنْ خَلْقِهِمْ) متعلق بيلحقوا ، ويجوز أن يكون حالا تقديره : متخلفين عنهم (الْأَخْوَفَ عَلَيْهِمْ) أي بأن لاخوف عليهم ، فأن مصدرية ، وموضع الجملة بدل من الذين بدل الاشتغال : أي ويستبشرون بسلامة الذين لم يلحقوا بهم ، ويجوز أن يكون التقدير : لأنهم لاخوف عليهم فيكون مفعولا من أجله .

قوله تعالى (يَسْتَجِيبُ لَكُمْ) هو مستأنف مكرر للتوكيد (وَأَنَّ اللَّهَ) بالفتح عطفاً على بنعمة من الله : أى وبأن الله ، وبالكسر على الاستئناف .

قوله تعالى (الَّذِينَ اسْتَجَابُوا) فى موضع جر صفة للمؤمنين أو نصب على إضمار أعنى ، أو رفع على إضمارهم ، أو مبتدأ وخبره (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ) واتقوا) ومنهم حال من الضمير فى أحسنوا ، و(الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) بدل من الذين استجابوا أو صفة .

قوله تعالى (فَزَادَهُمْ إِيمَانًا) الفاعل مضمّر تقديره : زادهم القول (حَسْبُنَا اللَّهُ) مبتدأ وخبر ، وحسب مصدر فى موضع اسم الفاعل تقديره : فحسبنا الله : أى كافينا ، يقال : أحسبني الشيء أى كفاني .

قوله تعالى (بِنِعْمَةِ اللَّهِ) فى موضع الحال ؛ ويجوز أن يكون مفعولاً به (لَمْ يَمَسَّهُمْ) حال أيضاً من الضمير فى انقلبوا ، ويجوز أن يكون العامل فيها بنعمة ، وصاحب الحال الضمير فى الحال تقديره : فانقلبوا منعمين بريئين من سوء (وَاتَّبَعُوا) معطوف على انقلبوا ؛ ويجوز أن يكون حالا : أى وقد اتبعوا .

قوله تعالى (ذَلِكُمْ) مبتدأ ، والشيطان خبره ، و(يُخَوِّفُ) يجوز أن يكون حالا من الشيطان ، والعامل الإشارة ، ويجوز أن يكون الشيطان بدلاً أو عطف بيان ، ويخوِّف الخبر ، والتقدير : يخوفكم بأوليائه ، وقرئ فى الشذوذ « يخوفكم أولياؤه » وقيل لاحذف فيه ، والمعنى يخوف من يتبعه ؛ فأما من توكل على الله فلا يخافه (فَلَا تَخَافُوهُمْ) إنما جمع الضمير لأن الشيطان جنس ، ويجوز أن يكون الضمير للأولياء .

قوله تعالى (لَا يَحْزَنُكَ) الجمهور على فتح الياء وضم الزاى والماضى حزنه ، ويقرأ بضم الياء وكسر الزاى والماضى أحزن وهى لغة قليلة ؛ وقيل حزن حدث له الحزن ، وحزنته أحدثت له الحزن ؛ وأحزنته عرضته للحزن (يُسَارِعُونَ) يقرأ بالإمالة والتفخيم ، ويقرأ يسرعون بغير ألف من أسرع (شَيْئًا) فى موضع المصدر أى ضرراً .

قوله تعالى (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) يقرأ بالياء ، وفاعله الذين كفروا ، وأما المفعولان فالقائم مقامهما قوله (إِنَّمَا نُمَلِّئُكُمْ خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ) فإن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه ، وعند الأخفش المفعول الثانى محذوف

تقديره : نافعاً أو نحو ذلك ، وفي « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذى ، والثانى مصدرية ، ولا يجوز أن تكون كافة ولا زائدة ، إذ لو كان كذلك لانتصب خير بنملى ؛ واحتاجت أن إلى خبر إذا كانت ما زائدة أو قدر الفعل يليها ، وكلاهما ممتنع وقد قرئ شاذاً بالنصب على أن يكون لأنفسهم خبر إن ، ولهم تبين أو حال من خير ، وقد قرئ فى الشاذ بكسر إن وهو جواب قسم محذوف ، والقسم وجوابه يسدان مسد المفعولين ؛ وقرأ حمزة « تحسبن » بالتاء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم الذين كفروا المفعول الأول ، وفي المفعول الثانى وجهان : أحدهما الجملة من أن وما عملت فيه ؛ والثانى أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ولا تحسبن إماء الذين كفروا ، وقوله « أنما نملى لهم » بدل من المضاف المحذوف ، والجملة سدت مسد المفعولين ، والتقدير : ولا تحسبن أن إماء الذين كفروا خير لأنفسهم ؛ ويجوز أن تجعل أن وما عملت فيه بدلا من الذين كفروا بدل الاشتمال ، والجملة سدت مسد المفعولين ( أنما نملى لهم ليزدادوا ) مستأنف وقيل أنما نملى لهم تكرير للأول ؛ ويزدادوا هو المفعول الثانى لتحسب على قراءة التاء ؛ والتقدير : ولا تحسبن يا محمد إماء الذين كفروا خيرا ليزدادوا إيماننا بل ليزدادوا إيثاراً ؛ ويروى عن بعض الصحابة أنه قرأه كذلك .

قوله تعالى ( ما كانَ اللهُ ليبدَرَ ) خبر كان محذوف تقديره ما كان الله مريداً لأن يذر ، ولا يجوز أن يكون الخبر لينذر لأن الفعل بعد اللام ينتصب بأن فيصير التقدير : ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها فى المعنى ، وليس الترك هو الله تعالى . وقال الكوفيون اللام زائدة والخبر هو الفعل وهذا ضعيف لأن ما بعدها قد انتصب ، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة ، وإن كان النصب بأن فسد لما ذكرنا ، وأصل يذر يوذر ، فحذفت الواو تشبيهاً لها بیدع لأنها فى معناها ، وليس لحذف الواو فى يذر علة إذا لم تقع بين ياء وكسرة ولا ماهو فى تقديره الكسرة ، بخلاف يدع فإن الأصل يودع ، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ماهو فى تقدير الكسرة ، إذ الأصل يودع مثل يوعد ، وإنما فتحت الدال من يدع ، لأن لامه حرف حلقى فيفتح له ما قبله ، ومثله يسع ويطأ ويقع ونحو ذلك ، ولم يستعمل من يذر ماضياً اكتفاءً بترك ( يميز ) يقرأ بسكون الياء وماضيه ماز ، وبتشديدها وماضيه ميز ، وهما بمعنى واحد ، وليس التشديد لتعدى الفعل مثل فرح وفرحته ، لأن ماز وميز يتعديان إلى مفعول واحد .

قوله تعالى ( وَلَا يَحْسَبَنَّ ) يقرأ بالياء على الغيبة ، و ( الَّذِينَ يَبْسُخُلُونَ ) الفاعل ؛ وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما ( هُوَ ) وهو ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون . والثاني هو محذوف تقديره البخل ، وهو على هذا فصل ؛ ويقرأ « تحسبن » بالتاء على الخطاب ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون ، فحذف المضاف وهو ضعيف لأن فيه إضمار البخل قبل ذكر ما يدل عليه ، وهو على هذا فصل أو توكيد ، والأصل في ( ميراث ) موراث فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والميراث مصدر كالميعاد .

قوله تعالى ( لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ) العامل في موضع إن وما عملت فيه ، قالوا وهي المحكية به ، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضاف لأنه مصدر ، وهذا يخرج على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو أصل ضعيف ، ويزداد هنا ضعفاً لأن الثاني فعل والأول مصدر ، وإعمال الفعل أقوى ( سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ) يقرأ بالنون ، وما قالوا منصوب به ( وَوَقَّاتَهُمْ ) معطوف عليه ، وما مصدرية أو بمعنى الذي ، ويقرأ بالياء وتسمية الفاعل ، ويقرأ بالياء على ما لم يسم فاعله ، وقتلهم بالرفع وهو ظاهر ( وَنَقُولُ ) بالنون والياء .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ( بما ) خبره ، والتقدير : مستحق بما قدمت و ( ظالماً ) فعال من الظلم .

فإن قيل : بناء فعال للتكثير ، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فلو قال بظالم لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها أن فعلاً قد جاء لا يراد به الكثرة كقول طرفة :

وَكَأَنَّتُ بِحَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً ۖ وَكَانَ مَتَى يَسْتَرِدُّ الْقَوْمُ أُرْفِدَ

لا يريد ها هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً ، لأن ذلك يدفعه قوله : متى يسترد القوم أرفد ، وهذا يدل على نفي البخل في كل حال ، ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادته الكثرة . والثاني أن ظلام هنا للكثرة لأنه مقابل للعباد وفي العبادة كثرة ، وإذا قوبل بهم الظلم كان كثيراً . والثالث أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانفعاله بالظلم ؛ فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك ؛ وفيه وجه رابع ، وهو أن يكون على النسب : أي لا ينسب إلى الظلم فيكون من بزاز وعطار .

قوله تعالى (الَّذِينَ قَالُوا) هو في موضع جر بدلا من قوله «الذين قالوا» ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعنى ورفعاً على إضمارهم (أَلَا تَوُؤْمِنُونَ) يجوز أن يكون في موضع جر على تقدير: بأن لا تؤمن، لأن معنى عهد وصى؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير حرف الجر وإفشاء الفعل إليه؛ ويجوز أن ينتصب بنفسى عهد، لأنك تقول: عهدت إليه عهدا، لا على أنه مصدر لأن معناه ألزمته؛ ويجوز أن تكتب أن مفصولة وموصولة؛ ومنهم من يحذفها في الخط اكتفاء بالتشديد «حَتَّى يَأْتِيََنَّاهُ بِقُرْبَانٍ» فيه حذف مضاف تقديره: بتقريب قربان: أي يشرع لنا ذلك.

قوله تعالى (والزُّبُرِ) يقرأ بغير باء اكتفاء بحرف العطف، وبالباء على إعادة الجار، والزبر جمع زبور مثل رسول ورسول (والكِتَابِ) جنس.  
قوله تعالى (كُلُّ نَفْسٍ) مبتدأ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لنا فيه من العموم (وِذَائِقَةُ الْمَوْتِ) الخبر وأنت على معنى كل، لأن كل نفس نفوس، ولو ذكر على لفظ كل جاز، وإضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يحكى بها الحال؛ وقرئ شاذاً «ذائقة الموت» بالتنوين والإعمال؛ ويقرأ شاذاً أيضاً «ذائقة الموت» على جعل الهاء ضمير كل على اللفظ، وهو مبتدأ وخبر (وَأَنَّمَا) «ما» هاهنا كافة فلذلك نصب «أَجْوَرَكُمْ» بالفعل، ولو كانت بمعنى الذي أو مصدرية لرفع أجوركم.

قوله تعالى (لَتَسْبِئُونَ) الواو فيه ليست لام الكامة، بل واو الجمع حركت للاقتفاء الساكنين وضمة الواو دليل على المحذوف، ولم تلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، لأن ذلك عارض، ولذلك لا يجوز همزها مع انضمامها، ولو كانت لازمة لحاز ذلك.

قوله تعالى (لَتَسْبِئُنَّهُ، وَلَا تَكْتُمُونَهُ) يقرآن بالياء على الغيبة؛ لأن الراجع إليه الضمير اسم ظاهر، وكل ظاهر يكفى عنه بضمير الغيبة، ويقرآن بالياء على الخطاب تقديره: وقلنا لهم لتبينه، ولما كان أخذ الميثاق في معنى القسم جاء باللام والنون في الفعل ولم يأت بها في يكتمون اكتفاء بالتوكيد في الفعل الأول لأن تكتمونته تركيد.

قوله تعالى (لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) يقرأ بالياء على الغيبة، وكذلك (فَلَا يَحْسِبَنَّاهُمْ) بالياء وضم الباء، وفاعل الأول الذين يفرحون، وأما مفعولاه فمحذوفان اكتفاء بمفعولى يحسبانهم، لأن الفاعل فيهما واحد، فالفعل الثاني تكرير

للأول وحسن لما طال الكلام المتصل بالأول ، والفاء زائدة فليست للعطف ولا للجواب . وقال بعضهم ( بِمَفَازَةٍ ) هو مفعول حسب الأول ، ومفعوله الثاني محذوف دل عليه مفعول حسب الثاني ، لأن التقدير : لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم بمفازة وهم في فلا يحسبنهم هو أنفسهم : أى فلا يحسبن أنفسهم ، وأغنى بمفازة الذى هو مفعول الأول عن ذكره ثانيا لحسب الثاني ، وهذا وجه ضعيف متعسف عنه مندوحة بما ذكرنا فى الوجه الأول . ويقرأ بالتاء فيهما على الخطاب ، ويفتح الباء منهما والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، والقول فيه أن الذين يفرحون هو المفعول الأول ، والثاني محذوف للدلالة مفعول حسب الثاني عليه ؛ وقيل التقدير : لا تحسبن الذين يفرحون بمفازة ، وأغنى المفعول الثاني هنا عن ذكره لحسب الثاني . وحسب الثاني مكرر أو بدل لما ذكرنا فى القراءة بالياء فيهما ، لأن الفاعل فيهما واحد أيضا وهو النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ويقرأ بالياء فى الأول ، وبالتاء فى الثاني ، ثم فى التاء فى الفعل الثانى وجهان : أحدهما الفتح على أنه خطاب لواحد ، والضم على أنه للجماعة ، وعلى هذا يكون مفعولا الفعل الأول محذوفين للدلالة مفعولى الثانى عليهما ، والفاء زائدة أيضا ؛ والفعل الثانى ليس ببدل ولا مكرر ، لأن فاعله غير فاعل الأول والمفازة مفعلة بن الفوز ، و ( مِّنَ الْعَذَابِ ) متعلق بمحذوف لأنه صفة للمفازة ، لأن المفازة مكان والمكان لا يعمل ، ويجوز أن تكون المفازة مصدرا فتتعلق من به ، ويكون التقدير : فلا تحسبنهم فأترين ، فالمصدر فى موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَذَكَّرُونَ اللَّهَ ) فى موضع جر نعتا لأولى ، أو فى موضع نصب بإضمار أعنى أو رفع على إضمارهم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره : يقولون ربنا ( قياما وقعوداً ) حالان من ضمير الفاعل فى يذكرون ( وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ) حال أيضا ، وحرف الجر يتعلق بمحذوف هو الحال فى الأصل تقديره : ومضطجعين على جنوبهم ( وَيَتَذَكَّرُونَ ) معطوف على يذكرون ، ويجوز أن يكون حالا أيضا : أى يذكرون الله متفكرين ( باطِلًا ) مفعول من أجله ، والباطل هنا فاعل بمعنى المصدر مثل العاقبة والعافية ، والمعنى ما خلقتكما عبثا ، ويجوز أن يكون حالا تقديره ما خلقت هذا خاليا عن حكمة ، ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف : أى خلقتا باطلا .

فإن قيل : كيف قال هذا والسابق ذكر السموات والأرض والإشارة إليها بهذه؟  
ففى ذلك ثلاثة أوجه : أحدها أن الإشارة إلى الخلق المذكور فى قوله «خلق السموات»

وعلى هذا يجوز أن يكون الخلق مصدرا ، وأن يكون بمعنى الخلق ، ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو هو في المعنى . والثاني أن السموات والأرض بمعنى الجمع ، فعادت الإشارة إليه . والثالث أن يكون المعنى ما خلقت هذا المذكور أو الخلق (فَقَيْنَا) دخلت الفاء لمعنى الجزاء فالتقدير إذا نزهناك أو وحدناك فقنا (مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ) في موضع نصب بتدخل ، وأجاز قوم أن يكون منصوبا بفعل دل عليه جواب الشرط ، وهو (فَقَعَدَ أَخْزَيْتَهُ) وأجاز قوم أن يكون من مبتدأ والشرط وجوابه الخبر ، وعلى جميع الأوجه الكلام كله في موضع رفع خبر إن .

قوله تعالى (يُنَادِي) صفة لمناديا أو حال من الضمير في مناديا .

فإن قيل : ما الفائدة في ذكر الفعل مع دلالة الاسم الذي هو مناد عليه ؟ قيل : فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو توكيد كما تقول قم قائما ؛ والثاني أنه وصل به ما حسن التكرير ، وهو قوله (لِلْإِيمَانِ) . والثالث أنه لو اقتصر على الاسم لجاز أن يكون سماع معروفا بالنداء يذكر ما ليس بنداء ، فلما قال ينادى ثبت أنهم سمعوا نداءه في تلك الحال ، ومفعول ينادى محذوف : أى ينادى الناس (أَنْ آمَنُوا) أن هنا بمعنى أى ، فيكون النداء قوله آمنوا ، ويجوز أن تكون أن المصدرية وصلت بالأمر فيكون التقدير : على هذا ينادى للإيمان بأن آمنوا (مَعَ الْأَبْرَارِ) صفة للمفعول المحذوف تقديره : أبرارا مع الأبرار ، وأبرارا على هذا حال ، والأبرار جمع بر وأصله برر ككتف وأكتاف ؛ ويجوز الإمالة في الأبرار تغليبا لكسرة الراء الثانية .

قوله تعالى (عَلَى رُسُلِكَ) أى على ألسنة رسلك ، وعلى متعلقة بوعدتنا ، ويجوز أن يكون بآتنا و (الْمُبْعَادِ) مصدر بمعنى الوعد .

قوله تعالى (عَامِلٍ مِّنْكُمْ) منكم صفة لعامل و (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) بدل من منكم ، وهو بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ؛ ويجوز أن يكون من ذكر أو أنثى صفة أخرى لعامل يقصد بها الإيضاح ؛ ويجوز أن يكون من ذكر حالا من الضمير في منكم تقديره : استقر منكم كائنا من ذكر أو أنثى ، و (بِعَعْضِكُمْ مِنْ بَعْضٍ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا أو صفة (فَالَّذِينَ هَاجَرُوا) مبتدأ ، و (لَا كَفْرَانَ) وما اتصل به الخبر وهو جواب قسم محذوف (ثَوَابًا) مصدر ، وفعله دل عايه الكلام المتقدم ، لأن تكفير السيئات إثابة فكأنه قال : لأتبيسكنم ثوابا ، وقيل هو حال ؛ وقيل تمييز ، وكلا القولين كوفي ، والثواب بمعنى الإثابة ، وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به كقولك : هذا الدرهم ثوابك ، فعلى هذا يجوز أن يكون

حالا من الجنات : أى مثابا بها أو حالا من ضمير المفعول فى لأدخلهم أى مثابين ، ويجوز أن يكون مفعولا به لأن معنى أدخلهم أعطيتهم ، فىكون على هذا بدلا من جنات ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا : أى يعطيهم ثوابا .

قوله تعالى ( متاعٌ قليلٌ ) أى تقلبهم متاع فالمبتدأ محذوف .

قوله تعالى ( لَسَكِينِ الَّذِينَ اتَّقَوْا ) الجمهور على تخفيف النون ، وقرئ بتشديدها والإعراب ظاهر ( خالدين فيها ) حال من الضمير فى لهم ، والعامل معنى الاستقرار ، وارتفاع جنات بالابتداء وبالجار ( نزلًا ) مصدر ، وانتصابه بالمعنى لأن معنى لهم جنات : أى نزلهم ، وعند الكوفيين هو حال أو تمييز ، ويجوز أن يكون جمع نازل كما قال الأعشى \* أو ينزلون فإننا معشر نزل \* وقد ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الضمير فى خالدين ، ويجوز إذا جعلته مصدرا أن يكون بمعنى المفعول ، فىكون حالا من الضمير الخبر فى فيها أى منزلة ( من عند الله ) إن جعلت نزلا مصدرا كان من عند الله صفة له ؛ وإن جعلته جمعا ففيه وجهان : أحدهما هو حال من المفعول المحذوف لأن التقدير : نزلا إياها . والثانى أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى ذلك من عند الله : أى بفضله ( وما عند الله ) ما بمعنى الذى ، وهو مبتدأ ، وفى الخبر وجهان : أحدهما هو ( خير ) ، و ( للأبرار ) نعت لخير . والثانى أن يكون الخبر للأبرار ، والنية به التقديم : أى والذى عند الله مستقر للأبرار ، وخير على هذا خبر ثان . وقال بعضهم للأبرار حال من الضمير فى الظرف ، وخبر خير المبتدأ ؛ وهذا بعيد لأن فيه الفصل بين المبتدأ والخبر بحال لغيره ، والفصل بين الحال وصاحب الحال بخبر المبتدأ وذلك لا يجوز فى الاختيار .

قوله تعالى ( آمن يؤمن ) من فى موضع نصب اسم إن ، ومن نكرة موصوفة أو موصولة ، و ( خاشعين ) حال من الضمير فى يؤمن ، وجاء جمعا على معنى من . ويجوز أن يكون حالا من الهاء والميم فى إليهم ، فىكون العامل أنزل ؛ و ( لله ) متعلق بخاشعين ، وقيل هو متعلق بقوله ( لا يشترون ) وهو فى نية التأخير : أى لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا لأجل الله ( أولئك ) مبتدأ ، و ( لهم أجرهم ) فيه أوجه : أحدها أن قوله لهم خبر أجر ، وبالجملة خبر الأول ؛ و ( عند ربهم ) ظرف للأجر لأن التقدير : لهم أن يؤجروا عند ربهم ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى لهم وهو ضمير الأجر . والآخر أن يكون الأجر مرتفعا بالظرف ارتفاع

الفاعل بفعله ، فعلى هذا يجوز أن يكون عند ظرفاً للأجر وحالاً منه . والوجه الثالث أن يكون أجرهم مبتدأ ؛ وعند ربهم خبره ، ويكون لهم يتعلق بما دل عليه الكلام من الاستقرار والثبوت لأنه في حكم الظرف .

## سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

قد مضى القول في قوله تعالى ( يا أيُّهَا النَّاسُ ) في أوائل البقرة ( مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ) في موضع نصب بخلقكم . ومن لا ابتداء الغاية ، وكذلك ( مِنْهَا زَوْجَهَا ) و ( مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا ) نعت لرجال ، ولم يؤنثه لأنه حمله على المعنى لأن رجالات بمعنى عدد أو جنس أو جمع كما ذكر الفعل المسند إلى جماعة المؤنث كقوله : وقال نسوة ، وقيل كثيراً نعت لمصدر محذوف : أي بثا كثيراً ( تَسَاءَلُونَ ) يقرأ بتشديد السين ، والأصل تساءلون فأبدلت التاء الثانية سينا فرارا من تكرير المثل ، والتاء تشبه السين في الهمس ، ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية لأن الباقية تدل عليها ودخل حرف الجر في المفعول لأن المعنى تتحالفون به ( والأرحام ) يقرأ بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما معطوف على اسم الله : أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها ؛ والثاني هو محمول على موضع الجار والمجرور كما تقول مررت بزيد وعمرا ، والتقدير الذي تعظمونه والأرحام ، لأن الحلف به تعظيم له . ويقرأ بالجر قيل هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف ؛ وقيل الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضا لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء ، ولأن التقدير في القسم : ويرب الأرحام ، هذا قد أغنى عنه ما قبله ، وقد قرئ شاذاً بالرفع وهو مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : والأرحام محترمة أو واجب حرمتها .

قوله تعالى ( بالطَّيِّبِ ) هو المفعول الثاني لتبدلوا ( إلى أموالكم ) إلى متعلقة بمحذوف وهو في موضع الحال : أي مضافة إلى أموالكم ، وقيل هو مفعول به على المعنى ، لأن معنى لاتأكلوا أموالهم : لاتضيعوها ( لأنه ) الهاء ضمير المصدر الذي دل عليه تأكلوا : أي أن الأكل والأخذ . والجمهور على ضم الحاء من ( حُوبًا ) وهو اسم للمصدر ، وقيل مصدر ، ويقرأ بفتحها وهو مصدر حاب يحوب : إذا أثم .

قوله تعالى (وَإِنْ خِفْتُمْ) في جواب هذا الشرط وجهان : أحدهما هو قوله «فانكحوا ما طاب لكم» وإنما جعل جوابا لأنهم كانوا يتخرجون من الولاية في أموال اليتامى ، ولا يتخرجون من الاستكثار من النساء ، مع أن الجور يقع بينهما إذا كثرن ، فكأنه قال : إذا تخرجتم من هذا فتخرجوا من ذلك : والوجه الثاني أن جواب الشرط قوله « فواحدة » لأن المعنى إن خفتم أن لا تنقسطوا في نكاح اليتامى فانكحوا منهم واحدة ، ثم أعاد هذا المعنى في قوله « فإن خفتم أن لا تعدلوا » لما طال الفصل بين الأول وجوابه ، ذكر هذا الوجه أبو علي ( أن لا تنقسطوا ) الجمهور على ضم التاء وهو من أقسط إذا عدل ، وقرئ شاذا بفتحها وهو من قسط إذا جار ، وتكون لازائدة ( ما طاب ) « ما » هنا بمعنى من ، ولها نظائر في القرآن مستمر بك إن شاء الله تعالى ؛ وقيل « ما » تكون لصفات من يعقل ، وهي هنا كذلك ، لأن ما طاب يدل على الطيب منهم ؛ وقيل هي نكرة موصوفة تقديره : فانكحوا جنسا طيبا يطيب لكم ، أو عددا يطيب لكم ؛ وقيل هي مصدرية والمصدر المقدر بها وبالفعل مقدر باسم الفاعل : أى انكحوا الطيب ( من النساء ) حال من ضمير الفاعل في طاب ( مثنى وثلاث ورباع ) نكرات لا تنصرف للعدل والوصف ، وهي بدل من ما ، وقيل هي حال من النساء ؛ ويقرأ شاذا « وربيع » بغير ألف : ووجهها أنه حذف الألف كما حذف في خيم والأصل خيام ، وكما حذف في قوهم أم والله ، والواو في « وثلاث ورباع » ليست للعطف الموجب للجمع في زمن واحد ، لأنه لو كان كذلك لكان عبثا ؛ إذ من أدرك الكلام يفصل التسعة هذا التفصيل ، ولأن المعنى غير صحيح أيضا لأن مثنى ليس عبارة عن ثنتين فقط ، بل عن ثنتين ثنتين وثلاث عن ثلاث ثلاث وهذا المعنى يدل على أن المراد التخيير لا الجمع ( فواحدة ) أى فانكحوا واحدة ، ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى فالمنكوحة واحدة ويجوز أن يكون التقدير : فواحدة تكفى ( أو ما ملكت ) أو للتخيير على بابها ، ويجوز أن تكون للإباحة ، و « ما » هنا بمنزلة ما في قوله : ما طاب ( أن لا تنعوا ) أى إلى أن لا تعولوا ، وقد ذكرنا مثله في آية الدين .

قوله تعالى ( نَحْمَدُ ) مصدر ، لأن معنى آتوهن أنحلوهن ؛ وقيل هو مصدر في موضع الحال ؛ فعلى هذا يجوز أن يكون حالا من الفاعلين : أى ناحلين ، وأن يكون من الصدقات ؛ وأن يكون من النساء : أى منحولات ( نَحْمَسُ ) تمييز ، والعامل فيه طبن ، والمفرد هنا في موضع الجمع لأن المعنى مفهوم ، وحسن ذلك أن

نفسا هنا في معنى الجنس ، فصار كدرهما في قولك : عندى عشرون درهما ( فَكَكُنُوهُ )  
الهاء تعود على شيء ، والهاء في منه تعود على المال لأن الصدقات مال ( هَتَيْتُمَا )  
مصدر جاء على فعيل ، وهو نعت لمصدر محذوف : أى أكلا هتيتا ؛ وقيل هو مصدر  
في موضع الحال من الهاء ، والتقدير : مهناً أو طيباً و ( مَرِيئًا ) مثله والمرى فعيل  
بمعنى مفعول ، لأنك تقول : أمرأتى الشيء إذا لم تستعمله مع هناني فإن قلت هناني  
ومراني لم تأت بالهمزة في مراني لتكون تابعة لهناني .

قوله تعالى ( أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ) الجمهور على أفراد التي لأن الواحد من الأوال  
مذكر ، فلو قال اللواتى لكان جمعا كما أن الأموال جمع ، والصفة إذا جمعت من أجل  
أن الموصوف جمع كان واحدا كواحد الموصوف في التذكير والتأنيث ؛ وقرئ  
في الشاذ اللواتى جمعا اعتبارا بلفظ الأموال ( جَعَلَ اللهُ ) أى صيرها فهو متعد إلى  
مفعولين والأول محذوف وهو العائد ، ويجوز أن يكون بمعنى خلق فيكون قياما حالا  
( قِيَامًا ) يقرأ بالياء والألف وهو مصدر قام والياء بدل من الواو ، وأبدات منها  
لما أعلت في الفعل وكانت قبلها كسرة ، والتقدير : التي جعل الله لكم سبب قيام  
أبدانكم : أى بقاءها ويقرأ قيا بغير ألف وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه مصدر مثل  
الحول والعوض ، وكان القياس أن تثبت الواو لتحصنها بتوسطها كما صحت في الحول  
والعوض ، ولكن أبدلوها ياء حملا على قيام على اعتلالها في الفعل . والثاني أنها جمع  
قيمة كديمة وديم . والمعنى : أن الأموال كالقيم للنفوس إذ كان بقاءها بها . وقال  
أبو علي : هذا لا يصح لأنه قد قرئ في قوله « ديننا قيا ملة إبراهيم » وفي قوله  
« الكعبة البيت الحرام قيا » ولا يصح معنى القيمة فيهما . والوجه الثالث أن يكون  
الأصل قياما ، فحذفت الألف كما حذفت في خيم . ويقرأ « قواما » بكسر القاف  
وبواو وألف ، وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر قاومت قواما مثل لاوذت لواذا ،  
فصحت في المصدر لما صحت في الفعل ؛ والثاني أنها اسم لما يقوم به الأمر وليس بمصدر  
ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف ، وهو مصدر صحت عينه وجاءت على الأصل كالعوض  
ويقرأ بفتح القاف وواو وألف . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم للمصدر مثل السلام  
والكلام والدوام ؛ والثاني هو لغة في القوام الذى هو بمعنى القامة ، يقال : جارية  
حسنة القوام والقوام ، والتقدير التي جعلها الله سبب بقاء قاماتكم ( وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا )  
فيه وجهان : أحدهما أن « في » على أصلها ، والمعنى اجعلوا لهم فيها رزقا ، والثاني  
أنها بمعنى من .

قوله تعالى ( حتى إذا بالندغوا ) حتى هاهنا غير عاملة ، وإنما دخلت على الكلام  
لمعنى الغاية كما تدخل على المبتدأ ، وجواب إذا ( فإن آنستم ) وجواب إن  
( فادفعوا ) فالعامل في « إذا » مايتأخص من معنى جوابها ، فالتقدير : إذا بلغوا  
راشدين فادفعوا ( إسرأفا وبيدارا ) مصدران مفعول لهما ؛ وقيل هما مصدران  
في موضع الحال : أى مسرفين ومبادرين ، والبيدار مصدر بادرت وهو من باب  
المفاعلة التى تكون بين اثنين ؛ لأن اليتيم مار إلى الكبر والولى مار إلى أخذ ماله ،  
فكأنهما يستبتان ، ويجوز أن يكون من واحد ( أن يكبروا ) مفعول بدارا : أى  
بدارا كبرهم ( وكفى بالله ) فى فاعل كفى وجهان : أحدهما هو اسم الله ، والباء زائدة  
دخلت لتدل على معنى الأمر ، إذ التقدير : اكتف بالله ، والثانى أن الفاعل مضمرة ،  
والتقدير : كفى الاكتفاء بالله ، فبالله على هذا فى موضع نصب مفعول به ، ( شميداً )  
حال ، وقيل تمييز ، وكفى يتعدى إلى مفعولين وقد حذفنا هنا : والتقدير : كماك الله  
شرهم ، ونحو ذلك ، والدليل على ذلك قوله « فسيكفيكمهم الله » .

قوله تعالى ( قل مننه ) يجوز أن يكون بدلا « مما ترك » ويجوز أن يكون حالا  
من الضمير المحذوف فى ترك : أى مما تركه قليلا أو كثيرا أو مستقرا مما قل ( نصيبا )  
قيل هو واقع موقع المصدر ، والعامل فيه معنى ماتقدم ، إذ التقدير : عطاء أو  
استحقاقا ؛ وقيل هو حال مؤكدة ، والعامل فيها معنى الاستقرار فى قوله « للرجال  
نصيب » ولهذا حسنت الحال عنها ، وقيل هو حال من الفاعل فى قل أو أكثر ؛  
وقيل هو مفعول لفعل محذوف تقديره : أوجب لهم نصيبا ؛ وقيل هو منصوب على  
إضمار أعى .

قوله تعالى ( فآرز قوهم مننه ) الضمير يرجع إلى المقسوم ، لأن ذكر القسمة  
يبدل عليه .

قوله تعالى ( من خائفهم ) يجوز أن يكون ظرفا لتركوا ، وأن يكون حالا  
( من ذرية ضعفا ) يقرأ بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأجل الكسرة ،  
وجاز ذلك مع حرف الاستعلاء لأنه مكسور متقدم ففيه انحدار ( خافوا ) يقرأ  
بالتفخيم على الأصل ، وبالإمالة لأن الخاء تنكسر فى بعض الأحوال وهو خفت ،  
وهو جواب لو ومعناها إن .

قوله تعالى ( ظانما ) مفعول له ، أو مصدر فى موضع الحال ( فى يظنونهم نارا )  
قد ذكر فى البقرة فيه شيء ، والذى يخص هذا الموضع أن فى بطونهم حال من نارا :

أى نارا كائنة فى بطونهم وليس بظرف لياً كلون؛ ذكره فى التذكرة (وَسَيَصْلَوْنَ) يُقرأ بفتح الياء ، وماضيه صلى النار يصلاها ، ومنه قوله « لا يصلها إلا الأشقي » ، ويُقرأ بضمها على ما لم يسم فاعله ، ويُقرأ بتشديد اللام على التكثير .

قوله تعالى (لذَّكَرٍ مِّثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) الجملة فى موضع نصب بيوصى : لأن المعنى : يفرض لكم أو يشرع فى أولادكم ؛ والتقدير : فى أمر أولادكم (فإن كُنَّ) الضمير للمتروكات : أى فإن كانت المتروكات ؛ ودل ذكر الأولاد عليه (فَوَقَّانِثَتَيْنِ) صفة النساء : أى أكثر من اثنتين (وإن كانت واحدةً) بالنصب : أى كانت الواحدة واحدة ، وبالرفع على أن كان تامة ؛ و (النَّصْفُ) بالضم والكسر لغتان وقد قرئ بهما (فَلَأُمَّه) بضم الهمزة ، وهو الأصل ، وبكسرها إتباعاً لكسرة اللام قبلها وكسر الميم بعدها (وإن كانوا إخوةً) الجمع هنا للاثنتين ، لأن الاثنتين يحجبان عند الجمهور ، وعند ابن عباس هو على أباه والاثتان لا يحجبان والسدس والثلث والرابع والثلث بضم أوساطها وهى اللغة الجيدة ، وإسكانها لغة وقد قرئ بها (من بَعْدِ وَصِيَّةٍ) يجوز أن يكون حالا من السدس ، تقديره : مستحقاً من بعد وصية ، والعامل الظرف ؛ ويجوز أن يكون ظرفاً : أى يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية ، ولا بد من تقدير حذف المضاف لأن الوصية هنا المال الموصى به ؛ وقيل تكون الوصية مصدراً مثل الفريضة (أو دَيْنٍ) أو لأحد الشئيين ولا تدل على الترتيب ، إذ لا فرق بين قولك : جاءنى زيد أو عمرو ، وبين قولك جاء عمرو أو زيد ؛ لأن أو لأحد الشئيين ، والواحد لا ترتيب فيه ، وهذا يفسر قول من قال التقدير : من بعد دين أو وصية ، وإنما يقع الترتيب فيما إذا اجتمعا فيقدم الدين على الوصية (أبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ) مبتدأ (لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا) الجملة خبر المبتدأ ، وأيهم مبتدأ ؛ وأقرب خبره ، والجملة فى موضع نصب بتدرون ؛ وهى معلقة عن العمل لفظاً لأنها من أفعال القلوب ، ونفعا تمييز ، و (فَرِيضَةٌ) مصدر لفعل محذوف : أى فرض ذلك فريضة .

قوله تعالى (وإن كان رَجُلٌ) فى كان وجهان : أحدهما هى تامة ورجل فاعلها (وَيُورِثُ) صفة له ، و (كَلَالَةٌ) حال من الضمير فى يورث ، والكلالاة على هذا اسم للميت الذى لم يترك ولداً ولا ولداً ، ولو قرئ كلالاة بالرفع على أنه صفة أو بدل من الضمير فى يورث لجاز ، غير أنى لم أعرف أحداً قرأ به ، فلا يقرآن إلا بما نقل . والوجه الثانى أن كان هى الناقصة ، ورجل اسمها ، ويورث خبرها ،

وكلالة حال أيضا ؛ وقيل الكلالة اسم للمال الموروث ، فعلى هذا ينتصب كلالة على المفعول الثاني ليورث ، كما تقول : ورث زيد مالا ، وقيل الكلالة اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد ، فعلى هذا لوجه لهذا الكلام على القراءة المشهورة لأنه لاناصب له ، ألا ترى أنك لو قلت زيد يورث إخوة لم يستقم ، وإنما يصح على قراءة من قرأ بكسر الراء مخففة ومثقلة ، وقد قرئ بهما ؛ وقيل يصح هذا المذهب على تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان رجل يورث ذا كلالة ، فذا حال أو خبر كان ، ومن كسر الراء جعل كلالة مفعولا به إما الورثة وإما المال ، وعلى كلا الأمرين أحد المفعولين محذوف ، والتقدير يورث أهله مالا ( وَاَمَّهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ) إن قيل قد تقدم ذكر الرجل والمرأة فلم أفرد الضمير وذكره ؟ قيل أما إفراده فلأن « أو » لأحد الشئيين ، وقد قال أو امرأة فأفرد الضمير لذلك ؛ وأما تذكيره ففيه ثلاثة أوجه : أحدها يرجع إلى الرجل لأنه مذكر مبدوء به . والثاني أنه يرجع إلى أحدهما ولفظ أحد مذكر . والثالث أنه راجع إلى الميت أو الموروث لتقدم ما يدل عليه (فإن كانوا) الواو ضمير الإخوة من الأم المدلول عليهم بقوله أخ أو أخت ، و ( ذلك ) كناية عن الواحد ( يُوَصِّى بِهَا ) يقرأ بكسر الصاد : أى يوصى بها المختصر ؛ وبفتحتها على ما لم يسم فاعله ، وهو فى معنى القراءة الأولى ، ويقرأ بالتشديد على التكثير ( غَيْرَ مُضَارٍّ ) حال من ضمير الفاعل فى يوصى ، والجمهور على تنوين مضار ، والتقدير غير مضار بورثته ، و ( وَصِيَّةٌ ) مصدر لفعل محذوف : أى وصى الله بذلك ودل على المحذوف قوله غير مضار : وقرأ الحسن غير مضار وصية بالإضافة . وفيه وجهان : أحدهما تقديره : غير مضار أهل وصية أو ذى وصية فحذف المضاف . والثاني تقديره : غير مضار وقت وصية فحذف ، وهو من إضافة الصفة إلى الزمان ويقرب من ذلك قولهم هو فارس حرب : أى فارس فى الحرب ، ويقال : هو فارس زمانه : أى فى زمانه كذلك التقدير للقراءة غير مضار فى وقت الوصية .

قوله تعالى ( يُدْخِلُهُ ) فى الآيتين بالياء والنون ومعناها واحد ( ناراً خالداً فيها ) ناراً مفعول ثانٍ ليدخل ، وخالداً حال من المفعول الأول ، ويجوز أن يكون صفة لنار ، لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من هوله ، ويخرج على قول الكوفيين جواز جعله صفة لأنهم لا يشترطون إبراز الضمير فى هذا النحو .

قوله تعالى ( وَاللَّاتِي ) هو جمع التى على غير قياس ، وقيل هى صيغة موضوعة للجمع وموضعها رفع بالابتداء ، والخبر ( فاستشهدوا عليهن ) وجاز ذلك وإن

كان أمرا ، لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت التي بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب ، لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله « فاستشهدوا » لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاتي ، وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره : أقصدوا اللاتي أو تعمدوا ؛ وقيل الخبر محذوف : تقديره وفيما يتلى عليكم حكم اللاتي ففما يتلى هو الخبر ، وحكم هو المبتدأ ، فحذفنا للدلالة قوله « فاستشهدوا » لأنه الحكم المتلو عليهم ( أوْ يَجْعَلُ اللهُ ) أو عاطفة ، والتقدير : أو إلى أن يجعل الله ، وقيل هي بمعنى إلا أن ، وكلاهما مستقيم ( كَلْمُنَّ ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالا من ( سَبِيلاً ) .

قوله تعالى ( وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا ) الكلام في اللذان كالكلام في اللاتي ، إلا أن من أجاز النصب يصح أن يقدر فعلا من جنس المذكور تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هاهنا ولو عرا من ضمير المفعول ، لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها ، ويقرأ اللذان بتخفيف النون على أصل التثنية ، وبتشديدها على أن إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة ؛ لأن الأصل اللذان مثل العميان والشجيان ، فحذفت الياء لأن الاسم مبهم ، والمبهمات لاتثنى التثنية الصناعية ، والحذف مؤذن بأن التثنية هنا مخالفة للقياس ؛ وقيل حذفت لطول الكلام بالصلة ، فأما هذان وهاتين فذانك فذكرها في مواضعها .

قوله تعالى ( إِنَّمَا التَّوْبَةُ ) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما هو ( عَلَى اللهِ ) أى ثابتة على الله ، فعلى هذا يكون ( لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ ) حالا من الضمير في الظرف ، وهو قوله « على الله » والعامل فيها الظرف أو الاستقرار : أى كائنة للذين ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال التوبة لأنه قد فصل بينهما بالجار . والوجه الثاني أن يكون الخبر « للذين يعملون » ، وأما « على الله » فيكون حالا من شيء محذوف تقديره : إنما التوبة إذ كانت على الله أو إذا كانت على الله ، فإذا أو إذا ظرفان العامل فيهما اللذين يعملون السوء ؛ لأن الظرف يعمل فيه المعنى وإن تقدم عليه ، وكان التامة وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان ، ولا يجوز أن يكون على الله حالا يعمل فيها اللذين لأنه عامل معنوى ، والحال لا يتقدم على المعنوى ، ونظير هذه المسألة قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا .

قوله تعالى ( وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ ) في موضعه وجهان : أحدهما هو جر عطفاً على الذين يعملون السيئات : أى ولا الذين يموتون . والوجه الثانى أن يكون مبتدأ ، وخبره ( أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ ) واللام لام الابتداء وليست لا النافية .

قوله تعالى ( أَنْ تَرْتَوُوا ) في موضع رفع فاعل يجل ، و (النساء) فيه وجهان : أحدهما هو المفعول الأول ، والنساء على هذا من الموروثات ، وكانت الجاهلية تراث نساء آبائهم وتقول : نحن أحق بنكاحهن . والثانى أنه المفعول الثانى : والتقدير : أن يرتوا من النساء المال ، و ( كَرَّهَا ) مصدر في موضع الحال من المفعول ، وفيه الضم والفتح ، وقد ذكر في البقرة ( وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب عطفاً على ترتوا : أى ولا أن تعضلوهن ، والثانى هو جزم بالنهى فهو مستأنف ( لِيَتَذَكَّرَ ) اللام متعلقة بتعضلوا ، وفي الكلام حذف تقديره : ولا تعضلوهن من النكاح أو من الطلاق على اختلافهم في الخطاب به هل هم الأولياء أو الأزواج ( مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ) العائد على ما محذوف تقديره : ما آتيتموهن إياه ، وهو المفعول الثانى ( إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَافِحِشَةٍ ) فيه وجهان : أحدهما هو في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . والثانى هو في موضع الحال تقديره : إلا في حال إتيانهم الغافشة ، وقيل هو استثناء متصل تقديره : ولا تعضلوهن في حال إلا في حال إتيان الغافشة ( مُسْبِيئَةً ) يقرأ بفتح الياء على ما لم يسم فاعله : أى أظهرها صاحبها ، وبكسر الياء والتشديد . وفيه وجهان : أحدهما أنها هى الفاعلة أى تبين حال مرتكبتها . والثانى أنه من اللزوم ، يقال : بان الشيء وأبان وتبين واستبان وبين بمعنى واحد ؛ ويقرأ بكسر الياء وسكون الياء ، وهو على الوجهين في المشددة المكسورة ( بِالْمَعْرُوفِ ) مفعول أو حال ( أَنْ تَكْفُرَهُوا ) فاعل عسى ، ولا خبر لها ها هنا ، لأن المصدر إذا تقدم صارت عسى بمعنى قرب ، فاستغنت عن تقدير المفعول المسمى خبراً .

قوله تعالى ( وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَسْكَانٍ زَوْجٍ ) ظرف للاستبدال ، وفي قوله ( وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ) إشكالان : أحدهما أنه جمع الضمير والمتقدم زوجان . والثانى أن التى يريد أن يستبدل بها هى التى تكون قد أعطاهما مالا فبها عن أخذه ، فأما التى يريد أن يستبدلها فلم يكن أعطاهما شيئاً حتى ينهى عن أخذه ، ويتأيد ذلك بقوله « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض » والجواب عن الأول أن المراد بالزوج الجمع ، لأن الخطاب لجماعة الرجال وكل منهم قد يريد الاستبدال ؛ ويجوز أن يكون جمعاً ، لأن التى يريد أن يستبدلها ، يفضى حالها إلى أن

تكون زوجا ، وأن يريد أن يستبدل بها كما استبدل بالأولى ، فجمع على هذا المعنى .  
وأما الإشكال الثاني ففيه جوابان : أحدهما أنه وضع الظاهر موضع المضمرة ،  
والأصل آتيتموهن . والثاني أن المستبدل بها مبهمة فقال « إحداهن » إذ لم تتعين حتى  
يرجع الضمير إليهما ، وقد ذكرنا نحو من هذا في قوله « فتذكر إحداهما الأخرى »  
( بهتاتنا ) فعلان من البهت ، وهو مصدر في موضع الحال ، ويجوز أن يكون  
مفعولا له .

قوله تعالى ( وَكَيْفَ تَأْخُذُ وَنَهَى؟ ) كيف في موضع نصب على الحال ، والتقدير :  
أأخذونه جائرين ؟ وهذا يتبين لك بجواب كيف . ألا ترى أنك إذا قلت كيف  
أخذت مال زيد ؟ كان الجواب حالا تقديره : أخذته ظالما أو عادلا ونحو ذلك ،  
وأبدا يكون موضع كيف مثل موضع جوابها ( وَقَدْ أَفْضَى ) في موضع الحال أيضا  
( وَأَخَذْنَ ) أي وقد أخذن لأنها حال معطوفة والفعل ماض فتقدر معه قد ليصبح  
حالا ، وأغنى عن ذكرها تقدم ذكرها ( مِنْكُمْ ) متعلق بأخذن ؛ ويجوز أن يكون  
حالا من ميثاق .

قوله تعالى ( مَا تَسْكَجَ ) مثل قوله « فانسكجوا ما طاب لکم » وكذلك « إلا ما ملكت  
أيمانکم » وهو يتكرر في القرآن ( مِنَ النِّسَاءِ ) في موضع الحال من « ما » أو من  
العائد عليها ( إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ) . في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى من وقد  
ذكر . والثاني هي مصدرية والاستثناء منقطع ، لأن النهي للمستقبل ، وما سلف ماض  
فلا يكون من جنسه وهو في موضع نصب ، ومعنى المنقطع أنه لا يكون داخل في الأول  
بل يكون في حكم المستأنف وتقدر لإفائه بلكن ، والتقدير هنا : ولا تزوجوا من  
زوجه آبائكم ، ولا تطئوا من وطئه آبائكم لكن ما سلف من ذلك فعضو عنه ، كما تقول :  
ما مررت برجل إلا بامرأة : أي لكن مررت بامرأة ، والغرض منه بيان معنى زائد ؛  
ألا ترى أن قولك ما مررت برجل صريح في نفي المرور برجل ما غير متعرض بإثبات  
المرور بامرأة أو نفيه ، فإذا قلت إلا بامرأة كان إثباتا للمعنى مسكوت عنه غير معلوم  
بالكلام الأول نفيه ولا إثباته ( إِنَّهُ ) الهاء ضمير النكاح ( وَمَقَمَاتَا ) تمام الكلام ثم  
يستأنف ( وَسَاءَ سَبِيلًا ) أي وساء هذا السبيل من نكاح من نكحهن الآباء ، وسبيلا  
تمييزه ؛ ويجوز أن يكون قوله « وساء سبيلا » معطوفا على خبر كان ، ويكون التقدير :  
مقولا فيه ساء سبيلا .

قوله تعالى ( أُمَّهَاتِكُمْ ) الهاء زائدة ، وإنما جاء ذلك فيمن يعقل ، فأما  
مما لا يعقل فيقال : أمات البهائم ، وقد جاء في كل واحد منهما ما جاء في الآخر قليلا ، فيقال :

أمات الرجال ، وأمهاات البهائم ( وَبَنَاتِكُمْ ) لام الكلمة محذوفة ، ووزنه فعاتكم ؛ والمحذوف واو أو ياء ، وقد ذكرناه ، فأما بنت فالتاء فيها بدل من اللام المحذوفة وليست تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وتقلب هاء في الوقف ، فبنات ليس بجمع بنت بل بنه ، وكسرت الباء تنبيها على المحذوف هذا عند الفراء . وقال غيره : أصلها الفتح ، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون . وهو مذهب البصريين ؛ وأما أخت فالتاء فيها بدل من الواو لأنها من الأخوة ، فأما جمعها فأخوات .

فإن قيل : لم رد المحذوف في أخوات ولم يرد في بنات ؛ قيل : حمل كل واحد من الجمعين على مذكوره فذكر بنات لم يرد فيه المحذوف بل جاء ناقصا في الجمع فقالوا بنون ، وقالوا في جمع أخ إخوة وإخوان فرد المحذوف . والعمة تأنيث العم والحالة تأنيث الخال ، وألفه منقلبة عن واو لقولك في الجمع أخوال ( مِنْ الرِّضَاعَةِ ) في موضع الحال من أخواتكم : أى وحرمت عليكم أخواتكم كائنا من الرضاة ( اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ) نعت لنسائكم التي تليها ، وليست صفة لنسائكم التي في قوله « وأمهاات نسائكم » لوجهين : أحدهما أن نسائكم الأولى مجرورة بالإضافة ، ونسائكم الثانية مجرورة بمن فالجران مختلفان ، وما هذا سبيله لا تجرى عليه الصفة كما إذا اختلف العمل . والثاني أن أم المرأة تحرم بنفس العقد عند الجمهور ، وبناتها لا تحرم إلا بالدخول ؛ فالمعنى مختلف ، ومن نسائكم في موضع الحال من ربائبكم ، وإن شئت من الضمير في الجار الذي هو صلة تقديره : اللاتي استقررن في حجوركم كائنا من نسائكم ( وَ أَنْ تَجْمَعُوا ) في موضع رفع عطفا على أمهااتكم ، و ( إِلَّا مَا قَدْ سَأَفَ ) استثناء منقطع في موضع نصب .

قوله تعالى ( وَالْمُحْصَنَاتُ ) هو عطف على أمهااتكم ، و ( مِنَ النِّسَاءِ ) حال منه ، والجمهور على فتح الصاد هنا لأن المراد بهن ذوات الأزواج ، وذات الزوج محصنة بالفتح لأن زوجها أحصنها : أى أعفها ، فأما المحصنات في غير هذا الموضع فيقرأ بالفتح والكسر وكلاهما مشهور ، فالكسر على أن النساء أحصنن فزوجهن أو أزواجهن ، والفتح على أنهن أحصنن بالأزواج أو بالإسلام ، واشتقاق الكلمة من التحصين وهو المنع ( إِلَّا مَا مَكَتْ ) استثناء متصل في موضع نصب ، والمعنى : حرمت عليكم ذوات الأزواج إلا السبايا فإنهن حلال وإن كن ذوات أزواج ( كِتَابِ اللَّهِ ) هو منصوب على المصدر يكتب محذوفة دل عليه قوله حرمت ؛ لأن

التحريم كتب ، وقيل انتصابه بفعل محذوف تقديره : الزموا كتاب الله ، و (عَلَيْكُمْ) إغراء . وقال السكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم ، وهذا عندنا غير جائز لأن عليكم وبابه عامل ضعيف ، فليس له في التقديم تصرف ؛ وقرئ « كتب عليكم » أى كتب الله ذلك عليكم ، وعليكم على القول الأول متعلق بالفعل الناصب للمصدر لا بالمصدر لأن المصدر هنا فضلة ؛ وقيل هو متعلق بنفس المصدر لأنه ناب عن الفعل حيث لم يذكر معه ؛ فهو كقولك مرورا بزيد أى أمر ، ( وَأُحِلَّ لَكُمْ ) يقرأ بالفتح على تسمية الفاعل ، وهو معطوف على الفعل الناصب لكتاب وبالضم عطفا على حرمت ( ما وَرَاءَ ذَلِكَ ) في ما وجهان : أحدهما هى بمعنى من ، فعلى هذا يكون قوله ( أَنْ تَبْتَغُوا ) في موضع جر أو نصب على تقدير : بأن تبتغوا أو لأن تبتغوا : أى أبيع لكم غير ما ذكرنا من النساء بالمهور . والثانى أن ما بمعنى الذى ، والذى كناية عن الفعل : أى وأحل لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرم ، وأن تبتغوا بدل منه ويجوز أن يكون أن تبتغوا فى هذا الوجه مثله فى الوجه الأول ، و ( مُحْصِنِينَ ) حال من الفاعل فى تبتغوا ( فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ ) فى « ما » وجهان : أحدهما هى بمعنى من والهاء فى ( به ) تعود على لفظها ، والثانى هى بمعنى الذى ، والخبر ( فَتَأْتُوهُنَّ ) والعائد منه محذوف ، أى لأجله فعلى الوجه الأول يجوز أن تكون شرطا ؛ وجوابها فتأتوهن والخبر فعل الشرط وجوابه أو جوابه فقط على ما ذكرناه فى غير موضع ؛ ويجوز على الوجه الأول أن تكون بمعنى الذى ، ولا تكون شرطا بل فى موضع رفع بالابتداء ، واستمتم صلة لها ؛ والخبر فتأتوهن ، ولا يجوز أن تكون مصدرية لفساد المعنى ، ولأن الهاء فى به تعود على ما ، والمصدرية لا يعود عليها ضمير ( مِنْهُنَّ ) حال من الهاء فى به ( قَرِيْبَةً ) مصدر لفعل محذوف ، أو فى موضع الحال على ما ذكرنا فى آية الوصية .

قوله تعالى ( وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ) شرط وجوابه « فما ملكت » و ( مِنْكُمْ ) حال من الضمير فى يستطع ( طَوَّالًا ) مفعول يستطع ، وقيل هو مفعول له وفيه حذف مضاف : أى لعدم الطول ، وأما ( أَنْ يَنْكَحَ ) ففيه وجهان : أحدهما هو بدل من طول وهو بدل الشئ من الشئ وهما لشيء واحد لأن الطول هو القدرة أو الفضل ، والنكاح قوة وفضل . والثانى أن لا يكون بدلا بل هو معمول طول ، وفيه على هذا وجهان : أحدهما هو منصوب بطول ، لأن التقدير : ومن لم يستطع أن ينال

نكاح المحصنات ، وهو من قولك طلته : أى نلتها ، ومنه قول الفرزدق :  
 إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ يَتَأَلَّهَا أَوْعَالًا

أى طالت الأوعالا . والثانى أن يكون على تقدير حذف حرف الجر : أى إلى  
 أن ينكح ، والتقدير : ومن لم يستطع وصلة إلى نكاح المحصنات ، وقيل المحذوف  
 اللام ، فعلى هذا يكون فى موضع صفة طول ، والطول المهر : أى مهرا كائنا لأن  
 ينكح ؛ وقيل هو مع تقدير اللام مفعول الطول : أى طولاً لأجل نكاحهن (فهن ما)  
 فى من وجهان : أحدهما هى زائدة ، والتقدير : فلينكح ما ملكت . والثانى ليست  
 زائدة ، والفعل المقدر محذوف تقديره : فلينكح امرأة مما ملكت ، ومن على هذا  
 صفة للمحذوف ؛ وقيل مفعول الفعل المحذوف (فتياتكم) ومن الثانية زائدة ،  
 و (والمؤمنات) على هذه الأوجه صفة الفتيات ؛ وقيل مفعول الفعل المحذوف  
 المؤمنات ، والتقدير : من فتياتكم الفتيات المؤمنات ، وموضع من فتياتكم إذا لم  
 تسكن من زائدة حال من الهاء المحذوفة فى ملكت ؛ وقيل فى الكلام تقديم وتأخير  
 تقديره : فلينكح بعضكم من بعض الفتيات ، فعلى هذا يكون قوله (وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
 بِإِيمَانِكُمْ) معترضا بين الفعل والفاعل ، و (بِعَعْضِكُمْ) فاعل الفعل المحذوف ،  
 والجميد أن يكون بعضكم مبتدأ ، و (مِنْ بَعْضٍ) خبره أى بعضكم من جنس بعض  
 فى النسب والدين ، فلا يترفع الحر عن الأمة عند الحاجة ؛ وقيل «فما ملكت» خبر  
 مبتدأ محذوف : أى فالمنكوحة مما ملكت (مُحْصَنَاتٍ) حال من المفعول فى «وَأْتَوْهِنَّ»  
 (وَلَا مَتَّخِذَاتٍ) معطوف على محصنات والإضافة غير محضة . والأخذان جمع  
 خدن مثل عدل وأعدال (فَإِذَا أَحْصَيْنَ) يقرأ بضم الحمزة : أى بالأزواج وبفتحها  
 أى فروجهن (فَإِنْ أَتَيْنَ) الفاء جواب إذا (فَعَلَسِيهِنَّ) جواب إن (مِنْ الْعَدَابِ)  
 فى موضع الحال من الضمير فى الجار ؛ والعامل فيها العامل فى صاحبها ؛ ولا يجوز  
 أن تكون حالا من ما لأنها مجرورة بالإضافة فلا يكون لها عامل (ذَلِكَ) مبتدأ  
 (لِمَنْ خَشِيَ) الخبر : أى جائز للخائف من الزنا (وَأَنْ تَصْبِرُوا) مبتدأ ؛  
 و (خَيْرٌ لَكُمْ) خبره .

قوله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي تَرْتَابُونَ) مفعول يريد محذوف تقديره : يريد الله  
 ذلك : أى تحريم ما حرم وتحليل ما حلل ليهين ، واللام فى ليهين متعلقة بيريد ، وقيل  
 اللام زائدة والتقدير : يريد الله أن يبين فالنصب بأن .

قوله تعالى (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ) معطوف على قوله «والله

يريد أن يتوب عليكم» إلا أنه صدر الجملة الأولى بالاسم ، الثانية بالفعل ، ولا يجوز أن يقرأ بالنصب ؛ لأن المعنى يصير : والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد أن يريد الذين يتبعون الشهوات ، وليس المعنى على ذلك .

قوله تعالى ( وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ) ضعيفا حال ، وقيل تمييز لأنه يجوز أن يقدر بمن وليس بشيء ، وقيل التقدير : وخلق الإنسان من شيء ضعيف : أى من طين أو من نطفة وعلقة ومضغة ، كما قال «الله الذى خلقكم من ضعف» فلما حذف الجار والمه صوف انتصبت الصفة بالفعل نفسه .

قوله تعالى ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ) الاستثناء منقطع ليس من جنس الأول ؛ وقيل هو متصل والتقدير : لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة وهذا ضعيف ، لأنه قال بالباطل والتجارة ليست من جنس الباطل ، وفى الكلام حذف مضاف : أى إلا فى حال كونها تجارة ، أو فى وقت كونها تجارة ، وتجارة بالرفع على أن كان تامة ، وبالنصب على أنها الناقصة ، التقدير إلا أن تكون المعاملة أو التجارة تجارة ؛ وقيل تقديره : إلا أن تكون الأموال تجارة ( عن تراض ) فى موضع صفة تجارة ( ومنكم ) صفة تراض .

قوله تعالى ( وَمَنْ يَفْعَلْ ) من فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر ( فسوف نُصَلِّيهِ ) وعدوانا وظلما مصدران فى موضع الحال ، أو مفعول من أجله ، والجمهور على ضم النون من نصليه ؛ ويقرأ بفتحها وهما لغتان يقال أصليته النار وصليته .

قوله تعالى ( مُدْخَلًا ) يقرأ بفتح الميم وهو مصدر دخل ، والتقدير : وندخله فيدخل مدخلا : أى دخولا ، ومفعل إذا وقع مصدرا كان مصدر فعل ، فأما أفعال فمصدره مفعل يضم الميم كما ضمت الهمزة ؛ وقيل مدخل هنا المفتوح الميم مكان فيكون مفعولا به مثل أدخلته بيتا .

قوله تعالى ( مَا فَضَّلَ اللَّهُ ) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد الهاء فى ( به ) والمفعول ( بَعْضَكُمْ - واسئَلُوا اللَّهَ ) يقرأ سلوا بغير همز واسئَلُوا بالهمز وقد ذكر فى قوله « سل بنى إسرائيل » ومفعول اسئَلُوا محذوف : أى شيئا ( مِنْ فَضْلِهِ ) .

قوله تعالى ( وَلكُلٍّ جَعَلْنَا ) المضاف إليه محذوف وفيه وجهان : أحدهما تقديره : ولكل أحد جعلنا موالى يرثونه ؛ والثانى ولكل مال ، والمفعول الأول لجعل ( مَوَالِي ) والثانى لكل ، والتقدير : وجعلنا ورثا لكل ميت أو لكل مال ( مِمَّا تَرَكَ ) فيه

وجهان : هو صفة مال المحذوف : أى من مال تركه ( الوالدان ) والثانى هو يتعلق بفعل محذوف دل عليه الموالى تقديره : يرثون ما ترك ؛ وقيل « ما » بمعنى من : أى لكل أحد من ترك الوالدان ( والَّذِينَ عَقَدَت ) فى موضعها ثلاثة أوجه : أحدها هو معطوف على موالى : أى وجعلنا الذين عاقدت وارثا ، وكان ذلك ونسخ ، فيكون قوله ( فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ ) توكيدا . والثانى موضعه نصب بفعل محذوف فسرره المذكور : أى وآتوا الذين عاقدت . والثالث هورفع بالابتداء وآتوهم الخبر ؛ ويقرأ عاقدت بالألف والمفعول محذوف : أى عاقدتهم ؛ ويقرأ بغير ألف والمفعول محذوف أيضا هو ، والعائد تقديره : عقدت حلفهم أيمانكم ؛ وقيل التقدير : عقدت حلفهم ذو أيمانكم ، فحذف المضاف لأن العاقد لليمين الحالفون لا الأيمان نفسها .

قوله تعالى ( قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ ) على متعلقة بقوَّامون ، و ( بِمَاءٍ ) متعلقة به أيضا ، ولما كان الحرفان بمعنيين جاز تعلقهما بشيء واحد ، فعلى هذا لها معنى غير معنى الباء ؛ ويجوز أن تكون الباء فى موضع الحال فتتعلق بمحذوف تقديره : مستحقين بتفضيل الله إياهم ، وصاحب الحال الضمير فى قوامون ومامصدرية ، فأما « ما » فى قوله ( وَبِمَاءٍ أَنْفَقُوا ) فيجوز أن تكون مصدرية ، فتتعلق من بأنفقوا ، ولا حذف فى الكلام ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذى والعائد محذوف : أى وبالذى أنفقوه ، فعلى هذا يكون ( مِنْ أَمْوَالِهِمْ ) حالا ( فالصَّالِحَاتُ ) مبتدأ ( قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ ) خبران عنه ؛ وقرئ « فالصَّالِحَاتُ قَوَانِت حَافِظَاتٌ » وهو جمع تكثير دال على الكثرة ، وجمع التصحيح لا يدل على الكثرة بوضعه ، وقد استعمل فيها كقوله تعالى « وهم فى الغرفات آمنون » ( بما حفظ الله ) فى « ما » ثلاثة أوجه بمعنى الذى ونكرة موصوفة ، والعائد محذوف على الوجهين ومصدرية ؛ وقرئ « بما حفظ الله » بنصب اسم الله وما على هذه القراءة بمعنى الذى أو نكرة ، والمضاف محذوف والتقدير : بما حفظ أمر الله أو دين الله . وقال قوم : هى مصدرية ، والتقدير : حفظهن الله ، وهذا خطأ لأنه إذا كان كذلك خلا الفعل عن ضمير الفاعل ، لأن الفاعل هنا جمع المؤنث وذلك يظهر ضميره ، فكان يجب أن يكون بما حفظهن الله ، وقد صوب هذا القول وجعل الفاعل فيه للجنس ، وهو مفرد مذكر فلا يظهر له ضمير ( واللَّاتِي تَخَافُونَ ) مثل قوله « واللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ » ومثل « واللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا » وقد ذكرا ( وَاهْجُرُوا هُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ) فى « فى » وجهان : أحدهما هى ظرف للهجران : أى اهجروهن فى مواضع الاضطجاع : أى اتركوا مضاجعهن دون ترك مكالمتهن :

والثاني هي بمعنى السبب : أى واهجروهن بسبب المضاجع كما تقول فى هذه الجناية عقوبة ( فَلَا تَبْغُوا عَمَّا يَهِنُ ) فى تبغوا وجهان : أحدهما هو من البغى الذى هو الظلم ، فعلى هذا هو غير متعد ، و ( سَبِيلًا ) على هذا منصوب على تقدير حذف حرف الجر : أى بسبيل ما والثانى هو من قولك : بغيت الأمر أى طلبته ، فعلى هذا يكون متعديا ، وسبيلا مفعوله ، وعليين من نعت السبيل فيكون حالا لتقدمه عليه .

قوله تعالى ( شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) الشقاق الخلاف ، فلذلك حسن إضافته إلى بين ، وبين هنا الوصل السكأن بين الزوجين ( حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ) يجوز أن يتعلق من بابعثوا فيكون الابتداء غاية البعث ، ويجوز أن يكون صفة للحكم فيتعلق بمحذوف ( إن يُرِيدَا ) ضمير الاثنين يعود على الحكيمين ، وقيل على الزوجين ، فعلى الأول والثانى يكون قوله ( يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ) للزوجين .

قوله تعالى ( وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) فى نصب إحسانا أوجه قد ذكرناها فى البقرة عند قوله « وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل » ، و ( الْجُنُبِ ) يقرأ بضمين ، وهو وصف مثل ناقة أجد ويد سجع (١) ؛ ويقرأ بفتح الجيم وسكون النون ، وهو وصف أيضا ، وهو المخائب ، وهو مثل قولك : رجل عدل ( وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ ) يجوز أن تكون الباء بمعنى فى ، وأن تكون على بابها ، وعلى كلا الوجهين هو حال من الصاحب ، والعامل فيها المحذوف .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَسْتَخْلُونَ ) فيه وجهان أحدهما هو منصوب بدل من « من » فى قوله « من كان مختالا فخورا » وجمع على معنى من ، ويجوز أن يكون محمولا على قوله مختالا فخورا ، وهو خبر كان ، وجمع على المعنى أيضا أو على إضمار أذم . والثانى أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : مبغضون ؛ ودل عليه ما تقدم من قوله لا يجب ؛ ويجوز أن يكون الخبر معذبون لقوله « وأعدنا للكافرين عذابا مهينا » ويجوز أن يكون التقدير : هم الذين ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ ، والذين ينفقون معطوف عليه ، والخبر : إن الله لا يظلم : أى يظلمهم ، والبخل والبخل لغتان وقد قرئ بهما ، وفيه لغتان أخريان البخل بضم الخاء والباء والبخل بفتح الباء وسكون الخاء ، و ( مِنْ فَضْلِهِ ) حال من « ما » أو من العائد المحذوف .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يَسْتَفْسِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ ) رثاء مفعول من أجله والمصدر مضاف إلى المفعول ، فعلى هذا يكون قوله ( وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ) معطوفا

(١) قوله أجد ، فى القاموس وناقة أجد بضمين قوية ، وقوله وسجع : بضمين أيضا أى لينة سهلة اه .

على ينفقون داخلا في الصلاة ، ويجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون رثاء الناس مصدرا في موضع الحال : أى ينفقون مرأئين ( فساءَ قَرِينَا ) أى فساء هو والضمير عائد على من أو على الشيطان ، وقريتنا تمييز ، وساء هنا منقولة إلى باب نعم وبئس ، ففاعلها والمخصوص بعدها بالذم مثل فاعل بئس ومخصوصها : والتقدير : فساء الشيطان والقريين ، فأما قوله « والذين ينفقون » ففي موضعه ثلاثة أوجه : أحدها هو جر عطفا على الكافرين في قوله « وأعدنا للكافرين » والثاني نصب على ما انتصب عليه الذين يبخلون ، والثالث رفع على ما ارتفع عليه الذين يبخلون ، وقد ذكرا . فأما رثاء الناس فقد ذكرنا أنه مفعول له أو حال من فاعل ينفقون ، ويجوز أن يكون حالا من الذين ينفقون : أى الموصول ، فعلى هذا يكون قوله « ولا يؤمنون » مستأنفا مثلا يفرق بين بعض الصلاة وبعض بحال الموصول .

قوله تعالى ( وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ ) فيه وجهان : أحدهما « ما » مبتدأ و « ذَا » بمعنى الذى ، وعليهم صلتها . والذى وصلتها خبر ما ؛ وأجاز قوم أن تكون الذى وصلتها مبتدأ ؛ وما خبرا مقديما ، وقدم الخبر لأنه استنهام . والثاني أن ما وذا اسم واحد مبتدأ ، وعليهم الخبر ، وقد ذكرنا هذا في البقرة بأبسط من هذا ، و ( لَوْ ) فيها وجهان : أحدهما هى على بابها ، والكلام محمول على المعنى : أى لو آمنوا لم يضرهم والثاني أنها بمعنى أن الناصبة للفعل كما ذكرنا في قوله « لو يعمر ألف سنة » وغيره . ويجوز أن تكون بمعنى إن الشرطية كما جاء في قوله « ولو أعجبتمكم » أى وأى شيء عليهم إن آمنوا ، وتقديره : على الوجه الآخر : أى شيء عليهم في الإيمان .

قوله تعالى ( مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول ليظلم ، والتقدير : لا يظلمهم ، أو لا يظلم أحدا ، ويظلم بمعنى ينتقص : أى ينتقص وهو متعد إلى مفعولين والثاني هو صفة مصدر محذوف تقديره : ظلما قدر مثقال ذرة ، فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامهما ( وإن تلك حسنة ) حذف نون تسكن لكثرة استعمال هذه الكلمة . وشبه النون لغنتها وسكونها بالراء ، فإن تحركت لم تحذف نحو « ومن يكن الشيطان - و - لم يكن الذين » وحسنة بالرفع على أن كان التامة ، وبالنصب على أنها الناقصة ، و ( مِّنْ لَّدُنْهُ ) متعلق بيؤت أو حال من الأجر .

قوله تعالى ( فَكَيْفَ إِذَا ) الناصب لها محذوف : أى كيف تصنعون أو تكونون وإذا ظرف لذلك المحذوف ( مِّنْ كُلِّ أُمَّةٍ ) متعلق بجئنا أو حال من شهيد على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه ( وَجِئْنَا بِكَ ) معطوف على جئنا الأولى ،

ويجوز أن يكون حالا وتكون قد مرادة ، ويجوز أن يكون مستأنفا ، ويكون الماضي بمعنى المستقبل ، و ( شَهِيداً ) حال وعلى يتعلق به ، ويجوز أن يكون خلا منه .

قوله تعالى ( يَوْمَ مَسَدٍ ) فيه وجهان : أحدهما هو ظرف لـ ( يَوْمَ ) فيعمل فيه . والثاني يعمل فيه شهيداً ، فعلى هذا يكون يودّ صفة ليوم ، والعائد محذوف : أى فيه وقد ذكر ذلك فى قوله « واتقوا يوماً لا تجزى » والأصل فى « إذا » إذ ، وهى ظرف زمان ماض ، فقد استعملت هنا للمستقبل وهو كثير فى القرآن ، فزادوا عليها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة تقديره : يوم إذ تأتى بالشهداء ، وحركت الذال بالكسر لسكونها وسكون التنوين بعدها ( وَعَصَوُا الرَّسُولَ ) فى موضع الحال ، وقد مرادة وهى معترضة بين يود وبين مفعولها ؛ وهو ( لَوْ تَسَوَّيْ ) ولو بمعنى أن المصدرية وتسوى على ما لم يسم فاعله . ويقرأ تسوى بالفتح والتشديد : أى تسوى قلبت الثانية سينا وأدغم . ويقرأ بالتخفيف أيضا على حذف الثانية ( وَلَا يَكْتُمُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو حال ، والتقدير : يودون أن يعذبوا فى الدنيا دون الآخرة ، أو يكونوا كالأرض ( وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ ) فى ذلك اليوم ( حديد ١٥ ) .

قوله تعالى ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ) قيل المراد مواضع الصلاة ، فحذف المضاف وقيل لاحذف فيه ( وَأَنْتُمْ سُسْكَارَى ) حال من ضمير الفاعل فى تقرّبوا ، وسكاري جمع سكران ، ويجوز ضم السين وفتحها ، وقد قرئ بهما ، وقرئ أيضا « سُكْرَى » بضم السين من غير ألف ، وبفتحها كذلك ، وهى صفة مفردة فى موضع الجمع ، فسكرى مثل حبلى وسكرى مثل عطشى ( حَتَّى تَعْمَأَمُوا ) أى إلى أن ، وهى متعلقة بتقرّبوا ، و ( مَاءً ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ، ويجوز أن تكون مصدرية ولا حذف ( وَلَا جُنُبًا ) حال ، والتقدير . لانصلوا جنبا ، أو لانقرّبوا مواضع الصلاة جنبا ، والجنب يفرد مع التثنية والجمع فى اللغة الفصحى يذهب به مذهب الوصف بالمصادر ، ومن العرب من يثنيه ويجمعه فيقول جنبان وأجناب ، واشتقاقه من المجانبة وهى المباعدة ( إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ) هو حال أيضا والتقدير : لانقرّبوها فى حال الجنابة إلا فى حال السفر أو عبور المسجد على اختلاف الناس فى المراد بذلك ( حَتَّى تَغْتَسِلُوا ) متعلق بالعامل فى جنب ( مِنْكُمْ ) صفة لأحد ، و ( مِنْ الْغَائِطِ ) مفعول جاء ، والجمهور يقرعون الغائط على فاعل ، والفعل منه غاط المكان يغوط إذا اطمأن . وقرأ ابن مسعود بياء ساكنة من غير ألف وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر يغوط ، وكان القياس غوطا فقلب الواو ياء وأسكنت

وانفتح ما قبلها لحقتها. والثاني أنه أراد الغيط فخففت مثل سيد وميت (أَوْ لَمَسْتُمْ) يقرأ بغير ألف وبألف، وهما بمعنى؛ وقيل لامستم مادون الجماع، أو لمستم الجماع (فَلَسَّمْ تَجِدُوا) الفاء عطفت ما بعدها على جاء، وجواب الشرط (فَتَيَسَّمُوا) وجاء معطوف على كنتم: أي وإن جاء أحد (صَعِيداً) مفعول تيمموا أي أقصدوا صعيداً؛ وقيل هو على تقدير حذف الباء: أي بصعيد (بِوَجْهِكُمْ) الباء زائدة أي امسحوا وجوهكم، وفي الكلام حذف أي فامسحوا وجوهكم به أو منه، وقد ظهر ذلك في آية المائدة.

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) صفة لنصيب (يَشْتَرُونَ) حال من الفاعل في أوتوا (وَيُرِيدُونَ) مثله وإن شئت جعلتهما حالين من الموصول، وهو قوله «من الذين أوتوا» وهي حال مقدره، ويقال ضللت (السَّبِيلَ) وعن السبيل؛ وهو مفعول به وليس بظرف، وهو كقولك أخطأ الطريق (وَكَيْبًا)، و (تَصْيِيرًا) منصوبان على التمييز؛ وقيل على الحال.

قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا) فيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف، وفي ذلك تقديران: أحدهما تقديره: هم من الذين (يُحَرِّفُونَ) على هذا حال من الفاعل في هادوا، والثاني تقديره: من الذين هادوا قوم، فقوم هو المبتدأ، وما قبله الخبر، ويحرفون نعت لقوم، وقيل التقدير: من الذين هادوا من يحرفون، كما قال: «وما منا إلا له»: أي من له، ومن هذه عندنا نكرة موصوفة مثل قوم، وليست بمعنى الذي لأن الموصول لا يحذف دون صلته. والوجه الثاني أن من الذين متعلق بنصير، فهو في موضع نصب به كما قال «فمن ينصرنا من بأس الله» أي يمنعنا. والثالث أنه حال من الفاعل في يريدون، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في أوتوا لأن شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة، إلا أن يعطف بعض الأحوال على بعض، ولا يكون حالا من الذين لهذا المعنى؛ وقيل هو حال من أعدائكم: أي والله أعلم بأعدائكم كائنين من الدين، والفصل المعترض بينهما مسدد فلم يمنع من الحال، وفي كل موضع جعلت فيه من الذين هادوا حالا، فيحرفون فيه حال من الفاعل في هادوا (الْكَلِمَ) جمع كلمة، ويقرأ «الكلام» والمعنى متقارب (عَنْ مَوَاضِعِهِ) متعلق بيحرفون، وذكر الضمير المضاف إليه حملاً على معنى الكلم لأنها جنس (وَيَتَقَوْلُونَ) عطفت على يحرفون، و (غَيْرَ مُسْمِعٍ) حال والمفعول الثاني محذوف؛ أي لا أسمعته مكروهاً هذا ظاهر قولهم، فأما ما أرادوا

فهو لا أسمعته خيرا ؛ وقيل أرادوا غير مسموع منك (وَرَاعِينَا) قد ذكر في البقرة  
و (لَيْسًا . وَطَعْنَا) مفعول له ، وقيل مصدر في موضع الحال ، والأصل في لى  
لوى فقلبت الواو ياء وأدغمت ، و (فى الدِّينِ) متعلق بطعن (خَيْرًا لَّهُمْ) يجوز  
أن يكون بمعنى أفعّل كما قال (وَأَقُومَ) ومن محذوفة : أى من غيره ، ويجوز أن  
يكون بمعنى فاضل وجيد فلا يفترق إلى من (إِلَّا قَلِيلًا) صفة مصدر محذوف :  
أى إيماننا قليلا .

قوله تعالى (مِن قَبَلِ) متعلق بآمنوا و (عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ) حال من ضمير  
الوجوه وهى مقدرة .

قوله تعالى (وَيَخْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) هو مستأنف غير معطوف على بغفر الأولى  
لأنه لو عطف عليه لصار منقيا .

قوله تعالى (بَلِ اللّٰهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ) تقديره : أخطئوا بل الله يزكى  
(وَلَا يَظْلِمُونَ) ضمير الجمع يرجع إلى معنى من ، ويجوز أن يكون مستأنفا أى  
من زكى نفسه ومن زكاه الله ، و (قَتِيلًا) مثل مثقال ذرة فى الإعراب وقد ذكر .

قوله تعالى (كَيْفَ يَفْتَرُونَ) كيف منصوب بيفترون وموضع الكلام نصب  
بانظروا ، و (عَلَى اللّٰهِ) متعلق بيفترون ، ويجوز أن يكون حالا من (الكَذِبِ) ولا يجوز  
أن يتعلق بالكذب ، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه فإن جعل على التبيين جاز .

قوله تعالى (هَؤُلَاءِ أَهْدَى) مبتدأ وخبر فى موضع نصب يقولون . وللذين  
كفروا تخصيص وتبيين متعلق يقولون أيضا . ويؤمنون بالجبت ويقولون مثل يشترون  
الضلالة ويريدون وقد ذكر .

قوله تعالى (أَمْ لَّهُمْ نَصِيبٌ) أم منقطعة أى بل ألم وكذلك أم يحسدون (فَإِذْ نَ)  
حرف ينصب الفعل إذا اعتمد عليه وله مواضع يلغى فيها وهو مشبه فى عوامل الأفعال  
بظننت فى عوامل الأسماء ، والتون أصل فيه وليس بتنوين ، فلهذا يكتب بالنون ،  
وأجاز الفراء أن يكتب بالألف ، ولم يعمل هنا من أجل حرف العطف وهى الفاء ، ويجوز  
فى غير القرآن أن يعمل مع الفاء وليس المبطل لعمله لأن لا يتخطاها العامل .

قوله تعالى (مَنْ آمَنَ بِهِ) الهاء تعود على الكتاب ، وقيل على إبراهيم ، وقيل  
على محمد صلى الله عليه وسلم ، و (سَعِيرًا) بمعنى مستعر (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ)

يقرأ بالإدغام لأنهما من حروف وسط الفم ، والإظهار هو الأصل ( بَدَلْتَهُمُ جُلُودًا ) أى بجلود ، وقيل يتعدى إلى الثانى بنفسه .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ آمَنُوا ) يجوز أن يكون فى موضع نصب عطفًا على الذين كفروا ، وأن يكون رفعا على الموضع أو على الاستئناف والخبر ( سَنُدْخِلُهُمْ خَالِدِينَ فِيهَا ) حال من المفعول فى ندخلهم أو من جنات لأن فىهما ضمير السكل واحد منهما ، ويجوز أن يكون صفة لجنات على رأى الكوفيين و ( لَهُمْ فِيهَا أزْوَاجٌ ) حال أو صفة .

قوله تعالى ( وَإِذَا حَكَمْتُمُ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ) العامل فى إذا وجهان : أحدهما فعل محذوف تقديره : بأمركم أن تحكموا إذا حكمتم ، وجعل أن تحكموا المذكورة مفسرة للمحذوف فلا موضع لأن تحكموا لأنه مفسر للمحذوف ، والمحذوف مفعول بأمركم ولا يجوز أن يعمل فى إذا أن تحكموا لأن معمول المصادر لا يتقدم عليه . والوجه الثانى أن تنصب إذا بأمركم وأن تحكموا به أيضا ، والتقدير : أن يكون حرف العطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف كقول الأعشى :  
يَوْمَ يَرَاهَا كَشِبَهُ أُرْدِيَةَ الْغَضَبِ وَيَوْمًا أُدِيمُهَا ثَقْفًا

وبالعدل يجوز أن يكون مفعولا به ، ويجوز أن يكون حالا ( نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ) الجملة خبر إن ، وفى « ما » ثلاثة أوجه : أحدها أنها بمعنى الشىء معرفة تامة ، ويعظكم صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره نعم الشىء شىء يعظكم به ، ويجوز أن يكون يعظكم صفة لمنصوب محذوف : أى نعم الشىء شيئا يعظكم به كقولك : نعم الرجل رجلا صالحا زيد ، وهذا جائز عند بعض النحويين ، والمخصوص بالمدح هنا محذوف . والثانى أن « ما » بمعنى الذى ، وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعم والمخصوص محذوف : أى نعم الذى يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل . والثالث أن تكون « ما » نسكرة موصوفة ، والفاعل مضمرة ، والمخصوص محذوف كقوله تعالى « ينس للظالمين بدلا » .

قوله تعالى ( وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) حال من أولى ، و ( تَأْوِيلًا ) تمييز .

قوله تعالى ( يَرْيَدُونَ ) حال من الذين يزعمون أو من الضمير فى يزعمون ، ويزعمون من أخوات ظننت فى اقتضائها مفعولين ، وإن وما عملت فيه تسد مسدهما ( وَقَدْ أُمِرُوا ) فى موضع الحال من الفاعل فى يريدون ، والظاغوت يؤنث ويذكر ،

وقد ذكر ضميره هنا ، وقد تكلمنا عليه في البقرة ( أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا ) أى فيضلوا ضلالا ، ويجوز أن يكون ضلالا بمعنى إضلالا ، فوضع أحد المصدرين موضع الآخر .

قوله تعالى ( تَعَالَوْا ) الأصل تعاليوا ، وقد ذكرنا ذلك في آل عمران ؛ ويقرأ شاذا بضم اللام ، ووجهه أنه حذف الألف من تعالي اعتبارا ثم ضم اللام من أجل واو الضمير ( يَصُدُّونَ ) في موضع الحال و ( صُدُّودًا ) اسم للمصدر والمصدر صد ، وقيل هو مصدر .

قوله تعالى ( فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ) أى فكيف يصنعون ؟ ( وَيَحْلِفُونَ ) حال .

قوله تعالى ( فِي أَنْفُسِهِمْ ) يتعلق بقل لهم ، وقيل يتعلق به ( بِسَلِيغًا ) أى يبلغ في نفوسهم وهو ضعيف ، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها .

قوله تعالى ( إِلَّا لِيُطَاعَ ) ليطاع في موضع نصب مفعول له ، واللام تتعلق بأرسلنا ، و ( بِإِذْنِ اللَّهِ ) حال من الضمير في يطاع ، وقيل هو مفعول به : أى بسبب أمر الله ، و ( ظَنَّمُوا ) ظرف والعامل فيه خبر إن ، وهو ( جَاءُوا ) . ( وَاسْتَغْفَرُوا لَهُمْ الرَّسُولُ ) ولم يقل فاستغفرت لهم ، لأنه رجع من الخطاب إلى الغيبة لما في الاسم الظاهر من الدلالة على أنه الرسول و ( وَجَدُوا ) يتعدى إلى مفعولين ، وقيل هي المتعدية إلى واحد ، و ( تَوَابَا ) حال ، و ( رَحِيمًا ) بدل أو حال من الضمير في تواب .

قوله تعالى ( فَلَا وَرَبِّكَ ) فيه وجهان : أحدهما أن « لا » الأولى زائدة ، والتقدير : فوربك ( لا يُؤْمِنُونَ ) وقيل الثانية : زائدة ، والقسم معترض بين النفي والمنفى . والوجه الآخر أن لانفى لشيء محذوف تقديره : فلا يفعلون ، ثم قال : وربك لا يؤمنون ، و ( بَيْنَهُمْ ) ظرف لشجر أو حال من « ما » أو من فاعل شجر ، و ( ثُمَّ لَا يَجِدُوا ) معطوف على يحكموك ، و ( فِي أَنْفُسِهِمْ ) يتعاقب بيجدوا تعاقب الظرف بالفعل ، و ( حَرَجًا ) مفعول يجدوا ، ويجوز أن يكون في أنفسهم حالا من حرج ، وكلاهما على أن يجدوا المتعدية إلى مفعول واحد ؛ ويجوز أن تكون المتعدية إلى اثنين ، وفي أنفسهم أحدهما ، و ( مِمَّا قَضَيْتَ ) صفة لحرج فيتعلق بمحذوف ، ويجوز أن يتعلق بحرج ، لأنك تقول : حرجت من هذا الأمر ، و « ما » يجوز أن تكون بمعنى الذى ونكرة موصوفة ومصدرية .

قوله تعالى ( أَنْ اقْتُلُوا ) فيه وجهان : أحدهما هي أن المصدرية والأمر صلتها ، وموضعهما نصب بكتبنا . والثاني أن أن بمعنى أى المفسرة للقول ، وكتبنا قريب من معنى أمرنا أو قلنا ( أَوْ اخْرُجُوا ) يقرأ بكسر الواو على أصل النقاء الساكنين ، وبالضم لإتباعا لضممة الراء ، ولأن الواو من جنس الضممة ( مافِعَاوُهُ ) الهاء ضمير أحد مصدرى الفعلين وهو القتل أو الخروج ، ويجوز أن يكون ضمير المكتوب ودل عليه كتبنا ( إِلَّا قَلِيلٌ ) يقرأ بالرفع بدلا من الضمير المرفوع وعليه المعنى ، لأن المعنى فعله قليل منهم ، وبالنصب على أصل باب الاستثناء والأول أقوى ، و ( مِنْهُمْ ) صفة قليل ، و ( تَثْبِيْتًا ) تمييز ( وَإِذَنْ ) جواب ملغاة ، و ( مِنْ كَلْدُنَا ) يتعلق بآتيناهم ، ويجوز أن يكون حالا من أجبراً ) ، و ( صِرَاطًا ) مفعول ثان .

قوله تعالى ( مِنَ النَّبِيِّينَ ) حال من الذين أو من الجرور في عليهم ( وَحَسَنَ ) الجمهور على ضم السين ، وقرئ بإسكانها مع فتح الحاء على التخفيف كما قالوا في عضد عضد ، و ( أَوْلَئِكَ ) فاعله ، و ( رَفِيْقًا ) تمييز ، وقيل هو حال وهو واحد في موضع الجمع : أى رفقاء .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ( الْفَضْلُ ) و ( من الله ) حال والعامل فيها معنى ذلك . والثاني أن الفضل صفة ومن الله الخبر . قوله تعالى ( ثُبَاتٌ ) جمع ثبة وهي للجماعة ، وأصلها ثبوت تصغيرها ثبية ، فأما ثبة الحوض وهي وسطه فأصلها ثوبة من ثاب يثوب إذا رجع وتصغيرها ثوية ، وثبات حال وكذلك ( جميعا ) .

قوله تعالى ( لِمَنْ ) اسم إن ، وهي بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، و ( لِيَسْبُطَنَّ ) صلة أو صفة ، ومنكم خبر إن ، و ( إِذْ لَمْ ) ظرف لأنعم .

قوله تعالى ( لِيَقُولَنَّ ) بفتح اللام على لفظ من ، وقرئ بضمها حملا على معنى من وهو الجمع ( كَأَنَّ لَمْ ) هي مخففة من الثقلية واسمها محذوف : أى كأنه لم يكن بالياء لأن المودة والود بمعنى ، ولأنه قد فصل بينهما ؛ ويقرأ بالتاء على لفظ المودة ، وهو كلام معترض بين يقول وبين المحكى بها ، وهو قوله ( يَا لَيْتَنِي ) والتقدير : يقول يا ليتنى ، وقيل ليس معترض بل هو محكى أيضا بيقول ، أى يقول : كأن لم تكن ويا ليتنى ؛ وقيل كأن لم وما يتصل بها حال من ضمير الفاعل في ليقولن ، يا ليتنى المنادى محذوف تقديره : يا قوم ليتنى ؛ وأبو علي يقول في نحو هذا ، ليس في الكلام منادى

محذوف بل يدخل « يا » على الفعل والحرف للتنبيه (فأفوزَ) بالنصب على جواب التمني ، وبالرفع على تقدير : فأنا أفوز .

قوله تعالى (أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ) أدغمت الباء في الفاء لأتهما من الشفتين ، وقد أظهرها بعضهم .

قوله تعالى (وَمَا لَكُمْ) ما استفهام مبتدأ ، ولكم خبره ، و (لَاتُتَّقَاتِلُونَ) في موضع الحال ، والعامل فيها الاستقرار كما تقول : مالك قائماً ، و (الْمُسْتَضْعَفِينَ) عطف على اسم الله : أي وفي سبيل المستضعفين . وقال المبرد : هو معطوف على السبيل وليس بشيء (الَّذِينَ يَقُولُونَ) في موضع جر صفة لمن عقل من المذكورين ، ويجوز أن يكون نصبا بإضمار أعني (الظَّالِمِ أَهْلُهَا) الألف واللام بمعنى التي ، ولم يؤنث اسم الفاعل وإن كان نعماً للقربة في اللفظ ، لأنه قد عمل في الاسم الظاهر المذكور وهو أهل ، وكل اسم فاعل إذا جرى على غير من هو له فتذكيره وتأنيثه على حسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه :

قوله تعالى (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ) إذا هنا للمفاجأة ، والتي للمفاجأة ظرف مكان ، وظرف المكان في مثل هذا يجوز أن يكون خبر الاسم الذي بعده وهو فريق هاهنا ، ومنهم صفة فريق ، و (يَخْشَوْنَ) حال ، والعامل في الظرف على هذا الاستقرار ، ويجوز أن تكون إذا غير خبر ، فيكون فريق مبتدأ ، ومنهم صفة ، ويخشون الخبر وهو العامل في إذا ؛ وقيل إذا هنا الزمانية ، وليس بشيء لأن إذا الزمانية يعمل فيها إما ما قبلها أو ما بعدها ، وإذا عمل فيها ما قبلها كانت « من » صلته ، وهذا فاسد هاهنا لأنه يصير التقدير : فلما كتب عليهم القتال في وقت الخشية فريق منهم ، وهذا يفتقر إلى جواب لما ولا جواب لها ، وإذا عمل فيها ما بعدها كان العامل فيها جواباً لها ، وإذا هنا ليس لها جواب بل هي جواب لما (كَخَشِيَةِ اللَّهِ) أي خشية كخشية الله ، والمصدر مضاف إلى المفعول (أَوْ أَشَدَّ) معطوف على الخشية وهو مجرور ، ويجوز أن يكون منصوباً عطفاً على موضع السكاف ، والقول في قوله أشد خشية كالقول في قوله « أو أشد ذكراً » وقد ذكر .

قوله تعالى (أَيْنَمَا) هي شرط هاهنا ، وما زائدة ويكثر دخولها على أين الشرطية لتقوى معناها في الشرط ، ويجوز حذفها ، و (يُدْرِكُكُمْ) الجواب ، وقد قرئ « يدرككم » بالرفع وهو شاذ ، ووجهه أنه حذف الفاء (وَلَوْ كُنْتُمْ) بمعنى وإن كنتم وقد ذكر مرارا (قُلْ كُلُّ) مبتدأ ، والمضاف إليه محذوف : أي كل ذلك ، و (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) الخبر (لَا يَتَكَادُونَ)

حال ، ومن القراء من يقف على اللام من قوله ما لهؤلاء ، وليس موضع وقف ،  
واللام في التحقيق متصلة بهؤلاء وهي خبر المبتدأ :

قوله تعالى ( ما أصابك من حسنة ) « ما » شرطية « وأصابك » بمعنى يصيبك ،  
والجواب ( فمن الله ) ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي ، لأن ذلك يقتضى أن يكون  
المصيب لهم ماضيا مخصصا ، والمعنى على العموم والشرط أشبه ، والتقدير : فهو  
من الله ، والمراد بالآية الخصب والجذب ، ولذلك لم يقل أصبت ( رسولا ) حال  
مؤكد : أى ذارسالة ، ويجوز أن يكون مصدرا : أى إرسالا . وللناس يتعلق  
بأرسلنا ، ويجوز أن يكون حالا من رسول .

قوله تعالى ( حقيقا ) حال من الكاف . وعليهم يتعلق بحفيظ ، ويجوز أن يكون  
حالامنه فيتعاق بمحذوف .

قوله تعالى ( طاعة ) خبر مبتدأ محذوف : أى أمرنا طاعة ، ويجوز أن يكون  
مبتدأ : أى عندنا أو منا طاعة ( بيت ) الأصل أن تفتح التاء لأنه فعل ماض ، ولم  
تلحقه تاء التأنيث لأن الطائفة بمعنى النفر ، وقد قرئ بإدغام التاء فى الطاء على أنه  
سكن التاء لتمكن إدغامها إذ كانت من مخرج الطاء ، والطاء أقوى منها لاستعلائها  
وإطباقها وجهرها ، و ( تقول ) يجوز أن يكون خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم ،  
وأن يكون للطائفة ( ما يبستون ) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى وموصوفة  
ومصدرية .

قوله تعالى ( أذاعوا به ) الألف فى أذاعوا بدل من ياء ، يقال : ذاع الأمر  
يذيع ، والباء زائدة : أى أذاعوه ، وقيل حمل على معنى تحذروا به ( يستنبطونه )  
مستثنى من فاعل ( منهم ) حال من الذين أو من الضمير فى يستنبطونه ( إلا قليلا ) مستثنى من فاعل  
اتبعتم ، والمعنى : لولا أن من الله عليكم لضلتم باتباع الشيطان إلا قليلا منكم ، وهو  
من مات فى الفترة أو من كان غير مكلف ؛ وقيل هو مستثنى من قوله أذاعوا به :  
أى أظهروا ذلك الأمر أو الخوف إلا القليل منهم ؛ وقيل هو مستثنى من قوله « لوجدوا  
فيه اختلافا كثيرا » أى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه الناقص إلا القليل منهم ،  
وهو من لا يعنى النظر .

قوله تعالى ( فقاتل ) الفاء عاطفة لذا الفعل على قوله « فليقاتل فى سبيل الله »  
وقيل على « وما لكم لا تقاتلون » وقيل على قوله « فقاتلوا أولياء الشيطان »

(لَا تُكَلِّفُ) في موضع نصب على الحال (إِلَّا نَتَمَسَّكَ) المفعول الثاني (بَأْسًا) و (تَنْكِيلاً) تمييز .

قوله تعالى (مُتَّقِينَ) الياء بدل من الواو وهو مفعول من القوت .

قوله تعالى (بِتَّحِيَّةٍ) أصلها تحيية وهي تفعلة من حييت ، فنقلت حركة الياء إلى الحاء ثم أدغمت ، و (أَحْيُوا) أصلها حييوا ثم حذفت الياء على ما ذكر في مواضع (بَأْحَسَنَ) أي بتحية أحسن (أَوْ رُدُّوْهَا) أي ردوا مثلها فحذف المضاف .

قوله تعالى (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) قد ذكر في آية الكرسي (لِيَجْمَعَنَّكُمْ) جواب قسم محذوف ، فيجوز أن يكون مستأنفا لاموضع له ، ويجوز أن يكون خبرا آخر للمبتدأ (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) قيل التقدير : في يوم القيامة ، وقيل هي على بابها : أي ليجمعنكم في القبور أو من التمبور ، فعلى هذا يجوز أن يكن مفعولا به ، ويجوز أن يكون حالا : أي يجمعنكم مفضين إلى حساب يوم القيامة (لَارَيْبَ فِيهِ) يجوز أن يكون حالا من يوم القيامة ، والهاء تعود على اليوم ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف : أي جمعا لا ريب فيه والهاء تعود على الجمع ، و (حَدِيثًا) تمييز .

قوله تعالى (آفَاءَ لَكُمْ) مبتدأ وخبر ، و (فِيئَتَيْنِ) حال والعامل فيها الظرف الذي هو لكم ، أو العامل في الظرف . وفي المنافقين يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون متعلقا بمعنى فئتين . والمعنى : وما لكم تفترقون في أمور المنافقين فحذف المضاف . والثاني أن يكون حالا من فئتين : أي فئتين مفترقتين في المنافقين ، فلما قدمه نصبه على الحال .

قوله تعالى (كَمَا كَفَرُوا) الكاف نعت لمصدر محذوف وما مصدرية (فَتَسْكُوتُونَ) عطف على تكفرون ، و (سَوَاءٌ) بمعنى مستويين ، وهو مصدر في موضع اسم الفاعل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ) في موضع نصب استثناء من ضمير المفعول في فاقتلوهم (بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ) يجوز أن ترفع ميثاق بالظرف لأنه قد وقع صفة ، وأن ترفعه بالابتداء والجملة في موضع جر (حَصِرَتْ) فيه وجهان : أحدهما لا موضع لهذه الجملة ، وهي دعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال . والثاني لها موضع وفيه وجهان : أحدهما هو جر صفة لقوم وما بينهما صفة أيضا ، وجاءكم معترض ، وقد قرأ بعض الصحابة « بينكم وبينهم ميثاق حضرت صدورهم » بحذف

أوجاءوكم ، والثاني موضعها نصب وفيه وجهان : أحدهما موضعها حال ، وقد مرادة تقديره : أو جاءوكم قد حصرت ، والثاني هو صفة لموصوف محذوف : أى جاءوكم قوماً حصرت ، والمحذوف حال موطئة ، ويقرأ حصرت بالنصب على الحال ، وبالجر صفة لقوم ، وإن كان قد قرئ حصرت بالرفع فعلى أنه خبر ، وصدورهم مبتدأ ، والجملة حال ( أن يُقَاتِلُوَكُمْ ) أى عن أن يقاتلوكم فهو فى موضع نصب أو جر على ما ذكرنا من الخلاف ( لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ) لكم يتعلق بجعل ، وعليهم حال من السبيل لأن التقدير : سبيلاً كائنا عليهم .

قوله تعالى ( أُرْكَسُوا ) الجمهور على إثبات الهزرة وهو متعد إلى مفعول واحد ، وقرئ « ركسوا » والتشديد للنقل والتكثير معاً ، وفيها لغة أخرى وهى ركسه الله بغير همزة ولا تشديد ، ولم أعلم أحداً قرأ به .

قوله تعالى ( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا ) أن يقتل فى موضع رفع اسم كان ، ولمؤمن خبره ( إِلَّا خَطَأً ) استثناء ليس من الأول لأن الخطأ لا يدخل تحت التكليف . والمعنى لكن إن قتل خطأً فحكمه كذا ( فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) فتحرير مبتدأ ، والخبر محذوف : أى فعلية تحرير رقبة ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف : أى فالواجب عليه تحرير ، والجملة خبر من . وقرئ خطأ بغير همز وفيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهزرة فقلها ألفاً فصار كالمقصود ؛ والثانى أنه حذفها حذفاً فبقى مثل دم ، ومن قتل مؤمناً خطأً صفة مصدر محذوف أى قتلاً خطأً ، ويجوز أن يكون مصدراً فى موضع الحال : أى مخطئاً . وأصل دية ودية مثل عدة وزنة ، وهذا المصدر اسم للمؤدى به مثل الهبة فى معنى الموهوب ، ولذلك قال ( مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا ) والفعل لا يسلم ( إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا ) قيل هو استثناء منقطع ، وقيل هو متصل ، والمعنى : فعلية دية فى كل حال إلا فى حال التصديق عليه بها ( فَإِنْ كَانَ ) أى المقتول ، و ( مِنْ قَوْمٍ ) خبر كان ، و ( لَكُمْ ) صفة عدو ، وقيل يتعلق به لأن عدواً فى معنى معاد ، وفعل يعمل فاعل ( فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) أى فعلى القاتل ( فَصِيَامٌ ) أى فعلية صيام ، ويجوز فى غير القرآن النصب على تقدير فليصم شهرين ( تَوْبَةً ) مفعول من أجله ، والتقدير : شرع ذلك لكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه صوم إلا على تقدير حذف مضاف تقديره : لوقوع توبة ، أو لحصول توبة من الله ؛ وقيل هو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره : تاب عليكم توبة منه ، ولا يجوز أن يكون فى موضع الحال لأنك لو قلت فعلية صيام شهرين

تائباً من الله لم يجز ، فإن قدرت جذف مضاف جاز : أى صاحب توبة من الله ،  
( من الله ) صفة توبة ، ويجوز فى غير القرآن توبة بالرفع : أى ذلك توبة .  
قوله تعالى ( وَمَنْ يَقْتُلْ ) من مبتدأ ، و ( مُتَعَمِّدًا ) حال من ضمير القاتل  
( فَجَزَاؤُهُ ) مبتدأ ، و ( جَهَنَّمَ ) خبره والجملة خبر من ، و ( خَالِدًا ) حال من  
محذوف تقديره : يجزأها خالدًا فيها ، فإن شئت جعلته من الضمير المرفوع ، وإن  
شئت من المنصوب ؛ وقيل التقدير : جازاه بدليل قوله ( وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَكَعَسَهُ ) عطف عليه الماضى فعلى هذا يكون خالدًا حالًا من المنصوب لا غير ،  
ولا يجوز أن يكون حالًا من الهاء فى جزاؤه لوجهين : أحدهما أنه حال من المضاف  
إليه ، والثانى أنه فصل بين صاحب الحال والحال بخبر المبتدأ .

قوله تعالى ( فَتَبَيَّنُوا ) يقرأ بالياء والياء والنون من التبيين ، وبالثاء والباء والتاء  
من التثبت ، وهما متقاربان فى المعنى ( لِمَنْ أَلْقَى ) من بمعنى الذى أو نكرة  
موصوفة ، وألقى بمعنى يلقى لأن النهى لا يصح إلا فى المستقبل ، والذى نزلت فيه الآية  
قال لمن ألقى إليه السلام لست مؤمنا وقتله ، و ( السَّلام ) بالألف التحية ، ويقرأ  
بفتح اللام من غير ألف ، وبإسكانها مع كسرة السين وفتحها ، وهو الاستسلام  
والصلح ( لَسَسْتُ مُؤْمِنًا ) فى موضع نصب بالقول والجمهور على ضم الميم الأولى  
وكسر الثانية . وهو مشتق من الإيمان ، ويقرأ بفتح الميم الثانية ، وهو اسم المفعول  
من أمنت ( تَبَتَّعُونَ ) حال من ضمير الفاعل فى يقولوا ( كَذَلِكَ ) الكاف خبر  
كان ، وقد تقدم عليها وعلى اسمها ( إِنَّ اللَّهَ كَانَ ) الجمهور على كسر إن على  
الاستئناف ، وقرئ بفتحها وهو معمول تبينوا .

قوله تعالى ( مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ) فى موضع الحال ؛ وصاحب الحال القاعدون ،  
والعامل يستوى ، ويجوز أن يكون حالًا من الضمير فى القاعدين فىكون العامل فيه  
القاعدون لأن الألف واللام بمعنى الذى ( غيرَ أُولَى الضَّرَرِ ) بالرفع على أنه صفة  
القاعدون لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم ، وقيل هو بدل من القاعدين . ويقرأ  
بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين أو حالًا ، وبالجر على الصفة  
للمؤمنين ( والمُجَاهِدُونَ ) معطوف على القاعدين ( بِأَمْوَالِهِمْ ) يتعلق بالمجاهدين  
( دَرَجَاتٍ ) قيل هو مصدر فى معنى تفضيلاً ، وقيل حال : أى ذوى درجة ؛ وقيل  
هو على تقدير حذف الجار . أى بدرجة : وقيل هو واقع موقع الظرف : أى فى درجة  
ومنزلة ( وكَلَّا ) المفعول الأول ل ( وَعَدَ ) ، و ( الْحُسْنَى ) هو الثانى ، وقرئ

وكل : أى وكلهم ، والعائد محذوف : أى وعده الله (أجرًا) قيل هو مصدر من غير لفظ الفعل ، لأن معنى فضلهم أجرهم ؛ وقيل هو مفعول به لأن فضلهم أعطاهم وقيل التقدير بأجر .

قوله تعالى (درجات) قيل هو بدل من اجرا ؛ وقيل التقدير : ذوى درجات وقيل فى درجات (ومغفرة) قيل هو معطوف على ما قبله ؛ وقيل هو مصدر : أى وغفر لهم مغفرة ، و (رحمة) مثله .

قوله تعالى (توقاهم) الأصل تتوفاهم ، ويجوز أن يكون ماضيا ؛ ويقرأ بالإمالة (ظالمى) حال من ضمير الفاعل فى تتوفاهم ؛ والإضافة غير محضة : أى ظالمين أنفسهم (قالوا) فيه وجهان : أحدهما هو حال من الملائكة وقد معه مقدره ، وخبر إن (قأولتلك) ودخلت الفاء لما فى الذى من الإبهام المشابه به الشرط ، وأن لا تمنع من ذلك لأنها لا تغير معنى الابتداء ؛ والثانى أن قالوا خبر إن ، والعائد محذوف : أى قالوا لهم (فيمكنتم) حذف الألف من «ما» فى الاستفهام مع حرف الجر لما ذكرنا فى قوله « فلم تقتلون أنبياء الله » والجار والمجرور خبر كنتم ، و (فى الأرض) يتعلق بمستضعفين (ألم تسكن) استفهام بمعنى التوبيخ (فتهاجروا) منصوب على جواب الاستفهام ، لأن النفي صار إثباتا بالاستفهام (وساءت) فى حكم بثت .

قوله تعالى (إلا المستضعفين) استثناء ليس من الأول ، لأن الأول قوله « تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم » وإليه يعود الضمير من مأواهم ؛ وهؤلاء عصاة بالتخلف عن الهجرة مع القدرة ، وإلا المستضعفين من الرجال هم العاجزون ؛ فمن هنا كان منقطعا ، و (من الرجال) حال من الضمير فى المستضعفين ، أو من نفس المستضعفين (لايستطيعون) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا مبينة عن معنى الاستضعاف .

قوله تعالى (مهاجرا) حال من الضمير فى يخرج (ثم يدركه) مجزوم عطفا على يخرج ، ويقرأ بالرفع على الاستئناف : أى ثم هو يدركه ، وقرئ بالنصب على إضمار أن لأنه لم يعطفه على الشرط لفظا ، فعطفه عليه معنى كما جاء فى الواو والفاء .

قوله تعالى (أن تقصروا) أى فى أن تقصروا ، وقد تقدم نظائره ، ومن زائدة عند الأخفش ، وعند سيديويه هى صفة المحذوف : أى شيئا من الصلاة (عدوا) (عدوا)

في موضع أعداء ، وقيل عدو مصدر على فعول مثل القبول والولوع فلذلك لم يجمع .  
( لَسْكُمُ ) حال من عدو أو متعلق بكان .

قوله تعالى ( لَمْ يُبْصَرُوا ) في موضع رفع صفة لطائفة وجاء الضمير على معنى  
الطائفة ، ولو قال لم تصل لسانك على لفظها ، و ( لَسَرٌ تَعَفُّلُونَ ) بمعنى أن تغفلوا  
و ( أَنْ تَضَعُوا ) أى في أن تضعوا .

قوله تعالى ( قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ) أحوال كلها ( اطمأنتم )  
الهمزة أصل ، ووزن الكلمة افعلل ، والمصدر الظمانية على فعليلة ، وأما قولهم طامن  
رأسه فأصل آخر ، و ( مَوْفُوتًا ) مفعول من وقت التخفيف .  
قوله تعالى ( إِنْ تَسْكُونُوا تَأْمِنُوا ) الجمهور على كسر إن وهى شرط ،  
وقرىء « أن تكونوا » بفتحها : أى لأن تكونوا ؛ ويقرأ « تيلمون » بكسر التاء وقلب  
الهمزة ياء وهى لغة .

قوله تعالى ( بِالْحَقِّ ) هو حال من الكتاب ، وقد مر نظائره ( أَرَاكَ ) الهمزة  
هاهنا معدية ، والفعل من رأيت الشيء إذا ذهبت إليه ، وهو من رأى ، وهو متعد  
إلى مفعول واحد ، وبعد الهمزة يتعدى إلى مفعولين أحدهما الكاف والآخر محذوف  
أى أراكه ؛ وقيل المعنى علمك ، وهو متعد إلى مفعولين أيضا ؛ وهو قبل التشديد  
متعد إلى واحد كقوله « لاتعلمونهم » ( خَصِيْمًا ) بمعنى محاصم ، واللام على بابها :  
أى لأجل الخائنين ، وقيل هى بمعنى عن .

قوله تعالى ( يَسْتَسَخِفُونَ ) بمعنى يطلبون الخفاء وهو مستأنف لا موضع له  
( إِذْ يُبَيِّتُونَ ) ظرف للعامل في معيهم .  
قوله تعالى ( هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ) قد ذكرناه في قوله « ثم أنتم هؤلاء تقتلون  
أنفسكم » ( أَمْ مَنْ ) هنا منقطعة .

قوله تعالى ( أَوْ يَظْلِمُ نَفْسَهُ ) أو لتفصيل ما أبهم ، وقد ذكرنا مثله  
في غير موضع .

قوله تعالى ( يُثِمُّ يَرْمِيهِ بَرَإثًا ) الهاء تعود على الإثم ، وفي عودها عليه دليل  
على أن الخطيئة في حكم الإثم ؛ وقيل تعود على أحد الشئين المدلول عليه بأو ؛ وقيل  
تعود على الكسب المدلول عليه بقوله « ومن يكسب » وقيل تعود على المكسوب  
والفعل يدل عليه .

قوله تعالى (وَكَوْلاً فَفَضَّلُ اللهُ) في جواب لولا وجهان: أحدهما قوله (كَلِمَاتٍ) وعلى هذا لا يكون قد وجد من الطائفة المشار إليها همّ بإضلاله . والثاني أن الجواب محذوف تقديره : لأضلوكم ، ثم استأنف فقال : لَهْمَتْ : أى لقد همت تلك ؛ ومثل حذف الجواب هنا حذفه في قوله « ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم » ( وَمَا يَصْرُؤُنَّكَ مِنْ شَيْءٍ ) من زائدة ، وشيء في معنى ضرر فهو في موضع المصدر .

قوله تعالى ( مِنْ نَجْوَاهُمْ ) في موضع جر صفة لكثير . وفي النجوى وجهان: أحدهما هي التناجى ، فعلى هذا يكون في قوله ( إِلَّا مَنْ أَمَرَ ) وجهان : أحدهما هو استثناء منقطع في موضع نصب ، لأن من للأشخاص وليست من جنس التناجى . والثاني أن في الكلام حذف مضاف تقديره : إلا نجوى من أمر ، فعلى هذا يجوز أن يكون في موضع جر بدلا من نجواهم ، وأن يكون في موضع نصب على أصل باب الاستثناء ويكون متصلا . والوجه الآخر أن النجوى القوم الذين يتناجون ، ومنه قوله « وإذ هم نجوى » فعلى هذا الاستثناء متصل ، فيكون أيضا في موضع جر أو نصب على ما تقدم ( بَيِّنَ النَّاسِ ) يجوز أن يكون ظرفا لإصلاح ، وأن يكون صفة له فيتعلق بمحذوف ، و ( ابْتِغَاءً ) مفعول له وألف ( مَرَّضَاتٍ ) من واو ( فَسَوَّفَ نُؤْتِيهِ ) بالنون والياء وهو ظاهر .

قوله تعالى ( وَمَنْ يُشَاقِقِ ) إنما جاز إظهار القاف لأن الثانية سكنت بالجرم ، وحركتها عارضة لالتقاء الساكنين والهاء في قوله ( وَنُصَلِّهِ ) مثل الهاء في « يؤده إليك » وقد تكلمنا عليها .

قوله تعالى ( لِمَنْ يَشَاءُ ) اللام تتعلق ببيغفر .

قوله تعالى ( إِلَّا إِنَاثًا ) هو جمع أنثى على فعال ، ويراد به كل مالا روح فيه من صخرة وشمس ونحوهما ؛ ويقرأ أنثى على الأفراد ، ودل الواحد على الجمع ؛ ويقرأ « إِنَاثًا » مثل رسل فيجوز أن تكون صفة مفردة مثل امرأة جنب ، ويجوز أن يكون جمع أنيث كقليب وقلب ، وقد قالوا حديد أنيث من هذا المعنى ؛ ويقرأ « أَنَاثًا » والواحد وثن وهو الصنم ، وأصله وثن في الجمع كما في الواحد ، إلا أن الواو قلبت همزة لما انضمت ضما لازما ، وهو مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ بالواو على الأصل جمعا ؛ ويقرأ بسكون التاء مع الهمزة والواو ، و ( مَرِيدًا ) فعيل من التردد .

قوله تعالى ( لَعَنَهُ اللَّهُ ) يجوز أن يكون صفة أخرى للشيطان ، وأن يكون مستأنفاً على الدعاء ( وَقَالَ ) يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون الواو عاطفة لقال « على لعنه الله » وفاعل قال ضمير الشيطان . والثاني أن تكون للحال : أى وقد قال . والثالث أن تكون الجملة مستأنفة .

قوله تعالى ( وَلَا ضَلَّيْنَهُمْ ) مفعول هذه الأفعال محذوف : أى لأضلنهم عن الهدى ( وَلَا مُرِّيْنَهُمْ ) الباطل ( وَلَا مُرَّيْنَهُمْ ) بالضلال .  
قوله تعالى ( يَعِدُّهُمْ ) المفعول الثاني محذوف : أى يعدهم النصر والسلامة ؛ وقرأ الأعمش بسكون الدال ، وذلك تخفيف لكثرة الحركات .

قوله تعالى ( عَسَّهَا ) هو حال من ( مَحِيصًا ) والتقدير محيضا عنها ، والمحيص مصدر ، فلا يصح أن يعمل فيما قبله ؛ ويجوز أن يتعلق عنها بفعل محذوف وهو الذى يسمى تبيينا : أى أعنى عنها ؛ ولا يجوز أن يتعلق بيجدون لأنه لا يتعدى بعن ، والميم فى المحييص زائدة ، وهو من حاص محييص إذا تخلص .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ آمَنُوا ) مبتدأ والخبر ( سَنُدْخِلُهُمْ ) ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف يفسره ما بعده : أى ندخل الذين ( وَعَدَّ اللَّهُ ) نصب على المصدر ، لأن قوله سندخلهم بمنزلة وعدهم ، و ( حَقًّا ) حال من المصدر ، ويجوز أن يكون مصدر الفعل محذوف : أى حق ذلك حقا .

قوله تعالى ( لَيْسَ بِأَمَانِيْبِكُمْ ) اسم ليس مضمير فيها ولم يتقدم له ذكر ، وإنما دل عليه سبب الآية . وذلك أن اليهود قالوا نحن أصحاب الجنة ، وقالت النصرارى ذلك ، وقال المشركون لا نبعث ، فقال : ليس بأمانيتكم : أى ليس ما ادعيتموه .

قوله تعالى ( مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ) فى موضع الحال وفى صاحبها وجهان : أحدهما ضمير الفاعل فى يعمل . والثانى من الصالحات أى كائنة من ذكر أو أنثى ، أو واقعة ومن الأولى زائدة عند الأخصش ، وصنفة عند سيبويه : أى شيئا من الصالحات ( وَهُوَ مُؤْمِنٌ ) حال أيضا .

قوله تعالى ( مِمَّنْ أَسْلَمَ ) يعمل فيه أحسن ، وهو مثل قولك : زيد أفضل من عمرو : أى أفضل عمرا ، و ( لِلَّهِ ) يتعلق بأسلم ، ويجوز أن يكون حالا من «وجهه» ( وَآتَّبَعَ ) معطوف على أسلم ، و ( حَسِينًا ) حال ، وقد ذكر فى البقرة ، ويجوز أن يكون هاهنا حالا من الضمير فى اتبع ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ ) مستأنف .

قوله تعالى ( وَمَا يَسْتَأْذِنُ ) في « ما » وجزه : أحدها موضعها جرعظفا على الضمير  
المجورور نبي ، وعلى هذا قول الكوفيين لأنهم يجيزون العطف على الضمير المجورور  
من غير إعادة الجار . والثاني أن يكون في موضع نصب على معنى : ونبين لكم مايتلى  
لأن يفتيكم بين لكم . والثالث هو في موضع رفع ، وهو المختار . وفي ذلك ثلاثة  
أوجه : أحدها هو معطوف على ضمير الفاعل في يفتيكم ، وجرى الجار والمجورور  
مجرى التوكيد ؛ والثاني هو معطوف على اسم الله وهو قل الله ؛ والثالث أنه مبتدأ ،  
والخبر محذوف تقديره : وما يتلى عليكم في الكتاب بين لكم ، وفي تتعلق بيتلى ،  
ويجوز أن تكون حالا من الضمير في يتلى ، و ( في يتأذى ) تقديره : حكم يتأذى ،  
ففي الثانية تتعلق بما تعلقت به الأولى لأن معناها مختلف ، فالأولى ظرف والثانية بمعنى  
الباء : أى بسبب اليتامى كما تقول : جئتك في يوم الجمعة في أمر زيد ؛ وقيل الثانية  
بدل من الأولى ، ويجوز أن تكون الثانية تتعلق بالكتاب : أى ما كتب في حكم  
اليتامى ، ويجوز أن تكون الأولى ظرفا والثانية حالا فتتعلق بمحذوف ، ويتأذى  
( النساء ) أى في اليتامى منهن . وقال الكوفيون التقدير : في النساء اليتامى ، فأضاف  
الصفة إلى الموصوف ، ويقرأ في « ييامى » بياعين والأصل أيامى ؛ فأبدلت الهمزة  
ياء كما قالوا : فلان ابن أعسر ويعصر ، وفي الأيامى كلام نذكره في موضعه إن شاء  
الله . ( وَتَرْتَرُغَبُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو معطوف على توتون ، والتقدير :  
ولا ترغبون ؛ والثاني هو حال : أى وأنتم ترغبون في أن تنسكوهن (والمستضعفين)  
في موضع جرعظفا على المجورور في يفتيكم فيهن ، وكذلك ( وَأَنْ تَقُومُوا ) وهذا  
أيضا عطف على الضمير المجورور من غير إعادة الجار ، وقد ذكره الكوفيون ، ويجوز  
أن يكون في موضع نصب عظفا على موضع فيهن ، والتقدير : وبين لكم حال  
المستضعفين وهذا التقدير يدخل في مذهب البصريين من غير كلفة ، والجيد أن  
يكون معطوفا على يتامى النساء ، وأن تقوموا معطوف عليه أيضا : أى وفي  
أن تقوموا .

قوله تعالى ( وَإِنْ امْرَأَةٌ ) امرأة مرفوع بفعل محذوف : أى وإن خافت امرأة ،  
واستغنى عنه بخافت المذكور . وقال الكوفيون : هو مبتدأ وما بعده الخبر ، وهذا  
عندنا خطأ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم فهو مناقض للفعل ؛ ولذلك جاء  
الفعل بعد الاسم مجزوما في قول عدى :

وَمَتَّى وَأَعْلَى يُنْبِئُهُمْ يُحْيِيهِمْ هُ وَيَعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

(مِنْ بَعْلِهَا) يجوز أن يكون متعلقاً بخافت ، وأن يكون حالاً من (نَشُوزاً) و (صَلْحاً) على هذا مصدر واقع موقع تصالح ، ويجوز أن يكون التقدير : أن يصلحاً فيصلحاً صلحاً ، ويقراً بتشديد الصاد من غير ألف وأصله يصطليحاً ، فأبدلت التاء صاداً وأدغمت فيها الأولى : وقرئ « يصطليحاً » بإبدال التاء طاء وصلحاً عليهما في موضع اصطلاح ، وقرئ بضم الياء وإسكان الصاد وماضيه أصلح . وصلحاً على هذا فيه وجهان : أحدهما هو مصدر في موضع إصلاح والمفعول به بينهما ، ويجوز أن يكون ظرفاً والمفعول محذوف . والثاني أن يكون صلحاً مفعولاً به وبينهما ظرف أو حال من صلح (وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ) أحضرت يتعدى إلى مفعولين ، تقول : أحضرت زيدا الطعام ، والمفعول الأول الأنفس وهو القائم مقام الفاعل ، وهذا الفعل منقول بالهمزة من حضر ، وحضر يتعدى إلى مفعول واحد كقولهم حضر القاضى اليوم امرأة .

قوله تعالى (كُلُّ الْمَيْلِ) انتصاب كل على المصدر لأن لها حكم ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً ، وإن أضيفت إلى ظرف كانت ظرفاً (فَتَدْرُوْهَا) جواب النهى فهو منصوب ، ويجوز أن يكون معطوفاً على تملوا فيكون مجزوماً (كَلِمَةً لَّيْقَنَ) الكاف في موضع نصب على الحال .

قوله تعالى (وَأَيُّكُمْ) معطوف على الذين وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلاً ، و (أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ) في موضع نصب عند سبويه وحر عند الخليل ، والتقدير : بأن اتقوا الله ، وأن على هذا مصدرية ، ويجوز أن تكون بمعنى أى ، لأن وصينا في معنى القول فيصح أن يفسر بأى التفسيرية .

قوله تعالى (شَهَدَاءَ) خبر ثان ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قوامين (عَلَى أَنْفُسِكُمْ) يتعلق بفعل دل عليه شهداء : أى ولو شهدتم ، ويجوز أن يتعلق بقوامين (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا) اسم كان مضمرة فيها دل عليه تقدم ذكر الشهادة : أى إن كان الخصم ، أو إن كان كل واحد من المشهود عليه والمشهود له . وفى (أَوْ) وجهان أحدهما هى بمعنى الواو ، وحكى عن الأخفش ، فعلى هذا يكون الضمير فى (بِهِمَا) عائداً على لفظ غنى وفقير . والوجه الثانى أن أو على بابها ، وهى هنا لتفصيل ما أتهم فى الكلام ، وذلك أن كل واحد من المشهود عليه والمشهود له يجوز أن يكون غنياً وأن يكون فقيراً ، فقد يكونان غنيين ، وقد يكونان فقيرين ، وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً ، فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ولم تذكر

أتى بأو لتدل على هذا التفصيل ، فعلى هذا يكون الضمير فيهما عائدا على المشهود له  
والمشهود عليه على أى وصف كانا عليه لا على الصفة ؛ وقيل الضمير عائدا إلى ما دل  
عليه الكلام ، والتقدير : فالله أولى بالغنى والفقير ؛ وقيل يعود على الغنى والفقير  
لدلالة الاسمين عليه (أن تعدلوا) فيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : فى أن لاتعدلوا ،  
فحذف لا : أى لاتبعوا الهوى فى ترك العدل . والثانى تقديره : ابتغاء أن تعدلوا  
عن الحق . والثالث تقديره : مخافة أن تعدلوا عن الحق ، وعلى الوجهين هو منفعول له  
(وإن تلووا) يقرأ بواوين الأولى منهما مضمومة وهو من لوى يلوى . ويقرأ بواو  
واحدة ساكنة . وفيه وجهان أحدهما أصله تلووا كالتقراءة الأولى إلا أنه أبدل الواو  
المضمومة همزة ، ثم أتى حركتها على اللام : وقد ذكر مثله فى آل عمران : والثانى  
أنه من لوى الشيء : أى وإن تتولوا الحكم أو تعرضوا عنه أو إن تتولوا الحق  
الحكم .

قوله تعالى (لَمْ يَسْكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ) قد ذكر فى قوله « ما كان الله  
ليؤذر المؤمنين » .

قوله تعالى (جميعا) هو حال من الضمير فى الجار وهو قوله « الله » .

قوله تعالى (وقد نزل) يقرأ على ما لم يسم فاعله ، والقائم مقام الفاعل (أن)  
وما هو تمام لها ، وأن هى الخفيفة من الثقيلة : أى أنه (إذا سمعتم آيات الله)  
ويقرأ نزل على تسمية الفاعل ، وأن فى موضع نصب . وتلخيص المعنى : وقد نزل  
عليكم المنع من مجالستهم عند سماع الكفر منهم ، و (يسكفروا بها) فى موضع  
الحال من الآيات ، وفى الكلام حذف تقديره : يكفر بها أحد ، فحذف الفاعل وأقام  
الجار مقامه ، والضمير فى (معهم) عائدا على المحذوف . فلا تفعلوا محمول على  
المعنى أيضا ، لأن معنى وقد نزل عليكم ؛ وقد قيل والفاء جواب إذا (إنكم إذا  
مثلهم) إذا هاهنا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ، ولذلك لم يذكر بعدها الفعل :  
وأفرد مثلا لأنها فى معنى المصدر ، ومثله «أنؤمن لبشرين مثلنا» وقد جمع فى قوله « ثم  
لا يكونوا أمثالكم » وقرئ « شاذا » مثلهم « بالفتح ، وهو مبنى لإضافته إلى المبهم ،  
كما بنى فى قوله « مثل ما أنكم تنطقون » ويذكر فى موضعه إن شاء الله تعالى ، وقيل  
نصب على الظرف كما قيل فى بيت الفرزدق :  
\* وإذ ما مثلهم بشر \*  
أى أنكم فى مثل حالهم .

قوله تعالى (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ) في موضع جر صفة للمنافقين والكافرين ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي هم ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر (فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ) وما يتصل به ، ويجوز أن يكون في موضع نصب عن إضمار أعني (نَسْتَحْوِذُ) هو شاذ في القياس ، والقياس نستحذ (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) يجوز أن يتعلق بيجعل ، وأن يكون حالا من سبيل .

قوله تعالى (وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و (كَيْسَالِي) حالان (يُرَاءُونَ) يقرأ بالمد وتخفيف الهمزة ، ويقرأ بجذف الألف وتشديد الهمزة : أي يحملون غيرهم على الرياء وموضعه نصب على الحال من الضمير في كسالي ، ويجوز أن يكون بدلا من كسالي ويجوز أن يكون مستأنفا (إِلَّا قَلِيلًا) نعت لمصدر محذوف أو زمان محذوف .

قوله تعالى (مُذَبِّبِينَ) هو منصوب على الذم ، وقيل هو حال من الضمير في يذكرون ، والجمهور على فتح الذال على ما لم يسم فاعله : أي أن نفاقهم حملهم على التقلب ، ويقرأ بكسر الذال الثانية : أي متقلبين ، وليست الذال الثانية بدلا عند البصريين بل ذبذب أصل بنفسه . وقال الكوفيون : الأصل ذبب ، فأبدل من الباء الأولى ذالا وذلك في موضع بينهما : أي بين الإيمان والكفر ، أو بين المسلمين واليهود (لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) وإلى يتعلق بفعل محذوف : أي لا ينتسبون إلى هؤلاء بالكلية ولا إلى هؤلاء بالكلية ، وموضع لا إلى هؤلاء نصب على الحال من الضمير في مذببين : أي يتذبذبون متلونين .

قوله تعالى (فِي الدَّرَكِ) يقرأ بفتح الراء وإسكانها وهما لغتان ، و(مِنَ النَّارِ) في موضع الحال من الدرك ، والعامل فيه معنى الاستقرار ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في الأسفل .

قوله تعالى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) في موضع نصب استثناء من الضمير المحرور في قوله « ولن تجد لهم » ويجوز أن يكون من قوله « في الدرك » وقيل هو في موضع رفع بالابتداء ؛ والخبر (فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) .

قوله تعالى (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ) في ما وجهان : أحدهما أنها استفهام في موضع نصب يفاعل ، و (بِعَذَابِكُمْ) متعلق بيفعل ؛ والثاني أنها نفي ، والتقدير : ما يفعل الله بعذابكم ، والمعنى لا يعذبكم .

قوله تعالى (بِالسُّوءِ) الباء تتعلق بالمصدر . وفي موضعها وجهان : أحدهما نصب

تقديره : لا يجب أن تجهروا بالسوء ؛ والثاني رفع تقديره : أن يجهر بالسوء .  
(مِنَ الْقَوْلِ) حال من السوء (إِلَّا مَنْ ظَلِمَ) استثناء منقطع في موضع نصب ،  
وقيل هو متصل . والمعنى : لا يجب أن يجهر أحد بالسوء إلا من يظلم فيجهر : أى  
يدعو الله بكشف السوء الذى أصابه أو يشكو ذلك إلى إمام أو حاكم ، فعلى هذا يجوز  
أن يكون فى موضع نصب ، وأن يكون فى موضع رفع بدلا من المحذوف إذ التقدير  
أن يجهر أحد . وقرئ « ظلم » بفتح الظاء على تسمية الفاعل وهو منقطع ، والتقدير :  
لكن الظالم فإنه مفسوح لمن ظلمه أن ينتصف منه ، وهى قراءة ضعيفة .

قوله تعالى (بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا) ذلك يقع بمعنى المفرد والثنية والجمع ، وهو  
هنا بمعنى الثنية : أى بينهما .

قوله تعالى (حَقًّا) مصدر : أى حق ذلك حقا ، ويجوز أن يكون حالا : أى  
أولئك هم الكافرون غير شك .

قوله تعالى (أَكْبَرَ دِينَ ذَلِكَ) أى شيئا أو سؤالا أكبر (جَهْرَةً) مصدر  
فى موضع الحال : أى مجاهرين ، وقيل التقدير : قولاً جهرة ، وقيل رؤية جهرة .  
قوله تعالى (وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ) فوقهم يجوز أن يكون ظرفاً لرفعنا ، وأن يكون  
حالا من (الطُّورِ مِمَّا شَاقَّهِمْ) فى موضع نصب متعلق برفعنا تقديره : بنقض ميثاقهم .  
والمعنى : ورفعنا فوقهم الجبل تخويفاً لهم بسبب نقضهم الميثاق ، و (سُجِّدًا) حال  
(لَا تَعْبُدُوا) يقرأ بتخفيف الدال وإسكان العين ، يقال : عدا يعدو إذا تجاوز الحد ؛  
ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين وأصله تعبدوا ، فقلب التاء دالا وأدغم ، وهى  
قراءة ضعيفة لأنه جمع بين ساكنين ، وليس الثانى حرف مد .

قوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) ما زائدة ، وقيل هى نكرة تامة ، ونقضهم بدل  
منها . وفيما يتعلق به الباء وجهان : أحدهما هو مظهر ، وهو قوله بعد ثلاث آيات  
« حرمتنا عليهم » وقوله « فبظلم » بدل من قوله « فبما نقضهم » وأعاد الفاء فى البديل  
لما طال الفصل ؛ والثانى أن ما يتعلق به محذوف ، وفى الآية دليل عليه ، والتقدير :  
فبنقضهم ميثاقهم طبع على قلوبهم أو لعنوا ؛ وقيل التقدير : فبما نقضهم ميثاقهم  
لا يؤمنون ، والفاء زائدة (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا) أى ليس كما ادعوا من أن قلوبهم  
أوعية للعلم ، و (يَكْفُرُ هِمْ) أى بسبب كفرهم ، ويجوز أن يكون المعنى أن  
كفرهم صار مغطياً على قلوبهم ، كما تقول : طبعت على الكيس بالطين : أى جعلته  
الطابع (إِلَّا قَلِيلًا) أى إيماناً أو زمناً قليلاً .

قوله تعالى ( وَبَيَّكُفِّرْ هِمِّمْ ) معطوف على وبكفرهم الأول ، و ( بُهْتَانَا ) مصدر يعمل فيه القول لأنه ضرب منه ، فهو كقولهم : قعد القرفصاء ، فهو على هذا بمثابة القول في الانتصاب ، وقال قوم تقديره : قولاً بهتاناً ، وقيل التقدير : بهتوا بهتاناً ؛ وقيل هو مصدر في موضع الحال : مباهتين .

قوله تعالى ( وَقَوَّ لِهَيْمٍ إِنَّا قَتَلْنَا ) هو معطوف على وكفرهم ، و ( عَيْسَى ) بدل أو عطف بيان من المسيح ، و ( رَسُولَ اللَّهِ ) كذلك ، ويجوز أن يكون رسول الله صفة لعيسى ، وأن يكون على إضمار أعني ( لَنِي شَكٌّ مِنْهُ ) منه في موضع جر صفة لشك ، ولا يجوز أن يتعلق بشك ، وإنما المعنى : لني شك حادث منه : أى من جهته ، ولا يقال : شككت منه ، فإن ادعى أن من بمعنى في فليس بمستقيم عندنا ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ) يجوز أن يكون موضع الجملة المنفية جراً صفة مؤكدة لشك تقديره : لني شك منه غير علم ، ويجوز أن تكون مستأنفة ومن زائدة . وفي موضع من علم وجهان : أحدهما هو رفع بالابتداء وما قبله الخبر ، وفيه وجهان : أحدهما هو به وطم فضلة مبينة مخصصة كالتى في قوله « ولم يكن له كفواً أحد » فعلى هذا يتعلق به الاستقرار ؛ والثانى أن لهم هو الخبر ، وفي به على هذا عدة أوجه : أحدها أن يكون حالا من الضمير المستكن في الخبر ، والعامل فيه الاستقرار . والثانى أن يكون حالا من العلم لأن من زائدة فلم تمنع من تقديم الحال ، على أن كثيراً من البصريين يميز تقديم حال المجرور عليه . والثالث أنه على التبيين : أى ما لهم أعني به ، ولا يتعلق بنفس علم لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه . والرابع الآخر أن يكون موضع من علم رفعا بأنه فاعل ، والعامل فيه الظرف إما لهم أو به ( إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ) استثناء من غير الجنس ( وَمَا قَتَلُوهُ ) الهاء ضمير عيسى ، وقيل ضمير العلم : أى وما قتلوا العلم يقينا كما يقال قتلته علما ، و ( يَتَّقِينَا ) صفة مصدر محذوف : أى قتلا يقينا أو علما يقينا ؛ ويجوز أن يكون مصدرا من غير لفظ الفعل بل من معناه ، لأن معنى ماقتلوه ما عملوا ، وقيل التقدير : تيقنوا ذلك يقينا ( بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ ) الجيد إدغام اللام في الراء لأن مخرجهما واحد ، وفي الراء تكرير فهى أقوى من اللام ، وليس كذلك الراء إذا تقدمت لأن إدغامها يذهب التكرير الذى فيها ، وقد قرئ بالإظهار هنا .

قوله تعالى ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ) إن بمعنى « ما » والجار والمجرور في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره : وما من أهل الكتاب أحد ؛ وقيل المحذوف من ، وقد مر نظيره ، إلا أن تقدير من هاهنا بعيد لأن الاستثناء يكون بعد

تمام الاسم ، ومن الموصولة والموصوفة غير تامة (لَيْؤُ مَيْنَ) جواب قسم محذوف ، وقيل أكد بها في غير القسم كما جاء في النقي والاستفهام ، والهاء في (مَوْتِه) تعود على أحد المقدر ، وقيل تعود على عيسى (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لشهيد ، ويجوز أن يكون العامل فيه يكون .

قوله تعالى (فَبَيِّظْلُمْ) الباء تتعلق بجر منا ، وقد ذكرنا حكم الفاء قبل (كثييراً) أى صدا كثيراً أو زماناً كثيراً .

قوله تعالى (وَأَخَذَهُمْ) وأكْلِهِمْ) معطوف على صدهم والجميع متعلق بجر منا ، والمصادر مضافة إلى الفاعل ، (وقد نهوا عنه) حال .

قوله تعالى (لَكِنَّ الرَّاٰخُوْنَ) الراسخون مبتدأ و (في العِلْم) متعلق به ، و (مِنْهُمْ) في موضع الحال من الضمير في الراسخون (وَالْمُؤْمِنُوْنَ) معطوف على الراسخون ، وفي خبر الراسخون وجهان : أحدهما (يُؤْمِنُونَ) وهو الصحيح ؛ والثاني هو قوله « أولئك سنؤتيهم » (وَالْمُقْسِمِينَ) قراءة الجمهور بالياء ، وفيه عدة أوجه : أحدها أنه منصوب على المدح : أى وأعنى المقيمين وهو مذهب البصريين ، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام ؛ والثاني أنه معطوف على ما : أى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، والمراد بهم الملائكة ؛ وقيل التقدير : وبدين المقيمين فيكون المراد بهم المسلمين ؛ والثالث أنه معطوف على قبل ، تقديره : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ والرابع أنه معطوف على الكاف في قبلك ؛ والخامس أنه معطوف على الكاف في إليك ؛ والسادس أنه معطوف على الهاء والميم في منهم ، وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ ، لأن فيها عطف الظاهر على المضمرة من غير إعادة الجار ، وأما (الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) ففي رفعه أوجه : أحدها هو معطوف على الراسخون ؛ والثاني هو معطوف على الضمير في الراسخون ؛ والثالث هو معطوف على الضمير في المؤمنون ؛ والرابع هو معطوف على الضمير في يؤمنون ؛ والخامس هو خبر مبتدأ محذوف : أى وهم المؤتون ؛ والسادس هو مبتدأ ، والخبر (أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ) وأولئك مبتدأ ، وما بعده الخبر ؛ ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف : أى ونؤتي أولئك .

قوله تعالى (كَمَا أَوْحَيْنَا) الكاف نعت لمصدر محذوف وما مصدرية ، ويجوز أن تكون ما بمعنى الذى ، فيكون مفعولاً به تقديره : أوحينا إليك مثل الذى أوحينا

إلى نوح من التوحيد وغيره ، و ( مِنْ بَعْدِهِ ) في موضع نصب متعلق بأوحينا ، ولا يجوز أن يكون حالا من النبيين ، لأن ظروف الزمان لا تكون أحوالا للجمث ، ويجوز أن يتعلق من النبيين ؛ وفي ( يُونُسَ ) لغات أفصحها ضم النون من غير همز ويجوز فتحها وكسرها مع الهمز وتركه ، وكل هذه الأسماء أعجمية إلا الأسباط وهو جمع سبط ، والزبور فعول من الزبر وهو الكتابة ، والأشبه أن يكون فعول بمعنى مفعول كالركوب والجلوب . ويقرأ بضم الزاي وفيه وجهان : أحدهما هو جمع زبور على حذف الزائد مثل فلس وفلوس ؛ والثاني أنه مصدر مثل القعود والجلوس ، وقد سمي به الكتاب المنزل على داود .

قوله تعالى ( وَرَسُولًا ) منصوب بفعل محذوف تقديره : وقصصنا رسلا ، ويجوز أن يكون منصوبا بفعل دل عليه أوحينا : أى وأمرنا رسلا ، ولا موضع لقوله ( قَدْ قَصَصْنَا لَهُمْ ) ، و ( لَمْ نَقْصُصْهُمْ ) على الوجه الأول لأنه مفسر للعامل ، وعلى الوجه الثاني هما صفتان ، و ( تَكْلِيمًا ) مصدر مؤكد رافع للمجاز .

قوله تعالى ( رَسُولًا ) يجوز أن يكون بدلا من الأول وأن يكون مفعولا : أى أرسلنا رسلا ، ويجوز أن يكون حالا موطئة لما بعدها كما تقول : مررت بزيد رجلا صالحا ، ويجوز أن يكون على المدح : أى أعنى رسلا ، واللام في ( لثَلَاثًا ) يتعلق بما دل عليه الرسل : أى أرسلناهم لذلك ، ويجوز أن تتعلق بمنذرين أو مبشرين أو بما يدلان عليه ، و ( حُجَّةٌ ) اسم كان وخبرها للناس . وعلى الله حال من حجة ، والتقدير : للناس حجة كائنة على الله ، ويجوز أن يكون الخبر على الله ، وللناس حال ، ولا يجوز أن يتعلق على الله بحجة لأنها مصدر ، و ( بَعْدَ ) ظرف لحجة ، ويجوز أن يكون صفة لها ، لأن ظرف الزمان يوصف به المصادر كما يخبر به عنها .

قوله تعالى ( أَنْزَلَهُ ) لاموضع له ، و ( بَعَلَّمَهُ ) حال من الهاء : أى أنزله معلوما أو أنزله وفيه علمه ، أى معلومه ، ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى أنزله عالما به ( وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ ) يجوز أن يكون لاموضع له ، ويكون حكمه كحكم لكن الله يشهد ، ويجوز أن يكون حالا : أى أنزله والملائكة شاهدون بصدقه ،

قوله تعالى ( لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ) قد ذكر مثله في قوله « وما كان الله ليضيع - و - ما كان الله ليذر » .

قوله تعالى (إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ) استثناء من جنس الأول، لأن الأول في معنى العموم إذ كان في سياق النفي و (خالدين) حال مقدره .

قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ) بالحق في موضع الحال : أى ومع الحق أو متكلمًا بالحق ، ويجوز أن يكون متعلقًا بجاء أى جاء بسبب إقامة الحق و (من) حال من الحال ، ويجوز أن تكون متعلقة بجاء : أى جاء الرسول من عند الله (فَأَمِنُوا خَيْرًا) تقديره عند الخليل وسيبويه : وأتوا خيرا فهو مفعول به ، لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أدر وإدخالهم فيما هو خير منه ، وقيل التقدير : إيماننا خيرا ، فهو نعت لمصدر محذوف ؛ وقيل هو خبر كان المحذوفة : أى يكن الإيمان خيرا ، وهو غير جائز عند البصريين لأن كان لا تحذف هى واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدره جواب شرط محذوف فيصير المحذوف للشرط وجوابه ، وقيل هو حال ومثله « انتهى خيرا » في جميع وجوهه .

قوله تعالى (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) الحق مفعول تقولوا : أى ولا تقولوا إلا القول الحق ، لأنه بمعنى لا تذكروا ولا تعتقدوا ، والقول هنا هو الذى تعبر عنه الجملة في قولك قلت زيد منطلق ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف و (المسيح) مبتدأ ، و (عيسى) بدل أو عطف بيان ، و (رسولُ الله) خبره و (كلامته) عطف على رسول ، و (ألقاها) في موضع الحال وقد معه مقدره وفي العامل في الحال ثلاثة أوجه : أحدها معنى كلمته لأن معنى وصف عيسى بالكلمة المكون بالكلمة من غير أب ، فكأنه قال ومنشؤه ومبتدعه . والثاني أن يكون التقدير : إذ كان ألقاها ، فإذا ظرف للكلمة ؛ وكان تامه ، وألقاها حال من فاعل كان ، وهو مثل قولهم : ضربى زيدا قائما . والثالث أن يكون حالا من الهاء المجرورة ، والعامل فيها معنى الإضافة تقديره : وكلمة الله ملقيا إياها (وَرُوحٌ مِنْهُ) معطوف على الخبر أيضا ، و (ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف : أى إلهنا ثلاثة أو الإله ثلاثة (إِنَّمَا اللَّهُ) مبتدأ ، و (إله) خبره ، و (واحد) توكيد (أَنْ يَكُونَ) أى من أن يكون ، أو عن أن يكون ؛ وقد مر نظائره ، ومثله (لَنْ يَسْتَنْبِكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ) . و (الملائكة) معطوف على المسيح ، وفي الكلام حذف : أى أن يكونوا عبيدا .

قوله تعالى (بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ) إن شئت جعلت من ربكم نعتا لبرهان أو متعلقا بجاء .

قوله تعالى (صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) هو مفعول ثانٍ ليهدي، وقيل هو مفعول ليهدي، على المعنى، لأن المعنى يعرفهم.

قوله تعالى (في الكلالَةِ) في يتعلق بيفتيتكم وقال الكوفيون: بدستفتونك، وهذا ضعيف، لأنه لو كان كذلك لقال: يفتيتكم فيها في الكلالَةِ كما لو تقدمت (إن امرؤٌ هلك) هو مثل «وإن امرأة خافت» (كليس له ولد) الجملة في موضع الحال من الضمير في هلك (ولله أُخْتٌ) جملة حالية أيضا، وجواب الشرط (فلكها) (وهو يرثها) مستأنف لاموضع له، وقد سدت هذه الجملة مسد جواب الشرط الذي هو قوله (إن لم يكن لها ولد). (فإن كانتا اثنتين) الألف في كانتا ضمير الأختين، ودل على ذلك قوله «وله أخت» وقيل هو ضمير من (١)، والتقدير: فإن كان من يرث ثنتين، وحمل ضمير من على المعنى لأنها تستعمل في الإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد.

فإن قيل: من شرط الخبر أن يفيد مالا يفيدُه المبتدأ والألف قد دلت على الاثنين. قيل: الفائدة في قوله اثنتين بيان أن الميراث وهو الثلثان هاهنا مستحق بالعدد مجردا عن الصغر والكبر وغيرهما. فلهذا كان مفيدا (مما ترَكَ) في موضع الحال من الثلثان (فإن كانوا) الضمير للورثة، وقد دل عليه ماتقدم (فلذَكَر) أي منهم (أن تَضِلُّوا) فيه ثلاثة أوجه، أحدها هو مفعول يبين: أي يبين لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى؛ والثاني هو مفعول له تقديره: مخافة أن تضلوا؛ والثالث تقديره: لئلا تضلوا وهو قول الكوفيين، ومفعول يبين على الوجهين محذوف: أي يبين لكم الحق.

### سورة المائدة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى (إِلَّا مَا يُتَّبَعُ عَلَىٰ عِلْمِكُمْ) في موضع نصب على الاستثناء من بهيمة الأنعام، والاستثناء متصل، والتقدير: أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا الميتة وما أهل لغير الله به وغيره مما ذكر في الآية الثالثة من السورة (غير) حال من الضمير الجورور عليكم أو لكم، وقيل هو حال من ضمير الفاعل في أوفوا، و (مُحَلِّي) اسم فاعل مضاف إلى المفعول، وحذفت النون للإضافة، و (الصَّيْدِ) مصدر بمعنى المفعول: أي المصدر، ويجوز أن يكون على باب هاهنا: أي غير محلين الاصطيداء في حال الإحرام (١) قوله (هو ضمير من الخ) أي المقدرة في السلام ولا يخفى أن تقديرها يتدفق به الإشكال الآتي فليتأمل اهـ.

قوله تعالى ( وَلَا الْقَلَائِدَ ) أى ولا ذوات القلائد لأنها جمع قلادة ، والمراد تحريم المقلدة لا القلادة ( وَلَا آمِينَ ) أى ولا قتال آمين أو أذى آمين . وقرئ في الشاذ « ولا أمى البيت » بحذف النون والإضافة ( يَبْتَغُونَ ) فى موضع الحال من الضمير فى آمين ، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار ( فاصْطَادُوا ) قرئ فى الشاذ بكسر الفاء ، وهى بعيدة من الصواب ، وكأنه حركها بحركة همزة الوصل ( وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ) الجمهور على فتح الياء ، وقرئ بضمها وهما لغتان ، يقال ، جرم وأجرم ؛ وقيل جرم متعد إلى مفعول واحد وأجرم متعد إلى اثنين ، والهمزة للنقل ، فأما فاعل هذا الفعل فهو ( شَتَّانٌ ) ومفعوله الأول الكف والميم ، و ( أَنْ تَعْتَدُوا ) هو المفعول الثانى على قول من عداه إلى مفعولين ، ومن عداه إلى واحد كأنه قدر حرف الجر مرادا مع أن تعتدوا ، والمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء ؛ والجمهور على فتح النون الأولى من شَتَّان ، وهو مصدر كالغليان والنزوان . ويقرأ بسكونها وهو صفة مثل عطشان وسكران ، والتقدير : على هذا لا يحملنكم بغض قوم : أى عداوة بغض قوم ؛ وقيل من سكن أراد المصدر أيضا ، لكنه خفف لكثرة الحركات وإذا حركت النون كان مصدرا مضافا إلى المفعول : أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ، ويجوز أن يكون مضافا إلى الفاعل : أى بغض قوم إياكم ( أَنْ صَدُوكُمْ ) يقرأ بفتح الهمزة وهى مصدرية ، والتقدير : لأن صدوكم ، وموضعه نصب أو جر على الاختلاف فى نظاره . ويقرأ بكسرها على أنها شرط ، والمعنى : أن يصدوكم مثل ذلك الصد الذى وقع منهم ، أو يستدبوا الصد ، وإنما قدر بذلك لأن الصد كان قد وقع من الكفار للمسلمين ( وَلَا تَعَاوَنُوا ) يقرأ بتخفيف التاءين على أنه حذف التاء الثانية تخفيفا ، أو بتشديدها إذا وصلت بلا على إدغام إحدى التاءين فى الأخرى ، وساغ الجمع بين ساكنين لأن الأول منهما حرف مد .

قوله تعالى ( الْمَيْتَةَ ) أصلها الميتة ( وَالِدَمُّ ) أصله دمي ( وَمَا أُهْلٍ لِغَيْرِ ) الله به ) قد ذكر ذلك كله فى البقرة ( وَالنَّطِيجَةَ ) بمعنى المنطوحة ، ودخات فيها الهاء لأنها لم تذكر الموصوفة معها فصارت كالاسم ، فإن قلت شاة نطيح لم تدخل الهاء ( وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ ) « ما » بمعنى الذى وموضعه رفع عطفًا على الميتة ، والأكثر ضم الباء من السبع وتسكينها لغة ، وقد قرئ به ( إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ) فى موضع نصب استثناء من الموجب قبله ، والاستثناء راجع إلى المتردية والنطيحة وأكيلة السبع

(وَمَا ذُبِيحَ) مثل «وما أكل السبع» (عَلَى النَّصْبِ) فيه وجهان : أحدهما هو متعلق بذبح تعلق المفعول بالفعل : أى ذبح على الحجارة التى تسمى نصيبا ؛ أى ذبحت فى ذلك الموضع . والثانى أن النصب الأصنام ، فعلى هذا فى «على» وجهان : أحدهما هى بمعنى اللام : أى لأجل الأصنام ، فتكون مفعولا له ؛ والثانى أنها على أصلها وموضعه حال : أى وما ذبح مسمى على الأصنام ؛ وقيل نصب بضمين ، ونصب بضم النون وإسكان الصاد ، ونصب بفتح النون وإسكان الصاد ، وهو مصدر بمعنى المفعول ؛ وقيل يجوز فتح النون والصاد أيضا ، وهو اسم بمعنى المنصوب كالقبض والنقض بمعنى المقبوض والمنقوض (وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا) فى موضع رفع عطفًا على الميتة ، و (الأزلام) جمع زلم : وهو القدح الذى كانوا يضربون به على أيسار الجزور (ذَلِكُمْ فِسْقٌ) مبتدأ وخبر ، ولكم إشارة إلى جميع المحرمات فى الآية ، ويجوز أن يرجع إلى الاستقسام (اليَوْمَ) ظرف لـ (يُنْسَ) و (اليَوْمَ) الثانى ظرف لـ (أَكَلْتُمْ) و (عَلَيْكُمْ) يتعلق بأتملت ولا يتعلق بـ (نِعِمَّتِي) فإن شئت جعلته على التبيين : أى أتملت أعنى عليكم ، و (رَضِيَتْ) يتعدى إلى مفعول واحد ، وهو هنا (الإسلام) و (دينا) حال ، وقيل يتعدى إلى مفعولين لأن معنى رضيت هنا جعلت وصيرت . ولكم يتعلق برضيت وهى للتخصيص ، ويجوز أن يكون حالا من الإسلام : أى رضيت الإسلام لكم (تَقَنَ اضْطُرًّا) شرط فى موضع رفع بالابتداء ، و (غيرَ) حال ، والجمهور على (مُتَجَانِفٍ) بالألف والتخفيف ، وقرئ «متجنف» بالتشديد من غير ألف يقال تجانف وتجنف (لِإِثْمٍ) متعلق بمتجانف ، وقيل اللام بمعنى إلى : أى مائل إلى إثم (فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) أى له ، فحذف العائد على المبتدأ .

قوله تعالى (مَآذًا حَلِيلًا لَّهُمْ) قد ذكر فى البقرة (وَمَا عَلَّمْتُمْ) «ما» بمعنى الذى ، والتقدير : صيد ما علمتم ، أو تعلم ما علمتم ، و (مِنَ الْجَوَارِحِ) حال من الهاء المحذوفة أو من «ما» ، والجوارح جمع جارحة ، والهاء فيها للمبالغة وهى صفة غالبية ، إذ لا يكاد يذكر معها الموصوف (مُسْكَلِّبِينَ) يقرأ بالتشديد والتخفيف ، يقال : كلبت الكلب وأكلته فكلب : أى أغربته على الصيد وأسدته فاستأسد ، وهو حال من الضمير فى علمتم (تُعَلِّمُونَهُنَّ) فيه وجهان : أحدهما هو مستأنف لا موضع له ؛ والثانى هو حال من الضمير فى مكلمين ، ولا يجوز أن يكون حالا ثانية لأن

العامل الواحد لا يعمل في حالين ، ولا يحسن أن يجعل حالا من الجوارح لأنك قد فصلت بينهما بحال لغير الجوارح (مما) أى شيئا مما (عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) .

قوله تعالى (وَطَعَامُ الَّذِينَ) مبتدأ ، (وَحِلَّ لَكُمْ) خبره ، ويجوز أن يكون معطوفا على الطيبات ، وحل لكم خبر مبتدأ محذوف (وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَكُمْ) مبتدأ وخبر (وَالْمُحْصَنَاتُ) معطوف على الطيبات ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف : أى والمحصنات من المؤمنات حل لكم أيضا ، وحل مصدر بمعنى الحلال فلا يشئ ولا يجمع ، و (مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ) حال من الضمير في المحصنات ، أو من نفس المحصنات إذا عطفتها على الطيبات (إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ) ظرف لأحل أو لحل المحذوفة (مُحْصَنِينَ) حال من الضمير المرفوع في آتيتموهن ، فيكون العامل آتيتم ، ويجوز أن يكون العامل أحل أو حل المحذوفة (غَيْرَ) صفة لمحصنين أو حال من الضمير الذى فيها (وَالْمُتَّخِذِينَ) معطوف على غير فيكون منصوبا ، ويجوز أن يعطف على مسافحين وتكون لالتأكيد النفي (وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ) أى بالمؤمن به فهو مصدر فى موضع المفعول كالخلق بمعنى المخلوق ، وقيل التقدير بموجب الإيمان وهو الله (وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) إعرابه مثل إعراب « وإنه فى الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر فى البقرة .

قوله تعالى (إلى المرافق) قيل إلى بمعنى مع كقوله « ويزدكم قوة إلى قوتكم » وليس هذا المختار ، والصحيح أنها على بابها وأنها لا انتهاء الغاية ، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة وليس بينهما تناقض ، لأن إلى تدل على انتهاء الفعل ، ولا يتعرض بنفى الحدود إليه ولا بإثباته ، ألا ترى أنك إذا قلت : سرت إلى الكوفة ، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها وأن تكون دخلتها ، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضا لقولك : سرت إلى الكوفة ، فعلى هذا تكون إلى متعلقة باغسلوا ، ويجوز أن تكون فى موضع الحال وتعلق بمحذوف ، والتقدير : وأيديكم مضافة إلى المرافق (بِرءُ وَسِيكُمْ) الباء زائدة ، وقال من لاخبرة له بالعربية : الباء فى مثل هذا للتبعيض ، وليس بشئ يعرفه أهل النحو ، ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس (وَأَرْجُلُكُمْ) يقرأ بالنصب وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدى : أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، وذلك جائز فى العربية بلاخلاف ؛ والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك . والثانى أنه معطوف على موضع يروعسكم ، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع .

ويقرأ في الشذوذ بالرفع على الابتداء : أى وأرجلكم مغسولة أو كذلك . ويقرأ بالجر وهو مشهور أيضا كشهرة النصب . وفيها وجهان : أحدهما أنها معطوفة على الرعوس في الإعراب والحكم مختلف ، فالرعوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، وهو الإعراب الذى يقال هو على الجوار ؛ وليس بممتنع أن يقع فى القرآن لكثرتة ، فقد جاء فى القرآن والشعر ؛ فمن القرآن قوله تعالى « وحوور عين » على قراءة من جر ، وهو معطوف على قوله « بأكواب وأباريق » والمعنى مختلف ، إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين ، قال الشاعر وهو النابغة :

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرٌ مُنْفَكِتٍ أَوْ مُوثِقٌ فِي حَبَالِ الْقِدِّ مَجْنُوبٌ  
والقول فى مجرورة والجوار مشهور عندهم فى الإعراب ، وقلب الحروف ببعضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك . فمن الإعراب ما ذكرنا فى العطف ، ومن الصفات قوله « عذاب يوم محيط » واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب ، وكذلك قوله « فى يوم عاصف » واليوم ليس بعاصف وإنما العاصف الريح ، ومن نلب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام « ارجعن مأزورات غير مأجورات » والأصل موزورات ولكن أريد التأخى ، وكذلك قولهم ؛ إنه لا يأتينا بالغدايا والعشايا . ومن التأنيث قوله « فله عشر أمثاله » فحذفت التاء من عشر وهى مضافة إلى الأمثال وهى مذكرة ؛ ولكن لما جاورت الأمثال الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه ، وكذلك قول الشاعر :

لَمَّا آتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَضَعَضَعَتِ سُرُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعِ

وقولهم : ذهبت بعض أصابعه . ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم : قامت هند ، فلم يجزوا حذف التاء إذالم يفصل بينهما ، فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها ، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة ، ومن ذلك قولهم : قام زيد وعمرا كلمته استحسنا النصب بفعل محذوف مجاورة الجملة اسما قد عمل فيه الفعل ، ومن ذلك قلبهم الواو المجاورة للطرف همزة فى قولهم أوائل ، كما لو وقعت طرفا ، وكذلك إذا بعدت عن الطرف لا تقلب نحو طواويس ، وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ثم أصلوه بقولهم : جحر ضب خرب ، حتى اختلفوا فى جواز جر التثنية والجمع ، فأجاز الإتيان فيها جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه له فى القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط ، ويؤيد ما ذكرناه أن الجر فى الآية قد أجزى غيره ، وهو

النصب والرفع ، والرفع والنصب غير قاطعين ولاظاهرين على أن حكم الرجلين المسح ، وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب . والوجه الثاني أن يكون جر الأرجل بـجارٍ محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلًا وحذف الجار وإبقاء الجر جائز ، إقال الشاعر :

مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ      وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقال زهير :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فجر بتقدير الباء وليس بموضع ضرورة ، وقد أفردت لهذه المسألة كتابا (إلى السكتعين) مثل إلى المرافق. وفيه دليل على وجوب غسل الرجلين لأن المسرح ليس بمحدود ، والتحديد في المغسول الذي أريد بعضه وهو قوله « وأيديكم إلى المرافق » ولم يحدد الوجه لأن المراد جميعه ( وأيديكم منه ) منه في موضع نصب بامسحوا ( لِيَجْعَلَ ) اللام غير زائدة ، ومفعول يريد محذوف تقديره : ما يريد الله الرخصة في التيمم ليجعل عليكم حرجا ؛ وقيل اللام زائدة وهذا ضعيف لأن أن غير ملغوظ بها ، وإنما يصح أن يكون الفعل مفعولا ليريد بأن ، ومثله ( وَآسَكِينُ يَرِيدُ لِيَسْطَهْرَكُمْ ) أي يريد ذلك ليظهركم ( عَلَيْكُمْ ) يتعلق بـتيمم ، ويجوز أن يتعلق بالنعمة ، ويجوز أن يكون حالا من النعمة .

قوله تعالى ( إِذْ ) ظرف لوائتكم ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء المجرورة ، وأن يكون حالا من الميثاق .

قوله تعالى ( شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ) مثل قوله تعالى « شهداء لله » ، وقد ذكرناه في النساء ( هُوَ أَقْرَبُ ) هو ضمير العدل ، وقد دل عليه اعدلوا ، وأقرب للتقوى قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى ( وَاعْتَدَ اللَّهُ ) وعد يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما والمفعول الأول هنا « الذين آمنوا » والثاني محذوف استغنى عنه بالجملة التي هي قوله ( كَلِمٌ مَّعْتَفِرَةٌ ) ولا موضع لها من الإعراب ، لأن وعد لا يتعلق عن العمل كما يتعلق ظننت وأخواتها .

قوله تعالى ( نِعِمَّتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ) يتعلق بنعمة ، ويجوز أن يكون حالا منها

فيتعلق بمحذوف ، و (إِذْ) ظرف للنعمة أيضا ، وإذا جعلت عليكم حالا جاز أن يعمل في إذ (أَنْ يَبْسُطُوا) أى بأن يبسطوا ، وقد ذكرنا الخلاف في موضعه .

قوله تعالى (مِنْهُمْ أَتْسَى عَشْرَ) يجوز أن يتعلق منهم ببعضنا ، وأن يكون صفة لاثني عشر تقدمت فصارت حالا (وعزرتهم) يقرأ بالثشديد والتخفيف والمعنى واحد (قَرَضًا) يجوز أن يكون مصدرًا محذوف الزوائد ، والعامل فيه أقرضتم : أى إقراضا . ويجوز أن يكون القرض بمعنى المقرض فيكون مفعولا به (لأَكْفُرْنَ) جواب الشرط (فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ) في موضع الحال من الضمير في لأَكْفُرْنَ ، و (سَوَاءَ السَّبِيلِ) قد ذكر في البقرة :

قوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) الباء تتعلق بـ (لَمَعَنَاهُمْ) ولو تقدم الفعل لدخات الفاء عليه ، ومازائدة أو بمعنى شيء ، وقد ذكر في النساء (وَجَعَلْنَا) يتعدى إلى مفعولين بمعنى صيرنا و (قَاسِيَةً) المفعول الثانى وياؤه واو فى الأصل ، لأنه من القسوة ، ويقرأ « قسيمة » على فعيلة ، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء فعيل وفعيلة فى لعناهم ، وأن يكون حالا من الضمير فى قاسية ، ولا يجوز أن يكون حالا من هنا للمبالغة بمعنى فاعلة (يُحَرِّفُونَ) مستأنف ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول فى لعناهم وأن يكون حالا من الضمير فى قاسية ولا يجوز أن يكون حالا من القلوب ، لأن الضمير فى يحرفون لا يرجع إلى القلوب ، ويضعف أن يجعل حالا من الهاء والميم فى قلوبهم (عَنْ مَوَاضِعِهِ) قد ذكر فى النساء (عَلَى خَائِنَةٍ) أى على طائفة خائنة ، ويجوز أن تكون فاعلة هنا مصدرًا كالعاقبة والعافية ، و (مِنْهُمْ) صفة لخائنة ، ويقرأ « خيانة » وهى مصدر والياء منقلبة عن واو لقولهم يخون ، وفلان أخون من فلان ، وهو خوان (إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) استثناء من خائنة ، ولو قرئ بالجر على البذل لكان مستقيا .

قوله تعالى (وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا) من تتعلق بأخذنا تقديره : وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، والكلام معطوف على قوله « ولقد أخذنا الله ميثاق بنى إسرائيل » والتقدير : وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، ولا يجوز أن يكون التقدير : وأخذنا ميثاقهم ، من الذين قالوا إنا نصارى لأن فيه إضمارا قبل الذكر لفظا وتقديرا ، والياء فى (وأغرَبْنَا) من واو ، واشتقاقه من الغراء : وهو الذى يلبصق به ، يقال سهم مغرو ، و (بَيِّنْتَهُمْ) ظرف لأغرَبْنَا أحوال من (العَدَاوَةِ) ولا يكون ظرفا للعداوة ، لأن المصدر لا يعمل فيما قبله (إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) يتعلق بأغرَبْنَا أو بالبغضاء أو بالعداوة : أى تباغضوا إلى يوم القيامة .

قوله تعالى ( يُبَيِّنُ لَكُمْ ) حال من رسولنا ، و ( مِّنَ الْكِتَابِ ) حال من الهاء المحذوفة في يخفون ( قَدْ جَاءَكُمْ ) لا موضع له ( مِّنَ اللَّهِ ) يتعلق بجاءكم أو حال من نور .

قوله تعالى ( يَهْدِي بِهِ اللَّهُ ) يجوز أن يكون حالا من رسولنا بدلا من يبين ، وأن يكون حالا من الضمير في يبين ؛ ويجوز أن يكون صفة لنور أو لكتاب ، والهاء في به تعود على من جعل يهدى حالا منه أو صفة له فلذلك أفرد ، و ( مِّنَ ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، و ( سُبُلَ السَّلَامِ ) المفعول الثانى ليهدى ، ويجوز أن يكون بدلا من رضوانه ، والرضوان بكسر الراء وضمها لغتان ، وقد قرىء بهما ، وسبلى يضم الباء والتسكين لغة وقد قرىء به ( بِإِذْنِهِ ) أى بسبب أمره المنزل على رسوله .

قوله تعالى ( فَتَنَ يَمْلِكُ ) أى قل لهم ، ومن استفهام تقرير ، و ( مِّنَ اللَّهِ ) يجوز أن يكون حالا متعلقا بيملك ، وأن يكون حالا من و ( شَيْئًا ) و ( جَمِيعًا ) حال من المسيح وأمه ومن فى الأرض . ويجوز أن يكون حالا من مِّنَ وحدها ، ومن هاهنا عام سبقه خاص من جنسه ، وهو المسيح وأمه ( يَخْلُقُ ) مستأنف .  
قوله تعالى ( قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ ) أى قل لهم ( بَلْ أَنْتُمْ ) رد لقولهم « نحن أبناء الله » وهو محكى بقل .

قوله تعالى ( عَلَىٰ فِتْرَةٍ ) فى موضع الحال من الضمير في يبين ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المحرور فى لكم ، و ( مِّنَ الرَّسُولِ ) نعت لفطرة ( أَنْ تَتَّقُوا ) أى مخافة أن تقولوا ( وَلَا تَذِيرٍ ) معطوف على لفظ بشير ، ويجوز فى الكلام الرفع على موضع من بشير .

قوله تعالى ( نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ ) هو مثل قوله « نعمة الله عليكم إذ هم قوم » وقد ذكر .

قوله تعالى ( عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ ) حال من الفاعل فى تردوا ( فَتَتَّقُوا ) يجوز أن يكون مجزوما عطفا على تردوا ، وأن يكون منصوبا على جواب النهى .

قوله تعالى ( فَإِنَّا دَاخِلُونَ ) أى داخلوها ، فحذف المفعول للدلالة الكلام عليه .

قوله تعالى ( مِّنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ) فى موضع رفع صفة لرجلين ، ويخافون صلة الذين والواو العائد . ويقرأ بضم الياء على ما لم يسم فاعله . وله معنيان : أحدهما

هو من قولك ؛ خيف الرجل : أى خوف ، والثانى أن يكون المعنى يخافهم غيرهم  
كقولك : فلان مخوف : أى يخافه الناس (أُنْعِمَ اللهُ) صفة أخرى لرجلين ،  
ويجوز أن يكون حالا ، وقد معه مقدره ، وصاحب الحال رجلان أو الضمير  
فى الذين .

قوله تعالى ( مادَامُوا ) هو بدل من أبدا ، لأن ما مصدرية تنوب عن الزمان ،  
وهو بدل بعض ، و ( هاهنا ) ظرف له ( قَاعِدُونَ ) والاسم هنا وها للتنبيه مثل التى  
فى قولك هذا وهؤلاء .

قوله تعالى ( وأخى ) فى موضعه وجهان : أحدهما نصب عطفًا على نفسى أو على  
اسم إن ، والثانى رفع عطفًا على الضمير فى أملك : أى ولا يملك أخى إلا نفسه ، ويجوز  
أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ؛ أى وأخى كذلك ( وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ) الأصل  
أن لا تكرر بين ، وقد تكرر توكيدا كقولك : المال بين زيد وبين عمرو ، وكررت  
هنا لثلاثا يعطف على الضمير من غير إعادة الجار .

قوله تعالى ( أَرَبَعِينَ سَنَةً ) ظرف لحرمة ، فالتحريم على هذا مقدر ، و ( يَتِيهُونَ )  
حال من الضمير المجرور ، وقيل هى ظرف ليتيهون ، فالتحريم على هذا غير مؤقت  
( فَيَلْتَأْسَ ) ألف تأسا بدل من واو ، لأنه من الأسى الذى هو الحزن ، وتثنيته  
أسوان ، ولا حجة فى أسيت عليه لانكسار السين ، ويقال : رجل أسوان بالواو ،  
وقيل هى من الياء يقال : رجل أسيان أيضا .

قوله تعالى ( نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ ) الهمزة فى ابنى همزة وصل كما هى فى الواحد ، فأمة  
همزة أبناء فى الجمع فهمزة قطع لأنها حادثة للجمع ( إِذْ قَرَّبَا ) ظرف لنبا أو حال  
منه ، ولا يكون ظرفا لائل . وبالحق حال من الضمير فى اتل : أى محقا أو صادقا  
( قُرْبَانَا ) هو فى الأصل مصدر ، وقد وقع هنا موضع المفعول به ، والأصل إذ قربا  
قربانين ، لكنه لم يثن لأن المصدر لا يثنى . وقال أبو على : تقديره إذ قرب كل واحد  
منهما قربانا كقوله « فاجلدوهم ثمانين جلدة » أى كل واحد منهم ( قَالَ لَأَقْتَاتَنَّكَ )  
أى قال المرودود عليه للمقبول منه ومفعول ( يَسْتَقْبَلُ ) محذوف : أى يتقبل من  
المتقين قرابينهم وأعمالهم .

قوله تعالى ( بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ) فى موضع الحال : أى ترجع حاملا للإثمين .  
قوله تعالى ( فَطَوَّعَتْ ) الجمهور على تشديد الواو ، ويقرأ « طاوعت » بالألف

والتخفيف وهما لغتان ؛ والمعنى : زينت وقال قوم : طاعت تتعدى بغير لام ، وهذا خطأ لأن التي تتعدى بغير اللام تتعدى إلى مفعول واحد وقد عداه هاهنا إلى ( قَتَلَ أَخِيهِ ) وقيل التقدير طاعته نفسه على قتل أخيه فزاد اللام وحذف على .

قوله تعالى ( كَيْفَ يُوَارِي ) كيف في موضع الحال من الضمير في يوارى ، والجملة في موضع نصب يبرى . والسوأة يجوز تخفيف همزتها بإلقاء حركتها على الواو فتبقى سوأة أخيه ، ولا تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن حركتها عارضة والألف في ( وَيَلْتَمَى ) بدل من ياء المتكلم ، والمعنى : ياويله احضرى فهذا وقتك ( فَأُوَارَى ) معطوف على أكون ، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام وليس بشيء ، إذ ليس المعنى أيكون منى عجز فواراة ، ألا ترى أن قولك أين بيتك فأزورك ، معناه : لو عرفت لزرت ، وليس المعنى هنا لو عجزت لوأريت .

قوله تعالى ( مِمَّنْ أَجْمَل ) من تتعلق به ( كَتَبْنَا ) ولا تتعلق بالنادمين ، لأنه لا يحسن الابتداء بكتبتنا هنا ، والهاء في ( إِنَّهُ ) للشان ، و ( مِمَّنْ ) شرطية ، و ( بغير ) حال من الضمير في قتل : أى من قتل نفسا ظالما ( أَوْ فَسَادٍ ) معطوف على نفس ، وقرئ في الشاذ بالنصب : أى أو عمل فسادا ، أو أفسد فسادا : أى إفساد فوضعه موضع المصدر مثل العطاء ، و ( بَعْدَ ذَلِكَ ) ظرف ل ( مَسْرُفُونَ ) ولا تمنع لام التوكيد ذلك .

قوله تعالى ( يُحَارِبُونَ اللَّهَ ) أى أولياء الله فحذف المضاف ، و ( أَنْ يَقْتَتِلُوا ) خبر جزاء ، وكذلك المعطوف عليه ، وقد قرئ فين بالتخفيف ، و ( مِمَّنْ خِلَافٍ ) حال من الأيدي والأرجل : أى مختلفة ( أَوْ يُنْفَوُا مِمَّنِ الْأَرْضِ ) أى من الأرض التي يريدون الإقامة بها فحذف الصفة ، و ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، و ( لَهُمْ خِزْيٌ ) مبتدأ وخبر في موضع خبر ذلك ، و ( فِي الدُّنْيَا ) صفة خزي ، ويجوز أن يكون ظرفا له ويجوز أن يكون خبر ذلك ولهم صفة مقدمة فتكون حالا ، ويجوز أن يكون في الدنيا ظرفا للاستقرار .

قوله تعالى ( إِلَّا الَّذِينَ ) استثناء من الذين يحاربون في موضع نصب ، وقيل يجوز أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، والعائد عليه من الخبر محذوف : أى ( فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ) لهم أو ( رَحِيمٌ ) بهم .

قوله تعالى ( إِلَيْهِ الْوَسِيلَةُ ) يجوز أن يتعلق إلى بابتغوا ، وأن يتعلق بالوسيلة

لأن الوسيلة بمعنى المتوسل به فيعمل فيما قبله ، ويجوز أن يكون حالا ، أى الوسيلة كائنة إليه .

قوله تعالى ( مِّنْ عَذَابٍ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) العذاب اسم للتغذيب ، وله حكمه فى العمل ، وأخرجت إضافته إلى يوم يوما عن الظرفية .

قوله تعالى ( والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ) مبتدأ . وفى الخبر وجهان : أحدهما هو محذوف تقديره عند سيديويه : وفيما يتلى عليكم ، ولا يجوز أن يكون عنده ( فاقطعوا ) هو الخبر من أجل الفاء ، وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذى وصلته بالفعل أو الظرف لأنه يشبه الشرط والسارق ليس كذلك . والثانى الخبر فاقطعوا أيديهما لأن الألف واللام فى السارق بمنزلة الذى إذ لا يراد به سارق بعينه ( وأيديهما ) بمعنى يديهما لأن المقطوع من السارق والسارقة يميناهما فوضع الجمع موضع الاثنين ، لأنه ليس فى الإنسان سوى يمين واحدة ، وما هذا سبيله يجعل الجمع فيه مكان الاثنين ، ويجوز أن يخرج على الأصل ، وقد جاء فى بيت واحد ، قال الشاعر :

وَمَهْمَاهَيْنِ فَدَفَدَيْنِ مَرَّتَيْنِ      ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ  
( جزاء ) مفعول من أجله أو مصدر لفعل محذوف : أى جازاهما جزاء ، وكذلك ( نكالا ) .

قوله تعالى ( لا يَحْزُنُنَّكَ ) نهى ، والجيد فتح الياء وضم الزاى ، ويقرأ بضم الياء وكسر الزاى من أحزنتى وهى لغة ( مِّنَ الَّذِينَ قَالُوا ) فى موضع نصب على الحال من الضمير فى يسارعون ، أو من الذين يسارعون ( بأفواههم ) يتعلق بقالوا : أى قالوا بأفواههم أمنا ( وَاَلَمْ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ ) الجملة حال ( وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ) معطوف على قوله « من الذين قالوا آمنا » و ( سَمَاعُونَ ) خبر مبتدأ محذوف : أى هم سماعون ، وقيل سماعون مبتدأ ، ومن الذين هادوا خبره ( لِلْكَذِبِ ) فيه وجهان : أحدهما اللام زائدة تقديره سماعون الكذب . والثانى ليست زائدة ، والمفعول محذوف ، والتقدير : سماعون أخباركم للكذب . أى ليكذبوا عليكم فيها ، و ( سَمَاعُونَ ) الثانية تكريرا للأولى ، و ( لِقَوْمٍ ) متعلق به : أى لأجل قوم ، ويجوز أن تتعلق اللام فى لقوم بالكذب ، لأن سماعون الثانية مكررة ، والتقدير : ليكذبوا لقوم آخرين ، و ( لَمْ يَأْتُواكَ ) فى موضع جر صفة أخرى لقوم ( يُحَرِّفُونَ ) فيه وجهان : أحدهما هو مستأنف لا موضع له ، أو فى موضع رفع خبر مبتدأ محذوف : أى هم محرّفون . والثانى ليست بمستأنف بل هو صفة لسماعون : أى سماعون محرّفون ، ويجوز أن يكون

حالا من الضمير في سماعون ، ويجوز أن يكون صفة أخرى لقوم : أى محرفين .  
( مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ) مذكور في النساء ( يَقُولُونَ ) مثل يحرفون ، ويجوز  
أن يكون حالا من الضمير في يحرفون ( مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ) في موضع الحال التقدير :  
شيئا كائنا من أمر الله .

قوله تعالى ( سَمَاعُونَ لَكَذِبٍ ) أى هم سماعون ، ومثله ( أَكَاوُنَ لَلسُّحْتِ )  
والسحت والسحت لغتان وقد قرئ بهما ( فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ) في موضع  
المصدر : أى ضررا .

قوله تعالى ( وَكَيْفَ يُحْكِمُ مَوْلَاكَ ) كيف في موضع نصب على الحال من  
الضمير الفاعل في يحكمونك ( وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ ) جملة في موضع الحال ، والتوراة  
مبتدأ ، وعندهم الخبر ، ويجوز أن ترفع التوراة بالظرف ( فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ) في موضع  
الحال ، والعامل فيها ما في عند من معنى الفعل ، وحكم الله مبتدأ أو معمول الظرف ،  
قوله تعالى ( فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ) في موضع الحال من التوراة ( يَحْكُمُ بِهَا  
النَّبِيُّونَ ) جملة في الحال من الضمير المحرور في فيها ( لِلَّذِينَ هَادُوا ) اللام تتعلق بيحكم  
( وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ ) عطف على النبيون ( بِمَا أُسْتَحْفِظُوا ) يجوز أن يكون  
بدلا من قوله بها في قوله « يحكم بها » وقد أعاد الجار لطول الكلام وهو جائز أيضا  
وإن لم يطل ؛ وقيل الربانيون مرفوع بفعل محذوف ، والتقدير : ويحكم الربانيون  
والأخبار بما استحفظوا ، وقيل هو مفعول به : أى يحكمون بالتوراة بسبب استحفاظهم  
ذلك ، و « ما » بمعنى الذى : أى بما استحفظوه ( مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ) حال من المحذوف  
أو من « ما » ، و ( عَلَيْهِ ) يتعلق به ( شُهَدَاءَ ) .

قوله تعالى ( النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ) بالنفس في موضع رفع خبر أن ، وفيه ضمير  
وأما ( الْعَيْنَ ) إلى قوله ( وَالسِّنَّ ) فيقرأ بالنصب عطفا على ما عملت فيه أن ، وبالرفع  
وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ والمحرور خبره ، وقد عطف جملا على جملة .  
والثانى أن المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله بالنفس ، والجرات على هذا  
أحوال مبينة للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل للجار ، وجاز العطف من غير  
توكيد كقوله تعالى « مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا » . والثالث أنها معطوفة على المعنى ، لأن  
معنى كتبنا عليهم قلنا لهم النفس بالنفس ولا يجوز أن يكون معطوفا على أن وما عملت  
فيه لأنها وما عملت فيه في موضع نصب . وأما قوله ( وَالْجُرُوحَ ) فيقرأ بالنصب جملا  
على النفس ، وبالرفع وفيه الأوجه الثلاثة ، ويجوز أن يكون مستأنفا : أى والجروح

قصاص في شريعة محمد ، والهاء في ( بِهِ ) للقصاص ، و ( فَهُوَ ) كناية عن التصديق والهاء في ( لَهُ ) للمتصدق .

قوله تعالى ( مُصَدِّقًا ) الأولى حال من عيسى ، و ( مِنْ التَّوْرَةِ ) حال من « ما » أو من الضمير في الظرف ، و ( فِيهِ هُدًى ) جملة في موضع الحال من الإنجيل ( وَمُصَدِّقًا ) الثاني حال أخرى من الإنجيل ، وقيل من عيسى أيضا ( وَهَدًى وَمَوْعِظَةً ) حال من الإنجيل أيضا ، ويجوز أن يكون من عيسى : أى هاديا وواعظا أو ذا هدى وذا موعظة ، ويجوز أن يكون مفعولا من أجله : أى قفينا للهدى ، أو وآتيناه الإنجيل للهدى . وقد قرئ في الشاذ بالرفع : أى وفي الإنجيل هدى وموعظة وكرر الهدى توكيدا .

قوله تعالى ( وَكَيْسِحْكُمُ ) يقرأ بسكون اللام والميم على الأمر ، ويقرأ بكسر اللام وفتح الميم على أنها لام كي : أى وقفينا ليؤمنوا وليحكم .

قوله تعالى ( بِالْحَقِّ ) حال من الكتاب ( مُصَدِّقًا ) حال من الضمير في قوله بالحق ، ولا يكون حالا من الكتاب إذ لا يكون حالان لعامل واحد ( وَمُهَيِّمِنَا ) حال أيضا ، ومن الكتاب حال من « ما » أو من الضمير في الظرف ، والكتاب الثاني جنس ، وأصل مهيمن ميمن لأنه مشتق من الأمانة لأن المهيمن الشاهد ، وليس في الكلام همن حتى تكون الهاء أصلا ( عَمَّا جَاءَكَ ) في موضع الحال : أى عادلا عما جاءك ، و ( مِنْ الْحَقِّ ) حال من الضمير في « جاءك » أو من « ما » ( لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ ) لا يجوز أن يكون منكم صفة لكل لأن ذلك يوجب الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي الذي لا تشديد فيه للكلام ، ويوجب أيضا أن يفصل بين جعلنا وبين معموها ، وهو ( شُرْعَةً ) وإنما يتعلق بمحذوف تقديره : أعنى ، وجعلنا هاهنا إن شئت جعلتها المتعدية إلى مفعول واحد ، وإن شئت جعلتها بمعنى صيرنا ( وَكَلِمَةٍ لِيَبْسُلُوَكُمْ ) اللام تتعلق بمحذوف تقديره : ولكن فرقكم ليبلوكم ( مَرَّجِعُكُمْ ) جميعا حال من الضمير المحرور . وفي العامل وجهان : أحدهما المصدر المضاف لأنه في تقدير : إليه ترجعون جميعا ، والضمير المحرور فاعل في المعنى أو قائم مقام الفاعل . والثاني أن يعمل فيه الاستقرار الذي ارتفع به مرجعكم أو الضمير الذي في الجار .

قوله تعالى ( وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ) في أن وجهان : أحدهما هي مصدرية ، والأمر صلة لها . وفي موضعها ثلاثة أوجه : أحدها نصب عطفا على الكتاب

في قوله « وأُنزلنا إليك الكتاب » أى وأُنزلنا إليك الحكم . والثانى جر عطفا على الحق : أى أنزلنا إليك بالحق وبالحكم ، ويجوز على هذا الوجه أن يكون نصبا لما حذف الجار . والثالث أن يكون فى موضع رفع تقديره : وأن احكم بينهم بما نزل الله أمرنا أو قولنا ، وقيل أن بمعنى : أى ، وهو بعيد لأن الواو تمنع من ذلك والمعنى يفسد ذلك ، لأن أن التفسيرية ينبغى أن يسبقها قول يفسر بها ؛ ويمكن تصحيح هذا القول على أن يكون التقدير : وأمرناك ، ثم فسر هذا الأمر باحكم ( أن يفتنوك ) فيه وجهان : أحدهما هو بدل من ضمير المفعول بدل الاشتمال : أى احذرهم فتنهم . والثانى أن يكون مفعولا من أجله : أى مخافة أن يفتنوك .

قوله تعالى ( أفَحُكِّمَ الْجَاهِلِيَّةِ ) يقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وفتح الميم والنائب له يبيغون ، ويقرأ بفتح الجميع ، وهو أيضا منصوب يبيغون : أى احكم حكم الجاهلية ، ويقرأ تبغون بالتاء على الخطاب لأن قبله خطابا ، ويقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه مبتدأ ، والخبر يبيغون ، والعائد محذوف : أى يبيغونه وهو ضعيف ، وإنما جاء فى الشعر إلا أنه ليس بضرورة فى الشعر ، والمستشهد به على ذلك قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعَى عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فرفع كله ، ولو نصب لم يفسد الوزن ( وَمَنْ أَحْسَنُ ) مبتدأ وخبر ، وهو استفهام فى معنى النفي ، و ( حُكِّمًا ) تمييز ، و ( لِقَوْمٍ ) هو فى المعنى عند قوم ( يُوْقِنُونَ ) وليس المعنى أن الحكم لهم ، وإنما المعنى أن الموقن يتدبر حكم الله فيحسن عنده ، ومثله « إن فى ذلك لآية للمؤمنين - ولقوم يوقنون » ونحو ذلك ؛ وقيل هى على أصلها ، والمعنى : إن حكم الله للمؤمنين على الكافرين ، وكذلك الآية لهم : أى الحججة لهم .

قوله تعالى ( بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ) مبتدأ وخبر لاموضع له .

قوله تعالى ( قَرَّبَى الدِّينَ ) يجوز أن يكون من رؤية العين فيكون ( يُسَارِعُونَ ) فى موضع الحال ، ويجوز أن يكون بمعنى تعرف فيكون يسارعون حالا أيضا ، ويجوز أن يكون من رؤية القلب المتعدية إلى مفعولين فيكون يسارعون المفعول الثانى ؛ وقرئ فى الشاذ بالياء والفاعل الله تعالى ، و ( يَقُولُونَ ) خال من ضمير الفاعل فى يسارعون ، و ( دَائِرَةٌ ) صفة غالبية لا يذكر معها الموصوف ( أن يأتى ) فى موضع

نصب خبر عسى ، وقيل هو في موضع رفع بدلا من اسم الله ( فَيُصْبِحُوا ) معطوف على يأتي .

قوله تعالى ( وَيَقُولُ ) يقرأ بالرفع من غير واو العطف وهو مستأنف ، ويقرأ بالواو كذلك ، ويقرأ بالواو والنصب . وفي النصب أربعة أوجه : أحدها أنه معطوف على يأتي حملا على المعنى ، لأن معنى عسى الله أن يأتي وعسى أن يأتي الله واحد ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على لفظ أن يأتي ، لأن أن يأتي خبر عسى ، والمعطوف عليه في حكمه . فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى ، ولا ضمير في قوله « ويقول الذين آمنوا » فيصير كقولك : عسى الله أن يقول الذين آمنوا . والثاني أنه معطوف على لفظ يأتي على الوجه الذي جعل فيه بدلا ، فيكون داخلا في اسم عسى ، واستغنى عن خبرها بما تضمنته اسمها من الحدث . والوجه الثالث أن يعطف على لفظ يأتي وهو خبر ، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره : ويقول الذين آمنوا به . والرابع أن يكون معطوفا على الفتح تقديره : فعسى الله أن يأتي بالفتح ؛ وبأن يقول الذين آمنوا ( جهندا أي مآثمهم ) فيه وجهان : أحدهما أنه حال وهو هنا معرفة ، والتقدير : وأقسموا بالله يجهدون جهد أيانهم ، فالحال في الحقيقة مجتهدين ، ثم أقيم الفعل المضارع مقامه ، ثم أقيم المصدر مقام الفعل للدلالة عليه . والثاني أنه مصدر يعمل فيه أقسموا ، وهو من معناه لا من لفظه .

قوله تعالى ( مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ ) يقرأ بفتح الدال وتشديدها على الإدغام ، وحرك الدال بالفتح لالتقاء الساكنين ؛ ويقرأ « يرتدد » بفك الإدغام والجزم على الأصل ، ومنكم في موضع الحال من ضمير الفاعل ( يُجِبُّهُمْ ) في موضع جر صفة لقوم ( وَيُجِبُّونَهُ ) معطوف عليه ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المنصوب تقديره : وهم يجبونه ( أذلة ) و ( أعزة ) صفتان أيضا ( يُجَاهِدُونَ ) يجوز أن يكون صفة لقوم أيضا ، وجاء بغير واو كما جاء أذلة : وأعزة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير في أعزة : أي يعززون مجاهدين ، ويجوز أن يكون مستأنفا .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ) صفة للذين آمنوا ( وَهُمْ رَاكِعُونَ ) حال من الضمير في يؤتون .

قوله تعالى ( فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ) قيل هو خبر المبتدأ الذي هو من ولم يعد منه ضمير إليه . لأن الحزب هو من في المعنى : فكأنه قال : فإنهم هم الغالبون .

قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) في موضع الحال من الذين الأولى ،  
أو من الفاعل في اتخذوا (والكُفَّارَ) يقرأ بالجر عطفا على الذين الجرورة ، وبالنصب  
عطفا على الذين المنصوبة ، والمعنيان صحيحان .

قوله تعالى ( ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ) ذلك مبتدأ وما بعده الخبر : أي ذلك بسبب جهلهم :  
أي واقع بسبب جهلهم .

قوله تعالى ( هَلْ تَنْقِمُونَ ) يقرأ بإظهار اللام على الأصل ، وبإدغامها في التاء  
لقربها منها في المخرج ؛ ويقرأ « تنقمون » بكسر القاف وفتحها وهو مبنى على الماضي .  
وفيه لغتان . نِقِمَ يَنْقِمُ و نَقِمَ يَنْقِمُ ، و ( منّا ) مفعول تنقمون الثاني ، وما بعد  
إلا هو المفعول الأول ؛ ولا يجوز أن يكون منا حالا من أن والفعل لأمرين : أحدهما  
تقدم الحال على إلا ؛ والثاني تقدم الصلة على الموصول ، والتقدير : هل تسكروهون  
منا إلا إيماننا .

وأما قوله (وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ) ففي موضعه وجهان : أحدهما أنه معطوف  
على أن آمننا ، والمعنى على هذا : إنكم كرهتم لإيماننا وامتناعكم : أي كرهتم مخالفتنا  
إياكم ؛ وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني محبب إلى الناس وأنت مبغض  
وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغض ؛ والوجه الثاني أنه معطوف على « ما » والتقدير :  
إلا أن آمننا بالله ، وبأن أكثركم فاسقون .

قوله تعالى (مَشْهُوبَةً) منصوب على التمييز والمميز بشر . ويقرأ « مشوبة » بسكون  
التاء وفتح الواو ، وقد ذكر في البقرة ، و (عِنْدَ اللَّهِ) صفة لمثوبة (مَنْ لَعَنَهُ) في  
في موضع من ثلاثة أوجه : أحدها هو في موضع جر بدلا من شر . والثاني هو في  
موضع نصب بفعل دل عليه أنبئكم : أي أعرفكم من لعنه الله . والثالث هو في موضع  
رفع : أي هو من لعنه الله (وَعِبَادَ الطَّاغُوتِ) يقرأ بفتح العين والباء ، ونصب  
الطاغوت على أنه فعل معطوف على لعن ؛ ويقرأ بفتح العين وضم الباء وجر الطاغوت  
وعبد هنا اسم مثل يقظ وحدث ، وهو في معنى الجمع ؛ وما بعده مجرور بإضافته  
إليه ، وهو منصوب بجعل ، ويقرأ بضم العين والباء ونصب الدال وجر ما بعده ،  
وهو جمع عبد مثل سقف وسقف ؛ أو عبيد مثل قتيل وقتل ، أو عابد مثل نازل  
ونزل ، أو عباد مثل كتاب وكتب ، فيكون جمع جمع مثل ثمار وثمر ؛ ويقرأ « عِبَادِ  
الطاغوت » بضم العين وفتح الباء وتشديدها مثل ضارب وضرب ؛ ويقرأ « عِبَادِ  
الطاغوت » مثل صائم وصوام : ويقرأ « عِبَادِ الطَّاغُوتِ » وهو ظاهر مثل صائم

وصيام ؛ ويقرأ « وعابد الطاغوت » و « عبد الطاغوت » على أنه صفة مثل حطم ؛  
ويقرأ « وعبيد الطاغوت » على أنه فعل مالم بسم فاعله ، والطاغوت مرفوع ، ويقرأ  
« وعبد » مثل ظرف : أى صار ذلك للطاغوت كالغريزي ، ويقرأ « وعبدوا » على أنه  
فعل والواو فاعل ، والطاغوت نصب ؛ ويقرأ « وعبدة الطاغوت » وهو جمع عابد  
مثل قاتل وقتلة .

قوله تعالى ( وَقَدْ دَخَلُوا ) في موضع الحال من الفاعل في قالوا ، أو من الفاعل  
في آمننا ؛ و ( بالكُفْرِ ) في موضع الحال من الفاعل في دخلوا : أى دخلوا كفارا  
( وهم قَدْ خَرَجُوا ) حال أخرى ، ويجوز أن يكون التقدير : وقد كانوا  
خرجوا به .

قوله تعالى ( وَأَكَلِهِمْ ) المصدر مضاف إلى الفاعل ، و ( السَّحَابِ ) مفعوله ،  
ومثله عن قولهم الإثم :

قوله تعالى ( يُتَفَقَّحُ ) مستأنف ، ولا يجوز أن يكون حالا من الماء لشئئين :  
أحدهما أن الماء مضاف إليها . والثاني أن الخبر يفصل بينهما ؛ ولا يجوز أن يكون  
حالا من اليمين إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما ( لِلسَّحَابِ ) يجوز أن يكون صفة لنار  
فيتعلق بمحذوف ، وأن يكون متعلقا بأوقدوا ، و ( فَسَادًا ) مفعول من أجله .

قوله تعالى ( لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ ) مفعول أكلوا محذوف ، ومن فوقهم  
نعت له تقديره : رزقا كائنا من فوقهم ، أو مأخوذا من فوقهم ( سَاءَ مَا يَحْمِلُونَ )  
سَاءَ هنا بمعنى بئس ، وقد ذكر فيما تقدم .

قوله تعالى ( فَهَذَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ) يقرأ على الأفراد ، وهو جنس في معنى  
الجمع وبالجمع ، لأن جنس الرسالة مختلف .

قوله تعالى ( وَالصَّابِئُونَ ) يقرأ بتحقيق الهمزة على الأصل ، ويحذفها وضم الباء  
والأصل على هذا صبا بالألف المبدلة من الهمزة ، ويقرأ بياء مضمومة ، ووجهه أنه  
أبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها ، ولم يحذفها لتدل على أن أصلها حرف يثبت ؛  
ويقرأ بالهمز والنصب عطفًا على الذين ، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس ، وهو  
مثل الذى فى البقرة ، والمشهور فى القراءة الرفع . وفيها أقوال : أحدها قول سيدييه :  
وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره : « ولا هم يحزنون » ، والصابئون  
كذلك ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، ومثله : « فَإِنِّي وَقَيْتَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ \* »

أى فإني لغريب وقيار بها كذلك : والثاني أنه معطوف على موضع إن كقولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، وهذا خطأ لأن خبر إن لم يتم ، وقائمان إن جعلته خبر إن لم يبق لعمرو خبر ، وإن جعلته خبر عمرو لم يبق لإن خبر ، ثم هو ممتنع من جهة المعنى لأنك تخبر بالمشئى عن المفرد . فأما قوله تعالى « إن الله وملائكته يصلون على النبي » على قراءة من رفع ملائكته فخبر إن محذوف تقديره : إن الله يصلى ، وأغنى عنه خبر الثاني ، وكذلك لو قلت : إن عمرا وزيدا قائم ، فرفعت زيدا جاز على أن يكون مبتدأ وقائم خبره أو خبر إن . والقول الثالث أن الصابئون معطوف على الفاعل فى هادوا . وهذا فاسد لوجهين : أحدهما أنه يوجب كون الصابئين هودا وليس كذلك . والثاني أن الضمير لم يؤكد : والقول الرابع أن يكون خبر الصابئين محذوفا من غير أن ينوى به التأخير ، وهو ضعيف أيضا لما فيه من لزوم الحذف والفصل . والقول الخامس أن إن بمعنى نعم ، فما بعدها فى موضع رفع ، فالصابئون كذلك . والسادس أن الصابئون فى موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بلحرت الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، والجمع بالواو على كل حال وهو بعيد . والقول السابع أن يجعل النون حرف الإعراب . فإن قيل : فأبو على إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو . قيل : قد أجازته غيره والقياس لا يدفعه ، فأما (التصاري) فالجيد أن يكون فى موضع نصب على القياس المطرد ولا ضرورة تدعو إلى غيره .

قوله تعالى ( فَرِيْقًا كَذَّبُوْا ) فريقتا الأول مفعول كذبوا ، والثاني مفعول ( يَنْقُتُسُوْنَ ) وكذبوا جواب كلما ، ويقتلون بمعنى قتلوا ، وإنما جاء كذلك لتوافق رءوس الآى .

قوله تعالى ( أَنْ لَا تَسْكُوْنَ ) يقرأ بالنصب على أن أن الناصبة للفعل ، وحسبوا بمعنى الشك ؛ ويقرأ بالرفع على أن أن الخفيفة من الثقيلة وخبرها محذوف (١) ورجاز ذلك لما فصلت « لا » بينها وبين الفعل ، وحسبوا على هذا بمعنى علموا ، وقد جاء الوجهان فيها ، ولا يجوز أن تكون الخفيفة من الثقيلة مع أفعال الشك والطبع ، ولا الناصبة للفعل مع علمت وما كان فى معناها ، وكان هنا التامة ( فَعَمُوا وَصَمُوا ) هذا هو المشهور ، ويقرأ بضم العين والصاد وهو من باب زكم وأزكمه الله ، ولا يقال عميته وصمته ، وإنما جاء بغير همزة فيما لم يسم فاعله وهو قليل ، واللغة الفاشية أعمى وأصم ( كَثِيْرٌ مِنْهُمْ ) هو خبر مبتدأ محذوف : أى العمى والصم كثير ؛ وقيل هو بدل من ضمير الفاعل فى صموا ؛ وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه : أى كثير منهم .

(١) قوله وخبرها محذوف كذا بالنسخ التى بأيدينا، وصوابه أن يقول: واسمها محذوف كما لا يخفى اه مصححه .

عموا وهو ضعيف ، لأن الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوي به غيره ؛ وقيل الواو علامة جمع لا اسم ، وكثير فاعل صموا .

قوله تعالى (ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ) أى أحد ثلاثة ، ولا يجوز في مثل هذا إلا الإضافة (وَمَا مِنْ إِلَهٍ) من زائدة وإله في موضع مبتدأ ، والخبر محذوف : أى وما للخلق إله (إِلَّا اللَّهُ) بدل من إله ، ولو قرئ بالجر بدلا من لفظ إله كان جائزا في العربية (لَيَسْمَسَنَّ) جواب قسم محذوف وسد مسد جواب الشرط الذى هو وإن لم ينتهوا (وَمِنْهُمْ) في موضع الحال ، إما من الذين ، أو من ضمير الفاعل في كفروا .

قوله تعالى (قَدْ خَلَتْ مِنْ قِبَلِهِ الرُّسُلُ) في موضع رفع صفة لرسول (كأنا بأكلان الطعام) لا موضع له من الإعراب (أَتَى) بمعنى كيف في موضع الحال ، والعامل فيها (يؤفكون) ولا يعمل فيها نظرا لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله .

قوله تعالى (مَالًا يَمْلِكُ) يجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون بمعنى الذى .

قوله تعالى (تَغْلُوا) فعل لازم و (غَيْرَ الْحَقِّ) صفة لمصدر محذوف : أى غلوا غير الحق ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى لا تغلوا مجاوزين الحق . قوله تعالى (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) في موضع الحال من الذين كفروا أو من ضمير الفاعل في كفروا (عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ) متعلق بلعن كقولك : جاء زيد على الفرس (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا) قد تقدم ذكره في غير موضع ، وكذلك و (لَيَسْمَسَنَّ مَا كَانُوا) و (لَيَسْمَسَنَّ مَا قَدَّمَتْ ظُهُمُ) .

قوله تعالى (أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ) أن والفعل في تقدير مصدر مرفوع خبر ابتداء محذوف : أى هو سخط الله ؛ وقيل في موضع نصب بدلا من « ما » أى بئس شيئا سخط الله عليهم ؛ وقيل هو في موضع جر بلام محذوفة . أى لأن سخط .

قوله تعالى (عَدَاوَةٌ) تمييز ، والعامل فيه أشد ، و (لِلَّذِينَ آمَنُوا) متعلق بالمصدر أو نعت له (الْيَهُودَ) المفعول الثانى لتجد (ذَلِكَ) مبتدأ ، و (بِأَنْ مَسَّاهُمْ) الخبر : أى ذلك كائن بهذه الصفة .

قوله تعالى (وَإِذَا سَمِعُوا) الواو ها هنا عطفت إذا على خبر أن ، وهو قوله « لا يستكبرون » فصار الكلام داخلا في صلة أن وإذا في موضع نصب (بِتَرَى) وإذا

وجوابها في موضع رفع عطفا على خبر أن الثانية ، ويجوز أن يكون مستأنفا في اللفظ ، وإن كان له تعلق بما قبله في المعنى ، و ( تَفْيِضٌ ) في موضع نصب على الحال ، لأن ترى من رؤية العين ، و ( مِـنَ الدَّمْعِ ) فيه وجهان : أحدهما أن من لابتداء الغاية : أى فيضها من كثرة الدمع . والثانى أن يكون حالا ، والتقدير : تفيض مملوءة من الدمع ، وأما ( مِمَّا عَرَفُوا ) فمن لابتداء الغاية ومعناها : من أجل الذى عرفوه ، و ( مِـنَ الحَقِّ ) حال من العائد المحذوف ( يَقُولُونَ ) حال من ضمير الفاعل في عرفوا .

قوله تعالى ( وَمَا لَنَا ) ما في موضع رفع بالابتداء ، ولذا الخبر ؛ و ( لَأَنُؤْمِنُ ) حال من الضمير في الخبر ، والعامل فيه الجار : أى مالتنا غير مؤمنين ، كما تقول : مالنا قائما ( وَمَا جَاءَنَا ) يجوز أن يكون في موضع جر : أى وبما جاءنا ( مِـنَ الحَقِّ ) حال من ضمير الفاعل ، ويجوز أن تكون لابتداء الغاية : أى ولما جاءنا من عند الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الحق الخبر ، والجملة في موضع الحال ( وَتَنطَمِعُ ) يجوز أن يكون معطوفا على تؤمن : أى ومالتنا لانطمع ، ويجوز أن يكون التقدير : ونحن نطمع ، فتكون الجملة حالا من ضمير الفاعل في تؤمن ، و ( أَن يُدْخِلَنَا ) أى فى أن يدخلنا : فهو في موضع نصب أو جر على الخلاف بين الخليل ومديويه .

قوله تعالى ( حَلَالًا ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول كلوا ، فعلى هذا يكون مما في موضع الحال لأنه صفة للسكره قدمت عليها ، ويجوز أن تكون « من » لابتداء غاية الأكل ، فتكون متعلقة بكلوا كقولك : أكلت من الخبز رغيفا إذا لم ترد الصفة . والوجه الثانى أن يكون حالا من « ما » لأنها بمعنى الذى ، ويجوز أن يكون حالا من العائد المحذوف فيكون العامل رزق . والثالث أن يكون صفة لمصدر محذوف : أى أكلا حلالا ، ولا يجوز أن ينصب حلالا برزق على أنه مفعوله ، لأن ذلك يمنع من أن يعود إلى « ما » ضمير .

قوله تعالى ( بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ) فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون متعلقة بنفس اللغو لأنك تقول : لغا في يمينه ، وهذا مصدر بالألف واللام يعمل ولكن معدى بحرف الجر . والثانى أن تكون حالا من اللغو : أى باللغو كائنا أو واقعا في أيمانكم . والثالث أن يتعلق في بيؤاخذكم ( عَقَدْتُمْ ) يقرأ بتخفيف القاف وهو الأصل ، وعقد اليمين هو قصد الالتزام بها ، ويقرأ بتشديدها وذلك لتوكيد اليمين

كقوله : « والله الذي لا إله إلا هو » ونحوه ؛ وقيل التشديد يدل على تأكيد العزم بالالتزام بها ؛ وقيل إنما شدد لكثرة الحالفين وكثرة الأيمان ؛ وقيل التشديد عوض من الألف في عاقد ، ولا يجوز أن يكون التشديد لتكرير اليمين لأن الكفارة تجب وإن لم تكرر ؛ ويقرأ « عاقدتم » بالألف ، وهي بمعنى عقدتم كقولك : قاطعته وقطعته من الهجران ( وَكَفَّرْتَهُ ) الهاء ضمير العقد ، وقد تقدم الفعل الدال عليه ، وقيل تعود على اليمين بالمعنى لأن الحالف واليمين بمعنى واحد ، و ( إطعام ) مصدر مضاف إلى المفعول به ، والجيد أن يقدر بفعل قد سمي فاعله ، لأن ما قبله وما بعده خطاب ، فـ ( مَشْرَعَةٌ ) على هذا في موضع نصب ( مِينٌ أَوْ سَطٌ ) صفة لمفعول محذوف تقديره : إن تطعموا عشرة مساكين طعاما أو قوتا من أوسط : أى متوسطا ( مَا تَطْعَمُونَ ) أى الذى تطعمون منه أو تطعمونه ( أَوْ كَسَوْتَهُمْ ) معطوف على إطعام ، ويقرأ شاذا « أَوْ كَسَوْتَهُمْ » فالكاف في موضع رفع : أى أو مثل أسوة أهليكم في الكسوة ( أَوْ تَحْرِيْرٌ ) معطوف على إطعام وهو مصدر مضاف إلى المفعول أيضا ( إِذَا حَلَفْتُمْ ) العامل في إذا كفارة أيمانكم ، لأن المعنى ذلك يكفر أيمانكم وقت حلفكم ( كَذَلِكَ ) الكاف صفة مصدر محذوف أى يبين لكم آياته تبيننا مثل ذلك .

قوله تعالى ( رَجِسٌ ) إنما أفرد لأن التقدير إنما عمل هذه الأشياء رجس ، ويجوز أن يكون خبرا عن الخمر وإخبار المعطوفات محذوف لدلالة خبر الأول عليها ، و ( مِينٌ عَمَلٌ ) صفة لرجس أو خبر ثان ، والهاء في ( اجْتَنِبُوهُ ) ترجع إلى الفعل أو إلى الرجس والتقدير رجس من جنس عمل الشيطان .

قوله تعالى ( فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ) في متعلقة بيقوع ، وهي بمعنى السبب : أى بسبب شرب الخمر وفعل الميسر ، ويجوز أن تتعلق في بالعداوة ، أو بالبغضاء : أى أن تتعادوا ، وأن تتباغضوا بسبب الشرب ، وهو على هذا مصدر بالألف واللام معمل ، والهمزة في البغضاء للتأنيث وليس مؤنث أفعل ، إذ ليس مذكر البغضاء أبغض وهو مثل البأساء والضراء ( فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ) لفظه استفهام ، ومعناه الأمر : أى انتهوا ، لكن الاستفهام عقيب ذكر هذه المعايير أبلغ من الأمر .

قوله تعالى ( إِذَا مَا اتَّقَوْا ) العامل في إذا معنى : ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح : أى لا يأتون إذا ما اتقوا .

قوله تعالى ( مِينَ الصَّيْدِ ) في موضع جر صفة لشيء ، ومن لبيان الجنس ،

وقيل للتبعض إذ لا يحرم إلا الصيد في حال الإحرام ، وفي الحرم وفي البر والصيد في الأصل مصدر ، وهو هاهنا بمعنى المصيد ، وسمى مصيدا وصيدا لما له إلى ذلك وتوفر الدواعي إلى صيده ، فكأنه لما أعد للصيد صار كأنه مصيد (تَنَالُهُ) صفة لشيء ، ويجوز أن يكون حالا من شيء لأنه قد وصف ، وأن يكون حالا من الصيد (لِيَسْعَلَمَ) اللام متعلقة بيلبونكم (بالغيب) يجوز أن يكون في موضع الحال من «من» أو من ضمير الفاعل في يخافه : أى يخافه غائبا عن الخلق ، ويجوز أن يكون بمعنى في : أى في الموضع الغائب عن الخلق ، والغيب مصدر في موضع فاعل .

قوله تعالى (وَأَنْتُمْ حُرْمٌ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في تقتلوا ، و (مُسْتَعْمَدًا) حال من ضمير الفاعل في قتله (فَجَزَاءٌ) مبتدأ والخبر محذوف ، وقيل التقدير : فالواجب جزاء ؛ ويقرأ بالتثنية ، فعلى هذا يكون (مِثْلُ) صفة له أو بدلا ، ومثل هنا بمعنى مماثل ، ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق من النعم بجزء ، لأنه مصدر وما يتعلق به من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز ، لأن الموصول لم يتم فلا يوصف ولا يبدل منه ؛ ويقرأ شاذاً «جزء» بالتثنية ، ومثل بالنصب ، وانتصابه بجزء ، ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه جزاء : أى يخرج أو يؤدي مثل ، وهذا أولى فإن الجزاء يتعدى بحرف الجر ؛ ويقرأ في المشهور بإضافة جزاء إلى المثل ، وإعراب الجزاء على ماتقدم ، ومثل في هذه القراءة في حكم الزائدة ، وهو كقولهم : مثلى لا يقول ذلك : أى أنا لا أقول ، وإنما دعا إلى هذا التقدير أن الذى يجب به الجزاء المقتول لا مثله ، وأما (مِنَ النَّعْمِ) فقيه أوجه : أحدها أن يجعله حالا من الضمير في قتل لأن المقتول يكون من النعم ؛ والثانى أن يكون صفة لجزاء إذا نونته : أى جزاء كأن من النعم ؛ والثالث أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضفته ، لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلا بين الصلة والموصول ، وكذلك إن نونت الجزاء ونصبت مثلا لأنه عامل فيهما فهما من صلته ، كما تقول : يعجبني ضربك زيدا بالسوط (يَحْسَبُكُمْ بِهِ) في موضع رفع صفة لجزاء إذا نونته ، وأما على الإضافة فهو في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الاستقرار المقدر في الخبر المحذوف (ذَوَا عَدْلٍ) الألف للتثنية ، ويقرأ شاذاً «ذو» على الأفراد ، والمراد به الجنس ، كما تكون «من» محمولة على المعنى ، فتقديره : على هذا فريق ذو عدل أو حاكم ذو عدل ، و (مِنْكُمْ) صفة لذوا ، ولا يجوز أن يكون صفة العدل لأن عدلا هنا مصدر غير وصف (هَدْيًا) حال من الهاء في به وهو بمعنى

مهدى، وقيل هو مصدر: أى يهديه هديا ، وقيل على التمييز، و (بالسِغِ الكَعْبِيَّةِ) صفة لهدى ، والنون مقدر: أى بالغا الكعبة (أو كَفَّارَةً) معطوف على جزاء: أى أو عليه كفارة إذا لم يجد المثل ، و (طَعَامٌ) بدل من كفارة أو خبر مبتدأ محذوف أى هى طعام ؛ ويقرأ بالإضافة ، والإضافة هنا لتبيين المضاف ، و (صِيَامًا) تمييز (لِيبْتَدُوقَ) اللام متعلقة بالاستقرار: أى عليه الجزاء ليذوق ، ويجوز أن تتعلق بصيام وبطعام (فَيَسْتَقْسِمُ اللهُ) جواب الشرط ، وحسن ذلك لما كان فعل الشرط ماضيا فى اللفظ .

قوله تعالى (وَطَعَامُهُ) الهاء ضمير البحر ، وقيل ضمير الصيد ، والتقدير : وإطعام الصيد أنفسكم ، والمعنى أنه أباح لهم صيد البحر وأكل صيده بخلاف صيده البر (مَتَاعًا) مفعول من أجله ، وقيل مصدر: أى متمتع بذلك تمتيعا (مَا دُمِمْتُمْ) يقرأ بضم الدال وهو الأصل ، وبكسرها وهى لغة ، يقال دمت تدام (حُرْمًا) جمع حرام ككتاب وكتب ، وقرئ فى الشاذ حرما بفتح الحاء والراء: أى ذوى حرم ؛ أى لإحرام ، وقيل جعلهم بمنزلة المكان الممنوع منه .

قوله تعالى (جَعَلَ اللهُ) هى بمعنى صير فيكون (قِيَامًا) مفعولا ثانيا ، وقيل هى بمعنى خلق فيكون قياما حالا ، و (الْبَيْتَ) بدل من الكعبة . ويقرأ « قِيَامًا » بالألف : أى سببا لقيام دينهم ومعاشهم ، ويقرأ « قِيَامًا » بغير ألف ، وهو محذوف من قيام كخيم فى خيام (ذَلِكَ) فى موضع رفع خبر مبتدأ محذوف: أى الحكم الذى ذكرناه ذلك: أى لاغيره ، ويجوز أن يكون المحذوف هو الخبر ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب: أى فعلنا ذلك أو شرعنا ، واللام فى (لِيَسْتَعْلَمُوا) متعلقة بالمحذوف .

قوله تعالى (عَنْ أَشْيَاءَ) الأصل فيها عند الخليل وسيبويه شيئاء بهمزيين بينهما ألف وهى فعلاء من لفظ شىء ، وهمزتها الثانية للتأنيث ، وهى مفردة فى اللفظ ومعناها الجمع ، مثل قصباء وطرفاء ، ولأجل همزة التأنيث لم تنصرف ، ثم إن الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة قدمت فجعلت قبل الشين كراهية الهمزتين بينهما ألف خصوصا بعد الياء فصار وزنها لفعاء ، وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال . وقال الأخفش والفرعاء: أصل الكلمة شىء مثل هين على فعل ، ثم خففت ياءه كما خففت ياء هين فقبل شىء كما قبل هين ، ثم جمع على أفعلاء وكان الأصل أشياء . كما قالوا هين وأهوناء ثم حذف الهمزة الأولى فصار وزنها أفعاء فلامها محذوفة . وقال آخرون الأصل فى شىء شىء مثل صديق ، ثم جمع على أفعلاء كأصدقاء وأنبياء ، ثم حذف

الهمزة الأولى ؛ وقيل هو جمع شيء من غير تغيير كبيت وأبيات وهو غلط ؛ لأن مثل هذا الجمع ينصرف ، وعلى الأقوال الأول يمتنع صرفه لأجل همزة التأنيث ، ولو كان أفعالا لانصرف ، ولم يسمع أشياء منصرفة البتة ، وفي هذه المسألة كلام طويل فوضعه التصريف ( إن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُؤُكُمْ ) الشرط وجوابه في موضع جر صفة لأشياء ( عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ) قيل هو مستأنف ؛ وقيل هو في موضع جر أيضا ، والنية به التقديم : أى عن أشياء قد عفا الله لكم عنها .

قوله تعالى ( مِّنْ قَبْلِكُمْ ) هو متعلق بسألها ، ولا يجوز أن يكون صفة لقوم ولا حالا ، لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة ولا حالا منها ولا خبرا عنها .

قوله تعالى ( مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ) «من» زائدة ، وجعل هاهنا بمعنى سمى فعلى هذا يكون بحيرة أحد المفعولين والآخر محذوف : أى ما سمى الله حيوانا بحيرة ، ويجوز أن تكون جعل متعدية إلى مفعول واحد بمعنى ما شرع ، ولا وضع ، وبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة . والسائبة فاعلة من ساب يسبب إذا جرى ، وهو مطاوع سببه فساب ، وقيل هى فاعلة بمعنى مفعولة : أى مسيبة . والوصيلة بمعنى الواصلة ، والحامى فاعل من حمى ظهره يحميه .

قوله تعالى ( حَسْبُنَا ) هو مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، و ( مَا وَجَدْنَا ) هو الخبر « وما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والتقدير : كافينا الذى وجدناه ، ووجدنا هنا يجوز أن تكون بمعنى علمنا ؛ فيكون ( عَائِيهِ ) المفعول الثانى ، ويجوز أن تكون بمعنى صادفنا فتتعدى إلى مفعول واحد بنفسها . وفى عليه على هذا وجهان : أحدهما هى متعلقة بالفعل معدية له كما تتعدى ضربت زيدا بالسوط . والثانى أن تكون حالا من الآباء ، وجواب ( أَوْ لَوْ كَانَ ) محذوف ، تقديره : أو لو كانوا يتبعونهم .

قوله تعالى ( عَائِيَكُمْ أَنْفُسِكُمْ ) عليكم هو اسم للفعل هاهنا ؛ وبه انتصب أنفسكم ، والتقدير : افظوا أنفسكم ، والكاف والميم فى عليكم فى موضع جر لأن اسم الفعل هو الجار والجرور ، وعلى وحدها لم تستعمل اسما للفعل ، بخلاف رويدكم فإن الكاف والميم هناك للخطاب فقط ولا موضع لهما لأن رويدا قد استعملت اسما للأمر للمواجه من غير كاف الخطاب ، وهكذا قوله : « مكانكم أنتم وشركاؤكم » ، الكاف والميم فى موضع جر أيضا ، ويذكر فى موضعه إن شاء الله تعالى ( لَا يَصْرُكُمْ ) يقرأ بالتشديد والضم على أنه مستأنف ، وقيل حقه الجزم على جواب الأمر ولكنه حرك بالضم إتباعا لضمه المضاد ؛ ويقرأ بفتح الراء على أن حقه الجزم وحرك بالفتح

ويقرأ بتخفيف الراء وسكونها وكسر الضاد وهو من ضاره يضيره ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بضم الضاد وهو من ضاره يضوره ، وكل ذلك لغات فيه ، و ( إذا ) ظرف ليضر ، ويبعد أن يكون ظرفاً اضل لأن المعنى لا يصح معه .

قوله تعالى ( شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ) يقرأ برفع الشهادة وإضافتها إلى بينكم ، والرفع على الابتداء ، والإضافة هنا إلى بين على أن تجعل بين مفعولاً به على السعة ، والخبر اثنان ، والتقدير : شهادة اثنين ، وقيل التقدير : ذوا شهادة بينكم اثنان ؛ فحذف المضاف الأول ، فعلى هذا يكون ( إذا حَضَرَ ) ظرفاً للشهادة ، وأما ( حين الوَصِيَّةِ ) ففيه على هذا ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف للموت . والثاني ظرف لحضر ، وجاز ذلك إذ كان المعنى حضر أسباب الموت . والثالث أن يكون بدلاً من إذا ؛ وقيل شهادة بينكم مبتدأ وخبره إذا حضر ، وحين على الوجوه الثلاثة في الإعراب ؛ وقيل خبر الشهادة حين ، وإذا ظرف للشهادة ؛ ولا يجوز أن يكون إذا خبراً للشهادة وحين ظرفاً لها ، إذ في ذلك الفصل بين المصدر وصلته بخبره ، ولا يجوز أن تعمل الوصية في إذا لأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، ولا المضاف إليه في الإعراب يعمل فيما قبله . وإذا جعلت الظرف خبراً عن الشهادة فإثنان خبر مبتدأ محذوف : أي الشاهدان اثنان ، وقيل الشهادة مبتدأ ، وإذا وحين غير خبرين ، بل هما على ما ذكرنا من الظرفية ، واثنان فاعل شهادة ، وأغنى الفاعل عن خبر المبتدأ ، و ( ذَوَا عَدْلٍ ) صفة لاثنين ، وكذلك ( مِنْكُمْ أَوْ آخِرَانِ ) معطوف على اثنان ، و ( مِنْ غَيْرِكُمْ ) صفة لآخران ، و ( إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ) معترض بين آخران وبين صفته ، وهو ( تَحْبِسُونَهُمَا ) أي أو آخران من غيركم محبوسان ، و ( مِنْ بَعْدِ ) متعلق بتحسبون ، وأنتم مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف لأنه واقع بعد إن الشرطية فلا يرتفع بالابتداء ، والتقدير : إن ضربتم ، فلما حذف الفعل وجب أن يفصل الضمير فيصير أنتم ليقوم بنفسه ، وضربتم تفسير للفعل المحذوف لا موضع له ( فَيُقْسِمَانِ ) جملة معطوفة على تحسبونهما ، و ( إِنْ ارْتَبْتُمْ ) معترض بين يقسمان وجوابه ، وهو ( لَا تَنْشُرْتُمَا ) وجواب الشرط محذوف في الموضعين أغنى عنه معنى الكلام ؛ والتقدير : إن ارتبتم فاحبسوهما أو فحلفوهما ، وإن ضربتم في الأرض فأشهدوا اثنين ، ولا نشترى جواب يقسمان لأنه يقوم مقام اليمين ، والهاء في ( به ) تعود إلى الله تعالى أو على القسم أو اليمين أو الحلف أو على تحريف الشهادة أو على الشهادة لأنها قول ، و ( تَمَنَّا ) مفعول نشترى ، ولا حذف فيه لأن

الذين يشتري كما يشتري به ، وقيل التقدير : ذا ثمن ( ولو كان ذاق قرآني ) أى ولو كان المشهود له لم يشتري ( ولا تتكتم ) معطوف على لانشترى . وأضاف الشهادة إلى الله لأنه أمر بها فصارت له ؛ ويقرأ شهادة بالتنوين ، والله بقطع الهمزة من غير مد وبكسر الهاء على أنه جره بحرف القسم محذوفا ، وقطع الهمزة تنبيها على ذلك ، وقيل قطعها عوض من حرف القسم ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بوصل الهمزة والجر على القسم من غير تعويض ولا تنبيه ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بقطع الهمزة ومدها ، والهمزة على هذا عوض من حرف القسم ؛ ويقرأ بتنوين الشهادة ووصل الهمزة ونصب اسم الله من غير مد على أنه منصوب بفعل القسم محذوفا .

قوله تعالى ( فإن عسّر ) مصدره العسّر ، ومعناه اطلع ، فأما مصدر عشر فى مشيه ومنطقه ورأيه فالعثار ، و ( على أثنهما ) فى موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ( فآخرا ) خبر مبتدأ محذوف : أى فالشاهدان آخرا ؛ وقيل فاعل فعل محذوف : أى فليشهد آخرا ؛ وقيل هو مبتدأ والخبر ( يقومان ) وجاز الابتداء هنا بالنكرة لحصول الفائدة به ؛ وقيل الخبر الأوليان ؛ وقيل المبتدأ الأوليان ، وآخرا خبر مقدم ، ويقومان صفة آخرا إذا لم يجعله خبرا ، و ( مقامهما ) مصدر ، و ( من الذين ) صفة أخرى لآخرا ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل فى يقومان ( استحق ) يقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، والفاعل الأوليان ، والمفعول محذوف : أى وصيتهما ؛ ويقرأ بضمها على ما لم يسم فاعله ، وفى الفاعل وجهان : أحدهما ضمير الإثم لتقدم ذكره فى قوله « استحقا إثمًا » أى استحق عليهم الإثم . والثانى الأوليان : أى إثم الأوليين ، وفى ( عليهما ) ثلاثة أوجه : أحدها هى على بابها كقولك : وجب عليه الإثم . والثانى هى بمعنى فى : أى استحق فيهم الوصية ونحوها . والثالث هى بمعنى من : أى استحق منهم الأوليان ، ومثله « اكتالوا على الناس يستوفون » : أى من الناس ( الأوليان ) يقرأ بالألف على تثنية أولى . وفى رفعه خمسة أوجه : أحدها هو خبر مبتدأ محذوف : أى هما الأوليان ، والثانى هو مبتدأ وخبره آخرا ، وقد ذكر ، والثالث هو فاعل استحق وقد ذكر أيضا ، والرابع هو بدل من الضمير فى يقومان ؛ والخامس أن يكون صفة لآخرا لأنه وإن كان نكرة فقد وصف الأوليان لم يقصد بهما قصداً اثنين بأعيانهما وهذا محكى عن الأخفش . ويقرأ الأولين ، وهو جمع أول ، وهو صفة للذين استحق أو بدل من الضمير فى عليهم ؛ ويقرأ الأولين وهو جمع أولى ؛ وإعرابه كإعراب الأولين ؛ ويقرأ الأولان تثنية الأول ؛ وإعرابه

كإعراب الأوليان (فَيُقْسِمَانِ) عطف على يقومان (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ) مبتدأ وخبر ، وهو جواب يقسمان .

قوله تعالى (ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا) : أى من أن يأتوا أو إلى أن يأتوا ، وقد ذكر نظائره ، و (عَلَىٰ وَجْهَيْهَا) فى موضع الحال من الشهادة : أى محققة أو صحيحة (أَوْ يَخَافُوا) معطوف على يأتوا ، و (بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ) ظرف لترد أو صفة الأيمان .

قوله تعالى (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ) العامل فى يوم يهدى : أى لا يهديهم فى ذلك اليوم إلى حجة أو إلى طريق الجنة ؛ وقيل هو مفعول به ، والتقدير : واسمعوا خبر «يوم يجمع الله» فحذف المضاف (ماذا) فى موضع نصب بـ (أَجَبْتُمْ) وحرف الجر محذوف : أى بماذا أجبتهم ، وما وذا هنا بمنزلة اسم واحد ، ويضعف أن يجعل ذا بمعنى الذى هاهنا لأنه لا عائد هنا ، وحذف العائد مع حرف الجر ضعيف (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) و «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» مثل «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ» وقد ذكر فى البقرة .

قوله تعالى (إِذْ قَالَ اللَّهُ) يجوز أن يكون بدلا من يوم ، والتقدير : إذ يقول ، ووقعت هنا إذ هى للماضى على حكاية الحال ، ويجوز أن يكون التقدير : اذكر إذ يقول (يا عيسى ابن مريم) يجوز أن يكون على الألف من عيسى فتحة ؛ لأنه قد وصف بابن وهو بين علمين ، وأن يكون عليها ضمة ، وهى مثل قولك : يا زيد بن عمرو بفتح الدال وضمها ، فإذا قدرت الضم جاز أن تجعل ابن مريم صفة وبيانا وبدلا (إِذْ أَيْدَتْكَ) العامل فى إذ «نعمتى» ، ويجوز أن يكون حالا من نعمتى ، وأن يكون مفعولا به على السعة ، وأيدتك وأيدتك قد قرئ بهما ؛ وقد ذكر فى البقرة (تُكَلِّمُ النَّاسَ) فى موضع الحال من الكاف فى أيدتك ، و (فى المهدى) ظرف لتكلم أو حال من ضمير الفاعل فى تكلم (وكهؤلاء) حال منه أيضا ، ويجوز أن يكون من الكاف فى أيدتك ، وهى حال مقدره . «وإذ علمتك ، وإذ تخلق ، وإذ تخرج» معطوفات على إذ أيدتك (مِنَ الطَّيْرِ) يجوز أن يتعلق بتخلق فتكون من لا ابتداء غاية الخلق وأن يكون حالا (مِنَ هَيْئَةِ الطَّيْرِ) على قول من أجاز تقديم حال الجورور عليه ، والكاف مفعول تخلق ؛ وقد تكلمنا على قوله «هيئة الطير» فى آل عمران (فَتَتَكُونُ طَيْرًا) يقرأ بياء ساكنة من غير ألف . وفيه وجهان : أحدهما أنه مصدر فى معنى الفاعل . والثانى أن يكون أصله طيرا مثل سيد ، ثم خفف إلا أن ذلك يقل فيما عينه

ياء وهو جائز ، ويقرأ طائراً وهي صفة غالبية ؛ وقيل هو اسم للجمع مثل الحامل والباقر ، و ( تُبْرِي ) معطوف على تخلق ( إِذْ جِئْتَهُمْ ) ظرف لكففت ( سَجِرٌ مُبِينٌ ) يقرأ بغير ألف على أنه مصدر ، ويشار به إلى ما جاء به من الآيات ، ويقرأ ساحر بالألف والإشارة به إلى عيسى ؛ وقيل هو فاعل في معنى المصدر كما قالوا عائداً بالله. منك : أى عوداً أو عياداً .

قوله تعالى ( وَإِذْ أَوْحَيْتُ ) معطوف على « إِذْ أَيْدِتْكَ » ( أَنْ آمَنُوا ) يجوز أن تكون أن مصدرية فتكون في موضع نصب بأوحيت ، وأن تكون بمعنى أى ، وقد ذكرت نظائره .

قوله تعالى ( إِذْ قَالَ الْخَوَارِئُونَ ) أى اذكر إذ قال ، ويجوز أن يكون ظرفاً لمسلمون ( هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، والمعنى : هل يقدر ربك أو يفعل ، وقيل التقدير : هل يطيع ربك ، وهما بمعنى واحد مثل استجاب وأجاب واستجب وأجب ، ويقرأ بالتاء ، وربك نصب ، والتقدير : هل يستطيع سؤال ربك فحذف المضاف ، فأما قوله ( أَنْ يُنَزَّلَ ) فعلى القراءة الأولى هو مفعول يستطيع ، والتقدير : على أن ينزل ، أو في أن ينزل ، ويجوز أن لا يحتاج إلى حرف جر على أن يكون يستطيع بمعنى يطيق ؛ وعلى القراءة الأخرى يكون مفعولاً لسؤال المحذوف .

قوله تعالى ( أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ) أن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وقد عوض منه ، وقيل أن مصدرية وقد لا تمنع من ذلك ( نَكُونُ ) صفة للمائدة ، و ( لَنَا ) يجوز أن يكون خبر كان ، ويكون ( عِيداً ) حالاً من الضمير في الظرف أو حالاً من الضمير في كان على قول من ينصب عنها الحال ، ويجوز أن يكون عيداً الخبر ، وفي لنا على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حالاً من الضمير في تكون . والثاني أن تكون حالاً من عيد لأنه صفة له قدمت عليه ، فأما ( لَأَوْلَانَا وَآخِرِنَا ) فإذا جمعت لنا خبراً أو حالاً من فاعل تكون فهو صفة لعيد ، وإن جمعت لنا صفة لعيد كان لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المحرور بإعادة الجار ؛ ويقرأ لأولانا وآخرانا على تأنيث الطائفة أو الفرقة . وأما من السماء فيجوز أن يكون صفة للمائدة ، وأن يتعلق بينزل ( وَآيَةً ) عطف على عيد ، و ( مِنْكَ ) صفة لها .

قوله تعالى ( مِنْكُمْ ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في يكفر ( عَدَا بَا ) اسم للمصدر الذى هو التعذيب فيقع موقعه ، ويجوز أن يجعل مفعولاً به على السعة ،

وأما قوله (لَا أَعَذِّبُهُ) يجوز أن تكون الهاء للعذاب . وفيه على هذا وجهان : أحدهما أن يكون حذف حرف الجر : أى لا أعذب به أحدا . والثانى أن يكون مفعولا به على السعة ؛ ويجوز أن يكون ضمير المصدر المؤكد كقولك ظننته زيدا منطلقا ، ولا تكون هذه الهاء عائدة على العذاب الأول .

فإن قلت : لا أعذبه صفة لعذاب ، فعلى هذا التقدير لا يعود من الصفة إلى الموصوف شىء . قيل إن الثانى لما كان واقعا موقع المصدر والمصدر جنس وعذابا نكرة كان الأول داخلا فى الثانى ، والثانى مشتمل على الأول ، وهو مثل : زيد نعم الرجل ، ويجوز أن تكون الهاء ضمير من ، وفى الكلام حذف : أى لا أعذب الكافر : أى مثل الكافر : أى مثل عذاب الكافر .

قوله تعالى (اتَّخِذُونِى) هذه تتعدى إلى مفعولين لأنهما بمعنى صيرونى ، و (مِنْ دُونِ اللّهِ) فى موضع صفة إلهين ، ويجوز أن تكون متعلقة باتخذوا (أَنْ أَقُولَ) فى موضع رفع فاعل يكون ، ولى الخبر ، و (مَا لَيْسَ) بمعنى الذى أو نكرة موصوفة وهو مفعول أقول ، لأن التقدير : أن أدعى أو أذكر ، واسم ليس مضمرا فيها ، وخبرها (لِى) و (يَحَقُّ) فى موضع الحال من الضمير فى الجار ، والعامل فيه الجار ، ويجوز أن يكون بحق مفعولا به تقديره : ما ليس يثبت لى بسبب حق ، فالباء تتعلق بالفعل المحذوف لا بنفس الجار ، لأن المعانى لاتعمل فى المفعول به ؛ ويجوز أن يجعل بحق خبر ليس ، ولى تبين كما فى قولهم : سقيا له ورعيا ؛ ويجوز أن يكون بحق خبر ليس ، ولى صفة بحق قدم عليه فصار حالا ، وهذا يخرج على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه (إِنْ كُنْتُ قُلْتُه) كنت لفظها ماض ، والمراد المستقبل ، والتقدير : إن يصح دعواى لى ، وإنما دعا هذا لأن إن الشرطية لا معنى لها إلا فى المستقبل ، فأل حاصل المعنى إلى ما ذكرناه .

قوله تعالى (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ) «ما» فى موضع نصب بقلت أى ذكرت أو أدبت الذى أمرتنى به فيكون مفعولا به ، ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة . وهو مفعول به أيضا (أَنْ أَعْبُدُوا اللّهِ) يجوز أن تكون أن مصدرية والأمر صلة لها . وفى الموضع ثلاثة أوجه : الجر على البدل من الهاء ، والرفع على إضمار هو ، والنصب على إضمار أعنى أو بدلا من موضع به ، ولا يجوز أن تكون بمعنى أن المفسرة ، لأن القول قد صرح به ؛ وأى لاتكون مع التصريح بالقول (رَبِّى) صفة لله أو بدل منه ، و (عَلَيْهِمْ) يتعلق ب (شَهِيداً) . (مَا دُمْتُ) «ما» هنا مصدرية ، والزمان معها محذوف : أى مدة ما دمت ، ودمت هنا يجوز أن تكون

الناقصة ، و ( فِيهِمْ ) خبرها ؛ ويجوز أن تكون التامة : أى ما أقمت فيهم ، فيكون فيهم ظرفاً للفعل ، و ( الرَّقِيبَ ) خبر كان ( وَأَنْتَ ) فصل أو توكيد للفاعل ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع نصب .  
قوله تعالى ( إِنَّ تَعُدَّ بِهِمْ فِائْتَهُمْ عِبَادُكَ ) الفاء جواب الشرط ، وهو محمول على المعنى : أى إن تعذبهم تعدل وإن تغفر لهم تتفضل .

قوله تعالى ( هَذَا يَوْمٌ ) هذا مبتدأ ويوم خبره ، وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقي على حتمه من الإعراب ، ويقرأ «يوم» بالفتح وهو منصوب على الظرف . وهذا فيه وجهان : أحدهما هو مفعول قال : أى قال الله هذا القول في يوم . والثانى أن هذا مبتدأ ويوم ظرف للخبر المحذوف : أى هذا يقع أو يكون يوم ينفع . وقال الكوفيون : يوم في موضع رفع خبر هذا ؛ ولكنه بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، وعندهم يجوز بناؤه ، وإن أضيف إلى معرب ، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبنى ، و ( صِدْقُهُمْ ) فاعل ينفع ، وقد قرئ شاذاً صدقهم بالنصب على أن يكون الفاعل ضمير اسم الله ، وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولاً له : أى لصدقهم . والثانى أن يكون حذف حرف الجر : أى بصدقهم . والثالث أن يكون مصدرًا مؤكداً : أى الذين يصدقون صدقهم . كما تقول : تصدق الصدق . والرابع أن يكون مفعولاً به ، والفاعل مضمرة في الصادقين : أى يصدقون الصدق كقوله : صدقته القتال ، والمعنى : يحققون الصدق .

## سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى ( بِرَبِّهِمْ ) الباء تتعلق بـ ( يَسْعَدُونَ ) أى الذين كفروا يعدلون برهم غيره ، والذين كفروا مبتدأ ، يعدلون الخبر ، والمفعول محذوف . ويجوز على هذا أن تكون الباء بمعنى عن ، فلا يكون فى الكلام مفعول محذوف ، بل يكون يعدلون لازماً : أى يعدلون عنه إلى غيره ، ويجوز أن تتعلق الباء بكفروا فيكون المعنى : الذين جحدوا ربهم مائلون عن الهدى .

قوله تعالى ( خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ) فى الكلام حذف مضاف : أى خلق أصلكم ومن طين متعلق بخلق ، ومن هنا لا ابتداء الغاية ، ويجوز أن تكون حالا : أى خلق أصلكم كائناً من طين ( وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ) مبتدأ موصوف ، و ( عِنْدَهُ ) الخبر :

قوله تعالى ( وَهُوَ اللَّهُ ) وهو مبتدأ والله الخبر ، ( وفي السموات ) فيه وجهان : أحدهما يتعلق بـ ( يَعْلَمُ ) أى يعلم سركم وجهركم فى السموات والأرض ، فهما ظرفان للعلم فيعلم على هذا خبر ثان ، ويجوز أن يكون الله بدلا من هو ويعلم الخبر . والثانى أن يتعلق « فى » باسم الله لأنه بمعنى المعبود : أى وهو المعبود فى السموات والأرض . ويعلم على هذا خبر ثان أو حال من الضمير فى المعبود أو مستأنف ؛ وقال أبو على : لا يجوز أن تتعلق « فى » باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام والتغيير الذى دخله كالعلم ولهذا قال تعالى « هل تعلم له سميا » وقيل قد تم الكلام على قوله « فى السموات وفى الأرض » يتعلق بـ يعلم ، وهذا ضعيف لأنه سبحانه معبود فى السموات وفى الأرض ويعلم ما فى السماء والأرض فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين ، ( وسرّكم وجهرّكم ) مصدران بمعنى المفعولين : أى سرّكم ومجهوركم ، ودل على ذلك قوله « يعلم ما تسرون وما تعلمون » أى الذى ، ويجوز أن يكونا على باهما :

قوله تعالى ( مِّنْ آيَةٍ ) موضعه رفع بتأتى ، ومن زائدة ، و ( مِّنْ آيَاتٍ ) فى موضع جر صفة لآية ، ويجوز أن تكون فى موضع رفع على موضع آية ؛ قوله تعالى ( لَمَّا جَاءَهُمْ ) لما ظرف لكذبوا ، وهذا قد عمل فيها وهو قبلها ، ومثله إذا ، و ( بِهِ ) متعلق بـ ( يَسْتَهْزِئُونَ ) .

قوله تعالى ( كَمِ أَهْلِكُنَا ) كم استفهام بمعنى التعظيم ، فلذلك لا يعمل فيها يروا وهى فى موضع نصب بأهلكنا ، فيجوز أن تكون كم مفعولا به ، ويكون ( مِّنْ قَرْنٍ ) تبينا لكم ، ويجوز أن يكون ظرفا ، ومن قرن مفعول أهلكنا ، ومن زائدة أى كم أزمنة أهلكنا فيها من قبلهم قرونا ، ويجوز أن يكون كم مصدرا : أى كم مرة وكم إهلاكا وهذا يتكرر فى القرآن كثيرا ( مَسَكَنَاهُمْ ) فى موضع جر صفة القرن ، وجمع على المعنى ( ما لم نَمَسْكَنَّ لَكُمْ ) رجع من الغيبة فى قوله « ألم يروا » إلى الخطاب فى لكم ، ولو قال لهم لكان جائزا و « ما » نكرة موصوفة ، والعائد محذوف : أى شيئا لم يمكنه لكم ، ويجوز أن تكون « ما » مصدرية والزمان محذوف أى مدة ما لم يمكن لكم : أى مدة تمكنهم أطول من مدتكم ، ويجوز أن تكون « ما » مفعول نمكن على المعنى ، لأن المعنى أعطيتناهم ما لم نعظكم ؛ و ( مِدْرَارًا ) حال من السماء ، و ( تَجْرِي ) المفعول الثانى لجعلنا أو حال من الأنهار إذا جعلت جعل متعدية إلى واحد ، و ( مِّنْ تَحْتِهِمْ ) يتعلق بتجرى ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى تجرى : أى وهى من تحتهم ، ويجوز أن يكون من تحتهم مفعولا ثانيا لجعل أو حالا

من الأظهار : وتجرى في موضع الحال من الضمير في الجار : أى وجعلنا الأظهار من تحتهم جارية : أى استقرت جارية ، و ( مِـنْ بَعْدِ هِـمِ ) يتعلق بأشأنا ، ولا يجوز أن يكون حالا من قرن لأنه ظرف زمان .

قوله تعالى ( في قرطاس ) نعت لكتاب ، ويجوز أن يتعلق بكتاب على أنه ظرف له ، والكتاب هنا المكتوب في الصحيفة لانفس الصحيفة ، والقرطاس بكسر القاف وفتحها لغتان وقد قرئ بهما ، والماء في ( لمسوه ) يجوز أن ترجع على قرطاس ، وأن ترجع على كتاب .

قوله تعالى ( ما يكذبون ) « ما » بمعنى الذى وهى مفعول « لبسنا » .  
قوله تعالى ( والقرآن استهزئ ) يقرأ بكسر الدال على أصل التثاء الساكنين ؛ وبضمها على أنه أتبع حركتها حركة التاء لضعف الحاجز بينهما ، و ( ما ) بمعنى الذى ، وهو فاعل حاق ، و ( به ) يتعلق بـ ( يستهزئون ) ومنهم الضمير للرسول فيكون منهم متعلقا بسخروا لقوله « فيسخرون منهم » ويجوز فى الكلام سخرت به ، ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى المستهزئين فيكون منهم حالا من ضمير الفاعل فى سخروا .

قوله تعالى ( كيف كان ) كيف خبر كان ، و ( عاقبة ) اسمها ، ولم يؤنث الفعل لأن العاقبة بمعنى المعاد فهو فى معنى المذكر ، ولأن التأنيث غير حقيقى .  
قوله تعالى ( لمن ) من استفهام ، و ( ما ) بمعنى الذى فى موضع مبتدئ ، و لمن خبره ( قل لله ) أى قل هو لله ( ليجمعنكم ) قيل موضعه نصب بدلا من للرحمة وقيل لاموضع له بل هو مستأنف واللام فيه جواب قسم محذوف وقع كتب موقعه ( لارىب فيه ) قد ذكر فى آل عمران والنساء ( الذين خسروا ) مبتدأ ( فهم ) مبتدأ ثان ، و ( لا يؤمنون ) خبره ، والثانى وخبره خبر الأول ، ودخلت الفاء لما فى الذين من معنى الشرط . وقال الأخفش : للذين خسروا : بدل من المنصوب فى ليجمعنكم ، وهو بعيد لأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما لوضوحهما غاية الوضوح ، وغيرهما دونهما فى ذلك .

قوله تعالى ( أغير الله ) مفعول أول ( أتخذ ) و ( وآييا ) الثانى ، ويجوز أن يكون أتخذ متعديا إلى واحد وهو ولى ، وغير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالا ولا يجوز أن تكون غير هنا استثناء ( فاطر السموات ) يقرأ بالجر وهو المشهور ، وجره على البدل من اسم الله ؛ وقرئ شاذا بالنصب وهو بدل من ولى ، والمعنى

على هذا : أجعل فاطر السموات والأرض غير الله ؛ ويجوز أن يكون صفة لولى ،  
والتنوين مراد ، وهو على الحكاية : أى فاطر السموات ( وَهُوَ يُطْعِمُ ) بضم الياء  
وكسر العين ( وَلَا يُطْعَمُ ) بضم الياء وفتح العين وهو المشهور ؛ ويقرأ « ولا يطعم »  
بفتح الياء والعين ؛ والمعنى على القراءتين يرجع على الله ؛ وقرئ « فى الشاذ » وهو يطعم  
بفتح الياء والعين ، ولا يطعم بضم الياء وكسر العين ، وهذا يرجع إلى الولي الذى هو  
غير الله ( مَنْ أَسْلَمَ ) أى أول فريق أسلم ( وَلَا تَكُونَنَّ ) أى وقيل لى لا تكونن ،  
ولو كان معطوفا على ما قبله لقال وأن لا أكون .

قوله تعالى ( مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ ) بقرأ بضم الياء وفتح الراء على ما لم يسم فاعله ،  
وفى القائم مقام الفاعل وجهان : أحدهما ( يَوْمَئِذٍ ) أى من يصرف عنه عذاب  
يومئذ محذوف المضاف ، ويومئذ مبنى على الفتح . والثانى أن يكون مضمرا فى يصرف ؛  
يرجع إلى العذاب فيكون يومئذ ظرفا ليصرف أو للعذاب أو حالا من الضمير ؛  
ويقرأ بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل : أى من يصرف الله عنه العذاب ،  
فمن على هذا مبتدأ ، والعائد عليه الهاء فى عنه ، وفى ( رَحْمَةً ) والمفعول محذوف  
وهو العذاب ؛ ويجوز أن يكون المفعول يومئذ : أى عذاب يومئذ ، ويجوز أن تجعل  
« من » فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره : من يكرم يصرف الله عنه العذاب ،  
فجعلت يصرف تفسيرا للمحذوف ، ومثله « فإياى فارهبون » ويجوز أن ينصب من  
يصرف ، وتجعل الهاء فى عنه للعذاب : أى أى إنسان يصرف الله عنه العذاب فقد  
رحمه ، فأما « من » على القراءة الأولى فليس فيها إلا الرفع على الابتداء ، والهاء فى عنه  
يجوز أن ترجع على « من » وأن ترجع على العذاب .

قوله تعالى ( فَبَلَّغْ كَاشِفَ لَهْ ) له خبر كاشف ( إِلَّا هُوَ ) بدل من موضع  
لا كاشف ، أو من الضمير فى الظرف ، ولا يجوز أن يكون مرفوعا بكاشف ، ولا بدلا  
من الضمير فيه لأنك فى الحالين تعمل اسم « لا » ومتى أعملته ظاهرا نونته .

قوله تعالى ( وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ) هو مبتدأ ، والقاهر خبره ، وفى فوق  
وجهان : أحدهما هو أنه فى موضع نصب على الحال من الضمير فى القاهر : أى وهو  
القاهر مستعليا أو غالبا . والثانى هو فى موضع رفع على أنه بدل من القاهر أو خبر ثان .  
قوله تعالى ( أَيْ شَيْءٍ ) مبتدأ و ( أَكْبَرُ ) خبره ، ( شَهَادَةٌ ) تمييز ، وأى بعض  
ما تضاف إليه ، فإذا كانت استنفهاما اقتضى الظاهر أن يكون جوابها مسمى باسم  
ما أضيف إليه : أى وهذا يوجب أن يسمى الله شيئا ، فعلى هذا يكون قوله ( قُلِ اللَّهُ )

جوابا والله مبتدأ والخبر محذوف : أى أكبر شهادة ، وقوله ( شهيد ) خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون الله مبتدأ وشهيد خبره ، ودلت هذه الجملة على جواب أى من طريق المعنى ، و ( بَيِّنْتِكُمْ ) تكرير للتأكيد ، والأصل شهيد بيننا ، ولك أن تجعل بين ظرفا يعمل فيه شهيد ، وأن تجعله صفة لشهيد فيتعاق بمحذوف ( وَمَنْ بَلَغَ ) فى موضع نصب عطفا على المفعول فى أنذركم وهو بمعنى الذى ، والعائد محذوف ، والفاعل ضمير القرآن : أى وأنذر من بلغه القرآن ( قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ) فى ما وجهان : أحدهما هى كافة لأن عن العمل فعلى هذا هو مبتدأ وإله خبره ، وواحد صفة مبينة . وقد ذكر مشروحا فى البقرة . والثانى أنها بمعنى الذى فى موضع نصب بأن وهو مبتدأ وإله خبره ، والجملة صلة الذى ، وواحد خبر إن وهذا أليق بما قبله .

قوله تعالى ( الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ ) فى موضع رفع بالابتداء ، و ( يَعْرِفُونَهُ ) الخبر والهاء ضمير الكتاب ، وقيل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم ( الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ) مثل الأولى .

قوله تعالى ( وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ) هو مفعول به ، والتقدير : واذكر يوم نحشرهم و ( جميعا ) حال من ضمير المفعول ومفعولا ( تَزْعُمُونَ ) محذوفان : أى تزعمونهم شركاءكم ، ودل على المحذوف ما تقدم .

قوله تعالى ( ثُمَّ لَمْ تَكُنْ ) يقرأ بالتاء ، ورفع الفتنة على أنها اسم كان ، و ( أن قالوا ) الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء لأن تأنيث الفتنة غير حقيقى ، ولأن الفتنة هنا بمعنى القول ؛ ويقرأ بالياء ، ونصب الفتنة على أن اسم كان أن قالوا وفتنتهم الخبر ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بالتاء على معنى أن قالوا ، لأن أن قالوا بمعنى القول والمقالة والفتنة ( رَبَّنَا ) يقرأ بالجر صفة لاسم الله ، وبالنصب على النداء أو على إضمار أعنى وهو معترض بين القسم والمقسم عليه ، والجواب ( ما كننا ) .

قوله تعالى ( مَنْ يَسْتَمِعْ ) وحده الضمير فى الفعل حملا على لفظ « من » وما جاء منه على لفظ الجمع ، فعلى معنى « من » نحو : « من يستمعون » و « من يغوصون له » ( أن يفتنوه ) مفعول من أجله : أى كراهة أن يفتنوه ، و ( وقرا ) معطوف على أكنة ، ولا يعد الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فصلا لأن الظرف أحد المفاعيل ، فيجوز تقديمه وتأخيرها ، ووحده الوقف هنا لأنه مصدر ، وقد استوفى القول فيه فى أول البقرة ( حتى إذا ) إذا فى موضع نصب بجوابها ، وهو يقول :

وليس حتى هنا عمل وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل ، و ( يُجَادِلُونَكَ ) حال من ضمير الفاعل في جاءوك . والأساطير جمع . واختلف في واحده ؛ فقيل هو أسطورة ، وقيل واحدها إسطار ، والأسطار جمع سطر بتحريك الطاء ، فيكون أساطير جمع الجمع ، فأما سطر بسكون الطاء فجمعه سطور وأسطر .

قوله تعالى ( وَيَسْأَلُونَ ) يقرأ بسكون النون وتحقيق الهمزة وبإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها فيصير اللفظ بها ينون بفتح النون وواو ساكنة بعدها ، و ( أَنْفُسَهُمْ ) مفعول يهلكون .

قوله تعالى ( وَكَوْنُ تَرَى ) جواب « لو » محذوف تقديره : لشاهدت أمرا عظيما ووقف متعدد ، وأوقف لغة ضعيفة ، والقرآن جاء بحذف الألف ، ومنه وقفوا فبنواؤه لما لم يسم فاعله ، ومنه وقفوهم ( وَلَا تُكْذِبُ ، وَتَسْكُونَ ) يقرآن بالرفع . وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على نرد ، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنين أيضا كالرد ؛ والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أي ونحن لانكذب ؛ وفي المعنى وجهان : أحدهما أنه متمنى أيضا ، فيكون في موضع نصب على الحال من الضمير في نرد . والثاني أن يكون المعنى أنهم ضمنوا أن لا يكذبوا بعد الرد ، فلا يكون للجملة موضع . ويقرآن بالنصب على أنه جواب التمتي ، فلا يكون داخلا في التمتي ، والواو في هذا كالفاء . ومن القراء من رفع الأول ونصب الثاني ، ومنهم من عكس ؛ ووجه كل واحدة منهما على ما تقدم .

قوله تعالى ( إِنَّ هِيَ إِلَّا ) هي كناية عن الحياة ، ويجوز أن يكون ضمير القصة . قوله تعالى ( وَكُفُّوا عَنِّي رَبِّهِمْ ) أي على سؤال ربهم ، أو على ملك ربهم . قوله تعالى ( بَغْتَةً ) مصدر في موضع الحال : أي باغته ؛ وقيل هو مصدر لفعل محذوف ؛ أي تبغتهم بغته وقيل هو مصدر بجاعتهم من غير لفظه ( ياحسرتنا ) نداء الحسرة والويل على الحجاز ، والتقدير : يا حسرة احضري فهذا أو انك ، والمعنى تنبيه أنفسهم لتذكر أسباب الحسرة ، و ( عَنِّي ) متعلقة بالحسرة ، والضمير في ( فيها ) يعود على الساعة ، والتقدير : في عمل الساعة ؛ وقيل يعود على الأعمال ، ولم يجر لها صريح ذكر ، ولكن في الكلام دليل عليها ( ألساء ما يتررون ) ساء بمعنى بئس ، وقد تقدم إعرابه في مواضع . ويجوز أن تكون ساء على بابها ويكون المفعول محذوفاً ، وما مصدرية أو بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ، وهي في كل ذلك فاعل ساء ، والتقدير : ألساءهم وزرهم .

قوله تعالى (وَاللَّذَارُ الْآخِرَةُ) يقرأ بالألف واللام ، ورفع الآخرة على الصفة والخبر (خَيْرٌ) ويقرأ « ولدان الآخرة » على الإضافة : أى دار الساعة الآخرة ، وليست الدار مضافة إلى صفتها لأن الصفة هى الموصوف فى المعنى ، والشئ لا يضاف إلى نفسه ، وقد أجازهُ الكوفيون .

قوله تعالى (قَدْ نَعْلَمُ) أى قد علمنا ، فالمستقبل بمعنى الماضى (لَا يُكذِّبُونَكَ) يقرأ بالتشديد على معنى لا ينسبونك إلى الكذب ؛ أى قبل دعواك النبوة ، بل كانوا يعرفونه بالأمانة والصدق ، ويقرأ بالتخفيف وفيه وجهان : أحدهما هو فى معنى المشدد ، يقال أكذبت وكذبت إذا نسبته إلى الكذب . والثانى لا يجدونك كذبا يقال : أكذبت إذا أصبته ، كذلك كقولك : أحمدته إذا أصبته محمودا (بآيات الله) الباء تتعلق بـ (يَسْجُدُونَ) وقيل تتعلق بالظالمين كقوله تعالى « وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها » .

قوله تعالى (مِنْ قَبْلِكَ) لا يجوز أن يكون صفة لرسول لأنه زمان ، والجنثة لا توصف بالزمان وإنما هى متعلقة بكذبت (وأوذوا) يجوز أن يكون معطوفا على كذبوا ؛ فتكون (حتى) متعلقة بصبروا ، ويجوز أن يكون الوقف تم على كذبوا ، ثم استأنف فقال : وأوذوا ، فتعلق حتى به ؛ والأول أقوى (وَلَقَدْ جَاءَكَ) فاعل جاءك مضمر فيه ، قيل المضمر المحبىء ، وقيل المضمر النبأ ، ودل عليه ذكر الرسول لأن من ضرورة الرسول الرسالة وهى نبأ ، وعلى كلا الوجهين يكون (مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ) حالا من ضمير الفاعل ، والتقدير : من جنس نبي المرسلين ، وأجاز الأخفش أن تكون من زائدة والفاعل نبي المرسلين وسيبويه لا يجيز زيادتها فى الواجب ولا يجوز عند الجميع أن تكون من صفة محذوف لأن الفاعل لا يحذف ، وحرف الجر إذا لم يكن زائدا لم يصح أن يكون فاعلا لأن حرف الجر يعدى ، وكل فعل يعمل فى الفاعل بغير معد ، ونبي المرسلين بمعنى إنبيائهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى « نقص عليك من أنباء الرسل » .

قوله تعالى (وإن كان كسبر عسيك) جواب إن هذه (فإن استطعت) فالشرط الثانى جواب الأول . وجواب الشرط الثانى محذوف تقديره : فافعل ، وحذف لظهور معناه وطول الكلام (فى الأرض) صفة لنفق ، ويجوز أن يتعلق بتبغى ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير الفاعل : أى وأنت فى الأرض ، ومثله (فى السماء) .

قوله تعالى (وَالْمَوْتَى يَبِيعْتُهُمُ اللَّهُ) في الموتى وجهان: أحدهما هو أن موضع نصب بفعل محذوف: أي ويبيعت الله الموتى، وهذا أقوى لأنه اسم قد عطف على اسم عمل فيه الفعل: والثاني أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر. ويستجيب بمعنى يجب. قوله تعالى (مِنْ رَبِّهِ) يجوز أن يكون صفة لآية، وأن يتعلق بنزل.

قوله تعالى (في الأرض) يجوز أن يكون في موضع جر صفة للدابة، وفي موضع رفع صفة لها أيضا على الموضع، لأن من زائدة (ولا طائر) معطوف على لفظ دابة وقرئ بالرفع على الموضع (بِحَنَاحِيهِ) يجوز أن تتعلق الباء بيطير، وأن تكون حالا وهو توكيد، وفيه رفع مجاز، لأن غير الطائر قد يقال فيه طار إذا أسرع (مِنْ شَيْءٍ) «من» زائدة «وشيء» هنا واقع موقع المصدر: أي تفريطا، وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شيء صريحا، ونظير ذلك «لا يضركم كيدهم شيئا»: أي ضررا، وقد ذكرنا له نظائر، ولا يجوز أن يكون شيئا مفعولا به؛ لأن فرطنا لا تتعدى بنفسها بل بحرف الجر، وقد عدت بنى إلى الكتاب فلا تتعدى بحرف آخر، ولا يصح أن يكون المعنى ما تركنا في الكتاب من شيء، لأن المعنى على خلافه، فيبان أن التأويل ما ذكرنا.

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَبُوا) مبتدأ، و (صُمُّ بَكْمٌ) الخبر مثل حلو حامض والواو لا تمنع ذلك، ويجوز أن يكون صم خبر مبتدأ: محذوف تقديره: بعضهم صم وبعضهم بكم (في الظلمات) يجوز أن يكون خبرا ثانيا، وأن يكون حالا من الضمير المقدر في الخبر، والتقدير: ضالون في الظلمات، ويجوز أن يكون في الظلمات خبر مبتدأ محذوف: أي هم في الظلمات؛ ويجوز أن يكون صفة لبكم: أي كائنون في الظلمات، ويجوز أن يكون ظرفا لصم أو بكم أو لما ينوب عنهما من الفعل (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ) من في موضع مبتدأ، والجواب الخبر، ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل محذوف، لأن التقدير: من يشأ الله إضلاله أو عذابه، فالمنصوب يشأ من سبب «من» فيكون التقدير: من يعذب أو من يضل، ومثله ما بعده.

قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ) يقرأ بإلقاء حركة الهمزة على اللام فتفتتح اللام وتحذف الهمزة، وهو قياس مطرد في القرآن وغيره، والغرض منه التخفيف؛ ويقرأ بالتحقيق وهو الأصل، وأما الهمزة التي بعد الراء فتحقق على الأصل، وتلين للتخفيف وتحذف، وطريق ذلك أن تقلب ياء وتسكن ثم تحذف الالتقاء الساكنين

قرب ذلك فيها حذفها في مستقبل هذا الفعل ، فأما التاء فضمير الفاعل فإذا اتصلت بها الكاف التي للخطاب كانت بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، وتختلف هذه المعاني على الكاف فتقول في الواحد رأيتك ؛ ومنه قوله تعالى « رأيتك هذا الذي كرمت على » وفي التثنية رأيتكما ، وفي الجمع المذكر رأيتكم ، وفي المؤنث رأيتكن والتاء في جميع ذلك مفتوحة ، والكاف حرف للخطاب وليست اسما ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة وهو باطل إذ لا جارَ هنا ، أو مرفوعة ؛ وهو باطل أيضا لأمرين : أحدهما أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع . والثاني أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان ، وإما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه : أحدها أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك ، رأيت زيدا مافعل ، فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا ؛ والثاني أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك إذ ليس الغرض رأيت نفسك بل رأيت غيرك ، ولذلك قلت رأيتك زيدا ، وزيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه ؛ والثالث أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : رأيتكما وأرأيتموكم وأرأيتكن . وقد ذهب القراء إلى أن الكاف اسم مضمير منصوب في معنى المرفوع ، وفيما ذكرناه إبطال المذهب . فأما مفعول رأيتكم في هذه الآية ، فقال قوم هو محذوف دل الكلام عليه تقديره : رأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة ، ودل عليه قوله « أغير الله تدعون » وقال آخرون : لا يحتاج هذا إلى مفعول لأن الشرط وجوابه قد حصل معنى المفعول ، وأما جواب الشرط الذي هو قوله ( إن أتاكم عذابُ الله ) فما دل عليه الاستفهام في قوله ( أغيرَ الله ) تقديره : إن أتتكم الساعة دعوتكم الله ؛ وغير منصوب بـ ( تدعون ) .

قوله تعالى ( بل إياه ) هو مفعول ( تدعون ) الذي بعده ( إليه ) يجوز أن يتعلق بتدعون ، وأن يتعلق بيكشف : أي يرفعه إليه ، و « ما » بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة ، وليست مصدرية إلا أن تجعلها مصدرا بمعنى المفعول . قوله تعالى ( بالأساء والضراء ) فعلاء فيهما مؤنث لم يستعمل منه مذكر لم يقولوا بأسا وبأساء وضرا وضراء كما قالوا أحمر وحمراء .

قوله تعالى ( فسلوا إذ ) « إذ » في موضع نصب ظرف لـ ( تتضرعوا ) أي فلولوا تضرعوا إذ ( وكنين ) استدرالك على المعنى : أي ماتضرعوا ولكن .

قوله تعالى (بَغْتَةً) مصدرية في موضع الحال من الفاعل : أى مباحثين أو من المفعولين : أو مبعوثين ، ويجوز أن يكون مصدرا على المعنى لأن أخذناهم بمعنى بغتاهم (فإذا هم) إذا هنا للمفاجأة ، وهى ظرف مكان وهم مبتدأ ، و (مُسْبِلِسُونَ) خبره ، وهو العامل في إذا .

قوله تعالى (إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ) قد ذكرنا الوجه في أفراد السمع مع جمع الأبصار والقلوب في أول البقرة (مَنْ) استفهام في موضع رفع بالابتداء ، و (إِلَهُ) خبره و (غَيْرُ اللَّهِ) صفة الخبر ، و (يَأْتِيَكُمْ) في موضع الصفة أيضا ، والاستفهام هنا بمعنى الإنكار ، والهاء في (بِهِ) تعود على السمع لأنه المذكور أولا ، وقيل تعود على معنى المأخوذ والمحتوم عليه ، فلذلك أفرد (كَيْفَ) حال ، والعامل فيها (نُصِرَفُ) .

قوله تعالى (هَلْ يُهْلِكُ) الاستفهام هنا بمعنى التقرير ، فلذلك ناب عن جواب الشرط : أى إن أتاكم هلكتم .

قوله تعالى (مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) حالان من المرسلين (فَمَنْ آمَنَ) يجوز أن يكون شرطا وأن يكون بمعنى الذى وهى مبتدأ في الحالين ، وقد سبق القول على نظائره .  
قوله تعالى (بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ) ما مصدرية : أى بفسقهم ، وقد ذكر في أوائل البقرة ؛ ويقرأ بضم السين وكسرها وهما لغتان .

قوله تعالى (بِالْغَدَاةِ) أصلها غدوة ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهى نكرة . ويقرأ « بالغدوة » بضم الغين وسكون الدال وواو بعدها ، وقد عرفها بالألف واللام وأكثر ما تستعمل معرفة علما ، وقد عرفها هنا بالألف واللام . وأما (العَشِيَّةُ) فقيل هو مفرد ، وقيل هو جمع عشية و (يُرِيدُونَ) حال (مِنْ شَيْءٍ) « من » زائدة وموضعها رفع بالابتداء ، وعليك الخبر . ومن حسابهم صفة لشيء قدم عليه فصار حالا ، وكذلك الذى بعده إلا أنه قدم من حسابك على عليهم ؛ ويجوز أن يكون الخبر من حسابهم ، وعليك صفة لشيء مقدمة عليه (فَسَطَّرُودَهُمْ) جواب لما النافية فلذلك نصب (فَتَسْكُونُ) جواب النهى وهو « لاتطرد » .

قوله تعالى (لِيَقُولُوا) اللام متعلقة بفتنا : أى اختبرناهم ليقولوا فنعاقبهم بقولهم ، ويجوز أن تكون لام العاقبة ، و (هَؤُلَاءِ) مبتدأ ، و (مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) الخبر ، والجملة في موضع نصب بالقول ، ويجوز أن يكون هؤلاء في موضع نصب بفعل محذوف فسرره مابعده تقديره : أخص هؤلاء أو فضل ، و (مِنْ) متعلقة بمن :

أى ميزهم علينا ، ويجوز أن تكون حالا : أى من عليهم منفردين ، (بالشاكيرين) يتعلق بأعلم لأنه ظرف ، والظرف يعمل فيه معنى الفعل بخلاف المفعول ، فإن أفعال لا يعمل فيه .

قوله تعالى (وإذا جاءك سلم عليهم ، و (سلامٌ) مبتدأ ، وجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من معنى الفعل (كتبَ ربُّكمُ) الجملة محكية بعد القول أيضا (أنَّهُ مَنْ عَمِلَ) يقرأ بكسر إن وفتحها ، ففي الكسر وجهان : أحدهما هي مستأنفة والكلام تام قبلها . والثاني أنه حمل « كتب » على قال فكسرت إن بعده ؛ وأما الفتح ففيه وجهان : أحدهما هو بدل من الرحمة : أى كتب أنه من عمل . والثاني أنه مبتدأ وخبره محذوف : أى عليه أنه من عمل ، ودل على ذلك ما قبله ، والهاء ضمير الشأن ، ومن بمعنى الذى أو شرط ، وموضعها مبتدأ ، و (مِنْكُمْ) فى موضع الحال من ضمير الفاعل و (بِحَالَةٍ) حال أيضا : أى جاهلا ، ويجوز أن يكون مفعولا به : أى بسبب الجهل ؛ والهاء فى (بعده) تعود على العمل أو على السوء (فإنَّهُ) يقرأ بالكسر وهو معطوف على أن الأولى ، أو تكرير للأولى عند قوم ، وعلى هذا خبر من محذوف دل عليه الكلام ، ويجوز أن يكون العائد محذوفا : أى فإنه غفور له ، وإذا جعلت « من » شرطا فالأمر كذلك ؛ ويقرأ بالفتح وهو تكرير للأولى على قراءة من فتح الأولى أو بدل منها عند قوم . وكلاهما ضعيف لوجهين : أحدهما أن البديل لا يصحبه حرف معنى إلا أن تجعل الفاء زائدة وهو ضعيف . والثاني أن ذلك يؤدي إلى أن لا يبقى لمن خبر ولا جواب إن جعلتها شرطا . والوجه أن تكون أن خبر مبتدأ محذوف : أى فشأنه أنه غفور له ، أو يكون المحذوف ظرفا : أى فعلية أنه فتكون أن إما مبتدأ وإما فاعلا .

قوله تعالى (وكذلك) الكاف وصف لمصدر محذوف : أى انفصل الآيات تفصيلا مثل ذلك (وليس تسبينا) يقرأ بالياء ، و (سبيلٌ) فاعل : أى يتبين ، وذكر السبيل وهو لغة فيه ، ومنه قوله تعالى « وإن يروا سبيل الغنى يتخذوه سبيلا » ويجوز أن تكون القراءة بالياء على أن تأنيث السبيل غير حقيقى ؛ ويقرأ بالتاء والسبيل فاعل مؤنث وهو لغة فيه ، ومنه « قل هذه سبيلي » ويقرأ بنصب السبيل ، والفاعل المخاطب ، واللام تتعلق بمحذوف : أى لتستبين فصلنا .

قوله تعالى (وكذلك بتهم) يجوز أن يكون مستأنفا وأن يكون حالا ، وقد معه مزادة ، والهاء فى (بِهِ) يعود على ربي ، ويجوز أن تعود على معنى البينة لأنها فى معنى

البرهان والدليل ( يَقْضِي الْحَقُّ ) يقرأ بالضاد من القضاء ، وبالضاد من القصص ، والأول أشبه بخاتمة الآية .

قوله تعالى ( مَفَاتِيحُ ) هو جمع مفتاح ، والمفتاح الخزانة ، فأما مايفتح به فهو مفتاح وجمعه مفاتيح ، وقد قيل مفتاح أيضا ( لا يَعْلمُهَا ) حال من مفاتيح ، والعامل فيهما متعلق به الظرف ؛ أو نفس الظرف إن رفعت به مفاتيح ، و ( مِـنْ وَرَقَةٍ ) فاعل ( وَاَحْبَبَتِ ) معطوف على لفظ ورقة ؛ ولو رفع على الموضع جاز ( وَاَلَا رَطِّبَ وَلَا يَابِسَ ) مثله ، وقد قرئ بالرفع على الموضع ( إِلَّا فِي كِتَابٍ ) أى إلهو في كتاب ، ولا يجوز أن يكون استثناء يعمل فيه « يعلمها » لأن المعنى يصير : وماتسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب فينقلب معناه (١) إلى الإثبات : أى لا يعلمها في كتاب ، وإذا لم يكن إلا في كتاب وجب أن يعلمها في الكتاب ، فإذا يكون الاستثناء الثانى بدلا من الأول : أى وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يعلمها .

قوله تعالى ( بِاللَّيْلِ ) الباء هنا بمعنى فى ، وجاز ذلك لأن الباء للإصاق ، والملاصق للزمان والمكان حاصل فيهما ( لِيَقْضَى أَجَلٌ ) على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ على تسمية الفاعل ؛ وأجلا نصب .

قوله تعالى ( وَيُرْسِلْ عَلَيْكُمْ ) . يحتمل أربعة أوجه : أحدها أن يكون مستأنفا ؛ والثانى أن يكون معطوفا على قوله يتوفاكم ، وما بعده من الأفعال المضارعة . والثالث أن يكون معطوفا على القاهر ، لأن اسم الفاعل فى معنى يفعل ، وهو نظير قولهم الطائر فيغضب زيد الذباب . والرابع أن يكون التقدير وهو يرسل ، وتكون الجملة حالا إما من الضمير فى القاهر ، أو من الضمير فى الظرف . وعليكم فيه وجهان : أحدهما هو متعلق يرسل ؛ والثانى أن يكون فى نية التأخير . وفيه وجهان : أحدهما أن يتعاق بنفس ( حَفَظَتَهُ ) والمفعول محذوف : أى يرسل من يحفظ عليكم أعمالكم . والثانى أن يكون صفة لحفظة قدمت فصار حالا ( تَوَفَّتَهُ ) يقرأ بالتاء على تأنيث الجماعة ، وبألف مماله على إرادة الجمع ، ويقرأ شاذا « توفاه » على الاستقبال ( يُفَسِّرُ طُونًا ) بالتشديد : أى ينقصون مما أمروا ؛ ويقرأ شاذا بالتحفيف : أى يزيدون على ما أمروا ، قوله تعالى ( ثُمَّ رُدُّوا ) الجمهور على ضم الراء وكسرة الدال الأولى محذوفة ليصلح الإدغام ؛ ويقرأ بكسر الراء على نقل كسرة الدال الأولى إلى الراء ( مَوَلَاهُمْ الْحَقُّ ) صفقان ، وقرئ الحق بالنصب على أنه صفة مصدر محذوف : أى الرد الحق أو على إضمار أعنى .

(١) ( قوله فينقلب معناه الخ ) كذا فى جميع النسخ التى بأيدينا ، ولا يخفى ما فيه ، فليأمل اه .

قوله تعالى (يُنَجِّيْكُمْ) يقرأ بالتشديد والتخفيف، والماضي أنجا ونجى، والهمزة والتشديد للتعدية (تَدْعُونَهُ) في موضع الحال من ضمير المفعول في ينجيكم (تَضَرُّعًا) مصدر، والفاعل فيه تدعون من غير لفظه بل معناه؛ ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، وكذلك (خُفْيَةَ) ويقرأ بضم الخاء وكسرها وهما لغتان، وقرئ «وخيفة» من الخوف وهو مثل قوله تعالى «واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية» (لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا) على الخطاب: أى يقولون لئن أنجيتنا ويقرأ لئن أنجانا على الغيبة وهو موافق لقوله يدعونه (مِنْ هَذِهِ) أى من هذه الظلمة والسكرية.

قوله تعالى (مِنْ فَوْقِكُمْ) يجوز أن يكون وصفا للعذاب وأن يتعلق ببيعث وكذلك (مِنْ تَحْتِ) ، (أَوْ يُبَيِّسْكُمْ) الجمهور على فتح الياء: أى يلبس عليكم أموركم، فحذف حرف الجر والمفعول. والجيد أن يكون التقدير: يلبس أموركم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويقرأ بضم الياء: أى يعمكم بالاختلاف، و (شَيْعًا) جمع شيعة وهو حال، وقيل هو مصدر والفاعل فيه يلبسكم من غير لفظه؛ ويجوز على هذا أن يكون حالا أيضا: أى مختلفين.

قوله تعالى (كُنْتُمْ عَلَيْكُمْ) على متعلق بـ (وَكَيْلٍ) ويجوز على هذا أن يكون حالا من وكيل على قول من أجاز تقديم الحال على حرف الجر. قوله تعالى (مُسْتَقَرًّا) مبتدأ والخبر الظرف قبله أو فاعل، والفاعل فيه الظرف وهو مصدر بمعنى الاستقرار؛ ويجوز أن يكون بمعنى المكان.

قوله تعالى (غَيْرِهِ) إنما ذكر الهاء لأنه أعادها على معنى الآيات لأنها حديث وقرآن (يُنَسِّيْكَ) يقرأ بالتخفيف والتشديد وماضيه نسي وأنسى والهمزة والتشديد لتعدية الفعل إلى المفعول الثاني وهو محذوف: أى ينسينك الذكر أو الحق.

قوله تعالى (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة، ومن حسابهم حال، والتقدير: شىء من حسابهم (وَلَسَكُنْ ذِكْرًا) أى ولكن نذكرهم ذكرى فيكون في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع: أى هذا ذكرى، أو عليهم ذكرى.

قوله تعالى (أَنْ تُبْسَلَ) مفعول له: أى مخافة أن تبسل (لَيْسَ لَهَا) يجوز أن تكون الجملة في موضع رفع صفة لنفس، وأن تكون في موضع حال من الضمير في كسبت، وأن تكون مستأنفة (مِنْ دُونِ اللَّهِ) في موضع الحال: أى ليس لها ولى من دون الله؛ ويجوز أن يكون من دون الله خبر ليس ولها تبيين، وقد ذكرنا

مثاله (كُلَّ عَدَلٍ) انتصاب كل على المصدر، لأنها في حكم ما تضاف إليه (أولئك الذين) جمع على المعنى، وأولئك مبتدأ. وفي الخبر وجهان: أحدهما الذين أباؤا، فعلى هذا يكون قوله (لَهُمْ شَرَابٌ) فيه وجهان: أحدهما هو حال من الضمير في أباؤا؛ والثاني هو مستأنف. والوجه الآخر أن يكون الخبر لهم شراب، والذين أباؤا بدل من أولئك أو نعت، أو يكون خبرا أيضا، ولهم شراب خبرا ثانيا.

قوله تعالى (أَنْدَعُوا) الاستفهام بمعنى التوبيخ «وما» بمعنى الذي أو نسكرة موصوفة، و(مِنْ دُونِ اللَّهِ) متعلق بندعو، ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في (يَنْفَعُنَا) ولا مفعولا لينفعنا لتقدمه على «ما» والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف (وَتُرَدُّ) معطوف على ندعو، ويجوز أن يكون جملة في موضع الحال: أي ونحن نرد، و(عَلَى أَعْقَابِنَا) حال من الضمير في نرد: أي نرد منقلبين أو متأخرين (كالتذي) في الكاف وجهان: أحدهما هي حال من الضمير في نرد، أو بدل من على أعقابنا: أي مشبهين للذي (اسْتَهْوَتْهُ) والثاني أن تكون صفة لمصدر محذوف: أي ردا مثل رد الذي استهوته، يقرأ استهوته واستهواه مثل توفته وتوفاه وقد ذكر؛ والذي يجوز أن يكون هنا مفردا: أي كالرجل الذي أو كالفرق الذي، ويجوز أن يكون جنسا، والمراد الذين (فِي الْأَرْضِ) يجوز أن يكون متعلقا باستهوته، وأن يكون حالا من (حَيْرَانٍ) أي حيران كائنا في الأرض ويجوز أن يكون حالا من الضمير في حيران، وأن يكون حالا من الهاء في استهوته وحيران حال من الهاء أو من الضمير في الظرف؛ ولم ينصرف لأن مؤنثه حيرى (لَهُ أَصْحَابٌ) يجوز أن تكون الجملة مستأنفة، وأن تكون حالا من الضمير في حيران، أو من الضمير في الظرف، أو بدلا من الحال التي قبلها (ائْتِنَا) أي يقولون ائتنا (لِنَسْلَمَ) أي أمرنا بذلك لنسلم، وقيل اللام بمعنى الباء، وقيل هي زائدة: أي أن نسلم.

قوله تعالى (وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) أن مصدرية، وهي معطوفة على لنسلم، وقيل هو معطوف على قوله «إِن الْهُدَى هَدَى اللَّهُ» والتقدير: وقل أن أقيموا؛ وقيل هو محمول على المعنى: أي قيل لنا أسلموا، وأن أقيموا.

قوله تعالى (وَيَوْمَ يَتَقُولُ) فيه جملة أوجه: أحدها هو معطوف على الهاء في اتقوه: أي واتقوا عذاب يوم يقول. والثاني هو معطوف على السموات: أي خلق يوم يقول. والثالث هو خبر (قَوْلُهُ الْحَقُّ) أي وقوله الحق يوم يقول، والواو

داخلة على الجملة المقدم فيها الخبر ، والحق صفة لقوله : والرابع هو ظرف لمعنى الجملة التي هي قوله الحق : أى يحق قوله فى يوم يقول كنى . والخامس هو منصوب على تقدير واذكر . وأما فاعل « فيكون » ففيه أوجه : أحدها هو جميع ما يخلقه الله فى يوم القيامة . والثانى هو ضمير المنفوخ فيه من الصور دل عليه قوله « يوم ينفخ فى الصور » والثالث هو ضمير اليوم : والرابع هو قوله الحق : أى فى وجود قوله الحق ، وعلى هذا يكون قوله بمعنى مقوله : أى فى وجود ما قال له كنى ، فخرج مما ذكرنا أن قوله يجوز أن يكون فاعلا ، والحق صفته أو مبتدأ ، واليوم خبره والحق صفته ، وأن يكون مبتدأ ، والحق صفته ، ويوم ينفخ خبره أو مبتدأ ، والحق خبره .

قوله تعالى ( يَوْمَ يَنْفُخُ ) يجوز أن يكون خبر قوله على ما ذكرنا ، وأن يكون ظرفا للملك أو حالا منه ، والعامل له أو ظرفا لتحشرون أو ليقول ، أو لقوله الحق أو لقوله عالم الغيب ( عالم الغيب ) الجمهور على الرفع ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأن يكون فاعل يقول كنى ، وأن يكون صفة للذى ، وقرئ بالجر بدلا من رب العالمين ، أو من الماء فى له .

قوله تعالى ( وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ) إذ فى موضع نصب على فعل محذوف : أى واذكروا وهو معطوف على أقيموا ، و ( آزر ) يقرأ بالمد ووزنه أفعل ، ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الأزر أو الوزر ؛ ومن اشتقه من واحد منهما قال هو عربى ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل ؛ ويقرأ بفتح الراء على أنه بدل من أبيه ، وبالضم على النداء . وقرئ فى الشاذ بهمزيين مفتوحتين وتنوين الراء وسكون الزاى ، والأزر الخلق مثل الأسر ؛ ويقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية ، وفيه وجهان : أحدهما أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلا ، ومعناها النقل ؛ والثانى هى بدل من الواو ، وأصلها وزر كما قالوا وعاء وإعاء ووسادة وإسادة والهمزة الأولى على هاتين القراءتين للاستفهام بمعنى الإنكار ، ولا همزة فى تتخذ . وفى انتصابه على هذا وجهان : أحدهما هو مفعول من أجله : أى لتحريك واعوجاج دينك تتخذ . والثانى هو صفة لأصنام قدمت عليها وعلى العامل فيها فصارت . حالا : أى أتتخذ أصناما ملعونة أو معوجة ، و ( أصناما ) مفعول أول ، و ( آلهة ) ثان ، وجزاز أن يجعل المفعول الأول نكرة لحصول الفائدة من الجملة ، وذلك يسهل فى المفاعيل مالا يسهل من المبتدأ .

قوله تعالى ( وكذلك ) فى موضعه وجهان : أحدهما هو نصب على إضمار وأزيناها ،

تقديره : وكما رأى أباه وقومه في ضلال ميين أريناه ذلك : أى ما رآه صوابا بإطلاعه  
إياه عليه ، ويجوز أن يكون منصوبا بـ (سُرَى) التى بعده على أنه صفة لمصدر  
محذوف تقديره : نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كرويته ضلال أبيه ؛ وقيل  
الكاف بمعنى اللام : أى ولذلك نريه . والوجه الثانى أن تكون الكاف فى موضع رفع  
خبر مبتدأ محذوف : أى والأمر كذلك : أى كما رآه من ضلالتهم .  
قوله تعالى (وَلَيْكُونَ) أى وليكون (مِنَ الْمُوقِنِينَ) أريناه . وقيل التقدير :  
ليستدل وليكون .

قوله تعالى (رَأَى كَوَّ كَبًّا) يقرأ بفتح الراء والهمزة والتفخيم على الأصل ،  
وبالإمالة لأن الألف منقلبة عن ياء كقولك : رأيت رؤية ؛ ويقرأ بجعل الهمزتين بين  
بين ، وهو نوع من الإمالة ؛ ويقرأ بجعل الراء كذلك إتباعا للهمزة ؛ ويقرأ بكسرهما  
وفيه وجهان : أحدهما أنه كسر الهمزة للإمالة ثم أتبعها الراء . والثانى أن أصل  
الهمزة الكسر بدليل قولك فى المستقبل يرى : أى يرى ، وإنما فتحت من أجل  
حرف الحلق كما تقول وسع يسع ، ثم كسرت الحرف الأول فى الماضى إتباعا لكسرة  
الهمزة ؛ فإن لقي الألف ساكن مثل رأى الشمس فقد قرئ بفتحهما على الأصل  
وبكسرهما على ما تقدم ، وبكسر الراء وفتح الهمزة ، لأن الألف سقطت من اللفظ  
لأجل الساكن بعدها ، والمحذوف هنا فى تقدير الثابت ، وكان كسر الراء تنبيها  
على أن الأصل كسر الهمزة ، وأن فتحها دليل على الألف المحذوفة (هَذَا رَبِّي) مبتدأ  
وخبر ، تقديره : أهذا ربى ؛ وقيل هو على الخبر : أى هو غير استفهام .  
قوله تعالى (بِأَزْغَةٍ) هو حال من الشمس ، وإنما قال للشمس هذا على التذكير ،  
لأنه أراد هذا الكوكب أو الطالع أو الشخص أو الضوء أو الشيء أو لأن التأنيث  
غير حقيقى .

قوله تعالى (لَلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ) أو لعبادته أو لرضاه .  
قوله تعالى (أَتُحَاجُّونِي) يقرأ بتشديد النون على إدغام نون الرفع فى نون الوقاية  
والأصل تحاجوننى ، ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين . وفى المحذوفة وجهان :  
أحدهما هى نون الوقاية لأنها الزائدة التى حصل بها الاستثقال ، وقد جاء ذلك فى الشعر  
والثانى المحذوفة نون الرفع ، لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء ونون  
الرفع لا تسكر ، وقد جاء ذلك فى الشعر كثيرا قال الشاعر :

كُلُّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ      بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقَلِيكُمْ وَتَقَلُّونَا

أى تقلوننا ، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هي من الضمير ، وحذف بعض الضمير لا يجوز وهو ضعيف أيضا ، لأن علامة الرفع لا تحذف إلا بعامل (ماتشركون به) « ما » بمعنى الذى : أى ولا أخاف الصنم الذى تشركونه به : أى بالله ، فالهاء فى به ضمير اسم الله تعالى ؛ ويجوز أن تكون الهاء عائدة على ما : أى ولا أخاف الذى تشركون بسببه ولا تعود على الله ؛ ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، وأن تكون مصدرية (إلا أن يشاء) يجوز أن يكون استثناء من جنس الأول تقديره : إلا فى حال مشيئة ربى : أى لا أخافها فى كل حال إلا فى هذه الحال ؛ ويجوز أن يكون من غير الأول : أى لكن أخاف أن يشاء ربى خوفا ما أشركتم ، و (شيثئا) نائب عن المصدر : أى مشيئة ؛ ويجوز أن يكون مفعولا به : أى إلا أن يشاء ربى أمرا غير ما قلت ، و (علمئا) تمييز . وكل شىء مفعول وسع : أى علم كل شىء ؛ ويجوز أن يكون علما على هذا التقدير مصدرا المعنى وسع ، لأن ما يسع الشىء فقد أحاط به ، والعالم بالشىء محيطة بعلمه :

قوله تعالى (وكيف أخاف) كيف حال ، والعامل فيها أخاف وقد ذكر ، و (ما أشركتم) يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف ، وأن تكون مصدرية (مآلم) « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ، وهى فى موضع نصب بأشركتم ، و (علينكم) متعلق بينزل ؛ ويجوز أن يكون حالا من (سلطان) أى ما لم ينزل به حجة عليكم ، والسلطان مثل الرضوان والسكفران ؛ وقد قرئ بضم اللام وهى لغة أتبع فيها الضم .

قوله تعالى (الذين آمنوا) فيه وجهان : أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف : أى هم الذين . والثانى هو مبتدأ ، و (أولئك) بدل منه أو مبتدأ ثان ، (لهم الأمن) مبتدأ وخبر والجملة خبر لما قبلها ؛ ويجوز أن يكون الأمن مرفوعا بالجواز لأنه معتمد على ما قبله .

قوله تعالى (ولئك) هو مبتدأ ، وفى (حجبتنا) وجهان : أحدهما هو بدل من تلك ؛ وفى (آتيناهما) وجهان : أحدهما هو خبر عن المبتدأ ، و (على قوميه) متعلق بمحذوف : أى آتيناهما إبراهيم حجة على قوميه أو دليلا . والثانى أن تكون حجبتنا خبر تلك ، وآتيناهما فى موضع الحال من الحججة ، والعامل معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يتعلق على حجبتنا لأنها مصدر وآتيناهما خبر أو حال ، وكلاهما لا يفصل به بين الموصول والصلة (نرفع) يجوز أن يكون فى موضع الحال من آتيناهما ،

ويجوز أن يكون مستأنفاً ، ويقرأ بالنون والياء ، وكذلك في نشاء والمعنى ظاهر ، ( دَرَجَاتٍ ) يقرأ بالإضافة وهو مفعول ترفع ، ورفع درجة الإنسان رفع له ، ويقرأ بالتثنية ، و ( مَن ) على هذا مفعول ترفع ، ودرجات ظرف أو حرف الجر محذوف منها : أى إلى درجات .

قوله تعالى ( كَلِمَاتٌ هَدَيْنَا ) كلام منصوب بهدينا ، والتقدير : كلا منهما ( ونُوحًا هَدَيْنَا ) أى وهدينا نوحاً ، والهاء في ( ذُرِّيَّتِهِ ) تعود على نوح والمذكورون بعده من الأنبياء ذرية نوح ، والتقدير : وهدينا من ذريته هؤلاء ؛ وقيل تعود على إبراهيم : وهذا ضعيف لأن من جملتهم لوطا وليس من ذرية إبراهيم ( وكذلك نَجْرِي ) الكاف في موضع نصب نعتا لمصدر محذوف : أى ونجزي المحسنين جزاء مثل ذلك ، وأما ( عَيْسَى ) فقيل هو أعجمي لا يعرف له اشتقاق ؛ وقيل هو مشتق من التعيش وهو البياض ؛ وقيل من العيس وهو ماء الفحل ؛ وقيل هو من عاس يعوس إذا صلح ، فعلى هذا تسكون الياء منقلبة عن واو ، وأما ( الْيَسَعَ ) فيقرأ بلام ساكنة خفيفة وياء مفتوحة . وفيه وجهان : أحدهما هو اسم أعجمي علم ، والألف واللام فيه زائدة كما زيدت في النسر وهو الصنم لأنه صنم بعينه ، وكذلك قالوا في عمر والعمر ، وكذلك اللات والعزى . والثاني أنه عربي ، وهو فعل مضارع سمى به ولا ضمير فيه ، فأعرب ثم نكر ثم عرف بالألف واللام ؛ وقيل اللام على هذا زائدة أيضا ، ويسع أصله يوسع بكسر السين ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت السين من أجل حرف الحلق ولم ترد الواو لأن الفتحة عارضة ، ومثله يظأ ويقع ويدع ( وكَلِمَاتٌ ) منصوب بفضلنا .

قوله تعالى ( وَمِنَ آبَائِهِمْ ) هو معطوف على وكلا : أى وفضلنا كلامنا آبائهم ، أو وهدينا كلا من آبائهم .

قوله تعالى ( ذَلِكَ ) مبتدأ ، و ( هُدَى اللَّهِ ) خبره ، و ( يَهْدِي بِهِ ) حال من الهدى ، والعامل فيه الإشارة ؛ ويجوز أن يكون حالا من اسم الله تعالى ، ويجوز أن يكون هدى الله بدلا من ذلك ، ويهدى به الخبر ؛ و ( مِن عِبَادِهِ ) حال من « مَن » أو من العائد المحذوف ، والباء في ( بِهَا ) الأخيرة تتعلق بـ ( كَافِرِينَ ) والباء في بكافرين زائدة : أى ليسوا كافرين بها .

قوله تعالى ( اقْتَسَدِهِ ) يقرأ بسكون الهاء وإثباتها في الوقف دون الوصل ، وهى على هذا هاء السكت ؛ ومنهم من يثبتها في الوصل أيضا لشبهها بهاء الإضمار ، ومنهم

من يكسرها ، وفيه وجهان : أحدهما هي هاء السكت أيضا شبهت بهاء الضمير وليس بشئ ؛ والثاني هي هاء الضمير والمضمير المصدر : أى اقتد الاقتداء ، ومثله : هَذَا سِرٌّ آقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عندَ الرَّشَاءِ إِن يَلْمِقَهَا ذِيبٌ فالهاء ضمير الدرس لا مفعول ، لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن ، وقيل من سكن الهاء جعلها هاء الضمير وأجرى الوصل مجرى الوقف ، والهاء في ( عَائِيهِ ) ضمير القرآن والتبليغ :

قوله تعالى ( حَقَّ قَدْرُهُ ) حق منصوب نصب المصدر وهو في الأصل وصف : أى قدره الحق ، ووصف المصدر إذا أضيف إليه ينتصب نصب المصدر ، ويقرأ « قدره » بسكون الدال وفتحها ، و ( إِذْ ) ظرف لقدروا ، و ( مِنْ شَيْءٍ ) مفعول أنزل ، ومن زائدة ( نُورًا ) حال من الهاء في به أو من الكتاب . وبه يجوز أن تكون مفعولا به ، وأن تكون حالا ، و ( تَجَعَّلُوتهُ ) مستأنف لا موضع له ، و قرأ طيس ) أى في قرطيس ، وقيل ذا قرطيس ، وقيل ليس فيه تقدير محذوف والمعنى : أنزاه منزلة القرطيس التي لا شيء فيها في ترك العمل به ، و ( تَسْبُدُ وَنَهَا ) وصف للقرطيس ( وَتُخْفُونَ ) كذلك ؛ والتقدير : وتخفون كثيرا منها ؛ ويقرأ في المواضع الثلاثة بالياء على الغيبة حملا على ما قبلها في أول الآية ، وبالهاء على الخطاب وهو مناسب لقوله ( وَعَلَّمْتُمْ ) أى وقد علمتم ، والجملة في موضع الحال من ضمير الفاعل في تجعلونه على قراءة التاء ، وعلى قراءة الياء يجوز أن يكون وعلمتم مستأنفا ، وأن يكون رجع من الغيبة إلى الخطاب ، و ( قُلِ اللَّهُ ) جواب « قل من أنزل الكتاب وارتفاعة بفعل محذوف : أى أنزله الله ؛ ويجوز أن يكون التقدير : هو الله ، أو المنزل الله ، أو الله أنزله ( فِي خَوْضِهِمْ ) يجوز أن يتعلق بذرهم على أنه ظرف له « وأن يكون حالا من ضمير المفعول : أى ذرهم خائضين ، وأن يكون متعلقا بـ ( يَسْعَبُونَ ) ويلعبون في موضع الحال ، وصاحب الحال ضمير المفعول في ذرهم إذا لم يجعل في خوضهم حالا منه ، وإن جعلته حالا منه كان الحال الثانية من ضمير الاستقرار في الحال الأولى ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير الجرور في خوضهم ، ويكون العامل المصدر ، والجرور فاعل في المعنى .

قوله تعالى ( أَنْزَلْنَاهُ ) في موضع رفع صفة لكتاب ، و ( مُبَارَكٌ ) صفة أخرى ، وقد قدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد ؛ ويجوز النصب في غير القرآن على الحال من ضمير المفعول أو على الحال من النكرة الموصوفة ، و ( مُصَدِّقُ الذِّكْرِ ) التنوين

في تقدير الثبوت لأن الإضافة غير محضة (ولتُسَدِّرَ) بالتاء على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالياء على أن الفاعل الكتاب ، وفي الكلام حذف تقديره : ليؤمنوا ولتُنذِرَ أو نحو ذلك ، أو ولتُنذِرَ (أُمَّ الْقُرَى) أنزلناه (وَمَنْ) في موضع نصب عطفا على أم ، والتقدير ولتُنذِرَ أهل أم (وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ) مبتدأ ، و (يَبُوءُونَ) به ) الخبر ، ويجوز أن يكون الذين في موضع نصب عطفا على أم القرى ، فيكون يؤمنون به حالا ، و (عَلَى) متعلقة بـ (يُحَافِظُونَ) :

قوله تعالى (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا) ويجوز أن يكون كذبا مفعول افترى ، وأن يكون مصدرا على المعنى : أى افتراء ، وأن يكون مفعولا من أجله ، وأن يكون مصدرا في موضع الحال (أَوْ قَالَ) عطف على افترى و(إلى) في موضع رفع على أنه قام مقام الفاعل ، ويجوز أن يكون في موضع نصب ، والتقدير : أوحى الوحي أو الإيحاء (وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ) في موضع الحال من ضمير الفاعل في قال أو الياء في إلى (وَمَنْ قَالَ) في موضع جر عطفا على من افترى : أى ومن قال ، و (مِثْلَ مَا) يجوز أن يكون مفعول سأنزل ، و « ما » بمعنى الذى أو نكرة موصوفة ؛ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف ، وتكون « ما » مصدرية و (إِذِ) ظرف لترى والمفعول محذوف : أى ولو ترى الكفار أو نحو ذلك و (الظَّالِمُونَ) مبتدأ ، والظرف بعده خبر عنه (وَالْمَالِكَةُ) مبتدأ وما بعده الخبر ، والجملة حال من الضمير في الخبر قبله ، و (بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ) في تقدير التنوين : أى باسطون أيديهم (أَخْرَجُوا) أى يقولون أخرجوا ، والمحذوف حال من الضمير في باسطوا ، و (الْيَوْمَ) ظرف لأخرجوا فيتم الوقف عليه ، ويجوز أن يكون ظرفا لـ (تُجْزَوْنَ) فيتم الوقف على أنفسكم (غَيْرَ الْحَقِّ) مفعول تقولون : ويجوز أن يكون وصفا لمصدر محذوف : أى قولاً غير الحق (وَكُنْتُمْ) يجوز أن يكون معطوفا على كنتم الأولى : أى وبما كنتم ، وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى (فُرَادَى) هو جمع فرد ، والألف للتأنيث مثل كسالى ، وقرى في الشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح ، ويقال في الرفع فراد مثل نوام ورجال وهو جمع قليل ، ومنهم من لا يصرفه يجعله معدولا مثل ثلاث ورباع ؛ وهو حال من ضمير الفاعل (كَمَا خَلَقْنَاكُمْ) الكاف في موضع الحال ، وهو بدل من فرادى ؛ وقيل هى صفة مصدر محذوف : أى مجيئا كحجيئكم يوم خلقناكم ؛ ويجوز أن يكون حالا من الضمير في فرادى : أى مشبهين ابتداء خلقكم ، و (أَوَّلَ) ظرف لخلقناكم .

والمرّة في الأصل مصدر مرّ يمرّ ؛ ثم استعمل ظرفاً اتساعاً ، وهذا يدل على قوة شبه الزمان بالفعل ( وترَكْتُم ) يجوز أن يكون حالاً ، أى وقد تركتم ، وأن يكون مستأنفاً ( وما نَرَى ) لفظه لفظ المستقبل ، وهى حكاية حال ، و ( معَكُمْ ) معمول نرى ، وهى من رؤية العين ؛ ولا يجوز أن يكون حالاً من الشفعاء إذ المعنى يصير أن شفعاءهم معهم ولا نراهم : وإن جعلتها بمعنى نعلم المتعدية إلى اثنين جاز أن يكون معكم مفعولاً ثانياً ، وهو ضعيف فى المعنى ( بَيِّنْتَكُمْ ) يقرأ بالنصب وفيه ثلاثة أوجه : أحدها هو ظرف لتقطع والفاعل مضمر : أى تقطع الوصل بينكم ، ودل عليه شركاء ؛ والثانى هو وصف محذوف : أى لقد تقطع شىء بينكم أو وصل ؛ والثالث أن هذا المنصوب فى موضع رفع وهو معرب ، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف ، وهو قول الأخفش ، ومثله : منا الصالحون ومنا دون ذلك ، ويقرأ بالرفع على أنه فاعل ، والبين هنا : الوصل وهو من الأضداد .

قوله تعالى ( فالقُ الحَبُّ ) يجوز أن يكون معرفة لأنه ماض ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال ؛ وقرئ فى الشاذ « فاق » و ( الإصباحُ ) مصدر أصبح ، ويقرأ بفتح الهمزة على أنه جمع صحيح كقفل وأقفل ( وجاعِلُ اللَّيْلِ ) مثل فائق الإصباح فى الوجهين ، و ( سَكَنَّا ) مفعول جاعل إذا لم تعرفه ، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف : أى جعله سكننا ، والسكن ماسكتت إليه من أهل ونحوهم ، فجعل الليل بمنزلة الأهل ، وقيل التقدير : مسكوناً فيه ، أو ذا سكن ، و ( الشَّمْسُ ) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه ؛ وقرئ فى الشاذ بالجر عطفاً على الإصباح أو على الليل ، و ( حُسْبَانَا ) فيه وجهان : أحدهما هو جمع حسابانة ؛ والثانى هو مصدر مثل الحسب والحساب ، وانتصابه كانتصاب سكننا .

قوله تعالى ( فَمُسْتَقَرًّا ) يقرأ بفتح القاف . وفيه وجهان : أحدهما هو مصدر ورفعه بالابتداء : أى فلنكم استقرار . والثانى أنه اسم مفعول ويراد به المكان : أى فلنكم مكان تستقرون فيه إما فى البطون ، وإما فى القبور ، ويقرأ بكسر القاف فيكون مكاناً يستقر لكم ؛ وقيل تقديره ، فننكم مستقر ، وأما ( مُسْتَوْدَعٌ ) فبفتح الدال لا غير ؛ ويجوز أن يكون مكاناً يودعون فيه ، وهو إما الصلب أو القبر ؛ ويجوز أن يكون مصدرًا بمعنى الاستيداع .

قوله تعالى ( فأخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ) أى بسببه ، والخضر بمعنى الأخضر ؛ ويجوز أن تكون الماء فى منه راجعة على النبات وهو الأشبه ، وعلى الأول يكون

فأخرجنا بدلا من أخرجنا الأولى ( تُخْرِجُ ) في موضع نصب صفة لخضرا ، ويجوز أن يكون مستأنفا ؛ والهاء في ( مِنْهُ ) تعود على الخضر ، و ( قَيْنَوَانٌ ) بكسر القاف وضمها وهما لغتان ، وقد قرئ بهما والواحد قنوم مثل صنو وصنوان . وفي رفعه وجهان : أحدهما هو مبتدأ . وفي خبره وجهان : أحدهما هو ، ومن النخل ومن طلعتها بدل بإعادة الخافض . والثاني أن الخير من طلعتها ، وفي من النخل ضمير تقديره : ونبت من النخل شيء أو ثمر فيكون من طلعتها بدلا منه ؛ والوجه الآخر أن يرتفع قنوان على أنه فاعل من طلعتها ، فيكون في من النخل ضمير تفسيره قنوان ، وإن رفعت قنوان بقوله « ومن النخل » على قول من أعمل أول الفعلين جاز ، وكان في من طلعتها ضمير مرفوع ، وقرئ في الشاذ « قنوان » بفتح القاف ، وليس بجمع قنوا لأن فعلانا لا يكون جمعا ، وإنما هو اسم للجمع كالباقر ( وَجَنَاتٌ ) بالنصب عطفا على قوله « نبات كل شيء » : أي وأخرجنا به جنات ، ومثله ( وَأَلزَّيْتُونِ وَالرُّمَّانِ ) ويقرأ بضم التاء على أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : من الكرم جنات ؛ ولا يجوز أن يكون معطوفا على قنوان لأن العنب لا يخرج من النخل . ومن أعناب صفة لجنات و ( مُشْتَبِهًا ) حال من الرمان ، أو من الجميع ، و ( إِذَا ) ظرف لانظروا ، و ( تَمْرِهِ ) يقرأ بفتح التاء والميم جمع ثمرة مثل ثمرة وتمر ، وهو جنس في التحقيق لا جمع ، ويقرأ بضم التاء والميم وهو جمع ثمرة مثل خشبة وخشب ؛ وقيل هو جمع ثمار مثل كتاب وكتب فهو جمع جمع ، فأما الثمار فواحدتها ثمرة مثل خيمة وخيام ؛ وقيل هو جمع ثمر ؛ ويقرأ بضم التاء وسكون الميم وهو مخفف من المضموم ( وَيَنْعِيهِ ) يقرأ بفتح الياء وضمها وهما لغتان ، وكلاهما مصدر ينعت الثمرة ؛ وقيل هو اسم للمصدر والفعل أينعت إيناعا ؛ ويقرأ في الشاذ « يانعه » على أنه سم فاعل .

قوله تعالى ( وَجَعَلُوا ) هي بمعنى صبروا ومفعولها الأول ( الْجِنِّ ) والثاني شركاء . والله يتعلق بشركاء ، ويجوز أن يكون نعنا لشركاء قدم عليه فصار حالا ؛ ويجوز أن يكون المفعول الأول شركاء ، والجن بدلا منه ، والله المفعول الثاني ( وَخَلَقَهُمْ ) أي وقد خلقهم ، فتكون الجملة حالا ، وقيل هو مستأنف ، وقرئ في الشاذ و « خلقهم » بإسكان اللام وفتح القاف ، والتقدير : وجعلوا الله وخلقهم شركاء ( وَخَرَقُوا ) بالتخفيف والتشديد للتكثير ( بغيرِ علمٍ ) في موضع الحال من الفاعل في خرَقوا ؛ ويجوز أن يكون نعنا لمصدر محذوف : أي خرقا بغير علم .

قوله تعالى (بَدِيعُ السَّمَوَاتِ) في رفعه ثلاثة أوجه : أحدها هو فاعل تعالى ، والثاني هو خبر مبتدأ محذوف : أي هو بديع ؛ والثالث هو مبتدأ وخبره (أَنِّي يَكُونُ اللهُ) وما يتصل به ، وأني بمعنى كيف أو من أين ، وموضعه حال ، وصاحب الحال (وَلَدٌ) والعامل يكون ، ويجوز أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة (وَلَمْ تَكُنْ) يقرأ بالتاء على تأنيث الصاحبة ؛ ويقرأ بالياء وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أنه للصاحبة ولكن جاز التذكير لما فصل بينهما . والثاني أن اسم كان ضمير اسم الله ، والجملة خبر عنه : أي ولم يكن الله له صاحبه . والثالث أن اسم كان ضمير الشأن والجملة مفسرة له .

قوله تعالى (ذَلِكُمْ) مبتدأ ، وفي الخبر أوجه : أحدها هو (الله) و (رَبُّكُمْ) خبر ثان ، و (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) ثالث ، و (خَالِقُ كُلِّ) رابع . والثاني أن الخبر الله ، وما بعده إبدال منه . والثالث أن الله بدل من ذلكم ، والخبر ما بعده .  
قوله تعالى (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ) لم يلحق الفعل تاء التأنيث للفصل بين المفعول ، ولأن تأنيث الفاعل غير حقيقي ، و (مَنْ) متعلقة بجاء ، ويجوز أن تكون صفة للبصائر فتتعلق بمحذوف (فَمَنْ أَبْصَرَ) من مبتدأ فيجوز أن تكون شرطاً ، فيكون الخبر أبصر والجواب من كلاهما ؛ ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، وما بعد الفاء الخبر ، والمبتدأ فيه محذوف تقديره : فأبصاره لنفسه ، وكذلك قوله (وَمَنْ عَمِيَ فَعَمِيَ هَاتَا) .

قوله تعالى (وَكَذَلِكَ) الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أي (نُصِرْفُ الْآيَاتِ) تصريحاً مثل ماتلونها عليك (وَكَيْتُولُوا) أي وليقولوا . درست صرفنا ، واللام لام العاقبة : أي أن أمرهم يصير إلى هذا ؛ وقيل إنه قصد بالتصريف أن يقولوا درست عقوبة لهم (دَارَسَتْ) يقرأ بالألف وفتح التاء : أي درست أهل الكتاب ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف : أي درست الكتب المتقدمة ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بالتشديد ، والمعنى كالمعنى الأول ؛ ويقرأ بضم الدال مشدداً على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ «دورست» بالتخفيف والواو على ما لم يسم فاعله ، والواو مبدلة من الألف في درست ؛ ويقرأ بفتح الدال والراء والسين وسكون التاء : أي انقطعت الآيات وانمحت ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه على ما لم يسم فاعله ؛ ويقرأ درس من غير تاء ، والفاعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وقيل الكتاب لقوله (وَلِنُبَيِّنَهُ) .

قوله تعالى (مِنْ رَبِّكَ) يجوز أن تكون متعلقة بأوحى ، وأن تكون حالا من الضمير المفعول المرفوع في أوحى ، وأن تكون حالا من ما (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من ربك : أى من ربك منفردا ، وهى حال مؤكدة .

قوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ) المفعول محذوف : أى ولو شاء الله إيمانهم ، و (جَعَلْنَاكَ) متعدية إلى مفعولين ، و (حَتْمِيظًا) الثانى . وعليهم يتعلق بحفيظا ، ومفعوله محذوف : أى وما صيرناك تحفظ عليهم أعمالهم ، وهذا يؤيد قول سيديويه فى إعمال فعيل .

قوله تعالى (مِنْ دُونَ اللَّهِ) حال من « ما » أو من العائد عليها (فَيَسْبُوا) منصوب على جواب النهى ، وقيل هو مجزوم على العطف كقولهم لا تمددها فتشقها ، و (عَدُوًّا) بفتح العين وتخفيف الدال ، وهو مصدر . وفى انتصابه ثلاثة أوجه : أحدها هو مفعول له . والثانى مصدر من غير لفظ الفعل لأن السب عدوان فى المعنى . والثالث هو مصدر فى موضع الحال ، وهى حال مؤكدة ؛ ويقرأ بضم العين والدال وتشديد الواو وهو مصدر على فعول كالجلوس والقعود ؛ ويقرأ بفتح العين والتشديد وهو واحد فى معنى الجمع : أى أعداء ، وهو حال (بِغَيْرِ عِلْمٍ) حال أيضا مؤكدة (كَذَلِكَ) فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى كما (زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ) زينا لؤلؤا عملهم :

قوله تعالى (جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) قد ذكر فى المائة (وما يُشعِرُكُمْ) « ما » استفهام فى موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر ، وهو يتعدى إلى مفعولين (أَنْهَأ) يقرأ بالكسر على الاستئناف ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : وما يشعركم إيمانهم ويقرأ بالفتح . وفيه ثلاثة أوجه : أحدها أن « أن » بمعنى لعل ، حكاه الخليل عن العرب ، وعلى هذا يكون المفعول الثانى أيضا محذوفا ، والثانى أن « لا » زائدة ، فتكون « أن » وما عملت فيه فى موضع المفعول الثانى ؛ والثالث أن « أن » على بابها ولا غير زائدة ، والمعنى : وما يدريك عدم إيمانهم ، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبدا ويئس من إيمانهم ، والتقدير : لا يؤمنون بها فحذف المفعول .

قوله تعالى (كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا) « ما » مصدرية والكاف نعت لمصدر محذوف أى تقليبا ككفرهم : أى عقوبة مساوية لمعصيتهم ، و (أَوَّلَ مَرَّةٍ) ظرف زمان ؛ (١٧ - لاملأه - أول)

وقد ذكر ( وَتَذَرُهُمْ ) يقرأ بالنون وضم الراء وبالياء كذلك ، والمعنى مقهوم ،  
ويقرأ بسكون الراء . وفيه وجهان : أحدهما أنه سكن لثقل توالي الحركات ؛ والثاني  
أنه مجزوم عطفًا على يؤمنوا ، والمعنى : جزاء على كفرهم وأنه لم يذرهم في طغيانهم  
يعمّهون بل بين لهم .

قوله تعالى ( قِبْلًا ) يقرأ بضم القاف والباء وفيه وجهان : أحدهما هو جمع قبيل  
مثل قليب وقلب ، والثاني أنه مفرد كقبيل الإنسان ودبره ، وعلى كلا الوجهين هو  
حال من كل ، وإجاز ذلك وإن كان نكرة لما فيه من العلوم ؛ ويقرأ بالضم وسكون  
الباء على تخفيف الضمة ، ويقرأ بكسر القاف وفتح الباء . وفيه وجهان أيضا : أحدهما  
هو ظرف كقولك : لى قبله حق ؛ والثاني مصدر فى موضع الحال : أى عيانا أو  
معينة ( إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ؛ وقيل هو متصل  
والمعنى : ما كانوا ليؤمنوا فى كل حال إلا فى حال مشيئة الله تعالى .

قوله تعالى ( وَكَذَلِكَ ) هو نعت لمصدر محذوف كما ذكرنا فى غير موضع ،  
و ( جَعَلْنَا ) متعدية إلى مفعولين . وفى المفعول الأول وجهان : أحدهما هو عدوا  
والثانى ( لِيَكُلَّ نَسِي ) ، و ( شَيَاطِينَ ) بدل من عدو . والثانى المفعول الأول  
شياطين ، وعدوا المفعول الثانى مقدم ، ولكل نبي صفة لعدو قدمت فصارت حالا  
( يُوْحَى ) يجوز أن يكون حالا من شياطين وأن يكون صلة لعدو ، وعدو فى موضع  
أعداء ( غُرُورًا ) مفعول له ، وقيل مصدر فى موضع الحال ، والهاء فى ( فَعَلَوْهُ )  
يجوز أن تكون ضمير الإيحاء ، وقد دل عليه يوحى ، وأن تكون ضمير الزخرف  
أو القول أو الغرور ( وَمَا يَتَمَتَّرُونَ ) « ما » بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ،  
أو مصدرية ، وهى فى موضع نصب عطفًا على المفعول قبلها ، ويجوز أن تكون الواو  
بمعنى مع .

قوله تعالى ( وَلَيَتَصَنَعِي ) الجمهور على كسر اللام وهو معطوف على غرور :  
أى ليغروا ولتصغى ؛ وقيل هى لام القسم كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون ؛ وقرئ  
بإسكان اللام وهى مخففة لتوالى الحركات ، وليست لام الأمر لأنه لم يجزم الفعل ،  
وكذلك القول فى ( وَلَيَسِرَّضَوْهُ ) وليقتروا ، و « ما » بمعنى الذى ، والعائد  
محذوف : أى وليقتروا الذى هم مقترفوه ، وأثبت النون لما حذف الهاء .

قوله تعالى ( أَفَغَيَّرَ اللَّهُ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أتبعنى ، و ( حَكَمًا )

حال منه : والثاني أن حكما مفعول أبتغى ، وغير حال من حكما مقدم عليه ؛ وقيل حكما تمييز ، و (مفصلاً) حال من الكتاب ، و (بالحق) حال من الضمير المرفوع في منزل .

قوله تعالى ( صدقاً وعدلاً ) منصوبان على التمييز ، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، وأن يكون مصدرًا في موضع الحال ( لا مُبَدَّل ) مستأنف ، ولا يجوز أن يكون حالا من ربك لثلا يفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو قوله « صدقاً وعدلاً » إلا أن يجعل صدقاً وعدلاً حالين من ربك لامن الكلمات .

قوله تعالى ( أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ) في « من » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنى فريق ، فعلى هذا يكون في موضع نصب بفعل دل عليه أعلم لا بنفس أعلم ، لأن أفعل لا يعمل في الاسم الظاهر النصب ، والتقدير : يعلم من يضل . ولا يجوز أن يكون « من » في موضع جر بالإضافة على قراءة من فتح الياء اثلاً بصير التقدير : هو أعلم الضالين ، فيلزم أن يكون سبحانه ضالاً ، تعالى عن ذلك ؛ ومن قرأ بضم الياء فن في موضع نصب أيضاً على ما بينا : أى يعلم المضلين ؛ ويجوز أن يكون في موضع جر ، إما على معنى هو أعلم المضلين : أى من يجد الضلال وهو من أضلته أى وجدته ضالاً مثل أحدثه وجدته محموداً ، أو بمعنى أنه يضل عن الهدى . والوجه الثاني أن « من » استفهام في موضع مبتدأ ، ويضل الخبر ، وموضع الجملة نصب يعلم المقدر ، ومثله « لتعلم أى الحزبين أحصى » .

قوله تعالى ( وَمَا لَكُمْ ) « ما » استفهام في موضع رفع بالابتداء ، ولكم الخبر ، و ( أن لا تأكلوا ) فيه وجهان : أحدهما حرف الجر مراد معه : أى فى أن لا تأكلوا ولما حذف حرف الجر كان فى موضع نصب ، أو فى موضع جر على اختلافهم فى ذلك ، وقد ذكر فى غير موضع . والثانى أنه فى موضع الحال : أى وأى شئ لكم تاركين الأكل ، وهو ضعيف لأن « أن » تمحض الفعل للاستقبال وتجعله مصدرًا فيمتنع الحال ، إلا أن تقدر حذف مضاف تقديره : وما لكم ذوى أن لا تأكلوا ، والمفعول محذوف : أى شيئاً مما ذكر اسم الله عليه ( وقد فصّل ) الجملة حال ؛ ويقرأ بالضم على ما لم يسم فاعله ، وبالفتح على تسمية الفاعل ، وبتشديد الصاد وتخفيفها ، وكل ذلك ظاهر ( إلا ما اضطررتم ) « ما » فى موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى ، لأنه وبخبرهم بترك الأكل مما سمى عليه ، وذلك يتضمن

إباحة الأكل مطلقا ، وقوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » أى فى حال الاختيار ، وذلك حلال فى حال الاضطرار .

قوله تعالى ( إِنَّكُمْ لَمَشْرُكُونَ ) حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضى ، وهو هنا كذلك وهو قوله « وإن أظعموهم » .

قوله تعالى ( أَوْ مَن كَانَ ) « من » بمعنى الذى فى موضع رفع بالابتداء ، و ( يَمْشِي بِهِ ) فى موضع نصب صفة لنور ، و ( كَمَن ) خبر الابتداء ، و ( مَشَلَّهُ ) مبتدأ ، و ( فِى الظُّلُمَاتِ ) خبره ، و ( لَيْسَ بِبَحَارِجٍ ) فى موضع الحال من الضمير الجار ، ولا يجوز أن يكون حالا من الهاء فى مثله للفصل بينه وبين الحال بالخبر ( كَذَلِكَ زَيْنٌ - وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا ) قد سبق إعرابهما ؛ وجعلنا بمعنى صيرنا ، و ( أَكَابِرَ ) المفعول الأول ، وفى كل قرية الثانى ، و ( مُجْرِمِيهَا ) بدل من أكابر ؛ ويجوز أن يكون أن تكون « فى » ظرفا ، ومجرمها المفعول الأول ، وأكابر مفعول ثان ؛ ويجوز أن يكون أكابر مضافا إلى مجرمها ، وفى كل المفعول الثانى ، والمعنى على هذا مكنا ونحو ذلك ( لِيَمَّكُرُوا ) اللام لام كى أو لام الصيرورة .

قوله تعالى ( حَيْثُ يُجْعَلُ ) حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا لأنه يصير التقدير يعلم فى هذا المكان كذا وكذا ، وليس المعنى عليه ، وقد روى « حيث » بفتح الثاء ، وهو بناء عند الأكثرين ، وقيل هى فتحة إعراب ( عِنْدَ اللَّهِ ) ظرف ليصيب أو صفة لصغار .

قوله تعالى ( فَتَنَ يَرِدِ اللَّهُ ) هو مثل « من يشأ الله يضلله » ، وقد ذكر ( ضَيِّقًا ) مفعول ثان ليجعل ، فن شدد الياء جعله وصفا ، ومن خففها جاز أن يكون وصفا كبيت وميت ، وأن يكون مصدرا : أى إذا ضيق ( حَرَجًا ) بكسر الراء صفة لضيق ، أو مفعول ثالث كما جاز فى المبتدأ أن تخبر عنه بعده أخبارا ، ويكون الجميع فى موضع خبر واحد : كحلوا حامض ، وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى ؛ ويقرأ بفتح الراء على أنه مصدر : أى إذا حرج ؛ وقيل هو جمع حرجة مثل قصبية وقصب ، والهاء فيه للمبالغة ( كَأَنَّمَا ) فى موضع نصب خبر آخر ، أو حال من الضمير فى حرج أو ضيق ( يَصْعَدُ ) ويصاعد بتشديد الصاد فهما أى يتصعد ؛ ويقرأ « يصعد » بالتخفيف .

قوله تعالى ( مُسْتَقِيمًا ) حال من صراط ربك ، والعامل فيها التنبيه أو الإشارة .

قوله تعالى ( لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون فى موضع

جر صفة لقوم ، وأن يكون نصبا على الحال من الضمير في يذكرون ، (عِنْدَ رَبِّهِمْ) حال من دار السلام ، أو ظرف للاستقرار في لهم .

قوله تعالى ( وَيَوْمَ نَخْشِرُ هُمْ ) أى واذكر يوم ، أو ونقول يوم نحشرهم (يَوْمَ نَخْشِرُ الْجَنَّةَ) ، و (من الإنس) حال من (أولياؤهم) وقرئ (آجالتنا) على الجمع (الذئ) على التذكير والإفراد . وقال أبو علي : هو جنس أوقع الذى موقع التى (خالدين فيها) حال ، وفى العامل فيها وجهان : أحدهما المثوى على أنه مصدر بمعنى الثواء ، والتقدير : النار ذات ثوائكم . والثانى العامل فيه معنى الإضافة ومثواكم مكان والمكان لا يعمل (إلا ما شاء الله) هو استثناء من غير الجنس ؛ ويجوز أن يكون من الجنس على وجهين : أحدهما أن يكون استثناء من الزمان ، والمعنى يدل عليه لأن الخلود يدل على الأبد ، فكأنه قال : خالدين فيها فى كل زمان إلا ما شاء الله إلا زمن مشيئة الله . والثانى أن تكون « من » بمعنى « ما » (١) .

قوله تعالى ( يَقْضُونَ ) فى موضع رفع صفة لرسول ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى منكم .

قوله تعالى ( ذلك ) هو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمر ذلك (أن لم) أن مصدرية أو مخففة من الثقيلة ، واللام محذوفة : أى لأن لم (يكن ربك) وموضعه نصب أو جر على الخلاف (بظنهم) فى موضع الحال أو مفعول به يتعلق بمهلك .

قوله تعالى ( وليكل ) أى ولكل أحد (مما) فى موضع رفع صفة لدرجات . قوله تعالى ( كما أنشأكم ) الكاف فى موضع نصب صفة لمصدر محذوف : أى استخلاقا كما ، و (من ذرية) لابتداء الغاية ، وقيل هى بمعنى البذل : أى كما أنشأكم بدلا من ذرية (قوم) .

قوله تعالى ( إنما توعدهون ) ما بمعنى الذى ، و (لآت) خبر إن ولا يجوز أن تكون « ما » هاهنا كافة ، لأن قوله لآت يمنع ذلك .

قوله تعالى ( من تكون ) يجوز أن تكون « من » بمعنى الذى ، وأن تكون استفهاما مثل قوله : أعلم من يضل .

قوله تعالى ( مما ذرأ ) يجوز أن يتعلق بجعل ، وأن يكون حالا من نصيب ، و (من الحرث) يجوز أن يكون متعلقا بذرا ، وأن يكون حالا من « ما » أو من العائد المحذوف .

(١) قوله « أن تكون من معنى ما » كذا بالنسخ التى بأيدينا ، وصوابه : أن يقول « أن تكون ما بمعنى من » كما لا يخفى ليكون استثناء من الجنس تأمل اه .

قوله تعالى ( وَكَذَلِكَ زُيِّنَ ) يقرأ بفتح الزاي ، والياء على تسمية الفاعل ، وهو ( شُرَكَاءُهُمْ ) والمفعول قتل ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ؛ ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، شركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بجر أولادهم على الإضافة وشركائهم بالجر أيضا على البدل من الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشتهم وغيرهما ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء . وفيه وجهان : أحدهما أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال : من زينته ؟ فقال شركاؤهم : أى زينته شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول . والثاني أن يرتفع شركاؤهم بالقتل ، لأن الشركاء تثير بينهم القتل قبله ، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة ( وَكَلَيْتَابِسُوا ) يكسر الباء من لبست الأمر بفتح الباء في الماضي إذا شبهته ؛ ويقرأ في الشاذ بفتح الباء ، قيل إنها لغة ، وقيل جعل الدين لهم كاللباس عليهم .

قوله تعالى ( لَا يَطْعَمَهَا ) في موضع رفع كالذى قبله ، والجمهور على كسر الحاء في « حجر » وسكون الجيم ويقرأ بضمهما ، وضم الحاء وسكون الجيم ، ومعناه محرم ، والقراءات لغات فيها ، ويقرأ « حرج » بكسر الحاء وتقديم الراء على الجيم وأصله حرج بفتح الحاء وكسر الراء ولكنه خفف ونقل مثل فخذ وفخذ ؛ وقيل هو من المقلوب مثل عميق ومعيق ( بَزَعَمِهِمْ ) متعلق بقالوا ، ويجوز فتح الزاي وكسرها وضمها وهي لغات ( افترأء ) منصوب على المصدر ، لأن قولهم المحكي بمعنى افترأء ؛ وقيل هو مفعول من أجله ، فإن نصبته على المصدر كان قوله ( عَلَيْهِ ) متعلقا بقالوا لا بنفس المصدر ، وإن جعلته مفعولا من أجله علقته بنفس المصدر ؛ ويجوز أن يتعلق محذوف على أن يكون صفة لافتراء .

قوله تعالى ( مَافِي بُطُونٍ ) « ما » بمعنى الذى في موضع رفع بالابتداء ، و ( خَالِصَةً ) خبره وأنت على المعنى لأن مافي البطون أنعام ؛ وقيل التأنيث على المبالغة كعلامة ونسابة ، و ( لَدُكُورِنَا ) متعلق بخالصة أو بمحذوف على أن يكون صفة لخالصة ( وَمُحَرَّمٌ ) جاء على التذكير حملا على لفظ « ما » ويقرأ « خالص » بغير تاء على الأصل ؛ ويقرأ « خالصة » بالتأنيث والنصب على الحال ، والعامل فيها مافي بطونها من معنى الاستقرار ، والخبر لذكورنا ، ولا يعمل في الحال لأنه لا يتصرف ، وأجازة الأخصف ؛ ويقرأ « خالصة » بالرفع والإضافة إلى هاء الضمير وهو مبتدأ ،

وللذكور خبره ، والجملة خبر « ما » ( تَسْكُنُ مَيْتَةً ) يقرأ بالتاء ونصب ميته :  
أى إن تكن الأنعام ميتة ، ويقرأ بالياء حملا على لفظ « ما » ويقرأ بالتاء ورفع ميتة  
على أن كان هي التامة ( فَفُهِمَ فِيهِ ) ذكر الضمير حملا على « ما » .

قوله تعالى ( فَتَقَلَّبُوا أَوْلَادَهُمْ ) يقرأ بالتخفيف والتشديد على التكرير .  
و ( سَفَّهًا ) مفعول له أو على المصدر لفعل محذوف دل عليه الكلام ( بِغَيْرِ عِلْمٍ )  
في موضع الحال ، و ( افْتِرَاءً ) مثل الأول .

قوله تعالى ( مُخْتَلِفًا أَوْ كُلُّهُ ) مختلفا حال مقدره ، لأن النخل والزرع وقت  
خروجه لا أكل فيه حتى يكون مختلفا أو متفقا ، وهو مثل قولهم : مررت برجل معه  
صقر صائدا به غدا ؛ ويجوز أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره : ثمر النخل  
وحب الزرع فعلى هذا تكون الحال مقارنة ، و ( مُتَشَابِهًا ) حال أيضا ، و ( حَصَادِهِ )  
يقرأ بالفتح والكسر وهما لغتان .

قوله تعالى ( حَمُولَةً وَفَرْشًا ) هو معطوف على جنات : أى وأنشأ من  
الأنعام حمولة .

قوله تعالى ( ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ) في نصبه خمسة أوجه : أحدها هو معطوف على  
جنات : أى وأنشأ ثمانية أزواج ، وحذف الفعل وحرف العطف وهو ضعيف .  
والثاني أن تقديره : كلوا ثمانية أزواج . والثالث هو منصوب بكلوا تقديره : كلوا مما  
رزقكم ثمانية أزواج ، ولا تسرفوا معترض بينهما؛ والرابع هو بدل من حمولة وفرشا .  
والخامس أنه حال تقديره : مختلفة أو متعددة ( من الضَّأْنِ ) يقرأ بسكون الهمزة  
وفتحها وهما لغتان ، و ( اثْنَيْنِ ) بدل من ثمانية ، وقد عطف عليه بقية الثمانية ،  
و ( الْمَعْزِ ) بفتح العين وسكونها لغتان قد قرئ بهما ( أَلَدَ كَرَيْنِ ) هو منصوب  
بـ ( حَرَّمَ ) وكذلك ( أُمِ الْأُنثِيَّيْنِ ) أى أم حرم الأنثيين ( أُمِّ مَا اشْتَمَلَتْ )  
أى أم حرم ما اشتملت .

قوله تعالى ( أُمِّ كُنُوتٍ شُهَدَاءَ ) أم منقطعة : أى بل أكنتم ، و ( إِذْ ) معمول شهداء ؛  
قوله تعالى ( يَطْعَمُهُ ) في موضع جر صفة لطاعم ، ويقرأ « يطعمه » بالتشديد  
وكسر العين ، والأصل يتطعمه ، فأبدلت التاء طاء وأدغمت فيها الأولى ( إِلَّا أَنْ  
تَكُونِ ) استثناء من الجنس وموضعه نصب : أى لا أجد محرما إلا الميتة ؛ ويقرأ  
يكون بالياء و ( مَيْتَةً ) بالنصب : أى إلا أن يكون المأكول ميتة أو ذلك ؛ ويقرأ

يالتاء إلا أن تكون المأكولة ميتة ؛ ويقراً برفع الميتة على أن تكون تامة ، إلا أنه ضعيف لأن المعطوف منصوب (أو فسقاً) عطف على لحم الخنزير ، وقيل هو معطوف على موضع إلا أن يكون ، وقد فصل بينهما بقوله « فإنه رجس » .

قوله تعالى (كُلِّ ذِي ظُنْفُرٍ) الجمهور على ضم الظاء والفاء ؛ ويقراً بإسكان الفاء ؛ ويقراً بكسر الظاء والإسكان (وَمِنَ الْبَقَرِ) معطوف على كل ، وجعل (حَرَّمَ مَنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا) تبييناً للمحرم من البقر ، ويجوز أن يكون من البقر ، متعلقاً بحرمان الثانية (إِلَّا مَا حَمَّاتٌ) في موضع نصب استثناء من الشحوم (أو الخوايا) في موضع نصب عطفاً على « ما » وقيل هو معطوف على الشحوم فتكون محرمة أيضاً ، وواحدة الخوايا حوية أو جاوية أو حاويا ، وأوهنا بمعنى الواو أو لتفصيل مذاهمم لاختلاف أماكنها ؛ وقد ذكرناه في قوله « كونوا هودا أو نصارى » (ذلك) في موضع نصب بـ (حَرَّمَ مَنَاهُمْ) وقيل مبتدأ ، والتقدير : جزيناهموه ؛ وقيل هو خبر المحذوف : أي الأمر ذلك .

قوله تعالى (آلِينَ كَذَّبُواكَ) شرط وجوابه (فَتَمَلَّ رَبُّكُمْ ذُورًا حَمِيًّا) والتقدير : فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة .

قوله تعالى (وَأَبَاؤُنَا) عطف على الضمير في أشركنا ، وأغنت زيادة « لا » عن تأكيد الضمير ، وقيل ذلك لا يغني لأن المؤكد يجب أن يكون قبل حرف العطف ولا بعد حرف العطف (مِنْ شَيْءٍ) من زائدة .

قوله تعالى (قُلْ هَلْ نَسَمَّ) للعرب فيها لغتان : إحداهما تسكون بلفظ واحد في الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، فعلى هذا هي اسم للفعل ، وبنيت لوقوعها موقع الأمر المبني ، ومعناها أحضروا شهداءكم . واللغة الثانية تختلف فتقول : هلما واهلما واهلما واهلما ؛ فعلى هذا هي فعل . واختلفوا في أصلها فقال البصريون : أصلها ها ألم : أي اقصد ، فأدغمت الميم في الميم وتحركت اللام فاستغنى عن همزة الوصل فبقى لم ثم حذف ألف ها التي هي للتنبيه لأن اللام في لم في تقدير الساكنة إذ كانت حركتها عارضة ، ولحق حرف التنبيه مثال الأمر كما يلحق غيره من المثل . فأما فتحة الميم ففيها وجهان : أحدهما أنها حركت بها لالتقاء الساكنين ولم يجز الضم ولا الكسر كما جاز في رد ورد لطول الكلمة بوصل « ها » بها ، وأنها لا تستعمل إلا معها ؛ والثاني أنها فتحت من أجل التركيب كما فتحت خمسة عشر وبابها . وقال الفراء : أصلها هل أم ، فألقت حركة الهمزة على اللام وحذفت ، وهذا بعيد لأن لفظه أمر ،

وهل إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر ، وإن كانت بمعنى قد فلا تدخل على الأمر ؛ وإن كانت هل اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح ، ثم لا معنى لها ها هنا .  
قوله تعالى ( ما حَرَّمَ ) في « ما » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي والعائد محذوف : أي حرمه ؛ والثاني هي مصدرية ( أنْ لا تُشْرِكُوا ) في أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أي ، فتكون لا على هذا نهيا ؛ والثاني هي مصدرية وفي موضعها وجهان : أحدهما هي بدل (١) من الهاء المحذوفة أو من « ما » ولا زائدة : أي حرم ربكم أن تشركوا ؛ والثاني أنها منصوبة على الإغراء ، والعامل فيها عليكم ، والوقف على ما قبل على : أي الزموا ترك الشرك . والوجه الثاني أنها مرفوعة . والتقدير المتلو : أن لا تشركوا أو المحرم أن تشركوا ، ولا زائدة على هذا التقدير ؛ و ( شَيْئًا ) مفعول تشركوا ، وقد ذكرناه في موضع آخر . ويجوز أن يكون شيئا في موضع المصدر : أي إشراكا و ( وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ) قد ذكر في البقرة ( مِنْ إِمْلَاقٍ ) أي من أجل الفقر ( ما ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ) بدلان من الفواحش ، بدل الاشتغال ، ومنها في موضع الحال من ضمير الفاعل ، و ( بِالْحَقِّ ) في موضع الحال ( ذَلِكُمْ ) مبتدأ ، و ( وَصَاكُمْ بِهِ ) الخبر ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على تقدير : أَلْزَمَكُمْ ذَلِكُمْ ، ووصاكم تفسير له .

قوله تعالى ( إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ ) أي إلا بالخصلة ، و ( بِالْقِسْطِ ) في موضع الحال : أي مقسطين ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول : أي أوفوا الكيل تاما ، والكيل ها هنا مصدر في معنى المكيل والميزان كذلك ، ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف تقديره : مكيل الكيل وموزون الميزان ( لا نُكَلِّفُ ) مستأنف ( وَكُتِبَ عَلَيْهِ ) أي ولو كان المقول له أوفيه .

قوله تعالى ( وَأَنْ هَدَا ) يقرأ بفتح الهمزة والتشديد ، وفيه ثلاثة أوجه : أحدها تقديره : ولأن هذا ؛ واللام متعلقة بقوله ( فَاتَّبِعُوهُ ) أي ولأجل استقامته اتبعوه ، وقد ذكرنا نحو هذا في قوله « كما أرسلنا » والثاني أنه معطوف على ما حرم : أي وأتله عليكم أن هذا صراطى . والثالث هو معطوف على الهاء في وصاكم به ، وهذا فاسد لوجهين : أحدهما أنه عطف على الضمير من غير إعادة الجار ؛ والثاني أنه يصير المعنى وصاكم باستقامة الصراط ، وهو فاسد ؛ ويقرأ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي كالمشددة ؛ ويقرأ بكسر الهمزة على الاستئناف ومستقما حال ، والعامل فيه هذا

(١) قوله « أحدهما هي بدل الخ » كذا بالنسخ ، وكان المناسب أن يقول أحدهما أنها منصوبة وفيه وجهان : أحدهما . . . الخ لتستقيم بقية الأقسام بعداه .

(فَتَتَفَرَّقَ) جواب النهى، والأصل فتتفرق، و (بِكُمْ) في موضع المفعول: أى  
تتفرقكم، ويجوز أن يكون حالا: أى فتتفرق وأنتم معها.

قوله تعالى (تَمَامًا) مفعول له أو مصدر: أى أتممناه إتماما، ويجوز أن يكون  
في موضع الحال من الكتاب (عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) يقرأ بفتح النون على أنه فعل  
ماض، وفي فاعله وجهان: أحدهما ضمير اسم الله والهاء محذوفة: أى على الذى  
أحسنه الله: أى أحسن إليه وهو موسى، والثانى هو ضمير موسى لأنه أحسن فى فعله  
ويقرأ بضم النون على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذى. أى على  
الذى هو أحسن، وهو ضعيف. وقال قوم: أحسن بفتح النون فى موضع جر  
صفة للذى، وليس بشيء لأن الموصول لا بد له من صلة؛ وقيل تقديره: على  
الذين أحسنوا.

قوله تعالى (وَكَهَذَا) مبتدأ، و (كِتَابٌ) خبره، و (أَنْزَلْنَاهُ) صفة أو خبر  
ثان. و (مُبَارَكٌ) صفة ثانية أو خبر ثالث، ولو كان قرئ مباركاً بالنصب على  
الحال جاز.

قوله تعالى (أَنْ تَقُولُوا) أى أنزلناه كراهة أن تقولوا (أَوْ تَقُولُوا) معطوف  
عليه، وإن كنا إن مخففة من الثقيلة، واللام فى لغافلين عوض أو فارقة بين  
إن وما.

قوله تعالى (مَنْ كَذَبَ) الجمهور على التشديد، وقرئ بالتخفيف وهو فى معنى  
المشدد، فىكون (بآيات الله) مفعولاً، ويجوز أن يكون حالا؛ أى كذب ومعه  
آيات الله (يَصْدُقُونَ) يقرأ بالصاد الخالصة على الأصل، وبإشمام الصاد زايًا  
ويأخلاصها زايًا لتقرب من الدال، وسوغ ذلك فيها سكونها.

قوله تعالى (يَوْمَ يَأْتِي) الجمهور على النصب، والعامل فى الظرف (لَا يَنْفَعُ)  
وقرئ بالرفع، والخبر لا ينفع، والعائد محذوف: أى لا ينفع (نَفْسًا إِيْمَانُهَا) فيه  
والجمهور على الياء فى ينفع؛ وقرئ بالتاء وفيه وجهان: أحدهما أنه أنت المصدر  
على المعنى، لأن الإيمان والعقيدة بمعنى، فهو مثل قولهم: جاءته كتابي فاحتقرها:  
أى صحيفتي أو رسالتي، والثانى أنه حسن التأنيث لأجل الإضافة إلى المؤنث (كَمْ  
تَسْكُنُ) فيه وجهان: أحدهما هى مستأنفة؛ والثانى هى فى موضع الحال من الضمير  
الجرور، أو على الصفة لنفس وهو ضعيف.

قوله تعالى ( فَرَقُوا دِينَهُمْ ) يقرأ بالتشديد من غير ألف ، وبالتخفيف وهو في معنى المشدد ؛ ويجوز أن يكون المعنى : فصلوه عن الدين الحق ؛ ويقرأ فارقوا أى تركوا ( كَسَتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ) أى لست في شيء كأن منه .

قوله تعالى ( عَشْرُ أَمْثَالِهَا ) يقرأ بالإضافة : أى فله عشر حسنات أمثالها ، فاكثرت بالصفة ؛ ويقرأ بالرفع والتنوين على تقدير : فله حسنات عشر أمثالها ، وحذف التاء من عشر لأن الأمثال في المعنى مؤنثة ، لأن مثل الحسنة حسنة ؛ وقيل أنت لأنه أضافه إلى المؤنث .

قوله تعالى ( دِينًا ) في نصبه ثلاثة أوجه : هو بدل من الصراط على الموضع ، لأن معنى هداني وعرفني واحد ؛ وقيل منصوب بفعل مضمر : أى عرفني ديناً ؛ والثالث أنه مفعول هداني ، وهدي يتعدى إلى مفعولين ، و ( قَتِيماً ) بالتشديد صفة للدين ، ويقرأ بالتخفيف ، وقد ذكر في النساء والمائدة ، و ( مِلَّةً ) بدل من دين ، أو على إضمار أعني ، و ( حَسَنِيًّا ) حال ، أو على إضمار أعني .

قوله تعالى ( وَتَحْيَايَ ) الجمهور على فتح الياء ، وأصلها الفتح لأنها حرف مضمر فهي كالكاف في رأيتك والتاء في قمت وقرى بإسكانها كما تسكن في أنى ونحوه ، وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما ، وقد قرى في الشاذ بكسر الياء على أنه اسم مضمر كسر لالتقاء الساكنين ( لَلَّهِ ) أى ذلك كله لله .

قوله تعالى ( قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ ) هو مثل قوله « ومن يبتغ غير الإسلام » وقد ذكر : قوله تعالى ( دَرَجَاتٍ ) قد ذكر في قوله تعالى « نرفع درجات من نشاء » .

## سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

( المصّ ) قد ذكرنا في أول البقرة ما يصلح أن يكون هاهنا ويجوز أن تكون هذه الحروف في موضع مبتدأ ؛ و ( كِتَابٌ ) خبره ، وأن تكون خبر مبتدأ محذوف : أى المدعو به المصّ . وكتاب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا أو هو ، و ( أَنْزَلَ ) صفة له ( فَكَلَّا يَتَكُنُّ ) النهي في اللفظ للخرج ، وفي المعنى للمخاطب : أى لا تخرج به ، و ( مِنْهُ ) نعت للخرج ، وهي لا ابتداء الغاية ، أى لا تخرج من أجله و ( لِيَسْتَنْدِرَ ) يجوز أن يتعلق اللام بأنزل ، وأن يتعلق بقوله « فلا يكن » أى لا تخرج به لستمكن من

الإِنْزَالِ ، فَالْهَاءُ فِي مَنْهُ لِلْكِتَابِ أَوْ لِلْإِنْزَالِ ، وَالْهَاءُ فِي ( بِيهِ ) لِلْكِتَابِ ( وَذِكْرِي ) ، فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ : أَحَدُهَا مَنْصُوبٌ ، وَفِيهِ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَنْزَلَ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مَعْتَرِضٌ ؛ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعٍ لَتَنْذُرٍ : أَي لَتَنْذُرٍ وَتَذَكَّرَ : أَي وَلَذِكْرِي . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَفِيهِ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى كِتَابٍ ؛ وَالثَّانِي خَبَرٌ ابْتِدَاءً مَحذُوفٌ : أَي وَهُوَ ذِكْرِي . وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعٍ تَنْذُرٍ . وَأَجَازُ قَوْمٌ أَنْ يَعْطِفَ عَلَى الْهَاءِ بِهِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْجَارَ لَمْ يَعُدْ .

قَوْلُهُ تَعَالَى ( مِّنْ رَبِّكُمْ ) يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَنْزَلَ ، وَيَكُونُ لِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ ، وَيَكُونُ حَالًا : أَي أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ كَأَنَّكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَ ( مِّنْ دُونِهِ ) . حَالٌ مِنْ أَوْلِيَاءٍ ، وَ ( فَكَلِيلًا مَا تَنْذُرُونَ ) مِثْلُ « فَكَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ » وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَقْرَةِ ، وَتَذَكَّرُونَ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ ، وَبِالتَّشْدِيدِ عَلَى الْإِدْغَامِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ) فِي كَمْ وَجْهَانٌ : أَحَدُهُمَا هِيَ مُبْتَدَأٌ ، وَمِنْ قَرْيَةٍ تَبْيِينٌ ، وَمِنْ زَائِدَةٌ ، وَالْخَبَرُ ( أَهْلًا كُنَّاهَا ) وَجَازٌ تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى « كَمْ » لِأَنَّ كَمْ فِي الْمَعْنَى قَرْيٌ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَهْلَكُنَّاهَا صِفَةٌ لِقَرْيَةٍ ، وَالْخَبَرُ ( فِجَاءُهَا بِأَسْنَانٍ ) وَهُوَ سَهْوٌ ، لِأَنَّ الْفَاءَ تَمْنَعُ ذَلِكَ ، وَالثَّانِي أَنَّ « كَمْ » فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ أَهْلَكُنَّاهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : كَثِيرًا مِنَ الْقَرْيِ أَهْلَكُنَّا ؛ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ عَلَى « كَمْ » وَإِنْ كَانَتْ خَبْرًا ، لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ إِذْ أَشْبَهَتْ رَبَّ ، وَالْمَعْنَى : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا ، كَقَوْلِهِ « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ » أَي أَرَدْتَ قِرَاءَتَهُ ؛ وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ عَلَى الْقَلْبِ : أَي وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ جَاءَهَا بِأَسْنَانٍ فَأَهْلَكُنَّاهَا ، وَالْقَلْبُ هُنَا لِأَحْجَاجَةٍ إِلَيْهِ فَبَقِيَ مَحْضُ ضَرُورَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَهْلَكُنَّا أَهْلَهَا فِجَاءً أَهْلَهَا ( بَيِّنَاتٍ ) الْبَيِّنَاتُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي حَكْمِ الظَّرْفِ ( أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ) الْجُمْلَةُ حَالٌ ، وَأَوْ لِتَفْصِيلِ الْجُمْلِ : أَي جَاءَ بَعْضُهُمْ بِأَسْنَانٍ لَيْلًا وَبَعْضُهُمْ نَهَارًا ، وَالْوَاوُ هُنَا وَوَاوُ ، وَلَيْسَتْ حَرْفُ الْعَطْفِ سَكَنْتَ تَخْفِيفًا : وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ « أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا » .

قَوْلُهُ تَعَالَى ( دَعَوْاَهُمْ ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ كَانَ ، وَ ( إِلَّا أَنْ قَالُوا ) الْخَبَرُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ .

قَوْلُهُ تَعَالَى ( بَعِثْنَا ) هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ : أَي عَالِمِينَ .

قوله تعالى ( وَالْوَزْنُ ) فيه وجهان : أحدهما هو مبتدأ ، و ( يَوْمَ مَثَدٍ ) خبره ،  
والعامل في الظرف محذوف : أي والوزن كائن يومئذ ، و ( الحقُّ ) صفةٌ للوزن أو  
خبر مبتدأ محذوف ؛ والثاني أن يكون الوزن خبر مبتدأ محذوف : أي هذا الوزن ،  
ويومئذ ظرف ، ولا يجوز على هذا أن يكون الحق صفة لثلاثا يفصل بين الموصول  
وصلته (١) .

قوله تعالى ( بِمَآ كَانُوا ) « ما » مصدرية : أي بظلمهم ، والباء متعلقة بخبرها .  
قوله تعالى ( مَعَايِشَ ) الصحيح أن الباء لا تهمز هنا لأنها أصلية ، وحركت لأنها  
في الأصل محركة ، ووزنها معيشة كمحبة ؛ وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح ،  
وأعلت بالتسكين في الواحد كما أعلت في يعيش ، وهمزها قوم وهو بعيد جدا .  
ووجهه أنه شبه الأصلية بالزائدة نحو سفينة وسفائن ( قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ) مثل  
الذي تقدم .

قوله تعالى ( وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ) أي إياكم ، وقيل الكاف للجنس المخاطب ،  
وهنا مواضع كثيرة قد تقدمت ( لَمْ يَكُنْ ) في موضع الحال .

قوله تعالى ( أَنْ لَا ) في موضع الحال ، و ( إِذْ ) ظرف لتسجد .  
قوله تعالى ( خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ ) الجار في موضع الحال : أي خلقتني كائنا من  
نار ، ويجوز أن يكون لابتداء الغاية فيتعلق بخلقتني ، ولا زائدة . أي وما منعك  
أن تسجد .

قوله تعالى ( فِيهَا ) يجوز أن يكون حالا ، ويجوز أن يكون ظرفاً .  
قوله تعالى ( فَبِئْسَ مَا تَدْعُو ) الباء تتعلق ب ( الْأَقْعُدَانِ ) وقيل الباء بمعنى اللام ( صِرَاطِكَ )  
ظرف ، وقيل التقدير : على صراطك .

قوله تعالى ( وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ ) هو جمع شمال ، ولو جمع أشملة وشملاء جاز .  
قوله تعالى ( مَذْعُومًا ) يقرأ بالهمز ، وهو من ذأمته إذاعبته ، ويقرأ « مذوما »  
بالواو من غير همز فيه وجهان : أحدهما أنه ألقى حركة الهمزة على الذال وحذفها ؛  
والثاني أن يكون أصله مذيما لأن الفعل منه ذامه يذيمه ذيما ، فأبدلت الياء واوا كما  
قالوا في مكيل مكول وفي مشيب مشوب ، وهو وما بعده حالان ، ويجوز أن يكون  
( مَذْحُورًا ) جالا من الضمير في مذعوما ( لَمَنْ ) في موضع رفع بالابتداء ، وسد  
القسم المقدر وجوابه مسد الخبر ، وهو قوله ( لَأَمْلَأَنَّ ) ، و ( مِنْكُمْ ) خطاب

(١) قوله ( لثلاثا يفصل بين الموصول وصلته ) قال السفاقي : قلت : ولا أدري أين الصلة والموصول  
هنا ، لعله بين الصفة والموصوف وصحفة الناسخ ، وهو على هذا غير مستقيم اه .

لجماعة ، ولم يتقدم إلا خطاب واحد ، ولكن نزله مغزلة الجماعة لأنه رئيسهم ، أو لأنه رجع من الغيبة إلى الخطاب ، والمعنى واحد .

قوله تعالى ( هَذِهِ الشَّجَرَةَ ) يقرأ هذى بغير هاء ، والأصل في « ذا » أذني لقولهم في التصغير « ذيا » فحذفت الياء الثانية تخفيفا وقلبت الياء الأولى ألفا لثلاثي مثل كي ، فإذا خاطبت المؤنث رددت الياء وكسرت الذال لثلاثي مجتمع عليه التأنيث والتغيير ، وأما الهاء فجعلت عوضا من المحذوف حين رد إلى الأصل ، ووصلت بياء لأنها مثل هاء الضمير في اللفظ .

قوله تعالى ( من سَوَّآتِهِمَا ) الجمهور على تحقيق الهمزة ؛ ويقرأ بواو مفتوحة وحذف الهمزة ، ووجهه أنه ألقى حركة الهمزة على الواو ؛ ويقرأ بتشديد الواو من غير همز ، وذلك على إبدال الهمزة واوا ؛ ويقرأ « سَوَّآتِهِمَا » على التوحيد وهو جنس ( إلاَّ أنَّ تَسْكُونًا ) أى إلا مخافة أن تكونا فهو مفعول من أجله ( مَسَاكِينِ ) بفتح اللام وكسرها ، والمعنى مفهوم .

قوله تعالى ( لَسَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ) هو مثل قوله « وإنه في الآخرة لمن الصالحين » وقد ذكر في البقرة ( فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ ) الألف بدل من ياء مبدلة من لام ، والأصل دلهما من الدلالة لا من الدلال ، وجاز إبدال اللام لما صار في الكلمة ثلاث لامات . بغرور يجوز أن تتعلق الباء بهذا الفعل ، ويجوز أن تكون في موضع الحال من الضمير المنصوب : أى وهما مغترين .

قوله تعالى ( وَطَافَآ ) في حكم كاد ، ومعناها الأخذ في الفعل ، و ( يَخْصِفَانِ ) ماضيه خصف ، وهو متعد إلى مفعول واحد ، والتقدير : شيئا ( مِن رَّاقِ الْجَنَّةِ ) وقرئ بضم الياء وكسر الصاد مخففا ، وماضيه أخصف ، وبالهمزة يتعدى إلى اثنين ، والتقدير : يخصفان أنفسهما ؛ ويقرأ بفتح الياء وتشديد الصاد وكسرها مع فتح الخاء وكسرها مع فتح الياء وكسرها ، وقد ذكر تعليل ذلك في قوله « يخطف أبصارهم » ( عَن تَابِكُمَا ) وقد ذكرنا أصل تلك ؛ والإشارة إلى الشجرة ، وهى واحدة . والمخاطب اثنان ، فلذلك ثنى حرف الخطاب .

قوله تعالى ( وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ ) الواو في الأصل تعطف هذه الأفعال بعضها على بعض ، ولكن فصل بينهما بالظرف لأنه عطف جملة على جملة ، وتخرجون بضم التاء وفتحها ، والمعنى فيها مفهوم .

قوله تعالى ( وَرِيثًا ) هو جمع ريشة ؛ ويقرأ « ريشا » وفيه وجهان : أحدهما هو جمع واحده ريش مثل ربح ورياح ؛ والثاني أنه اسم للجمع مثل اللباس ( ولباسُ التقوى ) يقرأ بالنصب عطفًا على ريشا ؛ فإن قيل : كيف ينزل اللباس والريش ؟ قيل : لما كان الريش واللباس ينبتان بالمطر والمطر ينزل ، جعل ما هو المسبب بمنزلة السبب ، ويقرأ بالرفع على الابتداء ، و ( ذلك ) مبتدأ ، و ( خيرٌ ) خبره ، والجملة خبر لباس ؛ ويجوز أن يكون ذلك نعتا للباس : أى المذكور والمشار إليه ، وأن يكون بدلا منه أو عطف بيان ، وخير الخبر ؛ وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف تقديره : وسائر عوراتكم لباس التقوى ، أو على العكس : أى ولباس التقوى سائر عوراتكم ، وفي الكلام حذف مضاف : أى ولباس أهل التقوى ؛ وقيل المعنى : ولباس الاتقاء الذى يتقوى به النظر ، فلا حذف إذا .

قوله تعالى ( لَا يَفْتَنَنَّكُمْ ) النهى فى اللفظ للشيطان ، والمعنى : لا تتبعوا الشيطان فيفتنكم ( كما أخرج ) أى فتنة كفتنة أبويكم بالإخراج ( يَنْزِعُ عَنْهُمَا ) الجملة فى موضع الحال إن شئت من ضمير الفاعل فى أخرج ، وإن شئت من الأيوين لأن فيه ضميرين لهما ، وينزع حكاية أمر قد وقع ، لأن نزاع اللباس عنهما كان قبل الإخراج . فإن قيل الشيطان لم ينزع عنهما اللباس . قيل : ولكنه تسبب فنسب الإخراج والنزع إليه ( هُوَ وَقَبِيلُهُ ) هو توكيد لضمير الفاعل ليحسن العطف عليه ؛

قوله تعالى ( وَأَقِيمُوا ) فى تقدير الكلام وجهان : أحدهما هو معطوف على موضع القسط على المعنى : أى أمر ربى فقال اقسطوا وأقيموا ؛ والثانى فى الكلام حذف تقديره : فأقبلوا وأقيموا ، و ( الدين ) منصوب بمخلصين ، ولا يجوز هنا فتح اللام فى مخلصين لأن ذكر المفعول يمنع من أن لا يسمى الفاعل ( كما ) الكاف نعت لمصدر محذوف : أى ( تَعُودُونَ ) عودا كبدنكم ( فَرِيقًا هَدَى ) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ( وَفَرِيقًا ) الثانى منصوب بفعل محذوف تقديره : وأضل فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير فى تعودون ، وقد مع الفعل مرادة تقديره : تعودون قد هدى فريقا وأضل فريقا . والوجه الثانى أن فريقا فى الموضعين حال وهدى وصف للأول ، و ( حَقَّ عَلَيْهِمُ ) وصف للثانى ، والتقدير : تعودون فريقين ؛ وقرأ به أبى ، ولم تلحق تاء التأنيث لحق للفصل ، أو لأن التأنيث غير حقيقى .

قوله تعالى (عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) ظرف لخذوا، وليس بحال للزينة لأن أحدها يكون قبل ذلك، وفي الكلام حذف تقديره: عند قصد كل مسجد.

قوله تعالى (قُلْ هِيَ) هي مبتدأ، وفي الخبر ستة أوجه: أحدها (خالصة) على قراءة من رفع، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة: أي هي خالصة لمن آمن في الدنيا، و (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف لخالصة، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها لأن اللام للتبيين، والثاني ظرف محض، وفي متعلقة بآمنوا؛ والثاني أن يكون الخبر للذين، وخالصة خبر ثان، وفي متعلقة بآمنوا؛ والثالث أن يكون الخبر للذين، وفي الحياة الدنيا معمول الظرف الذي هو اللام: أي يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا وخالصة خبر ثان؛ والرابع أن يكون الخبر في الحياة الدنيا، وللذين متعلقة بخالصة؛ والخامس أن تكون اللام حالا من الظرف الذي بعدها على قول الأخفش؛ والسادس أن تكون خالصة نصبا على الحال على قراءة من نصب، والعامل فيها للذين، أو في الحياة الدنيا إذا جعلته خبرا، أو حالا، والتقدير: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها له يوم القيامة: أي إن الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة، ولا يجوز أن تعمل في خالصة زينة الله لأنه قد وصفها بقوله التي، والمصدر إذا وصف لا يعمل، ولا قوله أخرج لأجل الفصل الذي بينهما وهو قوله قل، وأجاز أبو علي أن يعمل فيها حرم وهو بعيد لأجل الفصل أيضا (كَتَبْنَا لَكَ نَفْسًا) قد ذكرنا إعراب نظيره في البقرة والأنعام.

قوله تعالى (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) بدلان من الفواحش و (بِغَيْرِ الْحَقِّ) متعلق بالبغي، وقيل هو من الضمير الذي في المصدر إذ التقدير: وإن تبغوا بغير الحق، وعند هؤلاء يكون في المصدر ضمير.

قوله تعالى (جاءَ أَجْلُهُمْ) هو مفرد في موضع الجمع؛ وقرأ ابن سيرين آجالهم على الأصل لأن لكل واحد منهم أجلا.

قوله تعالى (يَقْضُونَ عَلَيْهِمْ) يجوز أن يكون في موضع رفع صفة لرسول، وأن يكون حالا من رسل أو من الضمير في الظرف.

قوله تعالى (مِنَ الْكِتَابِ) حال من نصيبهم.

قوله تعالى (مَنْ قَبْلِكُمْ) يجوز أن يكون ظرفا لخلت، وأن يكون صفة لأمم؛ و (مِنَ الْجِنَّةِ) حال من الضمير في خلت، أو صفة أخرى لأمم (في النار) متعلق بإدخلوا، ويجوز أن يكون صفة لأمم أو ظرفا لخلت (إِدْرَاكُوا) يقرأ بتشديد

الدال وألف بعدها ، وأصلها تداركوا فأبدلت التاء دالا وأسكنت ليصح إدغامها ، ثم أجلبت لها همزة الوصل ليصح النطق بالساكن ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بغير ألف بعد الدال ، ووزنه على هذا افتعلوا ، فالتاء هنا بعد الدال مثل اقتتلوا ؛ وقرى في الشاذ « تداركوا » على الأصل : أى أدرك بعضهم بعضا ؛ وقرى « إذا إدراكوا » بقطع الهمزة عما قبلها وكسرها على نية الوقف على ما قبلها والابتداء بها ؛ وقرى « إذا داركوا » بألف واحدة ساكنة والدال بعدها مشددة ، وهو جمع بين ساكنين ، وجاز ذلك لما كان الثانى مدغما كما قالوا دابة وشابة ، وجاز فى المنفصل كما جاز فى المتصل ، وقد قال بعضهم اثنا عشر بإثبات الألف وسكون العين ، وسترى فى موضعه إن شاء الله تعالى ، و ( جميعا ) حال ( ضعفا ) صفة لعذاب ، وهو بمعنى مضعف أو مضاعف ؛ و ( من النار ) صفة أخرى ، ويجوز أن يكون حالا .

قوله تعالى ( لِكُلِّ ضِعْفٍ ) أى لكل عذاب ضعف من النار ، فحذف للدلالة الأول عليه ( وَاَسْكِنُ لَاتَعْلَمُونَ ) بالتاء على الخطاب ، وبالياء على الغيبة .

قوله تعالى ( لَاتُفْتَحُ ) يقرأ بالتاء ؛ ويجوز فى التاء الثانية التخفيف والتشديد الكثير ؛ ويقرأ بالياء لأن تأنيث الأبواب غير حقيقى ، وللفضل أيضا ( الْجَسَلُ ) يقرأ بفتح الجيم وهو الجمل المعروف ، ويقرأ فى الشاذ بسكون الميم ، والأحسن أن يكون لغة لأن تخفيف المفتوح ضعيف ، ويقرأ بضم الجيم وفتح الميم وتشديدها ، وهو الحبل الغليظ ، وهو جمع مثل صوتم وقوم ، ويقرأ بضم الجيم والميم مع التخفيف وهو جمع مثل أسد وأسد ؛ ويقرأ كذلك إلا أن الميم ساكنة وذلك على تخفيف المضموم ( سَمَّ الْخِيَاطِ ) بفتح السين وضمها لغتان ( وكذلك ) فى موضع نصب ( نَجْزِي ) على أنه وصف لمصدر محذوف .

قوله تعالى ( غَوَّاشٍ ) هو جمع غاشية ، وفى التنوين هنا ثلاثة أوجه : أحدها أنه تنوين الصرف ، وذلك أنهم حذفوا الياء من غواشى فنقص بناؤها عن بناء مساجد وصارت مثل سلام ، فلذلك صرفت . والثانى أنه عوض من الياء المحذوفة . والثالث أنه عوض من حركة الياء المستحقة ، ولما حذفت الحركة وعوض عنها التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وفى هذه المسألة كلام طويل يضيق هذا الكتاب عنه .

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ آمَنُوا ) مبتدأ ، وفى الخبر وجهان : أحدهما ( لَاتُسْكَفُ ) نفسا إلا وسعها ) والتقدير : منهم ، فحذف العائد كما حذف فى قوله « ولمن صبر

وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور» والثاني أن الخبر (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) ولا مكلف معترض بينهما .

قوله تعالى (مِنْ غِيلٍ) هو حال من «ما» (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ) الجملة في موضع الحال من الضمير المجرور بالإضافة ، والعامل فيها معنى الإضافة .

قوله تعالى (هَدَانَا لِهَدَا) قد ذكرناه في الفاتحة (وَمَا كُنَّا) الواو للحال ، ويجوز أن تكون مستأنفة ؛ ويقرأ بحذف الواو على الاستئناف ، و (لِنَهْتِدَى) قد ذكرنا إعراب مثله في قوله تعالى « ما كان الله لينذر المؤمنين » (أَنْ هَدَانَا) هما في تأويل المصدر ، وموضعه رفع بالابتداء لأن الاسم الواقع بعد «لولا» هذه كذلك وجواب «لولا» محذوف دل عليه ما قبله تقديره : لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدى ؛ وبهذا حسنت القراءة بحذف الواو (أَنْ تِلْكُمْ) أفي أن وجهان : أحدهما هي بمعنى أى ولا موضع لها ؛ وهى تفسير للنداء ، والثاني أنها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبرها : أى ونودوا أنه تلکم الجنة ، والهاء ضمير الشأن ، وموضع الكلام كله نصب بنودوا ، وجر على تقديره بأنه (أَوْرِثْتُمُوهَا) يقرأ بالإظهار على الأصل ، وبالإدغام لمشاركة التاء في الهمس وقربها منها في المخرج وموضع الجملة نصب على الحال من الجنة ، والعامل فيها مافى تلك من معنى الإشارة ؛ ولا يجوز أن يكون حالا من تلك لوجهين : أحدهما أنه فصل بينهما بالخبر . والثاني أن تلك مبتدأ والابتداء لا يعمل في الحال ؛ ويجوز أن تكون الجنة نعما لتلكم أو بدلا ، وأورثتموها الخبر ؛ ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الكاف والميم ، لأن الكاف حرف للخطاب ، وصاحب الحال لا يكون حرفا ، ولأن الحال تكون بعد تمام الكلام ، والكلام لا يتم بتلكم .

قوله تعالى (أَنْ قَدَّوْجَدْنَا) أن يجوز أن تكون بمعنى أى ، وأن تكون مخففة (حَقًّا) يجوز أن تكون حالا ، وأن تكون مفعولا ثانيا ، ويكون وجدنا بمعنى علمنا (ما وَعَدَّ رَبُّكُمْ) حذف المفعول من وعد الثانية ، فيجوز أن يكون التقدير : وعدمكم ، وحذفه للدلالة الأول عليه ، ويجوز أن يكون التقدير : ما وعد الفريقين ، يعنى نعمنا وعدابكم ؛ ويجوز أن يكون التقدير : ما وعدنا ، ويقوى ذلك أن ما عليه أصحاب النار شر ، والمستعمل فيه أوعد ، ووعد يستعمل في الخير أكثر (نَعَم) حرف يجاب به عن الاستفهام في إثبات المستفهم عنه ، ونونها وعينها مفتوحتان ؛ ويقرأ بكسر العين وهى لغة ، ويجوز كسرهما جميعا على الإتيان (بِيَدْنَهُمْ) يجوز

أن يكون ظرفاً لأذن ، وأن يكون صفة لمؤذن ( أنْ لَعْنَةَ اللَّهِ ) يقرأ بفتح الهمزة وتحفيف النون وهي مخففة : أى بأنه لعنة الله ؛ ويجوز أن تكون بمعنى أى ، لأن الأذان قول ؛ ويقرأ بتشديد النون ونصب اللعنة وهو ظاهر ؛ وقرئ في الشاذ بكسر الهمزة : أى فقال أن لعنة الله .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَصُدُّونَ ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ورفعاً .

قوله تعالى ( وَتَادُوا ) الضمير يعود على رجال ( أنْ سَلَامٌ ) أى أنه سلام ، ويجوز أن تكون بمعنى أى ( لَمْ يَدْخُلُوهَا ) أى لم يدخل أصحاب الجنة الجنة بعد ( وَهُمْ يَطْمَعُونَ ) فى دخولها : أى نادوهم فى هذه الحال ، ولا موضع لقوله : وهم يطمعون على هذا ؛ وقيل المعنى : إنهم نادوهم بعد أن دخلوا ، ولكنهم دخلوها وهم لا يطمعون فيها ، فتكون الجملة على هذا حالاً .

قوله تعالى ( تَلْقَاءَ ) هو فى الأصل مصدر ، وليس فى المصادر تفعال بكسر التاء إلا تلقاء وتبيان ، وإنما يحىء ذلك فى الأسماء نحو التمثال والتساح والتقصار ، وانتصاب تلقاء هاهنا على الظرف : أى ناحية أصحاب النار .

قوله تعالى ( مَا أَغْنَى ) ويجوز أن تكون « ما » نافية ، وأن تكون استفهاماً .

قوله تعالى ( لَابِتْنَاكُمْ ) تقديره : أقسمت عليهم بأن لا ينالهم ؛ فلا ينالهم هو الخلوفاً عليه ( ادْخُلُوا ) تقديره : فالتفتوا إلى أصحاب الجنة فقالوا ادخلوا ؛ ويقرأ فى الشاذ « وادخلوا » على الاستئناف ، وذلك يقال بعد دخولهم ( لَأَخَوْفٌ عَلَيْكُمْ ) إذا قرئ « ادخلوا » على الأمر كانت الجملة حالاً : أى ادخلوا آمينين ، وإذا قرئ على الخبر كان رجوعاً من الغيبة إلى الخطاب .

قوله تعالى ( أَنْ أَفِيضُوا ) يجوز أن تكون أن مصدرية وتفسيرية ، و ( مِنْ الْمَاءِ ) تقديره شيئاً من الماء ( أَوْ مِمَّا ) قيل أو بمعنى الواو ، واحتج لذلك بقوله ( حَرَمَهُمَا ) وقيل هى على بابها ؛ وحرمةهما على المعنى فيكون فيه حذف : أى كلا منهما أو كليهما .

قوله تعالى ( الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ ) يجوز أن يكون جراً ونصباً ، ورفعاً ، و ( كَهْوًا ) مفعول ثان ، والتفسير ملهوا به وملعوباً به ، ويجوز أن يكون صيروا عادتهم ، لأن الدين قد جاء بمعنى العادة .

قوله تعالى ( عَلَى عِلْمٍ ) يجوز أن يكون فصلناه مشتقاً على علم ، فيكون حالاً

من الماء ؛ ويجوز أن يكون حالا من الفاعل : أى فصلناه عالمين : أى على علم منا  
( هُدَى وَرَحْمَةً ) حالان : أى ذا هدى وذارحمة ، وقرئ بالرفع على أنه خبر  
مبتدأ محذوف .

قوله تعالى ( يَوْمَ يَأْتِي ) هو ظرف لـ ( يَتَقُولُ ) ، ( فَيَدشْفَعُوا لَنَا ) هو  
منصوب على جواب الاستفهام ( أَوْ نُرَدُّ ) المشهور الرفع ، وهو معطوف على موضع  
من شفعاء تقديره : أو هل نرد ( فَتَنَعْمَلْ ) على جواب الاستفهام أيضا ؛ ويقرأ  
برفعهما : أى فهل نعمل ، وهو داخل فى الاستفهام ؛ ويقرآن بالنصب على  
جواب الاستفهام .

قوله تعالى ( يُغشَى اللَّيْلَ ) فى موضعه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير  
فى خلق ، وخبر إن على هذا « الله الذى خلق » . والثانى أنه مستأنف ويغشى بالتخفيف  
وضم الياء ، وهو من أغشى ويتعدى إلى مفعولين : أى يغشى الله الليل النهار ، ويقرأ  
« يغشى » بالتشديد ، والمعنى واحد ، ويقرأ « يغشى » بفتح الياء والتخفيف ، والليل  
فاعله ( يَطْلُبُهُ ) حال من الليل أو من النهار ، و ( حَشِيثًا ) حال من الليل لأنه  
الفاعل ، ويجوز أن يكون من النهار فيكون التقدير : يطلب الليل النهار محثوثا ، وأن  
يكون صفة لمصدر محذوف : أى طلبا حثيثا ( وَالشَّمْسَ ) يقرأ بالنصب ، والتقدير  
وخلق الشمس ، ومن رفع استأنف .

قوله تعالى ( وَخُفِيَّةً ) يقرأ بضم الخاء وكسرها وهما لغتان ، والمصدران حالان ؛  
ويجوز أن يكون مفعولا له ، ومثله خوفا وطمعا .

قوله تعالى ( قَرِيبٌ ) إنما لم تؤنث لأنه أراد المطر ، وقيل إن الرحمة والترحم  
بمعنى ؛ وقيل هو على النسب : أى ذات قرب كما يقال امرأة طالق ؛ وقيل هو فعيل  
بمعنى مفعول كما قالوا لحية دهن وكف خضيب ؛ وقيل أرادوا المكان : أى أن  
مكان رحمة الله قريب ؛ وقيل فرق بالحذف بين القريب من النسب وبين القريب  
من غيره .

قوله تعالى ( نُشْرًا ) يقرأ بالنون والشين مضمومتين وهو جمع . وفى واحده  
وجهان : أحدهما نشور مثل صبور وصبر ، فعلى هذا يجوز أن يكون فعول بمعنى  
فاعل : أى ينشر الأرض ، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول كركوب بمعنى مركوب  
أى منشورة بعد الطي ، أو منشرة : أى محياة من قولك : أنشر الله الميت فهو منشور  
ويجوز أن يكون جمع ناشر مثل نازل ونزل ، ويقرأ بضم النون وإسكان الشين على

تخفيف المضموم ، ويقرأ « نشرا » بفتح النون وإسكان الشين ، وهو مصدر نشر بعد الطي ، أو من قولك : أنشر الله الميت فنشر : أى عاش ، ونصبه على الجال : أى ناشرة أو ذات نشر ، كما تقول جاء ركضا : أى راكضا ، ويقرأ « بُشُرا » بالباء وضمين وهو جمع بشير مثل قليب وقلب ، ويقرأ كذلك إلا أنه بسكون الشين على التخفيف ، ومثله فى المعنى « أرسل الرياح مبشرات » ، ويقرأ « بشرى » مثل حبلى أى ذات بشارة ، ويقرأ « بشُرا » بفتح الباء وسكون الشين وهو مصدر بشرته إذا بشرته (سحابا) جمع سحابة ، وكذلك وصفها بالجمع (لِسِبَلِدٍ) أى لإحياء بلد (بِه الماء) الهاء ضمير الباء أو ضمير السحاب أو ضمير الريح ، وكذلك الهاء فى (بِه) الثانية .

قوله تعالى (يَخْرِجُ نَبَاتَهُ) يقرأ بفتح الياء وضم الراء ورفع النبات ، ويقرأ كذلك إلا أنه يضم الياء على ما لم يسم فاعله ، ويقرأ بضم الياء وكسر الراء ونصب النبات : أى فيخرج الله أو الماء (بِإِذْنِ رَبِّهِ) متعلق بيخرج (إِلَّا نَكِدًا) بفتح النون وكسر الكاف وهو حال ، ويقرأ بفتحهما على أنه مصدر : أى ذا نكد ، ويقرأ بفتح النون وسكون الكاف ، وهو مصدر أيضا وهو لغة ، ويقرأ « يخرج » بضم الياء وكسر الراء ، ونكدا مفعوله .

قوله تعالى (مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) من زائدة، وإله مبتدأ، ولكم الخبر ، وقيل الخبر محذوف : أى مالكم من إله فى الوجود ، ولكم تخصيص ، وتبيين . وغيره بالرفع فيه وجهان : أحدهما هو صفة « لإله » على الموضع ، والثانى هو بدل من الموضع مثل : لا إله إلا الله ؛ ويقرأ بالنصب على الاستثناء ، وبالجر صفة على اللفظ (عِنْدَ آبِ يَوْمٍ عَظِيمٍ) وصف اليوم بالعظم ، والمراد عظم ما فيه .

قوله تعالى (مِنْ قَوْمِهِ) حال من الملا ، و (نَرَاكَ) من رؤية العين ، فيكون (فى ضلال) حالا ، ويجوز أن تكون من رؤية القلب فيكون مفعولا ثانيا .

قوله تعالى (أُبَلِّغُكُمْ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون صفة لرسول على المعنى ، لأن الرسول هو الضمير فى « لكنى » ولو كان يبلغكم لجاز لأنه يعود على لفظ رسول ، ويجوز أن يكون حالا ، والعامل فيه الجار من قوله من رب (وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ) بمعنى أعرف ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وهو « ما » وهى بمعنى الذى أو نكرة موصوفة . ومن الله فيه وجهان : أحدهما هو متعلق بأعلم : أى ابتداء علمى من عند الله . والثانى أن يكون حالا من « ما » أو من العائد المحذوف .

قوله تعالى (من رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون صفة لذكر ، وأن تتعلق بجاءكم «عَلَى رَجُلٍ» يجوز أن يكون حالا من : أى نازلا على رجل ، وأن يكون متعلقا بجاءكم على المعنى لأنه فى معنى نزل إليكم ، وفى الكلام حذف مضاف : أى على قلب رجل أو لسان رجل .

قوله تعالى (فى الضَّلَكِ) هو حال من «من» أو من الضمير المرفوع فى معه ، والأصل فى (عَمِينَ) عميين فسكنت الأولى وحذفت :

قوله تعالى (هُودًا) بدل من أخاهم ، وأخاهم منصوب بفعل محذوف : أى وأرسلنا إلى عاد ، وكذلك أوائل القصص التى بعدها .

قوله تعالى (ناصيحٌ أمينٌ) هو فعيل بمعنى مفعول .

قوله تعالى (فى الخَلْقِ) يجوز أن يكون حالا من (بَسْطَةَ) وأن يكون متعلقا بزادكم . والآلاء جمع ، وفى واحدها ثلاث لغات : إلى بكسر الهمزة وألف واحد بعد اللام ، وبفتح الهمزة كذلك ، وبكسر الهمزة وسكون اللام وياء بعدها .

قوله تعالى (وَحَدَهُ) هو مصدر محذوف الزوائد . وفى موضعه وجهان : أحدهما هو مصدر فى موضع الحال من الله : أى لنعبد الله مفردا وموحدا ؛ وقال بعضهم : هو حال من الفاعلين : أى موحدين له . والثانى أنه ظرف : أى لنعبد الله على حياله قاله يونس ، وأصل هذا المصدر الإيجاد من قولك أوحدته ، فحذفت الهمزة والألف وهما الزائدان .

قوله تعالى (مِنَ رَبِّكُمْ) يجوز أن يكون حالا من (رَجِسٌ) وأن يتعلق بوقع (فى أسماء) أى ذوى أسماء أو مسميات .

قوله تعالى (آيَةً) حال من الناقة ، والعامل فيها معنى مافى هذه من التنبيه والإشارة ؛ ويجوز أن يعمل فى آية لكم ؛ ويجوز أن يكون لكم حالا من آية ؛ ويجوز أن يكون ناقة الله بدلا من هذه أو عطف بيان ولسم الخبر ؛ وجاز أن يكون آية حالا لأنها بمعنى علامة ودليلا (تَأْكُلُ) جواب الأمر (فَمَيَّا نَحْنُكُمْ) جواب النهى ، وقرئ بالرفع وموضعه حال :

قوله تعالى (مِنَ سَهْوِهَا) يجوز أن يكون حالا من (قُصُورًا) ومفعولا ثانيا لتتخذون ، وأن تتعلق بتتخذون لا على أن تتخذون يتعدى إلى مفعولين بل إلى واحد ، و «من» لا ابتداء غاية الاتخاذ (وَتَشْحَبُونَ الْجِبَالَ) فيه وجهان : أحدهما أنه بمعنى

تتخذون فيكون (بَيُوتَا) مفعولا ثانيا . والثاني أن يكون التقدير من الجبال على ما جاء في الآية الأخرى ، فيكون بيوتا المفعول ، ومن الجبال على ما ذكرنا في قوله من سهوها .

قوله تعالى ( لِمَنْ آمَنَ ) هو بدل من قوله « للذين استضعفوا » بإعادة الجار كقولك : مررت بزيد بأخيك .

قوله تعالى ( فأصْبَحُوا ) يجوز أن تكون التامة ، ويكون ( جَائِمِينَ ) حالا ، وأن تكون الناقصة ، وجائمين الخبر ، وفي دارهم متعلق بجائمين .

قوله تعالى ( وَاُولَئِكَ ) أى وأرسلنا لوطا ، أو واذكر لوطا ، و( إِذْ ) على التقدير الأول ظرف ، وعلى الثاني يكون ظرفا محذوف تقديره : واذكر رسالة لوط إذ ( مَاسَبَقْتُمْ بِهَا ) في موضع الحال من الفاحشة أو من الفاعل في أتأتون تقديره مبتدئين ( أُنْتُمْ ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام ، ويجوز تخفيف الثانية وتلينها ، وهو جعلها بين الياء والألف ؛ ويقرأ بهمزة واحدة على الخبر ( شَهْوَةً ) مفعول من أجله ، أو مصدر في موضع الحال ( مِّنْ دُونِ النَّسَاءِ ) صفة لرجال : أى منفردين عن النساء ( بَلْ أَنْتُمْ ) بل هنا للخروج من قصة إلى قصة ؛ وقيل هو إضراب عن محذوف تقديره : ما عدلتم بل أنتم مسرفون .

قوله تعالى ( وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ) يقرأ بالنصب والرفع ، وقد ذكر في آل عمران وفي الأنعام .

قوله تعالى ( مَطَرًا ) هو مفعول أمطرنا ، والمطر هنا الحجارة كما جاء في الآية الأخرى « وأمطرنا عليهم حجارة » .

قوله تعالى ( وَلَا تَبْخَسُوا ) هو متعد إلى مفعولين وهما (الناس) و(أشياءهم) وتقول : بخست زيدا حقه : أى نقصته إياه .

قوله تعالى ( تَوَعَّدُونَ ) حال من الضمير في تععدوا (مَنْ آمَنَ) مفعول تصدون لا مفعول توعدون ، إذ لو كان مفعول الأول لكان تصدونهم (وَتَبَخَّسُونَهَا) حالا ، وقد ذكرناها في قوله تعالى « يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله » في آل عمران .

قوله تعالى ( أَوْ لَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ) أى ولو كرهننا تعيدوننا « ولو » هنا بمعنى إن لأنه المستقبل ؛ ويجوز أن تكون على أصلها ، ويكون المعنى إن كنا كارهين في هذه الحال .

قوله تعالى ( قَدْ افْتَرَيْنَا ) هو بمعنى المستقبل لأنه لم يقع ، وإنما سد مسد جواب ( إِنْ عُدْنَا ) وساغ دخول قد هاهنا لأنهم قد نزلوا الافتراء عند العود منزلة الواقع فقرنوه بقد ، وكان المعنى قد افترينا الآن إن هممنا بالعود ( إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ) المصدر في موضع نصب على الاستثناء ، والتقدير : إلا وقت أن يشاء الله ، وقيل هو استثناء منقطع ، وقيل إلا في حال مشيئة الله ، و ( عَلِمَا ) قد ذكر في الأنعام .

قوله تعالى ( إِذَا لِحَاسِرُونَ ) إذا هنا متوسطة بين اسم إن وخبرها ، وهى حرف معناه الجواب ، ويعمل في الفعل بشروط مخصوصة وليس « ذا » موضعها .

قوله تعالى ( الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْيَبًا ) لك فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو مبتدأ هـ وفي الخبر وجهان : أحدهما ( كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ) وما بعده جملة أخرى ، أو بدل من الضمير في يغنوا ، أو نصب بإضمار أعنى . والثاني أن الخبر ( الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْيَبًا كَانُوا ) و « كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا » على هذا حال من الضمير في كذبوا ، والوجه الثاني أن يكون صفة لقوله « الذين كفروا من قومه » ، والثالث أن يكون بدلا منه ، وعلى الوجهين يكون كأن لم حالا .

قوله تعالى ( حَتَّى عَقَوْا ) أى إلى أن عفوا : أى كثروا ( فَأَخَذْنَا هُمْ ) هو معطوف على عفوا .

قوله تعالى ( أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ) يقرأ بفتح الواو على أنها واو العطف دخلت عليه همزة الاستفهام . ويقرأ بسكونها وهى لأحد الشيتين ، والمعنى : أفأمنوا إتيان العذاب ضحى ، أو أمنوا أن يأتيهم ليلا ؟ وبياتا الحال من بأسنا : أى مستخفيا باغتيالهم ليلا .

قوله تعالى ( فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ ) الفاء هنا للتنييه على تعقيب العذاب آمن مكر الله .

قوله تعالى ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ ) يقرأ بالياء ، وفاعله ( أَنْ لَوْ نَشَاءُ ) وأن مخففة من الثقيلة : أى أو لم يبين لهم علمهم بمشيتنا ؛ ويقرأ بالنون وأن لو نشاء مفعوله وقيل فاعل يهدى ضمير اسم الله تعالى ( فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ) الفاء لتعقيب عدم السمع بعد الطبع على القلب من غير فصل .

قوله تعالى ( نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا ) هو مثل قوله « ذلك من أنباء الغيب نوحيه » وقد ذكر في آل عمران . ، ومثل قوله تعالى « تلك آيات الله نتلوها » وقد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (لَأَكْثَرُ هِمًّا) هو حال من (عَهْدًا) ومن زايدة : أى ما وجدناه عهداً لأكثرهم (وَأَنُوجَمْدُنَا) مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف : أى وإنا وجدناه واللام فى (لَتَمَاسِقِينَ) لازمة لها لتفصل بين أن المخففة وبين إن بمعنى « ما » وقال الكوفيون : من الثقيلة « إن » بمعنى « ما » وقد ذكر فى البقرة عند قوله « وإن » كانت لكبيرة »

قوله تعالى (كَيْفَ كَانَ) كيف فى موضع نصب خبر كان ، (عَاقِبَةً) اسمها ، والجملة فى موضع نصب بفانظر .

قوله تعالى (حَقِيقٌ) هو مبتدأ ، وخبره (أَنُ لَأَقُولَ) على قراءة من شدد الياء فى على ، وعلى متعلق بحقيق ، والجيد أن يكون « أن لا » فاعل حقيق لأنه ناب عن بحق على ؛ ويقرأ على ألا ، والمعنى واجب بأن لا أقول ، وحقيق هاهنا على الصحيح صفة لرسول ، أو خبر ثان ، كما تقول : أنا حقيق بكذا : أى أحمق ، وقيل المعنى على قراءة من شدد الياء أن يكون حقيق صفة لرسول ، وما بعده مبتدأ وخبر : أى على قول الحق .

قوله تعالى (فَإِذَا هِيَ) « إذا » للمفاجأة ، وهى مكان ، وما بعدها مبتدأ ، و (تُعَيَّبَانُ) خبره ، وقيل هى ظرف زمان ، وقد أشبعنا القول فيها فيما تقدم .

قوله تعالى (فَإِذَا تَأْمُرُونَ) هو مثل قوله «ماذا ينفقون» وقد ذكر فى البقرة وفى المعنى وجهان : أحدهما أنه من تمام الحكاية عن قول الملا . والثانى أنه مستأنف من قول فرعون ، تقديره : فقال ماذا تأمرون ، ويدل عليه ما بعده ، وهو قوله (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) وأرجئه يقرأ بالهمزة وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد ، وبالإشباع وهو ضعيف لأن الهاء خفية ، فكأن الواو التى بعدها تتلو الهمزة ، وهو قريب من الجمع بين ساكنين ، ومن هنا ضعف قولهم عليه مال بالإشباع ، ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف ، لأن الهمز حرف صحيح ساكن ، فليس قبل الهاء ما يقتضى الكسر . ووجهه أنه أتبع الهاء كسرة الجيم ، والحاجز غير حصين ؛ ويقرأ من غير همز من أرجيت بالياء ، ثم منهم من يكسر الهاء ويشبعها ، ومنهم من لا يشبعها ، ومنهم من يسكنها ، وقد بينا ذلك فى « يؤده إليك » .

قوله تعالى (بِكُلِّ سَاحِرٍ) يقرأ بألف بعد السين وألف بعد الحاء مع التشديد وهو الكثير .

قوله تعالى ( أَيْنَ لَنَا ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام والتحقيق والتلدين على ما تقدم وبهمزة واحدة على الخبر .

قوله تعالى ( إِمَّا أَنْ تُلَاقِي ) في موضع أن والفعل وجهان : أحدهما رفع : أي أمرنا إما الإلقاء ، والثاني نصب : أي إما أن تفعل الإلقاء .

قوله تعالى ( وَاسْتَرَّهَبُوهُمْ ) أي طلبوا إرهابهم ، وقيل هو بمعنى أرهبوهم مثل قر واستقر .

قوله تعالى ( أَنْ أَلْتَقِ ) يجوز أن تكون أن المصدرية ، وأن تكون بمعنى : أي « فإذا هي تَلَقَّفُ » يقرأ بفتح اللام وتشديد القاف مع تخفيف التاء مثل تكلم ، ويقرأ « أتلقف » بتشديد التاء أيضا ، والأصل تتلقف فأدغمت الأولى في الثانية ووصلت بما قبلها فأعني عن همزة الوصل ، ويقرأ بسكون اللام وفتح القاف ، وماضيه تلقف مثل علم .

قوله تعالى ( قَالُوا آمَنَّا ) يجوز أن يكون حالا : أي فانقلبوا صاغرين قد قالوا ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ( رَبِّ مُوسَى ) بدل مما قبله .

قوله تعالى ( قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ ) يقرأ بهمزتين على الاستفهام ، ومنهم من يحقق الثانية ، ومنهم من يخففها ، والفصل بينهما بألف بعيد لأنه يصير في التقدير كأربع ألفات ، ويقرأ بهمزة واحدة على لفظ الخبر ، فيجوز أن يكون خبرا في المعنى وأن يكون حذف همزة الاستفهام ، وقرئ « فرعون وآمنتم » يجعل الهمزة الأولى واوا لانضمام ما قبلها .

قوله تعالى ( وَمَا تَنْقِمُ ) يقرأ بكسر القاف وفتحها ، وقد ذكر في المائة .

قوله تعالى ( وَيَذَرَاكَ ) الجمهور على فتح الراء عطفا على ليفسدوا ، وسكنها بعضهم على التخفيف ، وضمها بعضهم : أي وهو يذرك ؛ ويقرأ ( وَآلِهَتِكَ ) مثل العبادة والزيادة ، وهي العبادة .

قوله تعالى ( يُورِثُهَا ) يجوز أن يكون مستأنفا ، وأن يكون حالا من الله .

قوله تعالى ( بِالسِّنِينَ ) الأصل في سنة سنه ، فلامها هاء لقولهم : عاملته مسانمة وقيل لامها واو لقولهم سنوات ، وأكثر العرب تجعلها كالزديدون ، ومنهم من يجعل النون حرف الإعراب ، وكسرت سنيها إيذانا بأنها جمعت على غير القياس ( مِنْ الثَّمَرَاتِ ) متعلق بنقص ، والمعنى وبتنقص الثمرات .

قوله تعالى (يَطِّيرُوا) أى يططيروا ، وقرئ شاذاً « تطيروا » على لفظ الماضى (طائِرُهُمْ) على لفظ الواحد ، ويقرأ طيرهم ، وقد ذكر مثله فى آل عمران .

قوله تعالى (مَهْمَا) فيها ثلاثة أقوال : أحدها أن « مه » بمعنى اكفف ، و « ما » اسم للشرط كقوله « ما يفتح الله للناس من رحمة » والثانى أن أصل « مه » ما الشرطية زيدت عليها ما كما زيدت فى قوله « إما يأتينكم » ثم أبدلت الألف الأولى هاء لثلاث تنوالت كلمتان بلفظ واحد . والثالث أنها بأسرها كلمة واحدة غير مركبة ، وموضع الاسم على الأقوال كلها نصب بـ (تَأْتِينَا) والهاء فى (بِهِ) تعود على ذلك الاسم .

قوله تعالى (الطُّوفَانَ) قيل هو مصدر ، وقيل هو جمع طوفانة ، وهو الماء المغرق الكثير (وَأَلْجَرَادَ) جمع جرادة الذكر والأنثى، سواء (وَالْقُمَّلَ) يقرأ بالتشديد والتخفيف مع فتح القاف وسكون الميم ، قيل هما لغتان ، وقيل هما القمل المعروف فى الثياب ونحوها ، والمشدد يكون فى الطعام (آياتٍ) حال من الأشياء المذكورة .

قوله تعالى (بِمَا عَاهَدَ عِنْدَكَ) يجوز أن تتعلق الباء بادع : أى بالشئ الذى علمك الله الدعاء به . ويجوز أن تكون الباء للقسم (إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ) هم مبتدأ وينكثون الخبر ، وإذا للمفاجأة وقد تقدم ذكرها .

قوله تعالى (وَأَوْرَثْنَا) يتعدى إلى مفعولين ، فالأول (الْقَوْمَ) . و (الَّذِينَ كَانُوا) نعت . وفى المفعول الثانى ثلاثة أوجه : أحدها (مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا) والمراد أرض الشام أو مصر ، و (التي باركنا) على هذا فيه وجهان : أحدهما هو صفة المشارق والمغارب . والثانى صفة الأرض ، وفيه ضعف لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة . والقول الثانى أن المفعول الثانى لأورثنا التى باركنا : أى الأرض التى باركنا ، فعلى هذا فى المشارق والمغارب وجهان : أحدهما هو ظرف ليستضعفون . والثانى أن تقديره : يستضعفون فى مشارق الأرض ومغاربها ، فلما حذف الحرف وصل الفعل بنفسه فنصب ، والقول الثالث أن التى باركنا صفة على ما تقدم ، والمفعول الثانى محذوف تقديره : الأرض أو الملك (مَا كَانَ يَصْنَعُ) « ما » بمعنى الذى ، وفى اسم كان وجهان : أحدهما هو ضمير « ما » وخبرها يصنع فرعون ، والعائد محذوف ، أى يصنعه . والثانى أن اسم كان فرعون . وفى يصنع ضمير فاعل ، وهذا ضعيف لأن يصنع يصلح أن يعمل فى فرعون فلا يقدر تأخيره كما لا يقدر تأخير الفعل فى قولك : قام زيد ، وقيل « ما » مصدرية وكان زائدة ، وقيل ليست

زائدة ، ولكن كان الناقصة لانفصل بين « ما » وبين صلتها . وقد ذكرنا ذلك في قوله « بما كانوا يكذبون » وعلى هذا القول يحتاج كان إلى اسم ، ويضعف أن يكون اسمها ضمير الشأن لأن الجملة التي بعدها صلة « ما » فلا تصلح للتفسير فلا يحصل بها الإيضاح ، وتام الاسم لأن المفسر يجب أن يكون مستقبلا فتدعو الحاجة إلى أن نجعل فرعون اسم كان وفي يصنع ضمير يعود عليه ، و ( يَعْزِشُونَ ) بضم الراء وكسرها لغتان ، وكذلك يعكفون ، وقد قرئ بهما فيهما .

قوله تعالى ( وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ ) الباء هنا معدية كالمهزة والتشديد : أى أجزنا ببني إسرائيل البحر وجوزنا .

قوله تعالى ( كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ) في « ما » ثلاثة أوجه : أحدها هي مصدرية ، والجملة بعدها صلة لها ، وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل . والثاني أن « ما » بمعنى الذى ، والعائد محذوف ، وآلهة بدل منه تقديره : كالذى هو لهم ، والكاف وما عملت فيه صفة لإله : أى إلهامثلا للذى لهم . والوجه الثالث أن تكون « ما » كافة للكاف ، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد ، فاما أريد دخولها على الجملة كفت بما .

قوله تعالى ( ما هُمْ فِيهِ ) يجوز أن تكون « ما » مرفوعة بمتبر ، لأنه قوى بوقوعه خبرا ، وأن تكون « ما » مبتدأ ومتبر خبر مقدم .

قوله تعالى ( أَعْيَرَ اللَّهُ ) فيه وجهان : أحدهما هو مفعول أبعيكم ، والتقدير : أبعي لكم فحذف اللام ، و ( إلهها ) تمييز . والثاني أن إلهها مفعول أبعيكم غير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالا ( وَهُوَ فَضَّلَكُمْ ) يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى ( ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ) هو مفعول ثان لواعدنا ، وفيه حذف مضاف تقديره : إتيان ثلاثين أو تمام ثلاثين ، و ( أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) حال تقديرها : فتم ميعات ربه كاملا ، وقيل هو مفعول تم ، لأن معناه بلغ ، فهو كقولهم : بلغت أرضك جريبين ، و ( هَارُونَ ) بدل أو عطف بيان ، ولو قرئ بالرفع لكان نداء أو خبر مبتدأ محذوف .

قوله تعالى ( جَعَلَهُ دَكَاً ) أى صيره ، فهو متعد إلى اثنين ، فن قرأ « دكا » جعله مصدرا بمعنى المدكوك : وقيل تقديره : ذا دك ؛ ومن قرأ بالمد جعله مثل أرض دكاء أو ناقة دكاء ؛ وهى التى لاسنام لها ، و ( صَحِيقًا ) حال مقارنة .

قوله تعالى (سَأُرِيكُمْ) قرىء في الشاذ بواو بعد الهمزة ، وهي ناشئة عن الإشباع وفيها بعد .

قوله تعالى (سَبِيلَ الرُّشْدِ) يقرأ بضم الراء وسكون الشين ويفتحهما : وسبيل الرشد بالألف والمعنى واحد .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا) مبتدأ وخبره (حَبِطَتْ) ويجوز أن يكون الخبر (هَلْ يُجْزَوْنَ) وحبطت حال من ضمير الفاعل في كذبوا ، وقد مرادة .

قوله تعالى (مِنَ حُلِيِّهِمْ) يقرأ بفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء وهو واحد ، ويقرأ بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء وهو جمع أصله حلوى ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى ثم كسرت اللام إتباعا لها ويقرأ بكسر الحاء واللام والتشديد على أن يكون أتبع الكسر الكسر (عَجَلًا) مفعول اتخذه و (جَسَدًا) نعت أو بدل أو بيان من حلبيهم ، ويجوز أن يكون صفة لعجل قدم فصار حالا ، وأن يكون متعلقا باتخذ ، والمفعول الثاني محذوف أي إلها .

قوله تعالى (سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل ، والتقدير : سقط الندم في أيديهم .

قوله تعالى (غَضَبَانِ) حال من موسى ، و (أَسْفَى) حال آخر بدل من التي قبلها ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في غضبان .

قوله تعالى (يَجْرُهُ إِلَيْهِ) يجوز أن يكون حالا من موسى ، وأن يكون حالا من الرأس ، ويضعف أن يكون حالا من أخيه (قال ابن أمية) يقرأ بكسر الميم ، والكسرة تدل على الياء المحذوفة ، ويفتحها . وفيه وجهان : أحدهما أن الألف محذوفة ، وأصل الألف الياء ، وفتحت الميم قبلها فانقلبت ألفا وبقيت الفتحة تدل عليها ، كما قالوا : يا بنت عما . والوجه الثاني أن يكون جعل ابن والأم بمنزلة خمسة عشر ، وبناهما على الفتح (فَيَلَا تُشْمِتُ) الجهور على ضم التاء وكسر الميم ، و (الأعداء) مفعوله ؛ وقرىء بفتح التاء والميم ، والأعداء فاعله ، والنهي في اللفظ للأعداء ، وفي المعنى لغيرهم وهو موسى ، كما تقول : لا أرينك ها هنا ؛ وقرىء بفتح التاء والميم ونصب الأعداء والتقدير : لا تشمت أنت بي فتشمت بي الأعداء ، فحذف الفعل .

قوله تعالى (وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ) مبتدأ والخبر (إِنَّ رَبَّكَ مِن) يعندها ليعفون رحيم) والعائد محذوف : أي غفور لهم أو رحيم بهم .

قوله تعالى ( وَفِي نُسُخَتِهَا ) الجملة حال من الألواح ( لِرَبِّهِمْ ) يرهبون في اللام ثلاثة أوجه : أحدها هي بمعنى من أجل ربهم ؛ ففعل يرهبون على هذا محذوف : أي يرهبون عقابه ؛ والثاني هي متعلقة بفعل محذوف تقديره : والذين هم (١) يخشعون لربهم . والثالث هي زائدة ، وحسن ذلك لما تأخر الفعل .

قوله تعالى ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ) اختار يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر وقد حذف هاهنا ، والتقدير : من قومه ، ولا يجوز أن يكون ( سَبْعِينَ ) بدلا عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه ، والبديل يسقط المختار منه ، وأرى أن البديل جائز على ضعف ، ويكون التقدير سبعين رجلا منهم ( أُمَّهَاتِكُنَّ ) قيل هو استفهام : أي أتعمننا بالإهلاك ؛ وقيل معناه النفي : أي ما نهلك من لم يذنب ، و ( مِثًّا ) حال من السفهاء ( تُضَلُّ بِهَا ) يجوز أن يكون مستأنفا ، ويجوز أن يكون حالا من الكاف في فتنتك إذ ليس هنا ما تصحح أن يعمل في الحال .

قوله تعالى ( هُدُنَا ) المشهور ضم الهاء ، وهو من هاد يهود إذا تاب ؛ وقرئ بكسرها ، وهو من هاد يهيد إذا تحرك أو سرك : أي حركنا إليك نفوسنا ( مَنْ أَسَاءُ ) المشهور في القراءة الشين ، وقرئ بالسين والفتح ، وهو فعل ماض : أي أعاقب المسيء .

قوله تعالى ( الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ) في الذين ثلاثة أوجه : أحدها هو جر على أنه صفة للذين يتقون أو بدل منه . والثاني نصب على إضمار أعنى . والثالث رفع : أي هم الذين يتبعون ؛ ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر « يأمرهم ، وأولئك هم المفلحون » ( الأُمِّيَّ ) المشهور ضم الهمزة ، وهو منسوب إلى الأم ، وقد ذكر في البقرة ؛ وقرئ بفتحها . وفيه وجهان : أحدهما أنه من تغيير النسبة كما قالوا أموى . والثاني هو منسوب إلى الأم وهو القصد : أي الذي هو على القصد والسداد ( يَجِدُونَهُ ) أي يجدون اسمه و ( مَكْتُوبًا ) حال و ( عِنْدَهُمْ ) ظرف لمكتوب أو ليجدون ( بِأَمْرِهِمْ ) يجوز أن يكون خبرا للذين . وقد ذكر ؛ ويجوز أن يكون مستأنفا ، أو أن يكون حالا من النبي أو من الضمير في مكتوب ( إِصْرَهُمْ ) الجمهور على الأفراد وهو جنس ؛ ويقرأ

(١) ( قوله تقديره والذين هم ) كذا بالنسخ التي بأيدينا ، والمناسب أن يقول للذين هم ليوافق نظم التلاوة كما لا يخفى اه .

أصايرهم على الجمع لاختلاف أنواع الثقل الذي كان عليهم ، ولذلك جمع الأغلال ( وَعَزَّرُوهُ ) بالتشديد والتخفيف وقد ذكر في المائدة .

قوله تعالى ( الَّذِي لَمْ يَلِدْ ) موضع نصب بإضمار أعنى ، أى فى موضع رفع على إضمار هو ، ويبعد أن يكون صفة لله أو بدلا منه لما فيه من الفصل بينهما بإليكم وحاله وهو متعلق برسول .

قوله تعالى ( وَقَطَعْنَا هُمْ ) فيه وجهان : أحدهما أن قطعنا بمعنى صيرنا فيكون اثنى عشرة مفعولا ثانيا . والثانى أن يكون حالا : أى فرقناهم فرقا ، و ( عَشْرَةَ ) بسكون الشين وكسرها وفتحها لغات قد قرئ بها ، و ( أسباطا ) بدل من اثنى عشرة لا تمييز لأنه جمع ، و ( أُمَّمًا ) نعت لأسباط ، أو بدل بعد بدل ، وأنت اثنى عشرة ، لأن التقدير : اثنى عشرة أمة ( أَنْ اضْرِبْ ) يجوز أن تكون مصدرية ؛ وأن تكون بمعنى أى .

قوله تعالى ( حِطَّةٌ ) هو مثل الذى فى البقرة ، و ( نَغْفِرْ لَكُمْ ) قد ذكر فى البقرة ما يدل على ما هاهنا .

قوله تعالى ( عَنِ الْقَرْيَةِ ) أى عن خبر القرية ، وهذا المحذوف هو الناصب للظرف الذى هو قوله ( إِذْ يَعْدُونَ ) وقيل هو ظرف الحاضرة ، وجوز ذلك أنها كانت موجودة فى ذلك الوقت ثم خربت ، ويعدون ؛ خفيف ؛ ويقرأ بالتشديد والفتح والأصل يعدون ، وقد ذكر نظيره فى يخطف ( إِذْ تَأْتِيهِمْ ) ظرف ليصعدون و ( حَيْثُ نُهُمُ ) جمع حوت أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ( شُرْعًا ) حال من الحيتان ( وَيَوْمَ لَا يَسْتَيْتُونَ ) ظرف لقوله ( لَا تَأْتِيهِمْ ) .

قوله تعالى ( مَعْدِرَةٌ ) يقرأ بالرفع : أى موعظتنا معذرة ، وبالنصب على المفعول له : أى وعظنا للمعذرة ، وقيل هو مصدر : أى نعتذر معذرة .

قوله تعالى ( بَعْدَ آبٍ بِئْسَ ) يقرأ بفتح الباء وكسر الهمزة وياء ساكنة بعدها . وفيه وجهان : أحدهما هو نعت للعذاب مثل شديد . والثانى هو مصدر مثل النذير ، والتقدير : بعداب ذى بأس : أى ذى شدة ، ويقرأ كذلك إلا أنه بتخفيف الهمزة وتقريبها من الياء ؛ ويقرأ بفتح الباء وهمزة مكسورة لاياء بعدها . وفيه وجهان : أحدهما هو صفة مثل قلمق وحقق . والثانى هو منقول من بئس الموضوع للذم إلى الوصف ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء إتباعا ؛ ويقرأ بكسر الباء وسكون الهمزة ، وأصلها :

فتح الباء وكسر الهمزة ، فتكسر الباء إتباعا ، وسكن الهمزة تخفيفا ، ويقرأ كذلك إلا أن مكان الهمزة ياء ساكنة ، وذلك تخفيف كما تقول في ذئب ذيب ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وأصلها همزة مكسورة أبدلت ياء ؛ ويقرأ بياءين على فيعال ، ويقرأ « بيس » بفتح الباء والياء من غير همز وأصله باء ساكنة وهمزة مفتوحة ؛ إلا أن حركة الهمزة ألقيت على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأن حركتها عارضة ، ويقرأ « بياس » مثل ضيغم ، ويقرأ بفتح الباء وكسر الياء وتشديدها مثل سيد وميت وهو ضعيف ، إذ ليس في الكلام مثله من الهمز ، ويقرأ « بأيس » بفتح الباء وسكون الهمزة وفتح الياء ، وهو بعيد إذ ليس في الكلام فعيل ؛ ويقرأ كذلك إلا أنه بكسر الباء مثل عثير وحديم .

قوله تعالى ( تَأْذَنَ ) هو بمعنى أذن : أى أعلم ( إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يتعلق بتأذن أو ببيعته وهو الأوجه ، ولا يتعلق بـ ( يَسْؤُمُهُمْ ) لأن الصلة أو الصفة لا تعمل فيما قبلها .

قوله تعالى ( وَقَطَعْنَا لَهُمُ الْأَرْضَ أُمَّمًا ) مفعول ثان أو حال ( مِنْهُمْ ) الصَّالِحُونَ ) صفة لأمم أو بدل منه ، و ( دُونَ ذَلِكَ ) ظرف أو خبر على ما ذكرنا في قوله « لقد تقطع بينكم » .

قوله تعالى ( وَرَثُوا الْكِتَابَ ) نعت لخلف ( يَا خِذُّونَ ) حال من الضمير في ورثوا ( وَدَرَسُوا ) معطوف على ورثوا ، وقوله « ألم يؤخذ » معترض بينهما ؛ ويقرأ ادارسوا وهو مثل اداركوا فيها وقد ذكر :

قوله تعالى ( وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ) مبتدأ ، والخبر ( إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ) والتقدير منهم ، وإن شئت قلت إنه وضع الظاهر موضع المضمرة : أى لا نضيع أجرهم ، وإن شئت قلت لما كان الصالحون جنسا والمبتدأ واحدا منه استغنت عن ضمير ، ويمسكون بالتشديد والماضى منه مسك ؛ ويقرأ بالتخفيف من أمسك ؛ ومعنى القراءتين تمسك بالكتاب : أى عمل به ، والكتاب جنس .

قوله تعالى ( وَإِذْ نَتَقْنَا ) أى اذكر إذ ، و ( فَوَقَّهُمْ ) ظرف لنتقنا أو حال من الجبل غير مؤكدة ، لأن رفع الجبل فوقهم تخصيص له ببعض جهات العلو ( كَأَنَّهُ ) الجملة حال من الجبل أيضا ( وَظَنُّوا ) مستأنف ، ويجوز أن يكون معطوفا على نتقنا فيكون موضعه جرا ، ويجوز أن يكون حالا ، وقد معه مرادة ( خذوا ما آتيناكم ) قد ذكر في البقرة .

قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذَ) أى واذكر (مِنْ ظُهُورِهِمْ) بدل من بنى آدم :  
أى من ظهور بنى آدم ، وأعاد حرف الجر مع البديل وهو بدل الاشتمال (أَنْ تَقُولُوا)  
بالياء والتاء وهو مفعول له : أى مخافة أن تقولوا ، وكذلك (أَوْ تَقُولُوا) .

قوله تعالى (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتَرُكْهُ يَلْهَثْ) الكلام كله  
حال من الكلب تقديره يشبه الكلب لاهثا فى كل حال .

قوله تعالى (سَاءَ) هو بمعنى بئس ، وفاعله مضممر : أى ساء المثل ، و (مِثْلًا)  
مفسر (الْقَوْمُ) أى مثل القوم ، لا بد من هذا التقدير لأن الخصوص بالذم من جنس  
فاعل بئس ، والفاعل المثل ، والقوم ليس من جنس المثل ، فلزم أن يكون التقدير  
مثل القوم فحذفه وأقام القوم مقامه .

قوله تعالى (لِجَهَنَّمَ) يجوز أن يتعلق بذرأنا ، وأن يتعلق بمحذوف على أن يكون  
جالا من (كثيرا) أى كثيرا لجهنم ، و (مِنَ الْجِنَّةِ) نعت لكثير (لَهُمْ قُلُوبٌ)  
نعت لكثير أيضا .

قوله تعالى (الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) الحسنى صفة مفردة لموصوف مجموع ؛ وأنت  
لتأنيث الجمع (يُلْحِدُونَ) يقرأ بضم الياء وكسر الحاء ، وماضيه ألحد ، وبفتح  
الياء والحاء وماضيه لحد ، وهما لغتان .

قوله تعالى (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا) نسكرة موصوفة أو بمعنى الذى :

قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا) مبتدأ ، و (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ) الخبر ،  
ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل محذوف فسر المذکور : أى  
سنستدرج الذين :

قوله تعالى (وَأُمْلِي) خبر مبتدأ محذوف : أى وأنا أملى ، ويجوز أن يكون  
معطوفا على نستدرج وأن يكون مستأنفا .

قوله تعالى (مَا بِصَاحِبِهِمْ) فى «ما» وجهان : أحدهما نافية ، وفى الكلام  
حذف تقديره : أولم يتفكروا فى قولهم به جنة . والثانى أنها استفهام : أى أولم يتفكروا  
أى شىء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله ؛ وقيل هى بمعنى الذى ، وعلى  
هذا يكون الكلام خرج عن زعمهم .

قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى) يجوز أن تكون الخنفة من الثقبلة ، وأن تكون مصدرية  
وعلى كلا الوجهين هى فى موضع جر عطفا على ملكوت ، و (أَنْ يَسْكُونَ) فاعل عسى

وأما اسم يكون فمضمرة فيها وهو ضمير الشأن ، و ( قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) في موضع نصب خبر كان ، والهاء في ( بَعْدَهُ ) ضمير القرآن .

قوله تعالى ( فَلَآ هَادِي ) في موضع جزم على جواب الشرط ( وَيَذَرُهُمْ ) بالرفع على الاستثناف ، وبالجزم عطفاً على موضع « فلا هادي » وقيل سكنت لتوالي الحركات :

قوله تعالى ( آيَاتٍ ) اسم مبنى لتضمنه حرف الاستفهام بمعنى متى ، وهو خبر لـ ( مَرُسَاها ) والجملة في موضع جر بدلا من الساعة تقديره : يسألونك عن زمان حلول الساعة ، ومرساها مفعول من أرسى ، وهو مصدر مثل المدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج : أي متى أرساها ( إِنَّمَا عَلَّمُهَا ) المصدر مضاف إلى المفعول وهو مبتدأ ؛ و ( عِنْدَ ) الخبر ( ثَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ ) أي ثقلت على أهل السموات والأرض : أي تثقل عند وجودها ، وقيل التقدير : ثقل علمها على أهل السموات ( حَتَّى عَسَيْتُمْ ) فيه وجهان ، أحدهما تقديره : يسألونك عنها كأنك حفي أي معنى بطلها فقدم وأخر . والثاني أن عن بمعنى الباء : أي حفي بها ، وكأنك حال من المفعول ، وحفي بمعنى محفوف ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل :

قوله تعالى ( لِنَفْسِي ) يتعلق بأملك ، أو حال من نفع ( إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ) استثناء من الجنس ( لِقَوْمٍ ) يتعلق ببشير عند البصريين ، وبنذير عند الكوفيين .

قوله تعالى ( فَفَرَّتْ بِهِ ) يقرأ بتشديد الراء من المرور ، ومارت بالألف وتخفيف الراء من المور ، وهو الذهاب والمجيء .

قوله تعالى ( جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ) يقرأ بالمد على الجمع ؛ وشركا بكسر الشين وسكون الراء والتنوين ، وفيه وجهان : أحدهما تقديره : جعلوا غيره شركا أي نصيبا . والثاني جعلوا له ذا شرك ، فحذف في الموضعين المضاف .

قوله تعالى ( أَدْعَوْهُمْ ) قد ذكر في قوله « سواء عليهم أأنذرتهم » ، و ( أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) جملة اسمية في موضع الفعلية ، والتقدير : أذعوتهم أم صمتهم .

قوله تعالى ( إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ ) الجمهور على تشديد النون ، و ( عِبَادٌ ) خبر إن ، و ( أَمْثَالُكُمْ ) نعت له والعائد محذوف : أي تدعو بهم ، ويقرأ عبادا ، وهو حال من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ؛ ويقرأ إن بالتخفيف وهي بمعنى « ما »

وعبادا خبرها ، وأمثالكم يقرأ بالنصب نعتا لعبادا ، وقد قرئ أيضا « أمثالكم » بالرفع على أن يكون عبادا حالا من العائد المحذوف ، وأمثالكم الخبر ، وإن بمعنى « ما » لا تعمل عند سيويوه وتعمل عند المبرد .

قوله تعالى ( قُلْ ادْعُوا ) يقرأ بضم اللام وكسرها ، وقد ذكرنا ذلك في قوله « فمن اضطر » .

قوله تعالى ( إِنَّ وَآيَاتِي لِلَّهِ ) الجمهور على تشديد الياء الأولى وفتح الثانية وهو الأصل ، ويقرأ بحذف الثانية في اللفظ لسكونها وسكون ما بعدها ، ويقرأ بفتح الياء الأولى ولا ياء بعدها ، وحذف الثانية من اللفظ تخفيفا .

قوله تعالى ( طَيِّفٌ ) يقرأ بتخفيف الياء . وفيه وجهان : أحدهما أصله طيف مثل ميت فخفف . والثاني أنه مصدر طاف يطيف إذا أحاط بالشئ ؛ وقيل هو مصدر يطوف قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة كما قلبت في أيد وهو بعيد ؛ ويقرأ طائف على فاعل .

قوله تعالى ( يَمْدُ وَتَهُمْ ) بفتح الياء وضم الميم من مديمد مثل قوله « ويمددهم في طغيانهم » ويقرأ بضم الياء وكسر الميم من أمده إمدادا ( في الغنى ) يجوز أن يتعلق بالفعل المذكور ، ويجوز أن يكون حالا من ضمير المفعول أو من ضمير الفاعل .  
قوله تعالى ( فاستمعوا له ) يجوز أن تكون اللام بمعنى لله ؛ أي لأجله ، ويجوز أن تكون زائدة : أي فاستمعوه ، ويجوز أن تكون بمعنى إلى .

قوله تعالى ( تَضَرَّعًا وَخَفِيَّةً ) مصدران في موضع الحال ، وقيل هو مصدر لفعل من غير المذكور بل من معناه ( وَدُونَ الْجَهْرِ ) معطوف على تضرع ، والتقدير : مقتصدین ( بِالْعُدْوَةِ ) متعلق بادعوا ( والآصال ) جمع الجمع ، لأن الواحد أصيل ، وفعيل لا يجمع على أفعال بل على فعل ثم فعل على أفعال ، والأصل أصيل وأصل ثم آصال ؛ ويقرأ شاذًا ، والإيصال بكسر الهمزة وياء بعدها ، وهو مصدر أصلنا إذا دخلنا في الأصيل .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثاني  
وأوله : سورة الأنفال وبتمامه يتم الكتاب

# فهرس

## الجزء الأول

	صفحة
خطبة الكتاب .	٢
إعراب الاستعانة .	٤
إعراب البسمة .	٤
سورة الفاتحة .	٥
فصل فيما يتعلق بآمين	٨
فصل في هاء الضمير نحو عليهم وعليه وفيه وفيهم .	٩
سورة البقرة .	١٠
سورة آل عمران .	١٢٢
سورة النساء .	١٦٥
سورة المائدة .	٢٠٥
سورة الأنعام .	٢٣٤
سورة الأعراف .	٢٦٧